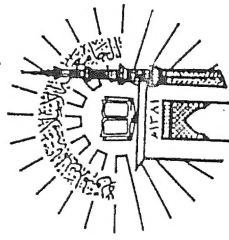


بسمه الرحمن الرحيم

الرقم _____
التاريخ _____
التوقيع _____

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم تصوير المخطوطات



رقم الطلب : (٤٢)

العنوان : طابع الإخراج / الجريد

عدد الأوراق : (٥٦٦)

صاحب الطلب : د. س. ع. ع. ع.

تاريخ التصوير : ٢٠ / ١٠ / ١٤٠٥ هـ

قال في النحر فما صله ان الزوج الصبي كالبالغ في الصحيح والناقد
وفي الوطى يشبهه في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل
كالأجنبي فليحفظ ثم راي في القنينة ما نصه يجب العدة بحدوث
زواجها المراهق وفي احاد الجرجاني قولها وجوب المهر والعدة
بوطى الصبي وقول محمد وجوب العدة دون المهر قال ولا
خلاف بينهم لانها اجابا في مراهقت يتصور منه الاعداد
وهو اجاب فيمن لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصبغ
وفي نظم الزنديسي زنت العاتلة البالغة بصبي ويجوز
لاحد عليها وعليها العدة ولا مهر لها وهو صور الحاكم
الشهيد اصل المسالة وهو اما ما قاله الصبي الرضيع عن
امراته فظهر بها جيل بعد موتته فعدتها بالاشهر وان كان
الحبل قبل موتته فعدتها ان تضع حملها استخسانا لانه مات
وهو حامل وان كان من محجوراته وقد مرحت بذلك صدر
عبارة البحر جيب قال مرجوا بنسب دخلة الصبي ويجوز
العدة في الخلوة الفاسدة فانتج وجوب العدة بخلوة الصبي
وهو يشمل الرضيع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة
وانما وقع في لزوم المهر فعندنا يجب كالعنة وعند محمد لا
المهر والشه جيب الي عدم وجوب المهر لان قولها بوجوب
المهر انما هو فيمن يتصور منه الاعداد والرضع ليس كذلك
فكما ان وجوب العدة متوقف عليه كذلك عدم وجوب المهر
الاختلف فيه وقال السيد احمد وصورة فراقه ان يزوجه
ابوه بمقتضى سند ويطلق ثم يحكم التامني بالتفريق فتجب
العدة للمراهق والعدة للموت اي موتة تزوج الحرة ابيه

اشهر بالاهلة وان نقصت عن العدد لم يجز لومات عنها
في العدة كما مر ترتيبا فان انتفت الموت بعد ايام مثلاً من
الشهر يعتبر بالايام فتقتد بما ذكره وثلاثة ايام من الشهر
الايام لانه وان كان العدد مذكراً ومقتضاه ان يكون
العدد مؤنثاً لكن متى ذكرت الايام والليال بلغظ الجمع
تناولت ما بانها من النوع الاخر فراه من الايام اي
بلياليها وكذا قولنا ان حذفت المدة ويجوز تذكر العدد
وقاينة سقطت او بشرط ان يكون الايام او الليال كاه
قولات للنخاة فانما هو بالاشهر الايام تناولت ما بانها
من الليالي لانها بلغظ الجمع وكذا الكسبي وعن الاوزاعي ان
العدة اربعة اشهر وعشرين ايام اخذ من تذكر العدد في الكتاب
وكذا في السنة لاحد الاعلى وزوجها اربعة اشهر وعشرين ايام
ينتول تسعة ايام وعشرين ايام حتي لو تزوجت في اليوم العاشر
جاز ان افرعه في صباح الداراية وتنبه في النسخ وفي الثانية وكى
عن الشيخ محمد بن الفضل انه قال تقتد اربعة اشهر وعشرين
ليال لان الله تعالى ذكر العشرة ثم اوجع الليالي بلغظ التذكير
وجع الايام بلغظ التانيث فملى قوله تزويد العدة بليلة واحدة
وهذه الايام التي الاحياط اه فمن اعتبر الليالي زاد لانه نقص
فاذا تزوجت في اليوم العاشر لم يجز انما قلنا بالاختلاف
فيما اذا مات قبل طلوع النحر وتبرعت الاهلة الا اربعة اشهر
عدتها بصبي الما شرع الخامس بل لا بد من معنى الليلة التي
بعد الما شرع في قول الفضلي والاوزاعي وعلي قول الما
تتقضي بفروب الشمس وقولها احوط وفي المجتبى المشرقة

الاداء في العدة لان عليها ثلاث حبض مستأقفة تستكمل
فيها شهرين وخمسة ايام من يوم موت زوجها وان اديا بعد
ما انقضت لانت عليها ثلاث حبض مستقبلة هكذا يستقار
من البحر والزم جميعا الا من احدثها وفيه الجران يسيرها الموت
وشروط وجوبها النكاح الصحيح فلا تجب في النكاح الفاسد
وعيد اوها من وقت الوفاة لا وقت العلم بها وفيه الجران يسيرها
وان تزوج المكاتب بنت مولاه فان مات عن وفاء قعدتها
عدة الحرة عن وفاء دخل اولادها لم تقند وان دخل بها فقد
بنلادك حبضا اها فتتولد والام تقند اي ان مات المولى
ثم ماتت المكاتب لادعن وفاء تبين انها ملكة او شققتا
منه قبيل موته فانسخ النكاح فان لم يدخل فلعدة اصلا
وان دخل فثلاث حبض للفسخ بعد الدخول فان مات
الزوج قبل الاب فعدة الوفاة مطلتا ودخل اولادها ماتت عن
وفاء اولاد لادم انسخ النكاح رجعت مطلتا وطلت اولاد
وذلك لان الموت مثل الدخول في تكميل الشهر العدة ولو
وصلية لانت المتوفاة عنها صغيرة او كانت كتابية تحت
سكرو لو كانت تحت ذمت فلا عدة اذا كانوا لاديين
بها لم تكن حامل عنده كما مرو ولو وصلية كان الميت عبدا
وتزوجته حرة فالعدة مستحقة فلم يجز عن غيرها اي عن الارز
الاشهر والمشر الا الحامل فانها تقند بالوضع في الوفاة اي
اذا ماتت عنها وهي حامل فلو حملت في العدة بعد موته فلا
تغير في الصحيح لان في البدايع وتقتله في الشهر قلت وعسر
كلامه اي المصحة الطهر اري فان عدتها اربعة اشهر

ايام وعشرين ايام من الشهر الخامس عندنا وقال ابن عمر
عشرين ايام وخمسة ايام قال الشيخ الرجعي وقول ابن عمر
وهو من انصح اهل اللسان يرد التفصيل المتقدم من الخامة
وكذا يورد عليهم قول الدوزعي والفضلي لانها وان لم يكن
من اهل اللسان كن ما يقولان بمنزلة ما يرويانا ههنا ثم
الحكمة في كون المتوفي عنها تقديرا بربعة اشهر وعشرين ايام
في الشهر لعل المتوفي ان كان التقدير ان الجنين في الشهر
يخرج في ثلاثة ايام ذكر او في اربعة ايام لان انثى فانها تفسر
الدجلين وزيد عليه عشرة استظهارا قاله القاضي في تفسيره
وتثبت بان في الصحيح انه يكون في البطن اربعة ايام فانها
ومثلها علمتة ومثلها مصفنة ثم يتبع فيه الرفح اللهم الا ان
يكون معنى الحديث ان كان النكاح في كل عضو لا يكون الا بعد
العدة المذكورة وهو لا ينافي النكاح في بعضها قبل هذه المدة
كادروني بتوسط بقا النكاح صحيح الى الموت فلو انشأ
المكاتب زوجة ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة لانه
تبين ان مات حرا ولو لم يملك زوجة انسخ النكاح فان
لم يدخل بها فلا عدة اصلا وان دخل بها فولدت منه ماتت
ام ولدت فعدها ثلاث حبض فتحد في الاولين دون
الثالثة لان في الحيط واراد بالاولين قد عدها الوفاة شهرين
وخمسة ايام بحيث وان لم تلد منه فتقند حبضتين فان ولدت
سعت وسعي ولدها علي بنحو صد فان عجز اقدتها شهران
وخمسة ايام عدة الوفاة لانها علومات للمولى كالخامسة
فلم يجز في ملكها ولم ينسخ نكاحها فان اديا وكا

السبب ولما ابلد الامة والحرد والنكاح والطلاق لم ي
على النصف مجر وانما نصف لها في المدة في المقدر لقبول
التنصيف بخلاف الحيفنة فانها لا تجزئ والشهر يتجزئ
وفي حنف الحامل مطلقا سواء كانت الحرة او عورة او ملكة
او مدبرة او ملكا تبة او ام ولدا او مستعانة مسلمة او كفا
تحت مسلم او ذمي وسواء كانت طلاق او وفاة او تواركة
او وطني بشبهة وسواء كان الحمل ثابت النيب او لا ويتصور
ذلك فيها ذكره الثر ولو وصليه كانت الحامل امه منكوبة
او كتابية كانت تحت مسلم او غيره كما سياتي متنا وكالات
حاملات زنا بان تزوج رجل حبلى من زنا فدخل بها
اما بان لم يعلم بحملها او وضعت لا قبل من سنة اشهر من
يبرم العقد عليها او علم وانكبت حراما لانه لا يجوز ان يطل
ما لم تنضم كبلاد يسقي ما وه نزع غيره او الم اراد الدخول
الحكمي وهو المخلوة وعبارة السيد ابي المنقولة في الزهر شرح
الملتزم خالية عن ذكر الدخول فظاهرها انها تقتنع بالوضع
وان لم يطل لانها يصدر عليها انها طلقت او مات عنها
وهي حامل ونظيرها زوجه الصنير الحامل فان حملها من
مجهور المدة بوضعه ونفرت بين المطلقة فلا بد منها
من الدخول ولو حكا والاد فلا عدة عليها لقوله تعالى فا
لكن عليهن من عدة تقتديهنها وبين من مات عنها
زوجه لان الموت بمنزلة الدخول موجب للعدة فتأمل
ولهذا فسر ابي السمود الدخول بالمعنى الثاني ثم مات
او طلقها تقتنع بالوضع لانه لا يفرق في عدة الحامل بين

وعشر وقوله كالمرضع ختميل لمدة الطهر فان الغالب
في الموضع انقطاع الدم عنهن مدته وهي واقعة القنوت
الا مائة على معنى اللام اي حادثة وقع التناول عنهما
لطلب الفتا عليها ولم ارضا لان فلترجع قال السيد
احد لا حاجة لمراجعتها بعد نصهم انه لم يخرج منها الا
الحامل في حق امه مزوجة لا موطوءة بمكك اليمين فانه
لا عدة عليها الا اذا كانت ام ولد ما مات عنها سيدها و
اعتقها فعدت لها ثلاث حيفن كانت عن تخيض سوا كالات
فنة او مدبرة او ام ولدا او ملكا تبة او مستعانة عند الام
والعدة في كل منهن طلاق او نسخ او نكاح فاسد او وطئ في
بشبهة نكاحا لا بد من قيد الدخول في الامه الا في
التوفى عنها زوجها حيفنات فان قلت لم تحل
عدتها حيفنة ونسخا كما في الوفاة قلت لعدم التجزئ
اي لعدم تجزئ الحيفنة وحديث عدتها حيفنات حديث
شهر بن حنبل في الامه بالقبول يصح تخصيصا كتابا به
وفي امه لم تخص لما تقدم من كونها لم تبلغ سنائين ان
يحيفن فيه او بلفظه ولم تبلغ اقصاه حتى يحكم ببلوغها
بالسنن او حكم علي بلوغها ولم تخص او بلغت سن الاياس
ولم يخرج عنها الا عدة الطهر برحمتي اذا ارادت ان تقتد
لطلاق او نسخ او مات عنها زوجها نصف الحرة وهو
شهرات وخمسة ايام في المتوفى عنها زوجها وشهر ونصف
في غيرها واعلم ان الرقة مصلف فدية وعقوبة الذي الصوم
والطهارة والصلاة وصوم الكفارات والنفاس والرجل

انه يكون عددة موت اوفراق جواهر الغنا ويدا ريسه جميع حمار
 بعد الطلاق والموت بيموم اوقل جوهره ولا يشترط ان تزل
 جملة فلو نزل ستدقا في اشهر انتفت باخره كما لا يخفى قال
 في البحر ولو ولدت وفي بطنها اخر تنقضي العدة بالآخر لذات
 الحمل اسم لجميع ما في البطن قلت ومنه يستفاد ان المني
 اذا مات في بطنها تم حملت باخر فطلقت فوصفت الثاني
 لا تنقضي العدة بل تتوقف على وضع الاخر في الحيط اذا
 استقطت سقطت استبان بعض خلقه اتفقت به العدة
 لانه ولد وان لم يستن بعض خلقه لم تنقضي به العدة لان
 الحمل اسم لنطفة متغيرة بدليل ان الساقط اذا كان منقطة
 او علق لم تنقضي به العدة لانها لم تتغير ولم يبرق كونها
 متغيرة بمعنى الابدان استبان بعض الخلق اه وفي البحر خروج
 اكثر الولد كما لا يخفى في كل الاحكام من انتصا العدة واذ اقبلت
 يا مولانا وفيه بعد انتصا العدة لا قبل للابن ولجرح
 على الدول لا تنقضي العدة ولا تحمل للثاني لعدم وضو جميع
 الحمل احتياطا فيها فتأمل قاله السيد احمد رحمه الله وحملها
 للابن احتياطا وهو المعتمد وقالوا لها رويها فان لو
 خرج اكثر الولد لم ينقض الرجعة وحملت للابن وجرح
 الاحتياط ان الحمل المذكور في قوله تعالى احملن فان يضمن
 حملن اسم للجميع لا للبعض وان كثر وقال الشيخ الرضوي
 وقوله في البحر انما اشار اليه الاعتراض على اطلاق القول متولدة
 جميع حملها بيمينه في كتابه علي هامش الملح حيث قال
 يعني بقوله لا يلزم الاكثر ههنا مقام الحمل مما في البطن لان
 الولد يدل على عبارة الجراح فان عبارة البحر قد دل على

حيث انتداهما من وقت الطلاق قال العتيق فيمنع من
كلام الشئ فيمنع حيث قال منها الا انها لم يفسد بها حيث
تقتد بها بتلاوت حيث حتى لو استعد بها يا يفت
الادبته الا شهر والعشر فلم يروى وقت الطلاق الى منبر
ما ذكره ما ينبغي عدتها حتى يبلغ سن الاياس ثم اذا بلغ سن
تقتد بالاشهر او تقتد برعدة الوفاة السابعة قال السعد
لم اربى نكاح علمه ومقتضى اعتبار العدة بعد الاياس انه
لا بد من انقضاء الاشهر بعده قلت وقد جزم فيك الشيخ
الرجعي قاله الكمال ولما اصل ان من طلقها تزوجها فبأننا في
سرخس مودة ثم مات عنها فلا نخلو اما ان يكون موتها بعد
فراغها من نكاحه فحيض بعد الطلاق او الاقان كان الاول
فلم يستعليه ما من العدة شئ وان مات وقد حاشيت
حيضه او حيضتي فنقول لها تقتد عدة الوفاة اربعة
اشهر وعشر اقام استمرت هذه المدة وقد زغت من
الحيضه الاخيرة فيها انتقت عدتها بعض عدة الوفاة
لا قبل فكل فلا عبرة لعدة الطلاق وان مات ولم تحض
ومرت بها اربعة اشهر وعشر عدة الوفاة وحاصت فيها
كانت العدة منقضية ايض وان مات ولم تحض ولعدت
اربعة اشهر وعشر وحاصت فيها مرة او مرتين ولم تحض
اصلا فلا بد لها من التزويج حتى تحيض ثلاث حيض
ولا عبرة عند ذلك لعدة الوفاة وان مات وهي صغيرة
او ابسة ان مات بعد مضي ثلاثة اشهر فتقتد انتقت
عدتها وان مات قبل مضيها فلا بد من عدة الوفاة
واما

واما لو طلقها وهي حامل فسد نكاحها تنقضي بوضع الحمل سواء
كان قبل مضي اربعة اشهر وعشر او بعده كما يفيد صريح
عبارة البحر نعم بقي الكلام فيما اذا طلق صغيرة فاراعنها
ومضي لها شهران مثلاً ثم مات امرؤها بعدة الوفاة
فلما كانت في اخر حريم منها رات دم الحيض فهل ناموها
باستئناف عدة الطلاق ولا عبرة بما مضى ام لا يرجع
والظاهر الاول لا سيما قال في النسخ وهذا الحكم ان الا
باجد الاجلبي ثابت في صور احدها هذه الثالثة اذا قال
لزوجتيه او زوجاتي احدا كني طالق بائن ومات قبل البيا
فلي كل واحدة الاعتداد باحد الاجلبي ولويبي في
احدها كان ابتداء العدة من وقت البيان والثالثة
اذا ماتت زوجها وسيدها ولم يدربها ما مات اولادها علم ان
بيترها شهرين وخمسة ايام فضاعد اه قال والبحر ولا
بد من تعيين المسألة الدوكي بان يكون قد دخل بهما
فلو لم يدخل بهما اعتدت بعدة الوفاة فقط ولو دخل
باحدها دون الاخرى ينبغي ان تقتد المدخولة باحد
الاجلبي وغيرهما بعدة الوفاة ولا بد من كونها من ذوات
الانثى لانها لو كانت لا تحيض فعدة الوفاة وان كانت
احدها تحيض والاخرى لا فلي التي تحيض ابدا لا جلبي
والاخرى عدة الوفاة قال هذا ما زعمته ولم ابره صريحا و
الحاصل ان المرأة لا تقتد باحد الاجلبي الا في ثلاث مسائل
مسائل وينبغي ان تزداد بعدة علي قول محمد وهي لو اسلم
وتحتة اختات او اكثر من اربع اوم وبسترها وماتت بلا

بيان فان محمد اخبروها باطلها نكاح الملال حيث لم يعلم
الاخر كما في الجمع ولم ار من نبه عليه اه وقيد بالابن لان
المطلقة الرجعي ما للموت يعني اذا طلقتها رجسيا في مرض
موتها وصححت ثم ماتت قبل انقضاء عدتها انتقل عدتها
الي عدة الوفاة تنتقد باربعة اشهر وعشر مائة ثمان
موتها ولا عبرة بما مضى من المدة وان طالت فيما بين
طلقاتها رجبيا وموتها كذلك كالمطلقات في حرم مثلاً طلاقا
رجبيا وهو سريرى وكان تحت عدة الطهر ولم يمت الا في
ذي الحجة مثلاً ولم تحض فيها تلك المدة الا حيضاً وحيضين
فحك عليها ان تحتد بعد وفاته الاربعة اشهر وعشر ولو لم
المراة ولا يحل لها ان تنزوج قبل ذلك اجماعاً قال في البحر
قيدنا بكونه ما مثلاً لا نه لوطاً رجبيا فعدها عدة الوفاة
سواء طلقتها في الصحة او في المرض بطريق انتقال عدة الطلاق
الي عدة الوفاة وثبت منه وقيدنا بكونه في مرض موته
لانه لو طلقتها بائناً في صحة انتقل ولا تزت اه وقيدنا
بموتها قبل انقضاء عدتها في الرجعي لانه لو مات بعد حيضها
ثلاثاً ولو توفي اربعين يوماً فانها لا تزت ولا يحكم عليها
بعده الوفاة بعد موته وظاهر كلام المصنف يومه وجوب عدة
الوفاة عليها ويومهم ايضاً انه لو انقضت لها اربعة اشهر
وعشر بعد ما طلقت كوهومي مع انها لم تحض فيها اصلاً
او حاضت حيضاً او حيضتين انها لا تزت ويجوز ان
تتزوج بعد انقضاء اربعة اشهر وعشر وكل من ادبرها ميني
بأطلها قدسناه ولا كلام في المأكل فعدتها يومه الحبل

مطلقة

مطلقة توفي عنها زوجها او طلقتها بائناً او رجسيا في صحة
او مرضه وكانت الولى للمص ان يقول ومن طلقت رجسا
ومات زوجها قبل انقضاء عدتها انتقل عدتها الي عدة
الوفاة سواء طلقتها في صحة او مرضه وهذه مسأله متخذه
المناقشة ولا يضر طولها لحصر فوائدها في محلها والمصنف
صاحب الدرر في عبا دتركه تقبضه الشرع لا في حاشيته
الا انه قال ان المطلقة رجبيا لا يكون زوجها فاعاد عدتها
بحسب حالها ان كانت تحيض فتلاث حيض والا فتلاث
اشهر والحال وضعه اه وهذا غير وجيه لا قضا لا ما
عدم انتقال عدتها الي عدة الوفاة فيها اذا ماتت قبل انقضاء
عدتها وفلكم خلاف ما قدسناه عن المصنف فتنبه المدة
مبتدا وخبره قوله ان تتم فيها سببتي فممن اعتقت في
عدة رجعي لا في عدة البائنين ولا عدة الموت ان تتم
كعدة حرة يعني لو طلق رجل زوجته له امة طلاقاً رجسيا
فكانت عدتها لو استمرت رقيتها حاضيتي لكن اعتقها
سيدها قبل مضي الحاضيتي فعليها ان تنكح ثلاثاً حيضين
ان كانت من ذوات الاقرباء الا فتلاث اشهر ولو اعتقت
في احداهما اي في عدة البائنين فيها لو طلقتها زوجها بائناً او
اعتقت في عدة الموت بائناً مات زوجها يعني انه لم يستمر
رقيتها كما كانت فتنت شهرين وخمسة ايام لكن اعتقها
سيدها قبل مضيها فكعدة امة اي حاضيتي واشهر
ونصف او شهرين وخمسة بلا انتقال الي عدة الحرة فان
عدتها لا تشير بخلافه في الولى لنكاح الطلاق في الرجعي

دوت الاجيرين يعني فغيرها غنقت بعد انتفا النكاح
فتتعدتها التي لزمت احدها وقيد بالعدة لان الزمة
لواك منها ثم اغنقت تنتقل مدة ايلادها الى مدة ايلاد
الحارب لانه البيوت ليست من احكام الابل في الايتدا
لانها لا تنبت الا بعد المدة فلما انت الزوجة قايض الحال
فانتهى الطلاق الرجعي عمر قد تنتقل العدة ستا باعتبار
المنتقل عنه والا لا تنتقل الا خمس كما في صفة منكرة
طلقت رجيا قيد به ليظهر الانتقال الى الثلاث حيض
ياعتاق المولى خلاف ما اذا كان بائنا فلا تنتقل الا
الى الثلاث فما فرقت بشهر ونصف لانها لم تكن
من ذوات الاقران انت عدتها بالشهر ولما كانت
امة لان لها نصف ما للحره الصغيرة فما ايسر اي قيل
تمام العدة انتقلت عدتها من الاشر الى الحيض فتصير
عدتها حيضتي قبلي ان تغور منهنما اعتقت انتقلت
عدتها الى عدة الحر بر نصير ولان قيل ان قاتبها الحصة
السالبة منتطرها للدايس انتقلت عدتها من الحيض
الى الاشر ولذلك قال نصير لاشهر قال السبدا هو ولا
تعتبر التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض بل تسد
ثلاثة اشهر مستأنفة فتقبل ان تخفى الثلاثة الاشر
عما دمرها نصير عدتها للا منتقل بالحيض وهذا مبني
على احد اقوال ثاين يعني ما تحجب ما مضى لها من الحيض
اولا وتكمل عليها قلوبا قبل اكالها للحيض الثلاثة
زوجهها تنتقل عدتها ونصير اربعة اشهر وعشرا هذه

خمس

خمس انتقالات ولعل التمر عد الاولي المنتقل عنها سادسة
والله اعلم وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغرة وكثرة
والامة والحرة والحايض والايسة والمطلقة والتوفى عنها
زوجهها والمعتقة وبزواجها شرعي وهي الحلي ايسة لفتد
بالاشهر فزواجها عدتها على جاري عما دنتها قيل
معناه اذا كان سائلا كبر اخرا زعما اذا رات بلة
يسيرة وقيل معناه ما ذكر وان يكون اح او اسود فلو
كان اصفر او اخضر وتربية لا يكون حضا وقيل معناه
ان يكون على المادة الحايض حتى لو كان عادت قبل
الدايس اصغر فرائد كذلك انتقض هكذا حكم الاقوال
في فتح القدير من غير ترجيح وصرح في المراجع بان الفتوى
على القول الاول عمر اقول ترد ما كني بعد ما حملت عدتها
بالاشهر تزوجت وحملت من زوج اخر بطلت عدتها
لان قيني انها من ذوات الاقران لان الحمل لا يكون
الا لهي والايسة لا تحبل فلكان دليل على بطلان باسرها
وقصد نكاحها ويكون الوطى وطى شربة وانما نعت
عدتها بالحيض سوارات الدم قبل الحكم باسرها او بعده
وسواها بعد الشهر واوفي انشاءها ولكن عبارة المص
فيما اذا كان بعد الاشر فاحده صاحب الميم واغا تتناين
لان شرط الحمل اية خلفية الاشر عن الحيض تحققت
البايس عن الاصل يعني ان الحلف هو الذي لا يصار
اليه الا عند فقد الاصل كما لتبر وما البديل لا لسع علي
الختين فلا يشترط فيه ذلك وذلك اي تحقت الباييس

عن الاصل انما هو بالعجز الدائم الى الموت ينبغي في هذه الصورة فعلية هذا الورات الدم ولو بعد مضي سنين انتقضت عدتها بالاشهر ولزسرها ان تستأنف ثلاثا حصن وتفسد الانكحة لو تخللت فيها بين ذلك وهو ظاهر الرواية كما في النائية واختاره في الهداية فتبين المصير اليه قال في البحر عبا وتسوق قد خيرا ان فيسرها استه اقول صحيحة فيجب النظر فيما ثبتت عن صاحب المذهب الامام الاعظم وقد صرح الاقطم وتبعه في غاية البياث بان ظاهر الرواية القول بالانكحة من مطلقا وهو قول صاحب الهداية فتبين المصير لبيدها بعد حكمه ستة اقول صحيحة احدها تستنقض مطلقا كما مر عن الهداية الثاني لا تستنقض مطلقا واختاره الابي جابي الثالث يستنقض ان رانته قبل تمام الاثر ورجا ان لان بعدها فلا وبه افني الصدر الكبريد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع تستنقض على رواية بعدم التقدير للدايا هي التي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظنها فلما حاصت تبين خطاها ولا تستنقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح واقصر عليه في النائية وغيره به القدوري والخصاص ونصروني البداية في النائية يستنقض ان لم يكن حكم باسرها وان حكم به فلا كان يدعى حدها فساد النكاح فيقبض بصحة وهو قول محمد بن عثمان وصرح في الاختيار السادس يستنقض في المستقبل فلا تقتد اذا لم يخفى للطلاق بعده الا ما في فلا تستند

الانكحة المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصرح في النزال اه واقره المص ابي في المتق والشرح من الفتوى على ظاهر الرواية لكن تقدم على ظاهر الرواية والافتاء ختار التمهيني ما احتار الكبريد انها ان رانته قبل تمام الاثر استأنفت المدة لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الكريمة في شرح الوقاية ومنلا خسر في البابا في واقره المص ابي المتق في الحيفن وعليه ابي وعلي هذا الاختيار فالنكاح جائز وتقتد في المستقبل ابي ان طلقها زوجها في الزناث الا ان بعد رونة الدم بالحيفن كما صح في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرية والمجيب انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي يصحح القدوري وهذا التصحيح ولي من جملة الهداية قلنت وقد صنف في فتح القدير ما علم به في الهداية من قوله ان تحقق النائي لا يكون الا باستدانة الانقطاع الى الهامات بنا على ان الياس حتمقة اعتقاد عدم الوقوع ابد العلم بعدم وجوده وفي القاموس الياس المتروط وهو قطع الرجا هو في النهر انه اعتدال الروايات ورجمه المقدسي ايضا واعترض على صاحب الهداية وتقام فيها علمقة على المتق وما في المتق لا يزيد على ما هنا فتنبه والصغيرة لو خاضت بعد تمام الاثر لم تستأنف المدة لانه لا يتبين بالحيفن انها كما كنت من قبل من ذوات الاقر بخلاف الانكحة اذا كانت المصيرة وهو استئنا منقطع في انائها اي قبل تمامها ولو ساعدت قتت انتف بالحيفن لانها لو اعتدت بما في

كانت جامعة بين البدل وهو الاشهر والمبدل وهو الحيف
 وذلك ليجوز كما نثبت في هذه بالاشهر ومن حاصت
 حيفته او نثبت في نثر ايسر اي حكم بايا سها كما قد ناه
 نحر اعني الجمع بين الاصل والبدل واستشكل في النهاية
 بمن شرع في صلاة بوضوء نسبت الحديث ولم يجد الما فانه يتم
 ويبي ويشرع في الصلاة فصلي بعضها بركوع وسجود
 فوجدها فانه يتم الصلاة بالايما واجيب بان التيم ليس
 بيدل عن الوضوء وانما هو خلف وبان الايام ليس بدلائل عن
 الركوع والسجود لان البعض لا يصلح ان يكون بدلا عن
 الكل بخلاف الاعتداد بالاشهر فانه خلف عن الايام
 بالحيف فلا يجوز تكميل احدها بالآخر شرع والايام سنة
 للرومية وغيرها كما اختاره في الخالية من عدم الفرق
 خلافا لاروي عن محمد انه قدر في الركعات خمس وخمسون
 سنة وفي غيرها ستمين وعنه سبعين عمر خمس وخمسون
 سنة عند الجور وعليه اكثر المنايخ وعنده الفتوى كذا
 في المعراج وقبل سنون مطلقا وقبل سبعون وقبل الفتوى
 على خمسين كذا في النهر قال في المعراج قال ابن قاتل حده
 خمسون سنة وهو مروي عن عايشة رضى وعليه الفتوى
 قال القرشي في ربه ببني اليوم كما في المنايخ او يستحب
 او تلا في وعنه انه موقوف الي محضه الزمان وقدره
 بعضهم بعدم روية الدم مرة وقبل مرتين وقبل ثلاثا
 انه وفي ظاهر الرواية لا تقدر فيه بل ان تبلغ من السن
 ما لا يحيف مثلها فيه وذلك يوفق بالاجتهاد والامثلة

في

في تركيب البدن والسمت والهرال كما في البحر قال الشيخ الرقي
 وقد علمت ظاهر الرواية من انه يعتبر في كل واحدة ما يقتضيه
 حالها من قطروسمن وهزال وغوذك ثم هل يوجب بقر لها
 انها بلغت سني الايام كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر
 امر لا بد من بيينة لمرار من صرح به من علمنا ويشع الاول
 على رواية التقدير بعدة ايام على رواية عدمه فالمعتبر اختار
 الراي والله تعالى اعلم عندنا ما تبلغ حد الايام لا تقدر
 بالاشهر ولكنه يشترط للحكم بالايام في هذه المدة ان
 ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة اشهر في الاصح ثم هل
 يشترط ان يكون انقطاع ستة اشهر بعد مدة الايام
 الاصح يشترط حتى لو كان منقطعا قبل مدة الايام ثم
 تمت مدة الايام وطلعت ازوجها يحكم بايا سها وتنتهي صلاة
 اشهر هذا هو المصنوع في الشافعي الحيف وهذه روية
 تختلط كذا في المختار في شرح المنظومة النفية في باب
 الامامة وهذا الكلام انقطاع الدم عنها اما بقاء فانه
 تبعي من ذوات الحيف وان بلغت منها بلغت وفي الاختصار
 المرأة اذا لم تحض اداحتي بلغت مبلغا لا تحض فيه مسائلها
 غالب الحكم بايا سها وفي المجمع الصغير بلغت ثلاثين
 سنة ولم تحض حكم بايا سها قال السبيا احمد لعل هذا مبني
 على ان سن الايام ثلاثون وهذا ان قلنا انها رات
 دم الحيفي ثم انقطع واما لو لم تزل صلا فقد تقدم ان عدتها
 بالاشهر وفي الترخاينة عن البيضايع امرأة ما رات الدم
 وهي بنت ثلاثين سنة مثلات رات يوما لا غير ثم

طلتها زوجهها قال ليست هي بابيسة وقال ابو جعفر تمتد
بالشهوة ولا منها من اللاتي لم يحضت وبه فاختارها وفي السنة
طلت المدخول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم مضى
عليها اربعة اشهر ليس له ان يتزوج بنت اخيها حتى تستفي
مدة الحمل ثم ثلثة اشهر للدخول بها وبعده التكو
نكاحا فاسد الوكالت موطوءة لا تحتل بها فقط وهذه
الجملة يتمها مستقي عنها بقوله سابتا لثام ولدمات
عمرها مولاها واعتبرها وموطوءة بشبهة او نكاح فاسد
في الموت والفرقة فتسنة فلاحدة في نكاح باطل كتزوج امرأة
التبرع لما جالها او عقد بغير الانفاظ التي ينفقدها النكاح
ابو السعود ولا يخفى انهم لم يترقبوا بين الفاسد والباطل
في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الفسخ كمن في البحر من الخبي
كل نكاح اختلف العلم في جوازته كالنكاح بدلا شهودا لدخول
فيه موجب للعدة اما نكاح منكوحه الفهر ومعتد فالخول
فيه لا يوجب العدة ان علم انها للغير لانه لم يقبل احد يجوز
فلم ينفقدا اصلا فعلي هذا يفرق بين فاسده واطله في
العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرية لكونه زنا كما في القسبة
قلت يشترط عليه ما قررنا من نكاح الحام مع العلم بعدم الحمل
فاسد عنده خلدا فانها ونكاح امرأة الغير لا يعلم بانها
متزوجة لم يقبل احد من المسلمين بجوازه وكذلك تزوج الاخت
مسا او الاخت في عدة الاخت المطلقة ونكاح المعتدة والحام
في عدة الرابعة والامتنع على الحره فزوجها في باب الشهر
جميع ذلك من امثلة النكاح الفاسد وكذا الاعددة في نكاح

موقوف قبل الاجازة اختبا قال في البحر وقيد بالنكاح
الفاسد لان التكوحة نكاحا موقوفا لنكاح الفسخ لا يجب
فيه العدة قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف
فلما ينفق في حث كره فلا يورث بشبهة الملك والحمل والعدة
وجبت صيانة المأخر المحترم عن الخلط واحترازا عن اشتباه
الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل بخلاف الرواية
فتقد تغفل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نفسه وذكر في كتاب الدعوى
من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير اذن مولاهما ودخل بها
الزوج وولدت لستة اشهر من تزوجها فادعاه المولى و
الزوج فهو ارب الزوج فتقد اعتبره وقت وقت النكاح لامتنع
وقد الدخول ولم يحكم خلدا قال الحلواني هذه المسألة دليل
علمي ان الفرائض ينفق بنفس العقد في النكاح الفاسد خلدا
لما يقول البعض انه لا ينفق الا بالدخول فهو صحيح في عموم
النسب فيه ويثبت وجوب العدة فكل ما في المحيط والا
سهر واهه ولذلك قال الحكم لكن الصور بنوت العدة ونسب
بحر في الخانية ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لستة
اشهر فصاعدا من وقت النكاح فادعاه المولى والزوجة فالولد
للزوج في قولهم جميعا فقد اتفقوا على بنوت الفرائض
في النكاح الموقوف واعتدوا انه من حيث العقد ولو قبل
الوطي ولا خلاف بعد الوطى في بنوته فيلزم منه بنوت
العدة بنزول الله اعلم وصحت كمن يسكن عليه نصريحهم بان
النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطي لا
بمجرد العقد ولا بالخلوة الا ان يقال ان انقضاء الفرائض

بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاج في
اثنائه احيا للولد ثم انه ذكر في شهر البجر انه تقتبر ويد
النسب وهي ستة اشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه
الفنري لان النكاح الفاسد ليس يداع اليه والاقامة
باعتباره كذا في الهداية اي اقامة العقد مقام الوطى
كون العقد داعيا الى الوطى وعند هذا ابتداء المدة من وقت
العقد قبا على الصحيح وافق الشايخ بقول محمد لعدم صحة
القياس المذكور فائدة الخلاف فيما اذا اتت بولد لستة
اشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه
لا يثبت نسبة على المفتي به اهو فعلى هذا الوجه ما في الاجتنار
على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا اتت به للقل
من ستة اشهر من وقت الدخول وان كان لاكثر منها من وقت
العقد ويجعل ما تقدم عن الزيلعي على قولها با ليل انه فرق
فيما اذا ولدت لستة اشهر من تزويجها ولم يعتبر وقت الدخول
لما كان بعيدا بغير عينة تمام الكلام والله تعالى اعلم والموطوة
بشبهة كالتي رقت الى غير تزويجها والموجود في ليل على
فرائشه انما ادعى الاشتباه كما في النكح وافاد في النهج ان
من فكك من استتري امته فوطئها ثم اثبت انها حرة الاصل
اه ومنه ما في كتب الفاقية لو اذخلت منيا في فرجها فانه
انه متى تزويجها او سيدها عليها العدة كالوطوة بنسبة
قال في البحر لم اراه لأصحابنا والتواعدا لا ياباه لان وجهها
لستعرف براءة الزوج ومنه تزويج امرأة الغير غير عالم بحالها
تبع العادى فيه السر قندي في ادخال هذه الصورة تحت

الموطوة بنسبة باعتبار انها شبهة العقد وروى صاحب
النهج انه لو كان الوطى بشبهة العقد من قبيل الوطى بنسبة
لم يجزى الى قولنا وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا لان كل منكوحة
فاسد استود عليها موطوة بنسبة العقد ومن كان
فسادا نكاحها عدم الشهادة مثله لان الشبهة فيها انوي
من الشبهة في الوطى بنكاح منكوحة الغير عالم بانها منكوحة
لان الكلام ان قال انه يصح النكاح من غير شهود واحدا
عليه انه لا يجوز تزويج منكوحة الغير وان شرط النكاح الزوج
عن نكاح الغير كاحققة الزوجي ويمكن ان يقال ان الشرط قد
جعل النكوحة فاسدا على ما استقط من نكاحها بشرط الصحة
بعد وجود المحلية كالنكاح الموقت او غير شهود او ما منكوحة
الغير فغير محل اذا يكن اجتماع ملكين في ان واحد على شيء
واحد فالمقدم بغير ملكا فاسدا وانما اثر في وجود الشبهة
واسد تعالى اعلم وتبدى يكون غير عالم بحالها لانه لو كان عالما
كان زنا ولا عدة فيه ولا يجرم على تزويجها وطئها وبه بقي
نهر قال المحوي وفضل تحت الشبهة كالوطى مستند في
الكسبة بان تزويجها قبل تزويج اخر قال فلهنت انها على
او كان منكر اطلاقها ولذا هي تستقبل العدة في هذه الحالة
مخلدق ما اذا كان عالما بمرستها كما في النكح وفي الزانية لو
وطئ المطلقة لئلا كان في العدة عالا بمرستها لا تستأنف العدة
بكل ذلك حيث ويرجى ان اذا علم بالمرسة وجدت شرط
الاحصاء وجعل في النوازل البائن كالثلث والصد لمر
يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلث وذكر انه لو خالعها

ولوعال ثم وطهرها في العدة عالة بالحرمة تستأنف العدة المطلقة
وتدخل المدة التي ان تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية
والثالثة عدة الوطى لا الطلاق حتى لا يتبع فيها طلاق اخر
ولا يجب فيها نفقة اه وفي شرح النقاية للرحمدي اذا جاح
مطلقة الثالثة في العدة من طلاقها تستأنف العدة
ويبدأ خلاد وان لان منكر الايتانف وان وطى المطلقة
بائنا او استنبى من غير دعوي الشهرة ومع العلم بالحرمة
تستأنف المدة اه كما سيجي اي في المتن اخر الباب والموت
بشبهة ان تتيمم مع زوجها الاول وتخرج باذنه اي باذن الزوج
الاول في العدة لتقابر النكاح بينها انما حرم الوطى بلاسي
ماؤه نزع غيره فيحرم الوطى على الاول الى انتفا المدة حتى
تتبرع على قيام النكاح تلقم تقتصر وتسويتها بحرا لا نه
محسنة عنده نه بمنزلة المريضة التي لا يمكن وطهرها
اذا لم تكن عالة باذنه غير زوجها راضية تجامه كالوكالت
مكرهة فلا بد من هذين الشرطين او احدهما فلو كانت
عالة باذنه غير زوجها لكنها الكرهت على الجماع كان زفتا الى
الغير وقيل له انها زوجك فلا ايراد ان يدخل عليها اخبرته
بانهما زوجا اجنبى نهدها بالسيف حتى دخل عليها فلا
حد علي كل منهما عليه للشبهة وعليها الاكراه وعليها العدة
ويجب تغتفرها علي زوجها الا انها غير فاشرة حيث كانت
مكرهتوا لاذ اتفق محسنة عنده زوجها الاخراج اذا نه علة
المفوضية فانها غير محسوسة عند زوجها والنفقة انما يجب
جزاا حنبا س فلا نفقة لها سواء كانت ناشرة ولا كالحبس

بحق عليها وكما لو وطهرها النكاح بشبهة حال كونها عالة باذنه
غير زوجها راضية تجامه فلا نفقة لها كما سيجي اي قبيل الزرع
وفي الخاتمة اذا تزوجت المكوحة رجلا ودخل بها ثم تزوج بها
لا يجب على الزوج الاول تغتفرها ما دام في العدة لانها لما
وجبت عليها العدة صارت ناشرة اه وعدة ام الولد ولا
نفقة لها في العدة لانها عدة وطى للمعدة من نكاح فاسد
وانما استوي فيها الموت والعنت لانها وجبت لتغير
برالة الرحم لا لانقضاء النكاح ولم يكتف بمحضة لان
الوطى بشبهة لا الفاسد وهو كالصحيح وعدة ام الولد بزل
النكاح فاشبهت عدة النكاح وامانها فيه عمره فانه قال
عدة ام الولد ثلاث حبس ابو السعود فلا عدة على مديرو
وسمعة صوابه وراية كاهوني الجرجن الاسيحي اي فاذا
اعتقرها سيدها او مات عنها ولو كانت موطوتين لعدة
عليها وقد قدما ذلك ايضا غير الاليسه والحامل ينفق
على الحال وصاحب الحال الثلاث المتقدمه وهي المكوحة
ثلاثا فاسد الموطوة بشبهة وام الولد فان عدتها اي
الاليسه بالاشهر والحامل بالوضع ففي كلامه لف ونشره
كما لا يخفى لحبس جمع حبسة كما يدل عليه حال البصر ثم ان كانت
الموطوة بشبهة او نكاح فاسد حرة فيعتبر ثلاث حبس
كام الولد اذا اعتقت او مات مولاه وان كانت امه تخفت
لموت اي موت الواطى هذه المباراة او يمين يقول لموت
ان زوجي لافيه من التخليب لان سيد ام الولد لا يقال
له زوج وزوج ام الولد اذا مات عنها تكون عدتها عدة

الأمة المنكوحه ابوالسمود وغيره كثرته في النكاح الفاسد
 او فيما اذا اختار مولاهما التزويج بينها وبين زوجها الذي
 فمن هذه الصورة تقتضي حيصتي فقط والاول اعم من ان
 يكون بتزويج القاضي او بالتاثير وابتدائها من وقت التزويج
 والموت وتكون لادن عدة هولاء لتعرف براءة الرحم يعني لا
 لا تنقضي النكاح اذا لانكاح صحيح وهذا جواب سوال
 حاصله كما كنت عدة هولاء بالحيفي ولم يعتبروا فيه من عدة
 وفاة فاجاب بانها ليست عدة حقيقة وانما هي لتعرف براءة
 الرحم وهو اي التزويج انما يكون بالحيفي وكذا بوضع الحمل الانا
 اردنا وضع جميعه كما تقدم وحيت وصفت جميع حملها علت
 براءة رحمها فانقضت عدتها ولكن الثاني بما يعلم انها وصفت
 جميعه ولم يثبت في بطونها شيء اذا جتمعت بعد الولادة بقاء حمل
 اخر فليجوز رجعي ولم يكلف حيصته احتياطا اي الحاق الفاسد
 بالصحيح وللشبهة بالحقيقة وللشبهة وهو زواج ام الولد
 بما يشابه وهو النكاح وتقدمت الحكمة في كونها ثلاثا ولا
 اعتداد بحيفي طلقت او خالفت نفسها او فرق بينهما
 او حصل لها المتاركة فيه اي في ذلك الحيفي لان الله تعالى
 اوجب في الحرة ثلاثة نفقات في الامه على نفسها ونبيه صلى الله
 عليه وسلم حيصتي فانصرف الى التزويج الا لم يلبس بعض
 الحيفي ضرورة اولاد ^{الاولاد} الحقة تشكل بالاخيرة والاخيرة لا
 تنجز انتم ضرورة ايضا اجماعا واذا وطئت المعتدة عدت
 بان لم يصح قوله ولو وصلية كما ان الجماع من المطلق لان
 المطلق في الرجم لو طهرها بشبهة او بدونها ثبتت به
 الرجعية

الرجعية بشبهة ولو كان ذلك من المطلق وجب عدة اخرى
 لتحديد السبب وقد اختلفت اعلم ان المرأة اذا وجب عليها
 عدتان فاما ان تكونا من رجلين او رجل واحد فان كان
 الثاني كما اذا طهرها ثلاثا وقال طنتت انها تحمل او طهرها
 بالفاظ الكناية فوطئها في عدة فلا تنكح ان المدين
 قد اختلفت وان كانت الاولى وكانا من جنسين للمنفوق
 عنها تزوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس واحد خلقت
 اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما قلنا
 عندنا ويكوت ما تراه من الحيفي محتسبا منها جميعا فانما
 انقضت عدة الاول ولم تنكح الثانية حل للثاني ان يتزوج
 وليس لغيره ان يتزوجها الا اذا اكملت عدة الثاني من وقت
 التزويج وان كان طلاق الاول رجعيًا وتزوجت بعد
 حيصته لان ان يراد بها قبل ان تحيض حيصتي ولو
 كانت باقية عند الزوج الثاني لبقاعدتها لكن لا يطأها
 المطلق رجعيًا حتى تنقضي عدة الثاني ان دخل عليها
 فان حاضت ثلاثا من وقت التزويج فقد انقضت العدة
 كذا في الحائض قال في البحر والوطئ بشبهة يتحقق في صور
 منها من زفت اليه من زوجها ومنها الموطوءة للزوج بعد
 الثلاث في عدة ينكح قبل زواج اخر او بعده في عدة
 اذا قال طنتت انها تحل لي ومنها الماندة بالكنية اذا
 وطئها في عدة وسرها المعتدة اذا وطئها اخر في عدة بشبهة
 او في عصمة فوطئها اخر بشبهة ثم طهرها الزوج في هذه يجب
 عدتان وتندخلان ثم اذا اختلفا وكانت العدة من

طلاق رسمي فلا تنقته على واحد منهما الها وان كانت من بان
 فنقتهما على الاول والزوجة اذا تزوجت باخر فزقي سنها
 بعد الدخول وجبت عليها العدة فلا تنقته لها فسرهما على
 نزوحها لانها اسفقت نسرا في العدة ولو كان الوطء في العدة
 هو المطلق فلا تنقته لها بعد عدة الطلاق والموت من
 الحيض منهي اي من المديتين وهذا بيان لمعنى التداخل
 وذلك كالوطء بانزوحها بانها في ارض حيضة ثم تزوجت بآخر
 ووطئها ثم فرق بينهما في ارض حيضتي كانت هاتان الحقيقتان
 من عدتها جميعا اما الاول فقد تحملت عدته سرها واما الثاني
 فلم يبق من عدته الا حيضته واحدة فيوجب عليها ان ارادته
 التزوج بنير الثاني ان تتم العدة الثانية ان تمت الاولى
 وانما قيدنا بنير الثاني لانه يجوز له ان يتزوج بها عند فرغها
 من عدة الاولى وان كان طلاق الاول رجيا جاز له ان
 يلجوا قبل ان تفرغ من الحيضته الثالثة من عدته وهي
 الحيضته الثانية من عدة الثانية لكن لا يبطأها حتى تنقح
 من عدة الثانية كما قد منعت محل المهر من المديتين انما هو
 في الصورة التي ذكرناها والا فلو طلقها نزوحها وجازت
 حيضتي ثم تزوجت بزواج اخر في ارض حيضته ثم فرق بينهما
 لعدة الحيضته انما هي من عدة الاولى خاصة وليقت عليها
 العدة من الثاني وعلى هذا لو تزوجت قبل ان تحيض بعد
 ما طلقها نزوحها في ارض عند الثاني قبل التزويقي حيضته
 ثم فرق لعدة الحيضته من نزوحها الاول خاصة ويقت عليها
 من تمام عدة الاول حيضتان وللمتاني ثلاث حيض

فاذا

فاذا حاضت حيضتي كانتا منها جميعا وبقيت من عدة الثانية
 حيضته كما في الجوهره وفي شرح الفتاوى للرحماني يجمل
 ان تنقضي العدتان معا وذلك بان كانت معدة عن
 وفاة فبعد ما انقضى شهر وطئ بشبهة في ارض ثلاث
 حيض بعده ومضى منه الموت اربعة اشهر فانقضت
 العدتان معا ويحتمل ان تنقضي الثانية قبل الاولى بان
 كانت الاولى عدة الوفاة والثانية بالحيض وتنقض
 الحيض الثلاث قبل تمام اربعة اشهر وعشر كذا استدخل
 المدتان لو كانت كل واحدة منهما بالاشهر كما اذا كانت
 اربعة وطئ بشبهة في خلال عدتها فانها ان امتدت الاولى
 قبل الثانية تتم الثانية بالاشهر ايضا جوي او غيرها بالحيض
 والا شهر لو كانت معدة وفاة ووطئ بشبهة فنقضت بالاشهر
 للوفاة وتحسب بما تراه من الحيض فلو لم تفرقها بما يجب
 ان تنقضي بعد الاشهر بثلاث حيض غير ولو خذنا الى
 قوله والموت منهي اي الذي هو قاص على من تحيض لغيرها
 اي يبر من تعدد المديتين بالاشهر للوفاة وبالحيض لوطئ
 التشبه وقد يجاب بان المراد بالموت الحاصل بالعلم لا بالبرهان
 السمع والحاصل بالعلم بعينها وعمد الحاصل بعيني ويمر معدة الطلاق
 والفسخ والموت وهي حائل لو حصلت في العدة من وطئ
 نزوحها او غيره بشبهة فعدتها الوضعي يعني فانه يلزم منها
 عدتان احدهما بالحيض والاخرى بالوضع ويتداخل
 وتنقض بالوضع لان الحاصل لا تحيض عندنا فينبغي ان
 يكتفي بوضع الحمل وفي كافي الحاكم ولو تزوجت العدة برجل

وان كان لاجل وطولها حتى تقضي الحق فتأمل افاده السد
احدا ومبدأ العدة بعد الطلاق وبعد الموت على الفور
لان الله تعالى اوجبه على المطلقة والمتوفى عنها زوجها
وهي يتصفان بهما عقوبتها فيكون مبدأ العدة من غير
فصل بالضرورة كمال وتنعضي العدة وان وصلي جهلت
المرأة بهما اي بالطلاق والموت لانها اي العدة اجل فلا
يشترط العلم بجمعيه اي الاجل وقد قدم انها حرمت ولا
تنا في بينها فانها اجل للمرات والله اعلم سواء اعترف بالطلاق
او انكروا فتزعم على قول المص ومبدأ العدة بعد الطلاق طلق
امر الله ثم انكروا اي الطلاق واقيمت عليه بينة وقضى
القاضي بالثقة كانت اذعتراى الطلاق عليه اي على زعمها
في شوال وقضى القاضي به في الحرم فالعدة من وقت الطلاق
لامنى وقت القضا لانه لا يرد فان كانت من ذوات الاشهر
جازاها ان تتزوج في يوم التضامن شات وكذا لو حاضرت
ثلاثا من وقت الطلاق الى يوم القضا وهي الطلاق المبرم
لان قال لرزجته احدا كما طالت في حرم مثله ثم ابرين ان
المطلقة فلا ذلة الا في رمضان مثله لان ابنته اعدتها من
وقت البيات لانه انتشام وجده و هذه الجملة غنوية
الاستينان من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت قال
فيما لشر نيل لية والحاصل ان ما ذكره المص من ان مبدأ العدة
بعد الطلاق لا يمتد على نحو ما دل به من عند من
يبين طلاقها فان عدتها من وقت البيات لا من وقت
قوله احدا كما طالت وان مات قبل البيات لزوم كملها منها

ودخل بها وقرق بينها وكانت حاصلا فوضعت انقضت
العدتان منها جميعا وفيه لو تزوجت في عدتها من طلاق
باين ودخل بها فولدت لا قل من سنتين منذ طلق الاول
ولا قل من سنتين اشهر منذ طلقها الثاني لزم الاول وان كان
لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولا قل من سنتين اشهر
منذ طلقها الثاني لم يلزم الاول ولا الثاني ايه قال في الجبر
بقي ما لو جازت بدلا قل من سنتين من طلاق الاول وسنة
اشهر من دخول الثاني ويسمى الحاقه بالاول وبقي ما اذا
جات بدلا اكثر من سنتين من الطلاق وسنة اشهر من
دخول الثاني ولا تشك في الحاقه بالثاني في رابعة اه
الامعدة الوفاة نعتها بالشهر وربيعي لو وصلت بعد
موت زوجها بوطى شهيرة فاذا مضت لها اربعة اشهر وعشر
تمت عدة زوجها الميت فلا تغيير الحمل كما هو موضح في البديع
قال السيد احمد بقدمه هنا وتبع فيه صاحب النزاع انه
قال وفي الخلاصة وكل من حملت في عدتها فعدها ان تضع
حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حملت بعد موت الزوج
بالشهر وراه وقد مر عن المدايع اي في شرح قوله وزوج
الغدا بعد الاجلين وقد يقال ان الكايع احوال علي ما تقدم
في زوجة الصبي اذا حملت بعد موته فانها اداءات بولد
لنصف حول او اكثر عليها عدة الوفاة ولا تنتقل عدتها
الي عدة الحامل ثم انزلها لا تنتقل بالنظر الي المتوفى واما بالنظر
الي الوطى الثاني في تفسيره فانها اذا حملت منه فلا بد من
وضع الحمل وقد يقال انه كان الزنا فلا عدة له ويجعل العقيد عليها

عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيضات ولو شهد بطلان
ثلاثا مثلا ولم يبدل لا يتم بعد أيام كثيرة عدة لا اى الناهض ان
فقتضى القاضي بالبرقة عدة انتفاها من وقت الشهادة
على حذف مضاف اى من وقت تحمل الشهادة لامن وقت
ادائها فانها لو شهد في المحرم انه طلقها في شوال كانا ابتداء
العدة من شوال حلبي ووافقه الراجحي وقال السيد احمد
وظاهر الشرح ينفيد خلاف المراء وهذا اذا ادبا الشهادة
من غير تأخير اما اذا اخرها لغيره عند رفاة تقبيل الشهادة
كما في البحر لان الشهادة الحسية لا تقبل اذا اخرجت لامن
وقت التقبيل بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ زمان ما
كان قال لها في رجب كنت طلقتك في محرم فان التتوي
انها اى ابتداء العدة من وقت الاقرار مطلقا سواء صدقت
او كذبته او قالت لا ادري نفي التهمة الواضحة قال في
التاموس المراضعة المراهنة ومشاركة البيع والمواقة
في الامروهم واضعك الراي اطلقك على راسي وتطلقني
على رايك اه وهي هنا بمعنى الموافقة اى انها يتوافقا
على اظهار هذا الامر ليصبح اقرا للمريض لها بالدين او
ليتزوج اربعا سواها ونحو ذلك من المتأصدة النافذة
ولهذا الاجل له التزوج بالخترا او اربع سواها حتى تنقض
العدة نرجرا له حيث كنم طلاقها وظاهر المبسوط ان العدة
تعتبر من وقت الطلاق ووقت السعدى تحمل كلام محمد
في المبسوط على ما اذا كانا متفرقين وكلام الشيخ على
ما اذا كانا مجتمعين فان الكذب في كلامها ظاهر وهذا

هو

هو التزويج ان نشأ الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير
ان فتوى المتأخرين بالاعتداد من وقت الاقرار بخالف
للأجبية اربعة وجهين للصحة والتأصيل فيسفي
ان ينفذ العمل التهمة ولذا افسده السعدى بان يكونا مجتمعين
واقره في الزهر المحمدي تبعا للبحر وقال في النسخة واذا كانت
يحمل صدق نفسه فيحمل له التزوج وبانتهاه كذا ان كذبته
في الاستاذ اى في استاذ طلاقها الى الزم الذي اقرا به
اوقع الطلاق فيه او قالت لا ادري وجبت العدة من
وقت الاقرار وتجب لها النفقة والسكنى حيث كانت
مكذبة له وان صدقته فكذلك اى فالعدة من وقت
الاقرار غير انما وطهرها بعد الوقت الذي اوقع الطلاق
فيه وكان بانها الزم مهرها واختار ظاهر ان يشكر
الوطيات اذا ادعى النسيان كما قد مرناه في المسألة فقلنا
عن البحر هذا لو طهرها في العدة ولا فيسفي ان لا يجب المهر لانها
بينهم ان زنا ولا مهر فيه ولا حد لعدم شرط الاقرار بحرمي
واما لو كان رجيا لبنت الرجعة به ولو طهرها في العدة والا
لا ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها هذا اذا كانا الزم
الماضي استغرق العدة اما اذا بقي من زمانها فنجب النفقة
والسكنى فيه افاده السيد احمد لقبول قولها على نفسها
خاتبة يعني فسقط ما وجب لها قال في البحر والمأصل انها
ان كذبته في الاستاذ لا ادري في وقت الاقرار
وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله
تعالى من وقت الاقرار اه قال السيد احمد وفيه ان السكنى

ظهر بين الناس واشتهر على ذلك لعله قيد انفا لان
 المدا على الشهر فكفى افا دس ان اقاربه عند رجلين كان
 تنقضي العدة ولو كانت باقية عنده والا اي وان يكن
 خالها بين الناس لا تنقضي العدة وهو اي التفسير
 بالاشتهار وعدمه هو الصحيح ولا حاجة الى ذكر الخلف
 قوله فانها لان الخلع طلاق بائن وكذا التمتع اي خفي
 طلاقها لم تنقضي العدة فلا يجوز له ان يتزوج باختيارها
 او اربع سواها زجرا له قال السيد احمد والحاصل على
 ما يعم من كلامه انه اذا اشترط طلاقها وكان مقربا فالتدة
 من وقت الطلاق وان كان غير مشترك فالعدة من وقت
 الاقرار وكذلك اذ كتبه ثم اقرب به فالصحيح اعتبار الشهرة و
 عدمها ويأتي للشم في الفروع التحويل على الشهرة ولا يمس
 ما مر عن السفدي والكمال قال وفيه عبارة جوهرة القناوي
 تاليف الملا من ابي بكر محمد بن ابي الفاخرا الكرواني رحلت
 امراته ثلاثا واقام معها فان اشترط طلاقها بين الناس
 تنقضي عدتها وكذا لو خالها فان كان الخلع فيها بين الناس
 واشترط على ذلك تنقضي العدة والا فلا وهو الصحيح و
 بعض المشايخ خلافا وكذا الامام الشهيد في واقعاته
 هذه المسألة واختار قول من قال انه لا تنقضي العدة
 في الصورة التي كتم طلاقها وحكي عن بعض المشايخ انه في
 كتمك زجرا له قال وفيه عبارة واقعات الشريفة ههنا الدين
 طلق امراته ثلاثا فلما اعتدت حيضتين كرهها على ان يجامها
 منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان منكر اطلاقها كتب

من حتى الله تعالى فتنقضاء ثلثها وان صدقته اه وليس
 في عبارته لفظ السكنى بل عبارته ولكن لانقضاءها ولا
 كسوة ان صدقته وهكذا في الزهر فذكر السكنى في كلام
 المص مستدرك وفيها اي الثانية ابانها تمام الزوج
 معها زمانا وطبها في ذلك اولاد ان اقامها حال كونها مقربا
 بطلاقها بين الناس لا يجر اقراره به عندها لم تنقضي
 طلاقها وان الاقرار من وقت الطلاق تنقضي عدتها
 لا تنقضي ان اقام معها حال كونها منكر الا بانها لعدم
 الامت من وطئها اياها الا قامتها عنده مع عدم اقراره
 وظاهره انه لو انكر مع وجود البينة فتكون مستثناة
 للحال التهمة فليجرب حتى قال في الشهر يخرج على التفسير
 المذكور في هذه المسألة في المجتبى قال لها ان فعلت كذا
 فانت طالق ثلاثا ثم فعلت ولم يعلم به الزوج ومضى عليها
 فلا فداق او تزوجت باخر ودخل بها ثم طلقها واعتدت ثم
 اجبرت زوجها باضغنة فصعد بها لم يحل له ان عدة
 المطلقة ثلاثا من وقت الفراق لامن وقت الطلاق
 عندنا قال السيد احمد والاقرب انما في الثانية من
 اعتبار الاقرار وعدمه غير صحيح والصحيح ما في قول طلاق
 جواهر القناوي ابانها واقام معها فان اشترط طلاقها بين
 الناس تنقضي العدة والا اي وان لم يشترط لا تنقضي
 العدة قال السيد احمد وينبغي على هذا انه اذا طلقها ثلاثا
 بعد مدة يجمل فيها انقضاء العدة فان كان الطلاق الاول
 مستترا لا يقع الثالث والا وقع وكذا لو خالها فان وقع

خلها

جامعها على وجه الزنا لا تستقبل كذا من طلق امراته
 ثلاثا او ثانيا ثم اقام معها زنا فان اقام معها منك الطلاق
 لم تنقض عدتها هكذا احتج المنايخ بزجرها وان اقام
 معها بالطلاق انقضت عدتها اه قال وهذا يويد ما
 قلنا ان اعتبار الاقرار وعدمه طريقة لبعض المنايخ وان
 الصحيح اعتبار الشرع وعدمه اه قال وقد اختصر المصنف عبارة
 جوامع الفتاوى اختصارا مختلا بالمراد اه وجع اي اذا لم
 يشتر بمبذرها اي العدة من وقت التوثيق في المسألة
 السابقة والظاهر في مسألة اكثر وسيدوها اي العدة
 في النكاح انما سدد بعد التفريق من القاضي بينهما
 الزاد ان يحكم القاضي بالتفريق بين الزوجين لفساد
 النكاح ولا بد ان يقع التفريق في زمان يصلح لابتداء العدة
 فلا يشك في ما اذا فرق في الحيض فيعتبر بعد افاة الترتيب
 ثم لو طهر بها بعد التفريق حد جوهرة وغيرها كفاية البيان
 وقيدته اي وجوب الحد في الحيض بكونه اي الوطئ اذا
 وقع بعد العدة لعدم الحد بوطئ المعتدة واقره في الزهر غبار
 المقدسي فلم يوطئ قبلها لم يجد وبعد واحداه وهذا حكم
 النكاح الصحيح فلا فرق بينه وبين الناسخ على ان هذه
 العدة تحق التفريق بها في هذا الحكم لانها اثر نكاح فاسد كما
 خالفته في انما لا تنفذ في بيت الزوج والمحد انما يندري
 بالشبهة ولم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد لذلك
 قال الشيخ الرضوي في هذا البحث نظرا لانهم جعلوا وطئ
 معتدة الكنايات من باب الشبهة في المحل لان من يجتهد

من

من قال ان الكنايات راجع والطلاق الرجعي لا يرفع
 النكاح عندنا ولا يمنع الوطئ ووطئ معتدة الثالث من
 شبهة الفصل لو ظن حله بدارا الحدة عنه لانها محبوبة
 ولو علم الحرمة معتدة النكاح الفاسد لا تنقض شبهة
 في المحل ولا في الفصل لان في حال قيام النكاح الفاسد لا يعمل
 الوطئ لكنه شبهة ورات الحد وفي عده شبهة الشبهة
 وهي غير معتبرة في الدار فلينما مل ولا ينشك كل عليه ما صح
 به في الجرح وغيره من انه لو تزوج فاسدا اخت امراته عجز
 عليه امراته الى انقضاء العدة حيث يدل على بقا اثر هذا
 النكاح بالنسبة اليه لانه مجاب عنه بان بقا اثره بالعدة
 لا يمنع كونه وطئه فيها زنا يجد به كالوطئ معتدة من
 الثلاث علما بجرمتها فانه زنا محدد به مع بقا اثر النكاح قطعا
 او ابتداءها بعد المزاكرا اي اظهرها والخدم من الزوج والنفقة
 به يرشد الى عدم صحة المزاكرا من المرأة كذا قولهم
 لكل منهما فسخ هذه النكاح والمنع مزاكرا ينفق صحته
 منها ونافذ في الزنا بان المزاكرا بمعنى الطلاق فيحقق بها
 الزوج ويرده الخير الرمي بانه لا طلاق في النكاح الفاسد على
 ترك وطئها انما يقيد بالانظرها لان الزوج امر باطن لا يطلع
 عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار بما عتبره وفسر المزاكرا
 بان تقول بلسانك تركتك وفي التفسير بلسانك انما المزاكرا
 في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالتقول كما في
 الخلاصة ونحوه كتركها وخلت سبيلها ومثله اي من قيل
 المزاكرا الطلاق وانكار النكاح بان تقول لبيت بزوجي

اشاف

فيه أي في النكاح الناسد لا ينقض عدد الطلاق يعني لم
 أعاد العقد عليها بعد ما طلقها بملكها بثلاث تطلقات
 مستأنفة لانه أي الطلاق المواقف في النكاح الناسد نسخ
 جوهرة ولا تعتد في بيت الزوج بزانية لان الله تعالى
 قال لا تخرجوه من بيوتهم ولما لم يكن هذا زجالا
 في الحقيقة يكن بيته بيتا لها في الحقيقة والائنة أي
 لانه في سياق المدة من الطلاق وهذه عدة متارة
 قالت مصنت عدتي والمدة تختمله أي المضي وكذبها الزوج
 وإراد بذلك صحة حق الرجعة له عليها بلا عقد جديد
 حيث كان الطلاق رجعيا وأما من البائني فيخرج الزوج
 بها في المدة وبعد ما يعقد جديد قبل قبولها مع حذر
 ولو كانت مرفضا لانه يتصور من بعض من كان في الافتراء
 وإنا قبل لانها امينة للمودع اذا ادعى رد المودة او
 هلاكها عيني واعلم ان التخليف قولها لا قول الاسام والا
 أي وان لم تختمله المدة لا يقبل قولها لان الابن انما يصد
 فيما لا يخالف الظاهر اما اذا خالفه فلا كالوطني اذا قال
 انقضت علي النكاح في يوم واحد الف دينار يريد ان يبع عملي
 كانت عدتها بالشهر كالصغيرة والاريسة فالمتكلم المذكور
 وهو ثلاثة اشهر في الطلاق والفسخ واربعة اشهر
 وعشرين للموت في الحرة ونصف في الامنة ولو كانت معتقة
 بالحيف فاقلا حرة ستون يوما فيجعل كما نه طلقها في
 اول الطهر قبل الوقاع لانه الطلاق السني في طهر لا وطى
 فيه فتحتاج الى ثلاثة اطهر خمسة واربعين يوما وثلاث

وهذا الا نكاحا بغير متاركة لو كان ذلك بحضورها والا
 تلو انك في غيبتها لا تتم متاركة لا بمجرد الغرم وهذا يجوز
 لكونه مسطوقا على اظهرها الواقع في قول الماتن لو كانت
 مدخولة لما قدمنا عن الخلاصة وفيها ايضا ما عدم الحجب
 اليها فلا يكون متاركة لان النية لا تكون متاركة
 لانه لو عاد بيبود والمراد بهذه المدة عدة المتاركة فلا
 عدة عليها بموتة الا الحيف بعد الدخول ولا حداد ولا
 فيها واخت امراته في النكاح الناسد تحرم عليها الانتفا
 عدتها ووجوب المدة فيها انما هو في القضاء اما في الدنيا
 لو علمت انها حاصت بعد اخر وطئها فلا حائل لها التزويج
 من غير تزويج ونحوه وهل يترط علم غير المتاركة والمتاركة
 او لا قولان مصححان ورحمنا الثاني يجوز قد قدمنا في باب
 المهر احكام المتاركة مفصلا والادبي وان لم تكن مدخولة
 فيكفي تزويج الابدان وهو ان يتركها على قصد ان لا يزوج
 اليها شربلا لينة ولامدة عليها عدم الدخول الحقيقي اذا
 تقبض المخلوة في الناسد كما ذكره بعد وفي القنية تزويجها
 ثانيا فاجلها فولدت لا تنقض به المدة ان كان قبل
 المتاركة وان كان بعدها انقضت اه والخلاصة في النكاح
 الناسد سواء كانت صحيحة او فاسدة حلي وفسه انما لا
 تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعا عن وطئها كما في المخلوة با
 لما يقض كفى المراد فسادها بغير فساد النكاح بان كانت
 ممتانة اخر لا تزوج المدة لانها لا تتبع الوطني فلا تقوم
 مقام الوطني فاذا انتفى الوطني انتقت المدة والطلاق

في يوم واحد اقل تصدق ايضا وان لم تقدر سقط لاحتماله
فصل هذا الاحتجاج الي دعوى الاستقاط بل يكني اختاله
رحمي وضعفه الرومي واستظهر في الزمان لا تصدق بالم
يبين وفي المنتهى انه لا تخليها بانه مستبني الخلق ولو
ادعت انتقضاها بالولاية فلا تقبل الابسية ولو حرة
قال في البحر وفيه نظر فقد مر حوا في باب نبوت النسب
ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الخي وان توفيق الولاية
علي البيسة انما هو لاجل ثبوت النسب كما مر في الرحمة فيل
الولاية عند قول المص ولو اخرجت مطلقة الثلاث بمعنى
عدتها قال في البحر فعلم ان انتقضا العددة لا ينحصر في خباها
بل يكون بوبيا الفصل بان تزوجت بزواج اخر بعد ما مضت
مدة تنقضي في مثلها العددة حتي لو قالت بعده لم تنقضي
لم تصدق لا في حق الزوج الاول ولا في حق الثاني لان
الادام عليه دليل الاقرار كنا في البدايع وما لم يكن طلاقا
سلقا بولادتها بان قال لها ان ولدت فانت طالق فولد
ثم قالت مضت عدتي فيضم لذلك اي لا اعتد بالمرأة بيتي
يوما خمسة وعشرين للنفاسي فيكون ادنى مدة تصدق
فيها المرأة الموصوفة خمسة وثلاثون يوما وفي الامنة خمسة
وستون يوما علي تخريج محمد لقول الامام وستون يوما علي
تخريج الحسن كما مر في الحيف حبيب قال المص والثم ولا حد
لا قله اي النفاسي اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا ولدت
فانت طالق فتالت مضت عدتي فقدرو الامام خمسة
وعشرين يوما مع ثلاث حيف والثاني باحد عشر والثالث

حيف لا يعتبر فيها اقل الحيف ولا اكثره بل اوسطه لانه
الاعدل وهو خمسة ايام فتلات حيفي خمسة عشر يوما
مع الخمس والاربعين للاطهار وفي ستون يوما وهذا
تخرج محمد لقول الامام رحمها الله تعالى وكذلك للائمة طهر
بثلاثين يوما وعشرة للحيف في اربعين وعلى تخريج
الحسن انه يجعل كانه طلقا في اخر الطهر اخترازا عن تطويل
العدة عليها فيحصل حيفها عشرة ايام وطهرها خمسة
عشر يوما لانها قد درنا طهرها بالادقل قد درنا حيفها
بالاكثري عند لا فقيرها طهران بثلاثين يوما وثلاث
حيف بثلاثين فصارت ستين وفي الامنة علي تخريج الحسن
حفتان بمشرين وطهر خمسة عشر فيمكن ان تنقضي خمسة
فتلات في تخريجه لقول الامام وعندها عدة الحرة تسعة
وثلاثون يوما وفي اقل مدة تصدق فيها فتلات حيفي
تسعة ايام وطهران بثلاثين ولا مئة اربعون اي علي
تخريج محمد لقول الامام كما قد مرنا وعلي تخريج الحسن خمس
وثلاثون كما اسلفنا وعندها احد وعشرون كما لا يخفى
وهذا كله ما لم تدع السقط اي الذي ظهر بعد خلقه ولا بد
من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك فان قالت ولو في يوم
طلقتها اسقطت سقطت مستبني الخلق او بعضه والمدة
في وقت العلوق تحمله قبل قولها لان الظاهر لا يكذبها
والحاصل ان السقط الذي استبان بعض خلقه يعتبر
فيه اربعة اشهر ويقام الخلق ستة اشهر كنا في المجتبى ونقل
في البحر عن القنينة اذا قالت المعتدة انتقضت عدتي

بساعة انه نكح نكاحا صحيحا اما اذا كان الاول صحيحا والثاني
 فاسدا لا يجب عليه المهر ولا استقبال العدة عليها ويجب
 عليها اتمام العدة الاولى لانه لا يتمكن شرعا من الوطئ في
 الفاسد معتدنة من بائن غير ثلاث والافاقعد وثلاث
 الرجعية رجعة لانكاح ولو وصلبه كانت معتدنة من نكاح
 فاسد بانكحها او لافا فاسدا ثم فرق بينهما ثم تزوجها نكاحا
 صحيحا وهي في العدة ولو تزوجها او لاصحيا ثم طلقها بعد
 الدخول فتزوجها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف
 عدة بل عليها اتمام العدة الاولى بالاتفاق اذ لا عدة
 ولا مهر بالخلوة في الفاسد افاذه في البهر وطلقها قبل الوطئ
 فالحكم ما ذكره المص وكونه صليبه كما في الوطئ وكما في الخلوة
 والمعنى طلقها قبل الوطئ والخلوة واما لو طلقها بعد الوطئ
 حقيقة او حكما فانما يجب العدة بالاولى ويجب عليه المهر
 قاهر وعليها عدة مستدانة اي وقد اختلفنا وانما وجبت
 عليها العدة لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لتقار
 انتم اي ان الوطئ الاول وهو اي ذلك الاثر العدة فاذا
 عقد عليها كانيا وهي مقبوضة في يده فان القبض الاول
 على القبض المستحق بالثاني كالاقتساب اذا اشترى المفقود
 وهو في يده يصير قابضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد
 الدخول ولا يقال وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها
 لان الطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة والرجعة لولا
 نقول لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني فيجب
 المهر والعدة ان يقوم مقامه فيجب الرجعة الا ترى ان
 الخلوة

الخلوة اتممت مقام الوطئ في حقها ولم تتم في حق ملك
 الرجعة برئتي وهذا عند الامام وابي يوسف وقال زفر
 لها نصف المهر والمقتة والعدة عليها ثلاث عدة الاولى
 بطلت بالتزوج ولا يجب العدة بعد الطلاق الثاني لان
 المهر لانه قبل الدخول وقال محمد لها نصف المهر والمقتة
 وعليها اتمام العدة الاولى لان كمال العدة الاولى ويجب
 بالطلاق الاول ولكنه لم يظهر حكمه حال التزوج الثاني
 فاذا ارتفع الطلاق الثاني ظهر حكمه عنده وهذه احديث
 المسائل العشرة المنسية على ان الدخول في النكاح الاول
 دخول في الثاني كما فيها التزوج بها فالكافا فاسدا ودخل
 بها ففرق بينهما ثم تزوجها وهي في العدة من ذلك فالتقدم
 ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة
 مستقلة عنددها وهذه الصورة دخلت في قول الله ولو
 من فاسد كما قد سألنا لانا لو دخل بها في الضحية وطلقها
 بانما تم تزوجها في المرض في عدتها وطلقها بانما قبل
 الدخول بها فالدخول الاول دخول في الثاني عندها
 ويكون فارادخل فالحد مصر وقوله تم تزوجها في المرض ليس
 بقيد بل العبرة بكونه طلقها ثانيا في المرض لانه لا يكون
 فاراد حتى وابهر كوتزوجت غير كفؤ ودخل بها ففرق
 القاضي بينهما قبل ان يدخل بها او طلقها بعد النكاح الثاني
 قبل الدخول كان عليه المهر كمالا وعليها عدة مستقلة
 عندها استخسا فاعند محمد نصف المهر الثاني وعليها اتمام
 العدة الاولى خامسها تزوج صغير ودخل بها ثم طلقها

بانها ثم تزوجها في العدة فبلغت فاخترت نفسها قبل
 الدخول كانت الدخول في الاول دخول في الثاني عندها
 خلافا لمحمد بن سادسها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بانها
 ثم تزوجها في العدة ثم ابرقت ثم اسلمت ثم تزوجها في العدة
 ثم طلقها قبل الدخول كذلك في فتح القدير كثيرا التزوج
 ثلاثا ولا حاجة اليه في التصويرو يكتفي بيها انه تزوجها
 مرتين وان العدة حصلت مرة واحدة فليتلأ سألها
 تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانها ثم تزوجها في العدة
 ثم اسلمت ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول فاسمها
 تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانها ثم تزوجها في العدة ثم
 ارتدت قبل الدخول كانت الدخول في الاول دخول في
 الثاني عندها خلافا لمحمد بن سادسها تزوج امرأة ودخل بها
 اعتقت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
 قبل الدخول وهذه المسألة داخلة تحت قول المتن
 ثم سئدت وطلقها قبل الدخول عاشرها تزوج امرأة ودخل
 بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة فاعتقت فاخترت نفسها
 قبل الدخول كذلك في فتح القدير والمصراع قال السيد
 احمد ولا فرق بين ان سادسها واحدة والثالثة الا
 بتكرار التزوج وعدمه وحيث لا يكون دخول في الثاني
 عند محمد بن سادسها مبتدأة ويجب نصف المهر في عنده
 محمد بن تكيل العدة الاولى كما قدمنا وقول من رآه
 عليها فتقل للزوج ابطله المص بما يطول وجعل بان
 القاضي القلدا اذا خالف شهره رده فيه لا ينفذ حكمه

في

في الاصح كما انه لا ينفذ حكمه لو ارتضى الا ان يرضى السلطان
 على العمل بغير المشهور من الاقوال الواردة عن اصحابنا في
 المذهب فيسوغ لقتل ذلك القاضي الذي يرضى له السلطان
 في مشهوره بجواز العمل بالغير المشهور ان يحكم بانها فيصير
 حقيقيا ان وحدها يوافق مستودع في المذهب واللا
 فيكون روي وهذا اي كوت السلطان يرضى بالعمل
 بغير المشهور لم يبع بل الواقع خلافا في بان كل قاض لا
 يحكم الا بالتول الراجح في المذهب فليحفظ قلت وعبارة
 المص في المخ وقد يبع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر بن
 من بعض القضاة الذين لا خلاف لهم طما في تحصيل
 الحطام الفائق قال الكال في فتحه وما قاله زفر بن سدا
 شتلا من ابطال التصود من شرعيةها وهو عدم
 الانساب ومع ذلك هو محتمل فيه صرح في جامع القصدي
 بانه لو قضى به قاض نفذ قضاءه لان الاجتهاد فيه
 مسانغا وهو موافق لصريح القرآن وهو قوله تعالى ثم
 طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدوه
 فنفقتهن هذا والوجه عندي في هذا الزمان عدم
 لانه اذا وقع انما يقع لاجل اخذ المال في مقابلته كما هو
 المهر ومن القضاة في زماننا لا سيما والسلطان انما
 يولي القاضي ليحكم بالصحيح من مذهب امامه فيكون
 معزولا بالنسبة الى الاقوال الضعيفة كالاجتهاد وتقل
 عن الكرخي ان هذا هو المشهور من قول زفر وهو الذي
 تفعله قضاة زماننا لاكثر الله منهم طما في اخذ

الى ما لا يرييك فالواجب على ولي امور المسلمين ايد الله
تعالى به الدين ويقع به المستند بين الغرض عن احوال
المشهورين فان الله تعالى يسال عنه رعيته اجمعين
قال صلى الله عليه وسلم من ولي انسانا فعلا وفي رعيته
من هو خير منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين
اهل مخصوصية او كتابية سواء كانت نظر نية او يهودية
وانما نفرض له لانه لا عدوة على حربية طلقها حربي بالاتفاق
افاده التهتات في غير حال لما سياتي طلقها ذميا او حاك
عسها لم نقتد عند ابي حنيفة فلو تزوجها مسلم او ذمي
فرد طلاقها جاز في حق كني روي عنه انه لا يطاها حتى يشهر
بجسنة وعنده لا يتزوجها الا بعد الاستبراء والاعلانية
العدة منع لانها حنف عودهم على طهور به اذا اعتقدوا
ذلك اى عدم العدة المزمع من المتام اما اذا اعتقدوا
وجوبها وجبت اتفاقا تهتاتنى لاننا امرنا بتركهم وما
يعتقدون حذف التمهيل والتعلييل وذكره المصنف تمامه
فقال ولا يبي حنيفة ان العدة لو وجبت عليها لا تجلو
اما ان تجب حقا للشرع او للزوج ولا وجه للدول لانها
غير ناطقة بمقتوق الشرع ولا الى الثاني لان الزوج لا
يعتقده وقد امرنا بتركهم وما يدينون ابي مع ما يعتقده
قالوا والواجب على مع وما مصدرية والمصدر المنك يقول
معه ويصح جعل ما موصولا اسميا حذف عايدته وشار
بتذكرك الى رد ما في الشهر حيث قال وينبغي ان لا يختلف
في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقده وجوبها الخ ولا

الرشوة فيزوجون في حال الطلاق قبل الاستتار ولا ينظر
الى ما نص عليه على وثام ان القاضي اذا ارتضى في
حالة لا يعتقده حكم فيها وهم ليسوا من اهل الاجتهاد
بل مقلدون والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا يعتقده
حكم فيها على الاصح ورواه من قال بنفاذ حكم القاضي في
هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون
قال الشيخ حافظ الدين لا يخفى ان علم قضاتنا ليس بشبه
فضلا عن المحبة قاله عن قضاة بلاده في زمانه فكيف
اليوم واكثرهم جاهلون نفوذ بالله تعالى من الحجة
على احكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد
الاتباع مشهور والمذهب لا غير قال مشايخنا المتأخرون
ان الذي يقول له السلطان وليتك القضاء على مذهب
فلان ليس له ان يتجاوز مشهور ذلك المذهب معتقدا
لان او مقلدا لان التولية حصرت فلا يعتقدي المشهور
الا ان يفتي السلطان على العمل بغير المشهور في بيع
له ولم يتبع مثل ذلك قط واعلم ان المتأخرين عولوا على
قول زفر قريسي بل معروفه ونصوا عليها لموافقتها للسلطان
والعرف واعر ضوابط هذه المسألة لما فيها من خطر
الشبهة لا خلاط الانساب ولقد صحبت العلم العالما
الا لا يفرق بينا من سمين سنة فلم اجد احدا منهم قضاة
وغيرهم افتي بجوازها ولا حكم بها ولا سمعنا عنهم
فجرهم الله تعالى خير جزاء حبك اجتنبوا ما يريب
وتسكروا بما لا يريب قال صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك
الي

يخفى ان المسلم انما يعتد وجوبها لخصيص ما فيه لا لخصف
 الكافر ولو كانت الذميمة حاصلة فتعتد بوضفها اتفاقا بين
 الامام وصاحبه لان في بطنها ولدا ثابت النسب وعن
 الامام يصح العقد عليها ولا يطاها كالخامل من الزنا
 كما في الهداية فالحكم بالاتفاق انما هو بالنظر الى القول
 المشهور وعن الامام في الحامل جيت واقف الصاحبين في
 وجوب العدة عليها بناء على ان في بطنها ولدا ثابتا بالنسب
 بخلاف ما تقدم فتنبه وقيد القول الجري وجوب العدة على
 الحامل با اذا اعتقدوها فاذ لم يعتد وصاحبه العقد عليها
 كمن لا يطاها كالحامل من الزنا وهذا صنفه والدواصح
 بحر وتنبه في المنع والنهر والذميمة لو طلقها مسلم اربا عنهما
 تعتد اتفاقا بين الامام وصاحبه مطلقا سواء كانت
 حاملا ولا وسوا كان اهل الذمة يعتد ونسبها امر لا لان
 المسلم يعتد به اي الاعتد والمزوم من المقام اي في حق
 وكذا لا تقتد مسبية افتقرت بنسب بين الدارين يعني
 ويحيز زوجها في دار الحرب وقد اشرنا بقوله بنسب بين الدارين
 الي سبب الفرقه عندنا وقال الشافعي رض السبب السبي
 وانما تجب لانه العدة جيت وجبت خفا للعباد وزوجها
 الحربي ملحق بالما فلا حرمة لفراسه فيجوز تزوجها فوراً
 الا الحامل استثنى منقطع لان المستثنى منه عدم لزوم العدة
 على المسبية والحامل لا عدة عليها ولكنها مسنولة للرجم
 فلا يصح تزوجها لالا نها معتدة من تزوجها لان زواجها
 ملحق بالما بدل لان في بطنها ولدا ثابت النسب قال الشيخ

الرجعي

انما وجبت

الرجعي هذا سبني على ما اصله من انها لا يمكن ان تكون
 فيما ذكره والا فالفارق بينها وبين الذميمة الحامل المطلقة
 حيث اعتبرت معتدة دون هذه تامل على ان العدة تزويج
 يلزم المرأة وهذه اترضي لازم لها فاعني كونها غير معتدة
 اه قلت الفرق هو كون زوجها حرياً ملحقاً بالما وتلك
 زوجها وهي لم يلحق بالما فتامل كمن جزئ نزع الفدية في
 حاشيته على الدور بانها مستدة بطلاق فبمع التزوج
 لا في بطنها ولدا ثابت النسب كحل الولد يمنع المولى من
 تزويجها لان الولد اذا كانت ثابت النسب كان الفراق قائماً
 فلما حرم يستلزم الجمع بين الفرائض اه لمحضها فاذفع
 قد يقال ان النكاح يصح ويتبع الوطى حتى تضع كافي الحبل
 من زنا فلا يصح التخليل به لعدم التزوج قال ويروي عنه
 انها في حكم الحبل من الزنا وهو اختيار الكرخي تستأنب
 كحريمه اي كما لا تجب العدة على حريمه خرجت الياسمين
 او ذميمة او صبيته منه بهذا على ان الاسلام ليس بشرط
 وانما الشرط الخروج على ينية ان لا تنفذ اليها كما في الزنا تكون
 في نكاح الهداية والمهرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط
 لانهم قالوا لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلاث حبس
 منه ولا عدة عليها عنده خلافاً لها تستأنب في ثم اسلمت
 او صارت ذميمة فلا عدة لاصرائه اي زوجها الحربي ملحق
 بالما ووطاها كحل التخي الرجعي يؤذن بالاستبراء مثلاً
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الحاي حتى يولد ولا الحاي
 حتى يستبرأ من الحيض الا الحامل كما صرح في بطنها ولدا ثابت

لا يجوز نكاحها بالضعف

المولى لا تخاد الملة وهو احتقال الشغل والمنع ان يستقي
 ماله زرع غيره فيكون لما في شرح الوصايا نية وجبر ولا غراية
 فيه اه قلست شتان بين المولى والراي فان الشبهة
 في المولى قايمة لا سيما له وما الراي فلا شبهة فيه اصلا
 فلا اختار لما له واما توقع كون رحها شغولا بما له فلا عبرة
 بسالم تتيقن بالحبل قتائل والدليل على انه لا حرمة لما
 الراي ما ورد من قول من شكك في النبي صلى الله عليه وسلم
 ان امراته لا تزود بعد الامس فقال صلى الله عليه وسلم طلائها
 قتال اني اخاف ان تتنكبها فنسبي قال فاستمتع بها ولا
 تقاس هذه بمن تزوجها وهي جلي من الزنا لان الحبل
 فيها مستيقن وجماعه لها يبرز اذ سمع الولد ويرو حدة
 وقد تحقق الزرع فلا يستغنى بزرع غيره واما قبل التيقن
 بالحبل فانما هو ما سنفوخ فلا يكون زرع والدله تعالى العلم
 بخلافه ما اذا لم يعلم الزرع الثاني بانها زوجة الغير حيث
 يجزم وطهرها على الاول الا ان تنقض العدة لانه نكاح شبهة
 ولا تنقض لعدتها على الاول لانها صارت نكاحا بمنع
 تنسرها عن الوطى في عدة البهت خافية قلت يعني
 لو عالمة راضية فان لم تكن عالمة بان راجعها وهي لا تستمر
 فلا تكون ناشرة وكذا اذا كرهت على النكاح كما مر في شرح
 قول المص والموطوءة تشبهه وقد حال هناك على ما هنا
 فقد برز وروح ادخلت منبه اي ادخلت امرأة مني
 تزوجها في فرجها من غير خلوة ولا دخول هل تستد في البحر
 جنانا ثم لا احتجها بالتعرف براءة الرحم ولنظرة ولم احكم

النسب وقد صرت هذه المسألة متنا وشرحا في باب نكاح
 المكاف وكذا لعدة لوتزوج رجل امرأة انقروا وطهرها لا
 حاجة اليه مع قول المص ودخل بها كما بذلك اي بانها
 امرأة الغير وهي نسخ التنن ودخل بها اي وهي ساقطة
 من نسخ المنح ولا بد منه لانه اذا هو دخل في النكاح لم يحد
 العدة لقوله فتالي فالكبر عليه من عدة فانزنا بالاولى
 يعني ولهذا اي لكونها لعدة عليها لوتزوجها بمجرد
 العلم بالحرمة انا وكلامه ان الحد لا يجب الا بشيئي العلم
 بانها في عصمة الغير والعلم بالحرمة لانه زنا والزنا لا يوجب
 العدة لانها لا تنصير فيراشيا ولا نشئت النسب به
 والمزني بها لا تحرق على زوجها فلا يمنع الزوج الاول من
 الوطى لانه لا حرمة لما زنا في وفي شرح الوصايا نية لورث
 المرأة لا يبرئها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من
 الزنا فلا يستغنى ماله زرع غيره فليحفظ لراية قال السيد
 احمد والنهي عن الغرب محمول على اللدب لما ذكره والله اراي
 امراته او امرته تزني يبذب الا تستبرأ ولو حبلت لا يطاحي
 نضع وكذا لورا اي امرأة تزني ثم تزوجها واذا حمل كدام شرح
 الوصايا نية على اللدب انتفت الغراية وقد مسقت انهما
 قولان وقد قد فرغنا في فصل المحرمات ان ما فرغ الوصايا نية
 صنفيه وجنح الشيخ الرضحي الى تقويتيه باعتماد ان الامنة
 لو كانت ذات زوج وطهرها مولاها فزوي عن محمد ان قال
 لا احب ان يطاحي حتى يستبرأها لانه احتل الشغل بما
 المولى فوجب التنزه فقال ويلحق المزين بها بموجب طوة
 المولى

فصلت الحارثية فولدت فالولد ولده والحارثية ام ولده اه
وسكنوا ناعا اذا وطئها في دبرها والظاهر وجوب العدة ايض
لانها لا يحصل غالبا الا مع الخلوة وهي موجبة للعدة اه
قلت فيظهر من هذا التفسير ان يجب صاحب العمة
لا محاله وانها لو تزوجت قبل التعرف فالنكاح فاسد والله
اعلم وحكي تسمية ولدك ثم طلعتا ويؤيده ايض انباء العدة
مجلوبة المحبوب وما ذاك الا لتوضيح العلوق منه بحجة انه
يتم على انه لو طلعتا اولاد ثم ولدت انقضت عدتها بالوضع
لا يجني ويصبي بعد طلاقها سبعة اشهر والتقييد بها اتفاق
الافلاقل منها او الاكثر حكمة كذلك وقد يقال الاولى تسعة
اشهر بتقديم الغوقية على السبي يكون اشارة الى امر
عن الامام ما ك من ان ممتدة الطهر تنقضي عدتها بتسعة
اشهر فالعني انه لم يصح ما لم تحض وان مضت تسعة اشهر
والله تعالى اعلم فتكلمت اخبركم ببيع النكاح اذا لم تحض بغيرها اي
في السبعة الا شهر لما منية بعد طلاقها ثلاث حبس لانها
من ذوات الحيض وعدتها بالحيض وهذا ان صدقها الزوج
في انها لم تحض والا فالقول له لما تقدم وسبب ان ايض ان الاقدم
على النكاح اقترع بغير العدة ثم استنصر سوال سائل يقول
هذا اذا كانت من ذوات الحيض فان تكن حاض في ذلك
هل تكون عدتها بالاشهر فاجاب بقوله وان لم تكن حاض
قبل الولادة اي ايض من ذوات الحيض وعدتها بالحيض
لان من لا تحيض لا يحبل ينبي نخلها دليل على حضرها ولو لم
يجد منها حبس في الخارج فانها من ذوات الحيض حكاه العدة

وفي القنية ولدت ثم طلعتا

ما اذا وطئها في دبرها او ادخلت منه في فرجها ثم طلعتا
من غير ايلاج في قبلها وفي تحرير النافسية وجوبها فيها
ولا بد ان يحكم على المذهب به في الثاني لان ادخال المني
يحتاج الى تعرف براءة الرحم اكثر من مجرد ايلاج وفي شهر
محتمل ان يظهر حملها ثم ولدت بغيره ينبغي ان يقال ان طهر نخلها
لان عدتها وضع الحمل والا فلا عدة عليها اه واليدنيخ
الرحمي ما قرره في البحر فقال ولا شبهة ان الولد ينقذ
من المني ولو حملت من ذلك يثبت النكاح فوجب التحرز
عن اصابة الولد واشتتاه الانساب وقد مر جوابا بان
الولد ينقذ من استدخال المني وثبوت النكاح يحصل به
قال ويجب صاحب النهر في المداينة بالصداق على عاقبة
فيما قضت لشيخه واخيه بغير رجة غالبا اه وقال السيد
احمد واعترضه اي صاحب النهر بعض الافاضل بان الادار
الي ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي قررت سنها وان جوزت
تزوجها بعد ادخال المني احتجت الى تعلل اه ثم قال وقرول
ان الانتظار الي ظهور الحمل لا يتقال لعدة واراد هذا
الاعتراض المحوي ونظريه ابو السعود بان ما ذكره في البحر
شامل لما اذا ظهر حملها او لم يظهره والثمرة تظهر فيما لو تزوجت
قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر خلوجها صح النكاح على
ما ذكره في الشهر اذا لعدة عليها عند عدم ظهور الحمل الا على
ما ذكره في الحول انه اوجب عليها العدة مطلقا وفي البحر عن
المحيط اذا عالج الرجل جارية فيما دون الفرج فانزل فانكح
الحارثية ما ربه في شئ فادخلته في فرجها في حداثا فان ذلك
فصلت

الحكم الشرعي لا للامر المحسي والله اعلم وصحتها اي النسبة
 طلقها تلاقى يعني فحرمت عليه حتى لا تخل له الا بعد زواج اخر
 وبعد ذلك صار يقول كنت طلقها واحدة وصفت عدتها
 يعني فالثلث صارت في غير الملك والعدة فلا تنقض مراده
 يعود اليها بعد جديد من غير توسط زوج اخر فلو كانت
 المطلقة الواحدة ومضيتها اي مضى العدة من الطلقة
 عند الناس بان اثبتة بالبينة لان الثابت بالبينة كالثا
 بالمشاهدة لم يتبع الثلث لانه تبين انه طلق اجنبية
 لا تنقض عدتها ولو وجد منه وطيرها بعد انقضاء عدتها فان
 كان علما بمرئتها بلا شبهة كان زنا فلا تجب عدة اخرى
 ولو وطيرها بشبهة وجبت لكل وطيرة عدة اخرى وقد اختلفت
 مع قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطى
 الاخير فزعمت على هذا مسالة حادثة القوي في رجل ايان
 تزوجته بلفظ الحرام فاستغنى شافيا فافتاه بانه رجعي وام
 معها مدة ثم ايانها كذلك ايضا فزعم له شافيا ايضا وصفت
 مدة طويلة ايضا ثم ايانها ايضا كذلك فاتفقوا في كنفارة
 يعني ثم طلقها الدن لكنا وكان مقرا بالثلث الاول و
 استهرت بين الناس وكانت كل واحدة بعد انقضاء العدة التي
 قبلها فتعقبي ما مر انه لا تقع عليه سوى طلقة واحدة وهي
 الاولى حيث كانت مشهورة وصفت عدتها فلا تقطع الثانية
 ولا التي بعدها وان وطيرها في تلك العدة لاندو طي بشبهة
 والله اعلم والا يوطى لم يبر صنف على وقوع الطلقة وعلى
 مضى لكنا او ابعدها يتبع الثلث فلا يصدق في عدو له
 ولو

ولو حكم عليه بوقوع الثلث بسبب الكسنة بعد انكاره فلو
 بهر هذا انه طلقها قبل ذلك عدة طلقة لم يعمل بر صورته مالم
 ادعت المرأة عليه انه طلقها ثلثا فافكر فانت ببينة تشهد
 بالثلث من فحى القاضي عليه بوقوع الثلث فقام بمؤ ذلك
 واتي ببينة تشهد انه طلقها قبل هذه الكلا طلقة و
 عدتها ولم تقع الثلث عليها الا وهي اجنبية لم يقبل القاضي
 ببينة لظهور عدم صدقه وارادته ابطال ما ثبت بالبينة
 وابطال الحكم وما ثبت بالبينة ثبت في حقه المائدة وبينته
 صارت مكذوبة شرعا يحكم القاضي بوقوع الثلث وصحت وقال
 السيد احمد ولم تقبل لتتناقض في الدعوى فانه ادعى والا عدم
 صدور الثلث منه ثم ادعى صدورهما وانها لم تنصاف
 محلفات قلت ان التوفيق يمكن حمل انكاره للثلاث اولا
 على عدم وقوعها لعدم مصادفتها بحل الاجيب بان زعمها القاب
 اه وقد اى الموعف الوجهة اخبرها فتعذر ان تزوجها القاب
 مات او طلقها ثلثا او اناها منه اي من زوجها كتمان على
 بدنية بالطلاق وذلك السنة لا يشهد على تطليعها وانما
 كان حاملا لكتاب الطلاق فقط وهي لا تدري انه كتابه ولا
 كونه نقة ليس بقيد كما في الولوالجية فينظر ان كان الكبريارها
 انه اي مودة او طلاق حقه قادم ان لم يمتنع وقيل الاقام
 ان علم او من وقت الموت وتزوج وتغيره بلا باس بغير ان
 الدولي عدم ذلك وفي جامع المنصولين في الفصل الثاني عشر
 فيما تسمع فيه الشهاداة بلا دعوى ولو اخرجها واحد بموت زوجها
 اوردته او تطلعتها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل الرجل

عدمه وفي البحر عن الخلاصة جاءت امرأة الى رجل وقالت
طلعتي زوجي وانقصت عدتي ووقع في قلبه انها صا دقة
سوا كانت عدلة او لاحل له ان يتزوجها وان قالت وقع في
الدول فاسد لم يجعل له وان كانت عدلة اه وفي الثانية قالت
اريد زوجي بعد النكاح وسمعت ان يعتمد علي خبرها وتزوجها
وان اخبرت بالحرمة بامرعاض بعد النكاح من رضاع طاري
او نحو ذلك فكانت ثمة اولاد ووقع في قلبه صدقها فلا
باس بان يتزوجها لالوقالت لان زوجي علي غير الاسلام
لانها اخبرت بامر مستكراه قال السيد احمد والحلل الانبياء
عدمه بالدولية المنادى من عبارة المؤلف اه وفي جامع النضوي
نفي اليها زوجها فتزوجت ثم اخبرها اخوانه زوجها حتى فلعوا
صدقته المخبر الاول لا يمكنها تصديق المخبر الثاني ولا ينظر
نكاح الثاني ويسمى بها التمام وقيل لو كان المخبر الاول
عديلا وكبريلها صدقة لا يفرق بينها وبين الثاني والخبار
عند ولي المرأة كاللخبار وعندها اه وفي التتريخانية امرأة
الفائب اذا اخبرها رجل بموت زوجها واخبرها رجلان بحيا
فان كان الذي اخبر بموته شهيد انما عاين موته او جازته
ولكان عدلا وسمي ان تقصد وتتزوج هذا اذا لم يورخا فان
ارخا وتاريخ تنصود الحياة متاخر فشرها دنتها ولي وفي
النسبية سبيل عن امرأة لها زوج فغائب اخبرها رجل بموته
فاعتدت وتتزوجت ودخل بها لرجال اخر واخبرها انه حي في بلد
كذا وانما رايته نزل بجملها التمام مع الثاني فقال ان كانت
صدقت المخبر الاول لا يمكنها ان تصدق المخبر الثاني ولا يسطر

له ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد
بخلاف النكاح والنسب اه وقال السيد احمد وهذا النوع
واللذان بعده انما يظهر في الدنيا لانه انما ضمني لا يعمل
بخبر الزد ولد بالخط ولا يخبرها بالطلاق فلم يخبر بها قلت
وما يويدي ذلك ما نقله في البحر عن المرازمية شهيد ان
زوجها طلعتها لئلا تان لان غايب ساغ ان تتزوج باخبر
لان حاضرات الالات الزوج اذا انكح اختج الي القضا بالفرقة
ولا يجوز التقضا بها الا بحضرة الزوج وفيها لو شهد عندها
رجلان انه طلعتها ليس لها ان تتمكن من نفسها وان
اخبرها واحد ليس لها الامتناع اه قال فقد قبل خبر
الواحد العدل بموته عندها ولم يقبل بطلاقه فذكر في
الا ستحسان لو اخبر الابن رجلا ان فلانا قتل اياه
ليس له ان يقتله حتى يحكم القاضي بشرها دنتها بخلاف
المرأة اذا اخبرها عدلان بالطلاق فانه يجرم عليها التكني
من غير حكم بشرها دنتها اه وفي اصل انه خبر الواحد في الطلاق
لا يكون مقبول في التقضا وان صدقته المرأة وهذا خلاف
ما قدمناه عن جامع النصولي ونقله اثر عن الجوهرة
وفي جامع الفتاوى يشهد اثبات على غايب انه طلق
زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغايب وتقبل في حق
سكوت الى كم في انها تقصد وتتزوج باخبرها وانما ساغ للحكم
السكوت لانه امر ديني لا ايات الطلاق لانه حكم علمي
الفائب فلا يصح اه فتنبه وكذا وقالت امرأة لرجل طلعتني
زوجي وانقصت عدتي لا باس لذلك الرجل ان ينكحها فالاولي

النكاح الثاني ولها ان يقر اعلى ذلك النكاح وفيها دانه
 النزليه قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات لها ان
 تزوج ان كان المهر عدلا فان تزوجت باخر فخيرها جماعة
 بانه حي ان صدقت الاول صح النكاح كذلك فتاوي النسبي
 وفيه اي البحر عن كافي الحاكم وغاية السهوان لو اناها خير
 زوجها وشكت في وقت موته فتقدم في وقت تستيقن به اي
 يموت زوجها فيه احتياط لان العدة يؤخذ فيها بالاحتياط
 وذلك في العمل بمقتضى ما هو وفيه عن المحيط كذبته اي الزوج في
 قوله انها اخبرني بانتضا العدة في مدة فحتمه اي انتقنا
 العدة لم تستقط نفقتها وارجاز له نكاح اختها عملا بخبرها
 بقدر الامكان ولو لدلت التي ادعى زوجها انها اخبرته
 بمعنى العدة لاكثر من نصف حول ثبت نسبه منه لان في
 النسب حقها اصل لانها تعبر بولد ليس له اب معروف فلم
 يقبل قوله بجراي فيها ادعي من اخبارها لمعني العدة حين
 كذبته وذكرها ها هنا مسانين الاولى فيما اذا طلعت
 زوجها ومضت مدة فحتمه رضي العدة فادعي ان المطلقة
 قد اخبرته بمعني عدتها وتزوج بها على ذلك اختها ثم كذبته
 المطلقة في انتضا العدة نهل يصح نكاح اختها اولادها هل
 يجب للمطلقة نفقة ام لا فقال تجب النفقة عملا بخبرها
 صح فلما اختها عملا بخبرها لانه امر ديني يقبل قوله بغير
 فتواه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح بحيث تقلقه بهذه المسألة
 كفي على هذا الاحتمال يلزم ان يكون هناك قول اخر انه لا
 يقبل قوله اصله ولا يقبل الا قوله فيفسد نكاح اختها

ولم

ولم اجد في هذه المسألة خلافا وقيد باحتمال المدة انتضا
 العدة لانها لو لم تختم ذلك لا يقبل قوله اصله فلا يصح
 نكاح اختها اتفاقا بل لو ادعت انتضا العدة في مدة لم
 تختمه لا تصدق الا اذا ادعت استقاط مستينين الخلق
 كافي الغت الثانية انه لو ادعي ان سطلقته اخبرته بانتضا
 العدة وكما ذلت المدة فحتمه ذلك وكذبته ثم انت بول لا ل
 من ستة اشهر ثبت نسبه منه فانه يشب نسب ولها
 اذا جازت به الاقل من سنتين من حبي اياها واما لو كان
 الطلاق رجعيا ثبت نسبه ولو لا اكثر من سنتين وثبت
 به الرجعة وعلى كل حال لو كان تزوج اختها بغير ما ادعي
 من اخبارها لمعني العدة وكذبته ثم انت المطلقة
 بولد لاكثر من نصف حول لا ينفق نكاح اختها لانه
 لا يتصور استحقاق النسب الا بين الفرائض فصا الزوج
 يكذبها شوعا في خبره بخلاف التضا بالنفقة لانه يتصور
 استحقاق النفقة لغير العدة فلما نه وجبت في حقها
 بسبب العدة وفي حقه بسبب اخر فثبتت اذا علمت
 هذا فاعلم ان قوله ولم يفسد نكاح اختها في الاصح موخر
 عن قوله فترت لومات دون المعتدة وذلك لما قال في
 البحر فان تزوج اختها ومات فالميراث للآخرى هكذا ذكر
 محمد في النكاح وقيل ان قال هذا في الصحة ثم مات فالميراث
 للآخرى لا للمعتدة وان قال في المرض فالميراث للمعتدة
 فاذا قضى بالميراث للمعتدة قبل يفسد نكاح اختها والاصح
 انه لا يفسد لانه يتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية

ابن اليسار وهو من الحد جمعي المنع المنع الخارج اياها
 من الزينة جاء من باب أعد وقع بالعين في نسخ وفي خي
وقع بالحاء واسم الناعل للدلالة على محذور محذور محذور محذور
 احداث افضى محذور محذور لان التنايفر بها بين المذكور
 والمؤنث والحداد خاص بالمؤنث فاستوى محذور محذور وانتركها
 وجا من باب مد حد يجد بعض الحالك غير ان ادغم وجا من
 باب فر يعني حد يجد بكسر الحاء من باب ضرب والمصدر فيها
 حداد وهي حاد بغيرها لانها لا تلحق في اسم الناعل من
 تلاميذ كالحا يصف لاختصاص المرأة بذلك وقد تلحق
 رصني وانكر الاصمى عند الرباعي مصباح وروي بالميم فيكون
 من جدود الشيء قطعته فلانها انقطعت من الزينة
والاكتفاء حوي كن بالي الجود وان كان المعنى لا يختلف
 قال الدمشقي في شرح الفصيح روايته بالحاء المشهور وهو لغة كما
في الكاموس نزع الزينة للعدة اي مطلقا ولومن رجمي او
لانت كافر او صغيرة فيكون اعلم من الشرعي وكبريا ترك
الزينة ونحوها كالطيب والدهن والكحل للعدة باس يخرج
 بذلك احداث مستندة الرجعي فلا يجب او موت ولو قال
 للعدة مسلمة كلفته عن ثأني او موت لك لان اولي ينظر
 الفرق بين معنى اللغوي والشرعي من جميع الوجوه يحد يتم
الحق يعني وقع النار من باب مد وكسرها يعني وقع النار
 فيكون من باب فر اوضها فيكون من باب احداث مسلمة
 فلان احداث الصنيرة ومجنونة لعدم التكليف مسلمة خرب
 الكافرة كن لو اسلمت الكافرة في العدة لوضعها الاحداث

فمن منزلة استحقاق النفقة كذا في المحيط فظهر من
 هذا ان في عبارة الشاشكالا وذلك لانه لا يتم تعلق قوله
 ولم يفسد نكاح اختها بقوله سا بقا لولدت فانها لولدت
 وبنت نسب ولدها بطل نكاح اختها بالفريضة حيث كان
 واقعها في العدة فتنبه وقال الثامني وصواب التعبير ان
 يقول ولو ماتت تزنة الاخت وقيل للعدة ان قال ذلك
 في موضعه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح ولولدت لاكثر
 من نصف حول لبنت نسبه وفسد نكاح اختها والله تعالى
 اعلم قال الشيخ الرجعي ثم قول صاحب المعرف اذا قضى
بالمزنا للعدة الى ان قال يتصور استحقاق المبرات
المحظاه وان يكون المبرات بينهما فليراجع اه تكيل وفي
الحائنة امرأة قالت في عدة الوفاة لست حامل ثم قالت
من العذات حامل كانت القول قولها وان قالت فليراجع
اشهر وعشرة ايام لست حامل ثم قالت انا حامل لا يقبل
قولها الا ان تاتي بولد لا قبلت ستة اشهر من موت
زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة رجلا خلع
امرانة فاقرت وقته وقالت انا حايض غير حامل من
زوجي ثم اقرت في الشهرين قبل ان تقربا بنقضاء العدة
وقالت انا حامل من زوجي واكرر الزوج المحل الا تصح دعواها
اه فحصل في الحداد بين العدة وانواعها
 ويتبين وجوبها شرعا في بيان ما يلزم للعدة في مدة
 العدة وهي المرتبة الثمانية بعد وجوبها وهو ضعف
 شرعي تنبع للعدة فلو امرها الرجل بتركه لا يجوز تركه

فيما بقي منها جوهرة واغلام يدخل المسلمة في المكنت لما
 في ذلك من الخلاف وحتى لو وصليته كانت المعتقة
 لانها مخاطبة بمجنون الله تعالى فيها ليس فيه ابطال حلف
 المولى ولذا لا يجرم عليها الحرف فان فيه ابطال حلف المولى
 وصف العبد مقدم لحالته وانما لم يكن في ترك الزينة اطلاقا
 حلف المولى لانه لا يحمل له الاستمتاع بها مادامت في العدة
 ثم يجرم عليها الخروج اذا كانت في بيت الزوج وقت الطلاق
 ولم يجرمها المولى ويجوز ان يخرجها والمدة والطلاق
 المستنساة لا القننة يجر منكوحة بالرفع صفة بكفنة
 او بالنصف بنت لامة فلا حد علي معتدة التتق كما ياتي
 وتوكله بنكاح صحيح سياقي محترزة في قوله ومعتدة نكاح
 فاسد يعني فلا حد ادا بالفرقة فيه ودخل بها قال الحلبي
 وهذا القيد صحيح بالنسبة لمعتدة البت اما بالنسبة لمعتدة
 الموت فهو مضر لان معتدة الموت يجب عليها الاحداد
 ولو لم تكن مدخولة فلان الصوران استقاط هذا القيد لئلا
 قوله اذا كانت معتدة بت لان من المعلوم ان
 المستوتة لا تعتد الا بعد الدخول والمستوتة هي من
 طلقت ثلاثا او اثنان او مختلفتة او معتدة الفرقة بخيار
 الحب والعنة وغوهر انهم يرون وان وصليته امرها الطلق
 او اوصاها نزعها الميت بتركها في الحداد فلا تقتل بل تحدد
 لانه حق الشرع فلا عليك العبد اسقاطها اظهره الناس
 علي نوات تمتة النكاح وكذلك هذه الدنيا وواعي الرغبة
 وهي ممنوعة عن النكاح فتجنت بها لئلا تصير ذرية
 الي

الي الوقوع في المحرم هداية بترك الزينة متعلق بتجدد
 وفي الجرائد من ذكر الفصل بعد المحرم واستنكح ثلثة
 المحرم ونحو فان الاحداد ترك الزينة ووجه الاشكال
 لزوم ملازمة التي لنفسه ان جعلت الماء الملازمة
 الا ان تحمل للتصوير ولو من ملازمة الكل الجزئية فالكل
 ترك الزينة مطلقة لا بتقييد كونه من المعتدة والخبر
 ترك المعتدة الزينة او يجرم دمج عن بعض معناه ويراد
 به تناسف نقلة السيد احمد جلي سوا لان من ذهب
 او فتنه او جواهر او قصب جراحه يترجم جميع انواعه والونه
 ولو اسود وجرم واستنكح البهمنسي الاسود كذا في الدمشقي
 او امتشاط بفضيق الانسان فلو يزاسع جازم لان
 الضيق له في الشر والزينة والاراسه قال في الذي
 زيل في الطبيب اسم لعينه والترك سبط عليه فتتركه
 استنكح الا واستنكح بالان في حله تطلب به يدل عليه قوله
 وان وصليته لم يكن لها كسب الا فيه فانها حينئذ لم تحرمها
 المخرج بترك اسطناعه وحله للبيع لا بترك التطبيق
 به قال في البحر واطلق في ترك الطبيب فلا تخضرمه ولا
 تجزئ به وان لم يكن لها كسب الا فيه اه وقوله ولا تجزئ
 فيه اي بتفسيها ولا يمنع من اتجار وكيلها لها كالنشر بل
 والوهي قال السيد احمد بالضم اسم العيني لقول الشافعي
 ولو بلا طبيب كزيت خالص من الطبيب فانه صريح في ان
 المراد به اسم العيني اه وقال الشيخ الرجعي الظاهر ان بيع
 الدال اسم للمصدر لان المجتمع استعماله لانه فلو جملة



وذكره في شرح الملتقى الان يقال ذكره نظر الملقات فان
 الخلق لا راجعة له وهو قال القوتاني والمراد بالمصفر
 ما كان جديدا يتبع به الزينة والافلا باس به لانه لا يقصد
 به الاستمرار المورة والاحكام تنبغي علي المقاصد محيط
 فالماصل ان المصفر الخلق ان حصلت منه زينة شغ
 فالبرة للزينة بخلاف المحرم الابري منفت من الفتوة ولا
 راجعة لها قال في الزهر من المنوع المصعب عندنا وهو
 بنت تصنع به الثياب وهذا هو الصحيح في تفسيره اه
 وقال في جامع اللغة والمصعب المصنغ الاحمر اه وهذا غير
 المصعب الذي استثنى في الحديث فانه يسكون الصاد
 وهو ضرب من بريد البين يصعب غزله اي يجمع ثم يشتد
 ثم يصنع مصصوبا ثم ينسج كما تنقل الخبر الروابي عن شرح
 الروض وقال الامير وقع في كافي الحاكم ولا نقول نصب
 فاناف وفي المصباح القصب ثياب من كتان ناعمة و
 قصبي اه ثم ان مقتضى اقتصا ره علي سنها مما مر ان
 الاحدا خاص بالبند فلا تمنع من تجليل فراش والناث
 بيت وجلوس علي حريقا نص عليه القاطع وفي البحر
 واقتصار المصنف علي ترك ما ذكره في جوارح خول الحمام
 لها ونقل في المخرج ان عند الائمة الثلاثة لها ان تدخل
 الحمام وتفسل راسها بالخطمي والسدر اه لا حداد واجب
 علي سبعة كافر وصغير وجنونه لعدم التكليف قال
 السند احمد وفيه انه لما لم يخاطب به ولي الصغيرة
 المجنونة كما في العدة وتومر الكافرة زوجة المسلم لخدمته

او عصرته لا يمتنع عليها ذلك لانه لا زينة فيه بخلاف
 استماله والكافي في قوله كزيت خالص ادخلت الشيرج
 والسمن كما في البحر وكذا بالغص استمال الكحل بالضم فلا يضر
 حله وان لا يذنب طيب كما في الحديث اخ جبالا و
 المصفر والمزغفر ليس مصبوغ بغيره وهي الطين
 الاحمر وقد يترك حليبي عن جامع اللغة او ورس وهو زينة
 اصفر يكون بالبين طيب الراجحة الابلد راجح الجمع
 اي جميع ما ذكر من الزينة اذ الضرورات يبيع للظهورات
 ونسبة الابهة اليها بما زلات المبيع هو الشارح فلها
 لبس الحرير للحكمة والقل ولها الاكتحال للضرورة وليس
 المصفر والمزغفر ان لم يتغيره لوجوب ستره الموت
 بحر كن لا تقصد الزينة بل ستر الموت قاله مسكني و
 ينبغي ان يقيد الجوارح بقدر ما تستخدم ثوبا عبوة
 اما يبيعسوا لا يستخلفون بخمنا ومن مالها ان كان
 لها مال فتح ويقيد جوارح الاكتحال عند الضرورة تكونه
 ليلا ثم تنزع عنها رجا ورد في الحديث ان كناها الاكتحال
 ليلا لان الضرورة تقدر بقدرها وان لم يكن لها بلد جاز
 لها ان لا يقدر الضرورة والا باس باسود وان رقت لانها
 لا يقصد بها التزين نهر الا اذا كان براقا صافي اللون
 عما يقصد به الزينة ومعضن خلق بفتح الخ المجمة واللام
 قال في المصباح خلق الثوب بالضم اذ ابلو نهو خلف
 فيختصن والجمع خلفان لا راجحة له قال السيد خدام اه
 لغيره اي التقييد بكون المعضن الخلف لا راجحة له ولم

الزهر ويشفي حل الزيادة على الثلاث من الأيام على الترتيب
 اذا روي الزوج بذلك اول تكلي من زوجة شهر وقال الشيخ الرمي
 واستد صاحب الزهر للحديث ولا يترد اذ هو مطلق ويهم
 لا يعمل لامرأة تومن بابه واليوم الاخر ان تحذف فوق ثلاث
 الاعلى زوج اخو قد حله امهات المومنين على الطلاق
 فدعت امر حبيبة بالطيب حين موت ابيها بثلاث
 وكذلك زبيب بعد موت اخيها وقالت كل منهما مالى بال
 لطيب من حاجة غير ابني سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول وتكررت الحديث كيف واطلقت محمد
 عدم حل الاحد لمن مات ابوها وابنها او زوجها وقال
 انما هو في الزوج خاصة رجعت وفي الترخائية ولا تقدر
 في لسي السوداء اي الذي صبغت بعد موته او حين الموت
 واما الاسود المصبوغ قبل الموت فظاهر عبا رثها انه
 لا اثم فيه وعبا رثها سليل ابو الفضل عن المراكمة يموت
 زوجها او ابوها او غيرها من الاقارب فتصبغ ثوبها
 اسود فتلبس شهر ريب او ثلاثة او اربعة تا سفا
 على الموت اقتدر في ذلك فقال لا وسيل عنها على بني حمد
 فقال لا تقدر وهي ائمة الازوجة في صفة زوجها فتقذر
 التي ثلاثة ايام تقوله سابقا ولا يأس باسود يحمل
 على الاسود غير المصبوغ بعد الموت قال في البحر
 اي ما تقدم عن الترخائية منها من السوداء المصبوغ بعد
 الموت وانما قيدنا بذلك لتتوافق عبا رثها ما سفا
 على موت زوجها فوق الثلاث نهر الانفليس الاسود

امر اذا بلغت الصغيرة في العدة اوافقت المجنونة او سلت
 الكافرة لزمها الاحد اذ بقي كما في الجوهره وصحفة عتق
 لانه ما فانها فوته النكاح كونه عن امر ولده وهذا نظير لما
 قبله لان المراد بعمدة العتق امر الولد اذا اعتقت وفي
 هذه لا محل للمحداد لانه محض نية وعمدة نكاح فاسد
 او عمدة من وطئ بشبهة وفي كل واحدة منها لم تقف
 نية بل خرجت من التلبس بالمعصية وعمدة من طلاق
 رجعي لانه لا يرفع النكاح وتقدم ما يفيد نكاح الترتيب
 لمطلقة الرجعي اذا كانت الرجعية مرجوعة وتزاد ثامنة
 وهي المطلقة قبل الدخول فلا عدة ولا حد اذ عليها و
 يباح المحداد وفيه اشارة الى انه لا يجب في غير ما تقدم
 كما في البحر وفيه عن الترخائية ان يبتخب لها نكاح
 اها اي تركه اصلا على قرينة مطلقا بعيدة لانه او
 قرينة ثلاثة ايام فقط ولا يعمل فوق ذلك لقول محمد
 في الفواحد لا يحمل الاحد لمن مات ابوها وابنها او رثها
 او زوجها وانما هو في الزوج خاصة قال الكمال قيل راد
 محمد عدم الحل فيما زاد على الثلاث لما في الحديث من
 ايا حنة للمسلمات على غير رواجهن ثلاث ايام والزوج
 منها في الثلاث لان الزينة حقة فتح قال في الزهر
 هل له منها في الثلاث متضمن الحديث لا والله كونه في
 الشافعية ثم وقواعد المذهب لا تباة فيحمل الحل في الحديث
 على عدم منع وانه نقالي الموقف وقدم الشارع انه من
 ثمة كلام الفتح وليس كذلك وانما هو يجب لصاحب
 الزهر

والثاني اصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يتال
خطب الراية خطبة اذا خاطب في عقد النكاح وخطب
خطبة اي خاطب بالزجر والوعظ والخطب الابرار العظم
لانه يحتاج فيه الي كلام كثير يخرج عن الزجر ويصير كلام
ابن يونس وهو غريب نهر وصرح التبريزي وهو يمتد خلا
التبريع والفرق بينه وبين الكناية ان التبريزي يفتني
الكلام دلالة لبني فيها ذكر كقولك ما اقع الخاير من
بانه جميل والكناية ذكر المراد واردة المردف كقولك
فلان طويل الجهاد وكثير الرواد يعني انه طويل القامة
ومضياي قال في المغرب فالمراد به هنا ان يكثر شيا
يدل على شئ لم يتكوه قال في البحر وقال التهرستاني في التخصيص
ان التبريزي هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة
او مجازا او كناية ومن السياق معناه مرصدا به فالمراد
له والمعرض به كلامها مقصودا ان كنى لم يستعمل اللفظ
في الموضع به كقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لا سلم
عليك فيعتمد من اللفظ السلام ومن السياق طلبا
شئ اها كارسيد التزوج ووددت ان يسر الله لي امر ادة
صالحته وما قبل من انه يقول انك لمجيلة واني فيك رغبة
واني لا رجوان اجتمع انا وانت فردة في البدايع بانه
غوي سيد اذا جعل احد الانبياء اجنبية لاجل له
نكاحها الى مال نذكرك اهو وفيه نظر فقد اخرج البيهقي من
ابن جبير في قوله تعالى الا ان تتولوا قولنا من ونا يقول اني
فيك لرغبة واني لا رجوان مجتمعا قال في النسخ ونحوه

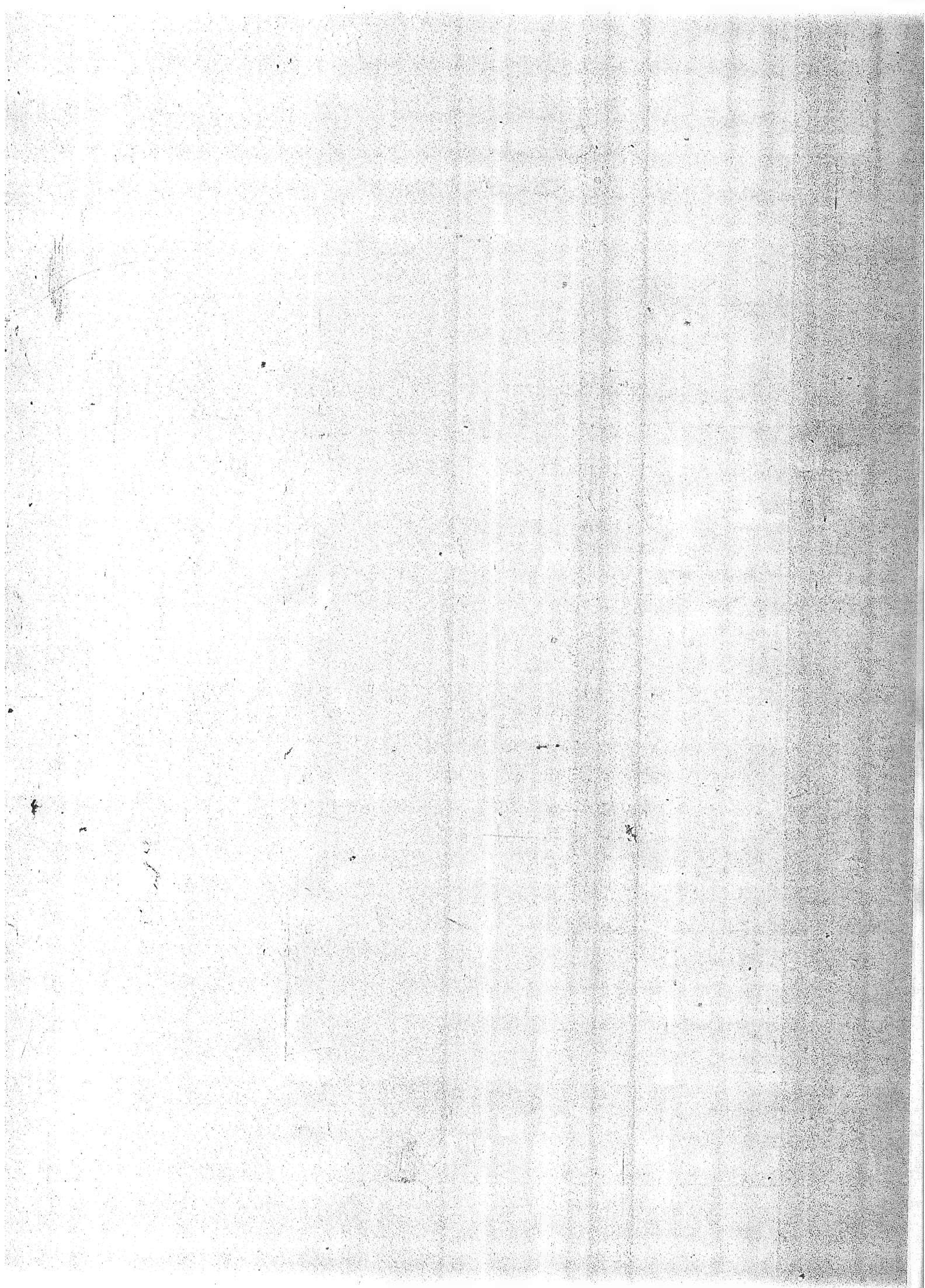
ف

لذاته فهو كسائر الاموات لا ينبغي في حزن ولا فرح بل قيل
انه سنة استدلالا بان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم ليس يرم النسخ رحمتي وفيه اي النسخ لو لم يلفت
الصغيرة او افانت المحنونة تجري في العدة لزمها الحداد
فيه ابقي الى قالها بالماطرة اذا سلمت المتصوص عليها
والعقدة اي معتدة كانت عيني فتع معتدة عتقت
وتلح فاسد وهذا تفريع على العموم المزمع من عبارة
المعيني وفيه اشارة لدفع توقف صاحب الحج حيث قال
اطلقتها اي المعتدة فشمل المعتدة عن طلاق بنوعيه
وعن وفاة وعن عتق وعن غيره ذلك ولم اروه صريحا
اها وما الخا لينة عن العدة فتخطب اي يجوز خطبتها
اذا لم يخطبها غيره اما اذا خطبها غيره فيجوز لحديث
لا يخطب احدكم على خطبة اخيه وترضي به قال في البحر
فان خطبها فعلى ثلاثة اوجه اما ان تصرح بالرضا فتجوز
او بالرد فتخل فلو سكنت فتولدت للعلل فتقول تخل
خطبة الاخر وفي قوله تجوز ولم ار هذا التفسير الاصحنا
واصله الحديث الصحيح لا يخطب احدكم على خطبة اخيه
وتجوز بان لم ياذن له اها قال السيد احمد وظاهر الشرح
ان هذا مضمون المذهب وقد علمت ما فيه تحريم خطبتها
بالكسر مصدر كالخطاب كقولنا انه كسنت الجلسة والنفقة
تزيد الجلوس والنفقة وفيه اشتقاقه وجرها ان احدها
ان الخطب هو الامر والاثان يقال ملخطبك اي ثنائك
فتقول خطب فلان فلانة اي ساء لها امر او ثنائنا في نفسها
والثاني

القارة في منزلها والخروج بباح لمعتدة الوفاة لانها لا
تقتة لها فزما تخرج للذكرت بكاياتي بانه وهي ليست
سعود زوجها اليها فلنا بيع التبريض لها فقلت خوان
التبريض مركبة من اباحة الخروج لها وبأسها من
عود زوجها وعدم التفتة لها فلم يجتمع الا في معتدة
الوفاة وعبارة التبريض اني لم يوجد نص في معتدة
بشبهة وفرقت ونكاح فاسد ويبيح ان يرضى للاوليين
وفي المضرات ان بناء التبريض على الخروج هو ومواده
بالدوليين المتوفى عنها زوجها ومعتدة الوفاة بشبهة
وبالاخير بين معتدة الفرقة اي النسخ ومعتدة النكاح
الفاسد كتي عدم خروج معتدة النكاح الفاسد مبني
علي ما في الظهيرة كاسياتي حلي ولتا يل ان يقول
ان المعتدة من نكاح فاسد لا يجوز التبريض لها لان
لا يتول عن الخطبة على خطبة اخيه اذ حيث تزوجة
بالنكاح الفاسد فانطأها نراها واصتية بالنكاح الصحيح
تأمل وكذلك معتدة الفتى فيما لو اعتزها فالفاسد
موجودة فيها اذ رعا برسيد ها الذي اعتزها
المعتد عليها بعد عتقها وهي باقية في يده كما وهذا
في ام الولد واما لو مات عنها سيد ها فزما تدخل تحت
معتدة الوفاة فتشبه ولا تخرج معتدة رجعي واي
اطلقت في البائن فم الواحد والمتعدد وسوا كان للنزل
علوما للزوج او غيره حتي لو كان غائبا وهي في دار
باجرة قارة علي دفنها فليس لها ان تخرج بل تدفع

معتدة عتق ومع

انما لمعتدة الوفاة لا يبيح بنكاحها ولم يقول علي ما في
البدائع نهى قال المحوي وصيد تامل ووجهه وانه اعلم انه
لا يلزمنا العمل بتعلل ابن جبير اذ اده السيد احمد لا يخفى
انه لا يمنع الرجل ان يجادل اجنبية بفتح التزوج والنكاح
علي وجه الخطبة حيث لا مانع فالعربي اولى بكل الشرائع
هنا قد منع هنا خطأ بها بما ذكرنا اذ الاث على وجه الخطبة
والا فلو كان علي وجه الكلام فلا وتفسير اني جبر قد قل
شايع الذهب واقره كصاحب الهداية وغيره لو كانت
معتدة الوفاة لا المطلقة اطلتها فم البائنة بتسميتها
واما الرجعية فلا يجوز لها اطلاق اجام وظاهر كلام الفتا
انه لا اجماع في البائنة لانه قال وكذا معتدة البائنة كما
في الزنا به وغيرها عن شرح التاتيلات كتي في المختار
انه يجوز نكاح المتوفى عنها زوجها اتفاقا هو لا نقضا له الا
عداوة المطلقة لانه فوق الخطبة علي خطبة غيره لان
الحا طبع لم تدخل في يده بعد وهذا في نكاحه حكوا وغيا
احتراز عداوة المطلقة لان المسلم اخو المسلم يطلق وطه
والعجب اليه والخروج عما يكدره كما يشير اليه الكنا بوب
رجعي ومناه اى التقليل بعد اودة المطلقة حوازة ب
التبريض لمعتدة عتق ومعتدة من نكاح فاسد
معتدة من وطى بشبهة اروا لانه لم يكن في المسائل
المذكورة مطلق حقيقة لم تكن عداوة فلا بأس بالتبريض
كتي لها التبريض من المضرات ان يات التبريض علي الخروج
ببعض ان التبريض فيه مدتها يمكن التبريض لها بجلد ف
القارة



الزنا فيخرج للاقامة الحدود به قال الاكثر ون قال
 ابن عمر الفاحشة نفس الحزج وقال بعضهم العصيات
 الظاهر وهو النشوز عن المجاورة وقال ابن عباس ان
 تكون بذية اللسان فتؤدي اجازها فتخرج من منزل
 الزوج واخذ ابو حنيفة بتفسير ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما كما ذكره الاسيحاوي وذكر في الجوهرة ان اصبغنا
 قالوا الصحيح تفسيرها بالزنا كما فسره ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه ولو وصلية كانت مختلفت على
 نفقة عدتها فلا تخرج في الاصح وبه كان يفتي الصدر
 الشهيد وصح في جامع قاضي خات لانها لما اختلفت
 على نفقة العدة صرفتها في مصلحتها فكانت قايضة
 لها فلا تغدر في الحزج الى الاكساب بخلاف معتدة
 الوفاة حيث لا نفقة لها فتغدر وتقبل بباح لها الحزج
 لفرضه معاشرها لا في المذموم وفيه والحقت ان المذموم ينظر
 في خصوص الوقايح فان علم في واقعة عجز هذه المتعلمة
 عن المباشرة ان لم تخرج افتضاها بالحل وان علم قدرتها
 افتضاها بالحرمة اه اختاروا ولو اختلفت على الحكم
 يبيي علي مؤنتها بان تدفع الاجرة من مالها فقد من
 في الخلع لا يصح الخلع على اسقاط السكنى لانها احتاسه
 تعالى فيلزم منها ان تلثري بيت الزوج ولا يجعل لها
 الحزج منه سراج لادن سكنها في بيته واجب عليها
 شرعا فلا تملك استأطرها وانما تملك استأطرها
 عن زوجها لوجرة اوامة سبواة قال في الجرد لا بد

الاجرة وتجمع ان كان باذن الحاكم الا ان الصنعة تخرج
 في الطلاق البائن لانها غير ما مورقة بحكم الشرع بخلاف
 الزوجي لقيام النكاح بينهما واكتاينة تخرج لانها غير
 مخاطبة بحكم الشرع وللزوج ان يمينها لتبائنه بخلاف
 الصغيرة اذ لا يتزوج منها الجبل والمعتوهة لاكتاينة
 زيلبي بابي فرقة كانت علي ما في الظهيرية ولو كانت تلك
 الفرقة لمصبة كنتعيلها ابن زويجها وتقتل في الجوعن البائع
 جواز خروج المعتدة عن نكاح فاسد ثم قال وفي الظهيرية
 وسائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح
 الصحيح والفاسد سواء يميني في حق حرمة الحزج من
 بينها في العدة وهي فتوي شيخ الاسلام الازرجيني
 انها لا تشتد في منزلة الزوج اي النكاح فاسد الا انه لا
 ملك له عليها اه وفي المجتبى لا تقم المعتدة من نكاح
 فاسد من الحزج اه وتقدم في الموطوعة بشبهة اذ كانت
 مزوجة انها تقم مع زويجها في العدة وتخرج باذن قيام
 الزوجية بينهما اه وما عدا ذلك لا تخرج لتولده تعالى
 لا تخرج من بينهن وللخبر صحت الا ان بائني فاخته
 مسينة ايم لا تخرجوا المعتدات من المسكن التي كنتم
 تسكنون فيها قبل الطلاق فان كانت المسكن عمارا
 فارجمت كان على الانزواج ان يعيشوا ساكن اخرى
 بطريق الشراء واكثر وعلمي الزوجات ايضا ان لا تخرج
 حقتا لله تعالى الا لفرضه ظاهرة فان خرجت ليلدا وبنارا
 كان حل ما وثقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الفاحشة

فيها متناول لعبه لانه معتزلة السكة ولهذا المخرج
 السارق اليه المتاع قطع بخلاف ما اذا كانت المنازل
 له حيث كانت له ان تخرج اليه ونبيت في اي منزل
 شات لانها تنضاف اليها بالسكنى زيلتي ولو وصلت
 باذنه يعني تمنع المعتدة من الخروج اذ ان لها زوجها
 اولاد حتى ان المطلقة رجيبا وان كانت متكونة
 كما لا تخرج من بيت المدة ولو اذت الزوج بخلاف
 ما قبل الطلاق لان الحرة بمدة للمدة وهي خفا الله
 تعالى فلا يملك ان يطله بخلاف ما قبله لان الحرة
 لمحت الزوج فيملك ابطاله بالاذن بحمد الله اي عدم
 الخروج خفا الله تعالى كما سر بخلاف خواتمة اي للمدة
 ولما ولدوا المالكات فلها الخروج سواء اذت الزوج ام لا
 لتقدم حق العبد وهو مولا لهف ومعتدة موت يخرج
 في الحد يدين اي الليل والنهار ولا نزلها يتجدد اذ
 دايم وفي التاموس والحد يدان والحدان الليل
 والنهار ونبيت اكثر الليل في منزلها لان نفقتها عليها
 تحتاج للخروج فابيع لها دفعا للضرورة لا باحة الميتة
 للمنظر فلما كانت مدرا الحل خرجها لتفعل الميسنة فيقتد
 بقدره فتمت انقضت حاجتها لا يجليها بعد ذلك صرف
 الزناث خارج بين كذا في الغتم حتى لو كانت عندها
 كفايتها صار كالمطلقة فلا تجليها الزوج وحوز في
 التنية لمن عندها كفايتها خروجها لاصلاح ما لا بد لها
 منه كزراعة وطلب نفقة وخروج كرم والحال انه لا وكيل

من تعقيد بها بالحرة والتكليف لان الدمة والمدينة
 وامر الولد والمالكاتبة والمستماة يجوز لها الخروج في
 عدة الطلاق والوفاة لان حال المدة مبنية على حال
 النكاح ولا يلزمها النكاح في منزل زوجها حال النكاح
 فكذا بعد ولان المدة حقة المولي فلا يجوز لها
 الا اذا بواها منزل فمستلذ يخرج ولها الرجوع ولو رها
 في النكاح ثم طلقت فللزوجة سفرها من الخروج حيث
 يظهر المولي اه ولو وصلت من فاسداي ولو كانت
 المدة من نكاح فاسد وقد مر الكلام في ذلك مفصلا
 فلا تخرج من بيتها الا من بيته نعم للنكاح فاسدا ولو لم
 بشبهة اذ لم تكن متروجة سفرها من الخروج صياها
 لما به عند ان من عليها وعدم خوف خياها منه وبهذا
 تنقح عبا راتهم وحمى مكنته خروج الصغيرة والمجنونة
 فلا يبتلن بها شي من التكاليف كمنى للزوج منع
 المجنونة عن الخروج تحصيل المائه ويمنع الصغيرة اذا
 كانت مطلقة رجيبا والمراهقة كالبالغة في البيع من
 الخروج وكالكناينة في عدم وجوب الاحداد فلا يحرم
 على الكناينة الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع
 الا ان سفرها الزوج صياها لانه فان اعتقت الامة
 واسلمت الكناينة حرم الخروج بحرم بيتها اي
 من سكنها التي تنكح فيه قبل المدة وهو بيت
 الزوج واصيف اليها سكنها حوى اصلا لا ليل ولا
 رها وهذا بيان لقوله اصله ولا يصحى دار

قد رتبها على الكرا ووجدت متزلا بفكر كرا وما اذا اخرجها
 الوارث وكانت نفسيرها من البيت لا يكتفي بها مجرد نفسيرهم
 المنزل كله او جانيبه منه وتحتاج على مالها وانفسها نهر
 او تخاف ان يهدمها او تخاف تلف مالها ومن ذلك ما
 اذا طلقتها بالبا ردية وهي معه في محنة او خجته والزواج
 يستقل من موضع الى اخر للكلد والملا فان كانت يدخل عليها
 ضرر بيني في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله
 ان يتحول بها والدخل كذلك في الظهيرية ولا تجحد كرا
 البيت وتحذف ذلك من الضرورات كما اذا لم يكن معها احد
 في البيت وقلبيها يخاف ليلها من امر البيت والموت
 خوفا شديدا فلها التحول وان لم يكن شديد اقليل لها
 التحول فله يبيت فتخرج اي معتدة الوفاة كما يدل عليه ما
 لا قرب موضع اليه وذلك لانه تعيين المنزل الثاني في الموت
 اليها فله فرضها ان تختار اقرب موضع امكنها الانتقال اليه
 من البيت الاول والظاهر ان كون اقرب على سبيل الوجوب
 والله اعلم وفي الهندية واذا انتقلت لغير كون سكنها
 في البيت الذي انتقل اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت
 منه في حرمه المخرج بدائع هنا في الموت وآما في الطلاق فتستقل
 الى حيث تبت الزوج هذا اذا كانت حاضرا ما اذا طلقتها وهو
 غائب فالمتعين لها كما في البحر ولو لم يكن لها اي المعتبة نصيبها
 الذي ورثته من الاراي دار البيت استقرت بغير ما يكتفي
 من الدجائب اولاده الكبار محبتهم وظاهره جيب بمكان الفصل
 وجوب الشرا عليها لو كانت قادرة او الكرا وجد الوجوب فيها

لها يعني فان امكنها التوكيل فلا تخرج ولا بد ان تقيد
 المسا لرتان تبين في منزلها حموى وانما جاز لها الخروج
 في تلك الى الدلالة حرمه المال حرمه النفس لان المال نهار
 التمتع ولو خافت تلف نفسها بالخروج فكذلك لو خافت تلف
 مالها طلقت او ماتت زوجها والحال انها هي في كل من
 حالت الطلاق والموت زايعة لبعدها رجاءها في غفوت سكنها
 عادت اليه اي الى سكنها فور سومات تزوجها غدا ولا
 لوجوبه اي العود عليها فتسارع اليه تخصيله من وافرد
 العنبر في علمها لتوقع العطف بالاولاد او لتعقد ان اي
 معتدة طلاق رجعي وفي البائن لا بد من ستره الا ان يكون
 فاستقامتها تخرج كما في الجوهرية وموت وعبارة التقا به
 وشرحها وتعتد المعتدة في منزلها اي منزل زوجها وقت
 الفرقة اي فرقة كانت اه في بيت وجبت فيه وهو مكان
 يسب اليها بالسكني في حال قيام النكاح فتقوم قاعة
 فلان او مجلسها رجعي ولها ان تخرج منه الى صحن الدار
 بشرط ان يكون ملكا للزوج عيبا او منقعة كما مر وقد مر هذا
 البيا ما يقال ان المعتدة اول ما وجبت في البيت الذي
 صدر فيه الطلاق او الموت وفي البدائع اجرة المنزل بعد
 وفاة الزوج من مالها ولا يخرج بان لا يتناول المأكل والمناس
 الاثبات بالتألات للمعني المؤنت منه اي من البيت الذي
 وجبت المدة فيه الا ان تخرج على مالها المفقول وكانت
 المناس الاثبات بغير التفسير وظلت في الخارج فتستقل
 ما اذا اخرجها المطلق ظل وما اذا اخرجها صاحب الدار بعد
 قدرتها

لاسترة في الرجمي وما ياتي من قول المص ومطلقة الرجمي
 كالباين فيقيد طلب السترة فيها بغير ويؤيده ما تقدم في
 باب الرخصة انه لا يدخل على مطلقة الرجمي الا ان يود منها
 ثم الظاهر ذنب السترة فيه ككونها ليست اجنبية و
 يجرر وسادة قال في البحر وقد استغنى من كحلدهم ان المال
 يجمع الخلو المجردة وقال فيمكن ان يقال في الاجنبية كذلك
 وان لم تكن معتدة الا ان يوجد نقل بخلافه وانما اكتفى
 بالمال لان الزوج مقرق بالحرمة اه وان صافق المنزل
 عليها بحيث لا يسرها مع السترة او كاد واستاكف كان
 الزوج فاستغنى لا تؤمن بواقعة بل ربما لا ينفذ الجوار
 عن السترة فلا بد من خروج احد هاتين الا ان كذلك كانت
 خروج اولي لان كثرتها واجب لا مكنته فصارت متقينا من
 قبيل اذا اجتمع الحرم والمبعض فالاولى مراعاة الحرم ولذلك قال
 ومما هو وجوب الحكم به اي بخروجه وتبناها في المنزل فيقتضي
 اقامته الواجب وعدم مراعاة الامر المباح الذي يستوي فيه
 الفصل والترك ذكره الكمال في فتحه وحسنه اي استحبابه ان
 يجعل النافض بسرها امراة ثمة ترزق من بيت المال بحر
 عن تخفيض الجامع ولغظه شهرا او واحد عدل انه يطلوها
 ثلاثا وقد دخل يمنع من الخلو به مدة المسئلة بامينة
 نفقتها في بيت المال لانه يعتقد الحل والعدل كغيره بخلاف
 المعتدة اه وقال الشيخ الرجمي وظاهره وصرحه ان في المعتدة
 لا تكون نفقتها في بيت المال لانه في المسألة الاولى كان
 معتدة الحل فلم يكن ان يجعل نفقتها عليه ولم يحكم عليه بحر

ان الشرا اذا وجب عند المكالمة وهو استجب الكراعند
 امكانه وهو اخف بالدولي بحر وانزله اخوه في الشهر والمضف
 قلت كفى الذي رايت في نسختي الباء للمتكلم لا للثنية
 ابو السمود من المجتبى استقرت بتاين من الاستتار فبحر
 قال الحلبي والشيخ الرجمي اه ان هذه النسخة محرقة لانه
 اذا كان لا يكتفيها لا يكتفيها المكث فيه بشير شرا اكر انكف
 تؤمر بالكلت مع الاستتار ولان قوله استقرت من الاجانب
 ولولا ده اكبار لا يقيم لان اولاده محارم لها لا تستتر منهم
 ولا يشهد لها ما في البحر من قولك وكذلك حكم السترة اذا
 مات زوجها وولد اولاد كبا واجانب كاف في المراج اه لان
 فرض تلك المسألة فيها اذا كان نصيرها يكتفيها على ان عبارة
 البحر لا تخلو عن نقص لان ابن الزوج ليسوا باجانب فمثل
 او ساقطه فالاصل واجانب والله اعلم ويدل لوجوب الشرا
 او الكرا ونفي الاستتار ما في شرح الجمع لانه مكث لا يستكنها
 في نصيرهم باجرة وهي نقد عربي ادا بها لا تستقل ثم ان
 الذي في المجتبى بنا فيه ما في النهر عن الخاتمة وغيرها
 لو كانت من ليس بحرمها وحضرتها لا يكتفيها فلها ان تخرج
 وان لم يخرجوها اه فانه يقتضي عدم وجوب الشرا او الكرا فانه
 السيد احمد اذا وجب الاعتدال في منزل الزوج فلا بأس بان
 يسكنها في بيت واحد اذا كان عدلا وكان الطلاق رجعا
 او بائنا او ثلاثا الا انه لا بد من سترة تحول بينها
 في البائين لئلا يتحلى بالاجنبية وفي الموت تستتر عن
 سائر الورثة عن ليس بحرم لها هندية وظاهره انه

بعد لعمري وجود المختون في المدة يفتقد حرمتها وان كانت المرأة في حاجته فتفتقرها عليه وان في حاجته الفتنة كذلك لانها من قبيل فتنة العدة وهي عليه محرره فان قلت ان المرأة على اسلم لا تصح تكون حائلة حتى قلم لا يجوز للمرأة ان تتافز مع نساء نقات وقلتم بانضمام غيرها اتردد الفتنة فكيف نضلع هنا قلت نعم انما تكون حائلة في البلد لبقاء الاستحيا من العسيرة ولا كما الاستحيا في جماعة المسلمين وبأولي الامر منهم بخلاف المأزوني السريري يلبي قاده علي الحيلولة بينهما بان تكون بصيرة ذات قوة بكنها الصباح للاستحيا كذلك ينبغي ان يغسر فاله السيد احمد رحمه الله تعالى وفي الحديث الافضل الحيلولة بستر لوعده لا جرح وهذا مقابل قول المصنوع ولابد من ستره بينهما في البائن والظاهر الاول وهو وجوب الاستار لظهور وجهه قاله الزاهد في المحتجب ولو كان الزوج فاستحيا امرأة تخوله بينهما قال اي في الجنب ولها اي الزوجي ان يسكننا بعد الثلاث اى بعد مصبي العدة في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الزوج بان تقامه مكشوفة الوجه والزرعين وغير ذلك ولم يكن فيه خوف فتنة بان يميل الى وطئها او يغيب اليها وسيل ينجح الاسلام عن زوجين اقترقا اى بطلاق مطلقة وانقضت العدة والحل منها ستون سنة وبسببها اولاد تنقذ عليها اي علي الزوجي من اقترعهم اي الاولاد فيسكنان في بيتهم اي الاولاد ولد مجتمعان

ان

ن

في فرائض ولا يلتقيان التتاء الزواج هل لهم ذلك قال نعم لان المدعى على الشرطين المذكورين في المجتبى وهو عدم التتايها التتاء الزواج وعدم خوف الفتنة سواء المنة هذا السن اولاد لا يبينها اولاد اولاد والمذكور انما هو حادثة السؤال واقرة المصنف في المصنف ابانها او مات عنها في سفر ولو وصلية في مصر من الامصار وليس يبينها وبين مصرها من سفرها لان بين الموضع الذي بانها فيه او ماتت عندها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت وظاهره الوجوب وفي الهندية ما يعيد التحريم حيث قال ولو سافر فيها ثم طلعتا باننا او ثلاثا او مات عنها وبينها وبين مصرها ومقصد ها اقل من السفرات نشأ مصنف وان نشأت رجعت سوا كانت في مصر او غيره معها محررا ولا الا ان الرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وفي البحر انهما رايتا لاهل الذهب قاله السيد احمد رحمه الله تعالى قلت والاولي ان يقال ان في المسألة تفصيلا وذلك ان الموضع الذي بانها فيه لا يملك امان يكون بينه وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام وكان بينه وبين مقصد ها ثلاثة ايام فانها ترجع وجوبا وعمل عليه عبارة المصنف وان كانت بينها وبين مصرها اقل وكذلك يبينها وبين مقصد ها فانها تحير والمود احد ما سرعت الهندية وان كان بينه وبين مصرها اكثر من ثلاثة ايام وابينها وبين مقصد ها اقل فانها تعصى فان ذلك المصنف ليس بخروج بل هو بينا على الخرج الاول حتى لو خرجت

اي محل الاقامة الذي مرت به وبين مقصدها سفر
يعني فلا يجب الاعتداد في ذلك المصرا لا بهذا الشرط
اما اذا لم يكن بينها سفر فظاهره عدم الوجوب بل لها
ان تذهب الي مقصدها وكذا اذا كانت هذا المصرا الذي مرت
به من جهة مصرها علم ذلك بالقباس على ما ذكره فتأمل
افاده السد احد او كانت المرأة حرة الطلاق والوط
في مصر فربما تصلح للاقامة بان تات من على نفسها وما لها
فيها وتجد فيها ما تحتاجه والا فليست بصالحة كاللا
يجب تعينه على ان لم تحرمها اتفاقا وكذا اعتد على ان
وجدت محرما عند الامام لان العدة امع للخروج من عدم
الحرم فان للمرأة ان تخرج الى ما دوت السفر فيخرج من
للعدة ذلك فالحرم عليها الخروج الى السفر فيخرج من
ففي العدة اولى من خروج بعد مبني عدتها الى مصرها
او مقصدها بحرم ان لا تات وان لم يكن لها محرم فيخرج
السفر مسيرة ثلاثة ايام حتى ياتنها محرمها او يخرج
وتنتقل للعدة المطلقة بالبايد فتخرج بالمتوفاة بالاولى
مع اهل الكلاء قال في القاموس الكلاء كسب العشب طيبه
ويا بسبها في حفنة قال في التاموس الحفنة بالكسر مركب
النساء لا يودج الا انها لا تقرب اه ارجا كذلك لها
الملك في حفنة مع زوجها ان تضررت بالملك عند غيره
او تضررت بالملك في المكان الذي طلقها به لان خاف
على نفسها او سألها فقله اي جاز للخروج عند ذلك ان
يتحول بها في حفنة او حفنة كما يستفاد من اللغ وان

لانت محرم حدودها منشئة لسفر في العدة وانت
مست لم تكن منشئة لسفر لكن مست من المدينة الى مكة
فلا انتزعت الي عسفات اياها نزوحها او ماتت غزها
ولم يكن بين عسفات وبين مكة مسافة السفر كما
عليها ان تضي الى مكة لان المضي اليها ليس بسفر
سفر والسفر عنوع عليها فتبين ان تحتار بالسفر
وتوكلت بين مصرها مدته اي مدة السفر وبين مقصود
اقل مست وان كانت اي مدة السفر وهي ثلاثة ايام
من كل جانب مستها يعني لان بين الموضع الذي اياها
او ماتت فيه وبين مصرها ثلاثة ايام واكثر وكذلك بين
وبين مقصودها ولا يعتد في حجة ومصرة اي من
القرى والامصار ولو كانت المسافة اقل من مدة
السفر حتى لا يجب عليها ان تغد عن الطريق من
لان في تكليفها التيا من والتيا سر وليس هو وطرها ولا
مقصدها اضارا بها ولا ضرر ولا ضرار محتمل فان كانت
في مسافة خيرة بين رجوع الي مصرها ومضي الي مقصود
مصرها ولي اي محرم اولاد في الصور بين صورتيه
الرجوع وصورة التحير والمود احد لتقتد في منزل
الزوج ولكن ان مرت في مضيقها او رجوعها بما يصلح
للاقامة كصورة قناريه لا مسافة كما في البحر وغيره قال السد
والاولى في التقدير ان يقول وان كانت في مصر تفتد عنه
ليكون متبادلا لقوله وان كانت في مسافة ثم يقول وكذا
ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل اه زاد في النهر وبني

امكن اتخاذ السترة فعلت وجوبا او نذبا فان كان فاسدا
 يجب ان يحال بينها بامارة ثقة قادرة على الحملولة حتى
 ولا تنفطر بالكلت لا فليس لها الانتقال معه وظهر
 مما قرره الرابع ان العبرة انما هي لمضرتها والمهروم من
 عبارة الفتح العبرة انما هي لتفريده وعبارة دودي
 طلق امراته فارد انتقالها الى مكان اخر في الكلا والماء
 فان لم يرتض بتركها في ذلك الموضع في نفسه او ماله
 ليس له ذلك وان تفرق له ذلك اذا الضرورات بيع
 المحظورات اه ففيه اشارة الى انه اذا لم يتضرر حيث
 عليه الاقامة معها ولا يتركها منفردة في المفارقة
 ليس لها الانتقال لانه انما جاز لها الانتقال لو تضرر
 زوجها بالكلت والنازع تنع المخرج والبيع واعتبر بضررها
 وعلى ذلك يقال ان كان الطلاق رجيا فانه لا يرفع
 النكاح كمن لم يرد رجعتها ينبغي ان لا يدخل عليها
 حتى يعلمها خفية ان تنفع الرجعة ولو بالنسب فطلقاتها
 فتتخير لذلك لتعدد الواقع عليها حتى ولو طردت العدة
 مع تركه للامتناع من الافضال الرجعة بالقول فكان
 الاولى ان لا يدخل عليها ولا يحرم عليه ذلك لبقاء
 النكاح وان كان باينا فالامر ظاهر فتنسب وليس للزوج
 المساقاة بالعتقة لانها منهية عن المخرج من المكات
 الذي وقع عليها ولو وصليه كانت معتقة عن طلاق
 رجعي لانها اذا انقضت عدتها صارت اجنبية فتصير
 مسافرة بلامحرمات اراد السوراجوها ثم سافر بها

وقد

وقد تقدمت اكمال عدد السفر رجعة بغير ومطلقة الرجعي
 كالبائني فيما مر من الاحكام من تختم الرجوع ان كانت
 الى مصرها اقل من مدة السفر والمضي الى المقصد ان
 كان الباقي اليه اقل وغير ذلك غير اننا تمنع من مفارقة
 زوجها في مدة سفره يعني اذا طلقها رجيا في مفارقة
 بينها وبين مصرها ومقصدها مسيرة سنة فتتفرق من
 مفارقتها لقيام الرجعية بينها فنحسب تكون مسافرة
 بزوج ومفارقة تكون خالية عن زوج وحرم مجلاف
 ما لو طلقها رجيا في حال الاقامة فلا يسافر بها حتى
 يراجعها ولو كانت البعد بينا وبين مصرها مدة سفره بالباقي
 اقل خبوت ولو بالعكس رجعت تهستا في مجافاة البائنة
 فانها تمضي مع من شئت لا ارتفاع النكاح بينها كما مر
 اي في قوله اما انها او مات عنها فلا يصحبه لا ارتفاع
 النكاح فسرع طلب الزوج من القاضي ان يسكنها
 اي المطلقة بجواره لا يجيبه اذا لم يكن ثم عذر يبرح
 خروجها من مسكن المفارقة لانه طلب من القاضي
 ابطال المشرع وهو قوله تعالى لا تجوهي من بيوتهن
 ولذا قال ولما تقدمت في مسكن المفارقة فظهر به واما
 مع العذر فتقدم ان تدبر المخرج واختياره للزوج فاذا
 طلب من القاضي مكانا عساه فقد طلب ماله فقيسه
 فيحسب قبلت ايت زوجها فلها السكنى لانها حقة
 الله تعالى فلا تسقط بالمصية لا التفتة لانها حقتها
 والفرقة جات من قبلها بسبب هو مصية فتسقط

وهو علي حذف مصاف تقديره ولو بقدر ظل مغزل
ويروي ولو بفلكة مغزل وهذا الحديث اخبر الدار
قطنى والبهرخي وهو لا يعرف الاسماع فهو من فروع حكمها
كامر في الرضاع تحت قول المص وحولات عندها وهو
الاصح وعند الامية الثلاث وهم النشافعي ومالك واحد
اربع سنين وقال ربيعة سبع سنين وعند الزهري
ست سنين وعند الليث ثلاث سنين وعن ابو حنيفة
ليس لفصله وقت بوقت عليه وتعلقوا في ذلك على
لا يثبت بها حكم كذا في الدر المنثور وقلها سنة
اشهر اجماعا وبها تسعة اشهر تحت سنين فثبت
نسب ولد معتدة الرجعي هذا الا يصح تزويجه علي اذا كثرت
مدة الحمل سنتان واقله ستة اشهر بل هو موقوف على ان
الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ الا بعد انقضاء العدة وتثبت
به الرجعة لو في العدة فلو اتى بالواو كان النسب رجعي
ولو وصليته كانت معتدة بالاشهر لا بالاسابيع قال في
البحر والطلاق في المعتدة فتشمل المعتدة بالحيف وبالكه
لدا سبها ولا فرق بينهما لبرايح الا اذا اخرجتها بانقضاء
بالاشهر لا بالاسابيع فثبت بالاشهر فانه يثبت
نسب ولدها اذا حلت به لا قبل من سنين من وقت
الطلاق بانما كانت او رجعي لانها لما ولدت تبين انها
لم تكن ايسة فتبين ان عدتها لم تكن بالاشهر فلم
يصح اقرارها بانقضاء عدتها بالاشهر فصار كأنها لم تنزل
اصلا هو فثبت صارت كأنها لم تنزل فثبت نسب ولدها

يات

فنفقتها بنشوزها بخلاف ما لو فعلت ذلك بعد الابانة
ويجوز الرقة منه فان لها النفقة ايضا سياتي عند مسألة
الخارج من الاحدي عشر اللاتي لا نفقة لهن وهن مكسبي
الذي اذا طلق الذمية فنجب لها النفقة لا السكنى
كافو المهر وتاخذ خاتمة لا مع معتدة تلاح فاسد من
الخروج مجتبي لانه لا ملك له عليها قلت مرعئ البرزنجي
صوابه عن الظهير بتفانه قال في شرح قول المص ولا يخرج
معتدة رجعي وباني باي فرق كانت علي ما في الظهير
خلافا بانها تمنع كفي في البدايع لمستها اي المعتدة من
الطلاق الناسد لمخصمي ما به واراد الخارج بهذا الا
الاستدراك رفع التنافي بين نص الظهيرية والمجتبي
بان رواية المجتبي في نفي المنع انما هو لبيان ان المكن
حقا لله تعالى ورواية الظهيرية ان المنع انما هو لبيان
الما لكنا بية وعجفونه وامر والد اعترقا فاعقل واحده
انما تمنع من الخروج في العدة صيانة لثلاثه وقد مر كلامنا
في ذلك مفصلا غير مرة فتنبه فصل في ثبوت
اي في بيات ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال
المجوزي ومنا سبعة لسانته انه يلزم من اعتداد ذوات
الحمل بثبوت النسب اكثر من ذوات الحمل بالخروج
اي حمل المرأة الولد في بطنها سنتا فحجها بيسة صري
انه تعالى عنها وهو قوليها لا يبقى الولد في البطن
اكثر من سنتين ولو بطل مغزل وظل المغزل مثل القلعة
لان ظله حال الدوران اسرع ترها من ساير الظلال

وهو

ولو لا كثرت سنتين وتثبت الاحكام التي سيقرها في
 المتى والشرح فاسد النكاح في ذلك اي في اصل بؤوت
 النسب كما لا يخفى ^{لست في} لا في نسائنا بل في اذلا رجعة
 في النكاح الفاسد ثم ان محل بؤوت النسب فيه اذا انت
 به لا قبل من سنتين من وقت المفارقة لا الاكثر منها
 ويجزى الحكر فيها اذا انت به لتمازها وان وصلية ولو
 الاكثر من سنتين ولو وصلية لان ذلك الاكثر عشرين
 سنة فاكثر لا احتمال امتداد طهرها بان تحيض كل
 عشر سنين مرة وعلمتها اي جعلها في العدة وهذه المدة
 لا تظهر في الابيسة قال الحوي ولا يحى الالحمل علي الزنا
 او الوطى بشبهة مع امكان الحمل وهو اولي انظام
 كونهما تزوجت بغيره لان التماسها من الانتدا
 اه ما لم تقر عصي العدة فان اقترت بعصيا والدة
 تحتله لا يثبت نسبه واطلقت في المدة فثبتت مدة
 العدة ومدة الحمل بعيني لا بد في عدم ثبوت النسب عند
 الاقرار بعصي العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل
 اللتين عينتهما باقرارها اي المدتين المقدريتين لها
 شرعا لان تقر بعصي عدة هذا الحيز في سنتين يوما
 او اكثر علي قول ابي حنيفة وتسعة وثلاثين يوما
 علي قولها ويكون بين مصيها والوضع ستة اشهر فاكثر
 فان كانت مدة العدة لا تحتله ومدة الحمل تحتله كما
 اذا اقترت بعصي عدة في اقل من سنتين يوما وبيني
 المضي والوضع ستة اشهر فاكثر ثبت النسب لا نه
 مكذبة

مكذبة شرعا في اقرارها فصا لانها لم تقتر كذا العكس
 كما اذا اقترت بعصي العدة في سنتين يوما فاكثر وبين
 المضي والوضع اقل من ستة اشهر لا في ثبوت النسب لان الملو
 لان قبل الانقضاء فظهر كذبتها وكذا اذا كان كل منهما
 غير محتمل بان اقترت بعصيا الاقل من سنتين يوما فلو
 بعد الاقرار لا قبل من ستة اشهر يثبت النسب لتبين
 ان الملو كان قبل الانقضاء فالاصل انه يثبت النسب
 في كل صورة الا اذا اقترت بعصي العدة لسنتين يوما واكثر
 ووضعت بعده ستة اشهر فاكثر وهذا كله في غير
 الابيسة واما هي فلا يخلو اما ان يكون طلقها رجعي
 او بائنا فان كانت بائنا وصفت ثلاثة اشهر ثم انت
 بولد لا قبل من سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه
 ولا يثبتت الي اقرارها بعصي العدة لا لو كانت به لسنتين
 او اكثر منها كما لا يخفى وان رجعي فان قالت مصت
 عدتي وهي ثلاثة اشهر ثم انت بولد لا قبل من سنتين
 من وقت الطلاق ثبت النسب وانقضت العدة بالوضع
 لا قبله وكذلك يثبت النسب فيها وفي ذوات الاقرا
 التي لم تقتر با نقضا العدة وهي مطلقة رجعي لو انت
 به لتام السنتين او اكثر منها ولكن علي هذا كما انت
 الولادة رجعة لانها لو وضعت في الاكثر منها
 او لتامها دل علي ان الملو كان بعد الطلاق ولذلك
 قال لملوها في العدة لان الملو لو كان في حال
 قيام النكاح للزم بقاء الحمل في البطن اكثر من سنتين

والمدة تختمله ثم هذا الحكم مخصوص بالمبتوتة المدخولة اما
اذا لم تكن مدخولا بها فان جات بهولستة اشهر واكثر
من وقت الفرقة لا يثبت النسب وان جات به لاقل منها
تنت حموي عن البرجيني اي لاقل منها من وقت الفرقة
ولستة اشهر ومن وقت العقد ابو السعود قال السيد حمد
ثم اعلم ان يكون النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية
والبائنة مقيدا بسياتي من الشبهة بالولادة او
اعتراف من الزوج بالجميل او جيل ظاهرا هو ان انت البتوتة
الغير المقررة بمعنى عدتها بولد لتمامها اي النسي
لا يثبت النسب لانه يلزم ان يكون الملقوق سائبا
على الطلاق لحال الوطى وبه يلزم ان يبقى الولد في البطن
اكثر من سنتين وهو ممنوع بخلاف المطلقة رجعا لحال
الوطى بعد الطلاق وقيل يثبت النسب لتصور الملقوق
في حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال الفرائض كما قرره
تاج خان وهو حصى وترعى الجوهره ان قول القذوري
في عدم تبوت النسب فيما اذا جات به سنتين سيرا
والذكوري غيره من الكتب انه يثبت وهو الصواب
قال في البحر المحقق حمدا على اختلاف الروايتين لتوارد
المتنوع على عدم تبوت كما قال القذوري اذ قد جرب
عليه الفهم هنا وفي الوافي وصدر الشريعة وصاحب الجمع
وعم الرواية ادري اه وافاد هذا التفسير بانها اي البتوتة
الموصوفة لوجات بولد لاكثر من سنتين بعد الطلاق
لا يثبت نسب بالادبي لانه الحلال اذا بعد الطلاق

وهو ممنوع شرعا عندنا والظاهر ان ذلك الملقوق منه
لا انتفاء الزمان منها فيصير بالوطى مراجعا وانما حمل
الرجعة بالولادة دورا الحمل لاحتمال انه انتفاخ فلا
تكون الولادة رجعة فيما لو اتت به في الاقل من السنتين
للمستك بعبى لانه يحتل الملقوق قبل الطلاق ويحتل
بعده فلا يصير مراجعا بالنسب واورد ان لاحتمال الدول
مرجعا هو ان الظاهر ان الموادر تضاف الى اقرب اوقاتها
واجيب بان حمل ما لم يبارضه ظاهرا وهو الوطى في
المهنة وفيه في السنة حيث راجع بالوطى يخالف
العادة وهو الرجعة باللفظ لان ما قففت به العادة في
ادرج نهر ولف وصلية ثبت نسب اذا الوطى واقع حال قيام
النكاح والفرائض لان الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح قبل
تمام العدة كما يثبت النسب بولد دعوة من الزوج المطلق
احتياطا في مستوتة جات به اي بالولد لاقل منها
اي من السنتين من وقت الطلاق كما هو موجود اي
الحمل ومقتضى انه لا يمكن ان يكون المولد قائما وقت
الطلاق فلا يثبت بزوال الفرائض فيثبت النسب بلا
دعوة احتياطا كما هو المبتوتة اعم من ان تكون مختلفة
او مطلقة بائنا او تلاقى ترسكت في هذا كله ما لم تقصر
بمضيتها اي العدة فلو اقررت به ثم ولدت لاقل من
سنة اشهر ثبت نسب لانها اخطأت في الاقرار فان
ولدت لاكثر لالا في كل مرابي اقرارا مما تلا وتصوره
يكون مع احتمال المدة مضى العدة الذي افاده قوله و
المدة

اذا تخضعت تمنع دموي النسب فقد قال ابن ملك في شرح الجمع ان من وطء امرأة اجنبية تزوت اليه وقيل له انها امرأته فكذلك ينسب يشبه فيه اذا ادعاه مع ائمة من شبهة الفحل وقال في حدود البحر فخر بن النسب لا يشبه في شبهة الفحل الا في موضعين وسياقي ان شأنا فقال في الحدود والفرق بين شبهة الفحل وشبهة المعتداهما على صا والا اذا ولدت توأمين احدهما الاقل من شتين والاخر لاكثر من شتين قال في البحر وقوله والا لا يعيد بما اذا لم تلد ولدا قبله لاقل من شتين وبينهما اقل من ستة اشهر حتى لو ولدت توأمين احدهما الاقل من شتين والاخر لاكثر منهما ثبت نسبهما منه عند ابي حنيفة وابي يوسف كالجارية اذا ولدت ولديها بعد بيعها ثم ادعى البائع الدول ثبت نسبهما لا نهما خلفا من ماء واحد وقال محمد لا يثبت نسبهما لا في الثاني من علوق حادث فمن ضرورية ان يكون الاول كذلك بخلاف مسالة الجارية لان البائع التزمه قصدا بالدعوة والزواج لم يردع حتي لو ادعى الزوج الاول كان مثله ولو خرج بعضه لاقل من شتين و باقية لاكثر من شتين لا يلزمه حتي يكون الخارج لاقل من شتين نصف دونه او يخرج من قبل الرجلين اكثر البدن لاقل والباقي لاكثر ذكره محمد والا اذا ملكها قال في البحر وشغل الحرة والامة لكن بشرط ان لا يملكها بعد الطلاق فلو تزوج امة ثم دخل بها ثم طلقها واحده

فلا يكون منه محرمة وطهرها في المدة بخلاف الرجم يحكم بانقضائها فيها اذا ولدت لاكثر قبل ولادتها لستة اشهر عندها فيجب ان تزوت تحت ستة اشهر عن اهلها على انه من غيره بنكاح صحيح واقل مدة الحمل ستة اشهر فقد اخذت ما لا تستحقه في هذه الستة اشهر فتزده وقال ابو يوسف لا تنقضني الا بوضع الحمل بدليل جوارن عدم تزوجها بالغير قبل وضعه فتخل على الوطني بشبهة وتكر التامني الاسبيجا بي وكذلك اذا طلفت الرجل امرأته في حال المرض فامتد مريضه الي شتين وامتدت عدتها الي شتين ثم مات ثم ولدت المرأة بعد الموت بشهر وقد كان اعطاها التتقة الي وقت الوفاة فانها لا تزوت ويستتر منها نفقة خمسة اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تزوت ولا يستتر منها شيء بغير الايدعونه لانه التزوم هو شبهة عقد ايجم وهذا جواب سؤال استشكله الزبيدي وهو ان وطني لم يبق بالثلاث والمختلعة علي مال في المدة شبهة في الفحل وبها لا يثبت النسب ولو ادعاه فكيف يثبت النسب هنا اجاب عنه في البحر بان ذلك اذا كانت مختلعة لان شبهة الفحل اذا امتزجت بشبهة العقد كانا في لثا لشبهة العقد ولذلك قال الخارج وهو شبهة عقد ايجم كما في المطلقة ثلاثا او علي مال فانه يثبت النسب فيها بالدعوة لان الشبهة فيها لم تختص للفحل فلا يكون بين النصبين تناقض علي ان ليس كل شبهة في الفحل اذا

روايتان قال في الفسخ والاوجه عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا مراضى ولذا لم يذكر الا اشتراط الا السرخسى والبيهقي في الكامل وذلك ظاهر في الصنف والفرابة خلتى ويثبت نسب ولدا المطلقة ولو وصليت رجيبا انما بالغ به لانه الرجعي يحالف حكم البائن بالسهر لا تقدم فانما به انه لا فرق بين البائن والرجعي لان عدة المراهقة بالشهر فلا يتحقق الوطى قبل بضي عدة الا اذا ولدت بعد الفرقة لا قبل من نشئة اشهر بخلاف ذوات الحيض فانها لو طلقت رجيبا يثبت نسب ولدها الى اخرها لاحتمال امتداد طهرها بخلاف البائن المراهقة وهي المصيبة التي يجامع مثلها وهي فوسن يمكن بلوغها فيه بان تكون بنت تسع فصاعدا ولم يظهر فيها عدلا مات البلوغ وامام من كانت ووث التسع فلا يمكن ان تاتى بولد لانه ينقصد من ما الرجعي ولا يمكن لها قبيل ذلك وقيد بالراهقة لان البائن قد تقدم حكمها المدخول بها لانه لا عدة الا بالدخول في احتمال وقوع الملوقة في المدة وحال قيام النكاح يثبت النسب لقيام الفراش وكذا غير المدخولة في كونها لعدة عليها ان ولدت لا قبل من ستة اشهر وهو ما عناه بقوله لا قبل من الاقل فان الاقل ستة واقل منه ما لم يبلغ الستة من حيبي الفرقة فتبين ان الملوقة حال بقوله لا قبل من الاقل فان الاقل ستة واقل منه ما لم يبلغ الستة من حيبي الفرقة فتبين ان الملوقة حال النكاح فيثبت النسب لقيام الفراش وان جات لستة اشهر من حيبي الطلاق امكن حدوثه بعده ولا عدة

فمنكها ثم ولدت فيثبت ان ولدت لا قبل من ستة اشهر من يوم الفراغ ادعوة لانه تبين انه ولد الملوقة والمعدة فلا يحتاج الى الدعوي ولو وصليت جات بذكر من ستة اشهر من وقت الطلاق لانه يثبت نسب ولدا من سنتين من وقت الطلاق كما هو لو لو كانت معتدة الرجعي ولو لاكثر من سنتين كما هو لو لو كانت مبانة وانت لاكثر منها من وقت الطلاق فلا بد من الدعوي كما يفرق من الحيوانا فبذلك وقت الملك لانها لو جات به لستة اشهر فاشهر منكم انما هو ولد الامت فان لم تكن ام ولد له لا يثبت نسب ولدها الا بالدعوي رجعي وكذا الطلاق البائن سببا لسباب الفرقة ايب من خيال البلوغ والنفقة وعدم الكفاة وعدم تمام مهر المثل لا لارتداد الجميع ذلك في حكم الطلاق البائن وانما لم يقبده اعتمادا على العلم بان لدرجة بعدها بدائع وانها وكل جواب عرف في المدة عن طلاق زهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من اسباب الفرقة واستدرك على قول المصرون لتمامها لالا بدعوى بقوله لكن في الفرقة ان عدت شرح الطلى وانه ان الدعوي مشروطة في الولادة لا اكثر منها اي من السنتين في الامتة التي استرها لها الطلاق واثبت بولد لاكثر من سنتين فلا يثبت ولدها من شاربها الا اذا ادعاه كما هو الحكم في ولد الامتة فلا تنظر الى انساب كانت منكروحة حتى يلزمنا نبوت نسب ولدها بلا دعوة فتنبه لانه تعالى اعلم وان وصليته نصف المرأة في رواية وهي الاوجه فتح قال في الشهر ونفي اشتراط نصفيتها بهاين

ليثبت النسب بوقوع الملوقة فيها لعدم الدخول ولا بد
ان يكون لستة اشهر فكثر من حين العقد في الصور
كلها غير المقررة بانقضاء عدتها لانها لو اقرت بعد
شهرين كانت مفرقة بانقضاء العدة والحضف فلا
يثبت نسب ولدها لو جاءت به لستة اشهر فكثر لانقضاء
العدة وعجى الولد لمدة حمل تام بعده وكذا يثبت نسب
ولد المرأة بانقضاء عدتها ولم تدع حيلًا ثم جاءت بولد
لكن بشرط ان ولدت لذلك اي لا قبل من الاقل اي
لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار اي ولا قبل من
تسعة اشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها بيقين
كما صرح به في التبيين وح لا فرق بين ان تقرأ ولا تقرأ
في انه لا يثبت النسب الا اذا ولدت لا قبل من تسعة
اشهر في الصورين وانما قيد بعدم الاقرار ليظهر خلاف
ابي يوسف فان يقول اذ لم تقرأ بانقضاء عدتها يثبت
النسب لا يثبت الا بالاعتراف لان احبها
يثبت النسب منه الى سبعة وعشرين شهرًا بعده
لا يثبت اما اذا اقرت وجاءت به لاكثر لا يثبت
اتفاقا لما تقدم اذ لم تدع حيلًا اذ ادعى انه يكون
معترفًا بالبلوغ وسيغز عليها في المتي بقوله فلو
ادعت اخ فتقول ان هذا فلوا دعت فكما انك تجيل
لبياك محترز القيد وسيأتي منتها ولا يقال هو تكرار
لان التكرار ما وقع فاني لا قبله الا لما تقدمه واطلقت
قوله فكما الفقه مع انه في بعض الاحكام لا مطلقا اعتمادا
علي

علي ما سببته رخصي لا قبل من تسعة اشهر من طلاقها
فاذا ولدت لا قبل منها كان وليلا يكون الملوقة في النكاح
او في العدة فيثبت النسب لتيقن الفراش ولا تثبت الرجعة
في الرجعي لعدم تيقن كون الوطئ في العدة لاهتمال انه
احال قيام النكاح فلا تثبت الرجعة بالشك وفي الكلام
ايما الى انها مدخول بها لما تقدم ان غير المدخول بها
انما يثبت نسب ولدها اذا انت به لا قبل من ستة
اشهر والا فلا وانما اعتبر بتسعة اشهر لان ثلاث اشهر
مدة عدة من لا تخفى وستة اشهر اقل مدة الحمل ابعد
السوء ولا بان ولدت علي راس تسعة اشهر واكثر لا
يثبت نسب ولدها لان من جملة يولد بعد ستة اشهر
من اقرارها عصمي عدتها لان ذلك وليلا لكونه اي
الملوقة بعدها اي العدة فان قلت المراهقة المدخول
بها اذا انت بولد لتسعة اشهر من وقت الطلاق يحمل
انها علفت في حال قيام النكاح او العدة مع انها لم تقر
بانقضاء العدة اذ الممساة تعرضت في ذلك قلت لان
لانقضاء عدتها جهته معينة وهي مضى الاشهر فيحضرها
بحكم الشرع بالانقضاء نصا كما لو اقرت بذلك وانما الغت
فيها عن شرطية الاقرار لانها الصراحة تجعل سلوكها
كما لا قرار عصمي عدتها فاذا جاءت بولد لا يثبت نسب الا
ان جاءت لدون من ستة اشهر من جعلت مفرقة حكما
كما في الاقرار حقيقة وفي تقرير عدول عن تقرير النكاح
لانها ليست بصيرة بعد حيث جلت وعدلتا الي انه

فتنم ولذا اثبتت نسب ولد المفرقة بمضيها اي العدة
سواء كانت معتدة بابن ارجبي او صوت اذ لم تكن ابنة
وهي الخاتمة ثبتت في المطلقة الابيسة الى سنتين واثلاثين
اقرت بانقضاء العدة محرلو ولدته لاقل من اقل مدته
اي الحمل ولو قال كان في اكثر لولدته من سنة اثنتي عشرة
اوضح من وقت الاقرار ولاقل من اكثرها اي مع كونها
لاقل من اكثرها بشرط ان الاول ان يكون لاقل من
مدة الحمل من وقت الاقرار والثاني ان يكون لاقل من
اكثر مدة الحمل من وقت البت اراد به البائن والموت
فخرج الرجعي لسرور النسب فيه لاكثر من سنتين يكون
رجية كما تقدم للتيقن ببلد بها اي فيما اخبرت من مضي
عدتها والحال ان رجوعها مشغول واعلم ان التيقن بالكلية
انما يظهر فيما اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم جات
به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار وما لم اقرت
مطلقات جات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق ينبغي ان لا
يثبت نسب اذا كانت المدة تختم ذلك بان اقرت بعد
ما مضى ستة مثلاً ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من
وقت الاقرار لانه يحتمل ان عدتها انقضت في شهرين
او ثلاثة يعني وكانت معتدة من بابت ثم اقرت بعد
ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها انقضاء زوجها
في وقت اقرارها فلم يظهر كثرة ما يثبتني فلي هذا ينبغي
ان يثبت اطلاق المتوفى اذا قالت انقضت عدتي

الساعة كما في الشهر وقال السيد احمد قد يقال ان في الحاق
نسبه عند الاطلاق نظر الى الولد لان النسب حقه فنجى
فيه اه وتعتب بان ذلك عند قيام المقدم اما بعد زواله
اصلاً فلا وهناً لا اقرت بانقضاء المدة والعقول قولها
ففي ذلك نال المقدام صلا وحكم الشرع جعلها للذريخ
يوجد ما يبطل اقرارها ويتيقن بكونها وعند الاطلاق
لم يوجد ذلك والدائم ان يثبت وان ولدت لاكثر من
سنة اثنتي عشرة من وقت الاقرار مع انهم اطلقوا على خلافه
لاحتمال حدوثه وقال الشيخ الرجحي والحاصل انها لو لم
بانقضاء عدتها ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من
حين الاقرار يثبت كذبها هذا اذا اقرت بانقضاءها
بالاشهر اما اذا اطلقت او بينت ان عدتها انقضت
بالحيض او بالولادة لم يظهر كذبها الا اذا جات بالولد
لاقل من مدة الحمل من حين اقرارها هو والابان جات
به لاكثر من سنتين او لهما منها من وقت الفراق يثبت
نسب ولدها وان كان لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار كما اذا اقرت بعد ما مضى من عدتها اثنتان
الاشهر من فجات بولد بعد ثلاثة اشهر من وقت الاقرار
لم يثبت نسب لان شرط ثبوت ان يكون لاقل من
سنتين من وقت الفراق بالموت او الاطلاق البائن
وبعد لا يثبت وان لم تقرب الا بنقضاء جميع الاقرار اولي
وقوله لا احتمال حدوثه اي الحمل بعد الاقرار يظهر
عدا ما ذكرناه لان كانت معتدة وفاة واقرت بعد

مضي اربعة اشهر وعشرا نقضا عدتها ثم اتت بولد لسته
اشهر واكثر من وقت الاقرار فاذ لا يثبت نسبة لاحتمال
حدوثه بعد الاقرار والله اعلم وبنت نسب ولد المعتدة
موت او طلاق شامل للمطالبة رجيا وبصرح فخر الاسلام
وعليه جري قاضيان وقبده السرخسي بالمانى وسياتي
ما يفيد استناها لان الذرائع ليس تنقضي فحقها
ان تجد بالنسبة الجهر والفاعل الزوج في الطلاق والبر
او بعضهم في الموت ولا دترها فيثبت بحجة تامة عند ابي
حنيفة وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجوز
للرجل النظر بتيمم الشهادة ولد يفت سوا قصد ولا
مكن وقع نظره على امرأة فري الولد خا رجا من فرجها
كما قالوه في شهوة الزنا ويجزى بغير ذلك بان دخلت
امرأة في بيت ولم يكن معها احد ولا في البيت شئ وكان
رجل على مدخلها فعلم الولادة بروية الولد او سماع
صوته او تنقيا ابي صاحبنا ثلثة اماكن في الحديث
ان ما لا يطع عليه الا النساء لكنني فبدها دة الواحدة
اذا كانت مسلمة حرة عدلة والامام يقول ليس هذا منه
بدليل شهرو الزنا قيل وتشيت الولادة على قومها رجل
لانها اذا اجازت شرها دة المرأة وهي اصنف من الرجل
يكتفى بشرها دة بالولي قال في الجوهرة واما نشرها دة
الرجل الواحد فذكر الامام خواص زاده انها لا تنقل في
هذا الوضع وفي الخلاصة تعيل على اصح الاتفاق ويل كذا
في المستصفي اه او حصل ظاهرا بان اتت به لا قل من

سنة

سنة اشهر وجوهرة وقال ابو السمو المراء يظهره ان يكون
امارة حملها بالفة ميلنا بوجيب غلبة الطن يكونها خا بلا
لكل من شاهدها اه وهل تكني الشرا دة تكونه اي الحمل
كان قبل وضعه ظاهرا يعني حيث لم توجد الحجة على ان
الولادة في الجرح تحت عيارته كما في الحلبي ولا يخفى انها
اذا ولدت وحجده الزوج ولا دترها وادعت ان حملها لاث
ظاهرا وانكر ظهوره فلا بد من اقامة رجلين او رجل واحد
امرأتين عليه فظهر للحمل عند الانكاح وانما يكون باقا
البيته لان الحمل وقت المنازعة لم يكن موجودا يعني
يكني ظهوره لانها بعد الولادة فكل امرأت صرح به انتهى
فهذا تصوير لثبوت الولادة بالحمل الظاهرا لا يكون
فكك الا بانها تة وليست مستقلة عن مسالة المص
تأمل افاده السيد احمد واقر بالزوج به اي بالحمل من الزوج
فيثبت النسب في هذه كالمسابقة ولو انكر على بنا المنقول
اي انكر الزوج او الورثة تقيينه تكني شرها دة القابلة لجا
فتشبه القابلة بان هذه الولادة هو الذي ولد في جميع
الصورة حتى في صورة ظهور الحمل وصورة اعتراف الزوج
بالحمل خلافا في البدايع من عدم الاستراط فيها عند
الامام وهو ظاهر كلام الغم لاكثر طراهد ايتة وكذا في غاية
السويجي وانكر صاحب ملتي البها را شرط ذلك عند
ابي حنيفة لكن يرد الزيلعي بانه سهو لانه لا بد منها
لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور واطال فيه و
جزم به ابن الكمال وفي الجوهرة لا بد من شرها دة القابلة

ع

يجوز ان تكون ولدت ولدت اميتها والارث الزاوية والبدن
 قال في الجرح والبدن نسب الولد اليها وادتها اجماع الا
 ان يكون هو غير هذا الولد والها اصل كما في النكاح
 شارة النساء ان تكون محبة في تعيين الولد الا اذا قايت
 يجوز من له زوجا او اعتراه منه او زواجه فانه نص
 عليه في سائر النكاح والطلاق في نسوة فتنعك الولد
 فتنعك في نسب في الصور الثلاث وعند هذا لا يستد
 يشبهه الثانية فلو علمت الطلاق بولادتها يقع عنده
 بقولها ولدت لاعتراه بالجلد او الظهور به وعند
 الايقاع حتى تنسب الثانية نص عليه في الانصاح و
 المتها في غيرهما كما تنسب شارة الثانية في معتد رجمي
 ولدت لا تترتب مستحق للزوج ولدت لها لانها ذات
 قرائن وقد ولدت لا تترتب مستحق ولم تقرأ بقضاء العدة
 فيكون ذلك رجعة كونه الملقوق في العدة فيستأب
 بالقرين وتعيين الولد يسرها في الثانية كما ذكره الزبي
 في ولادة النكاح لانها تكون من رجعة فكون الملقوق في
 العدة لا تكتفي بشرها في الثانية وحدها في نسوة انت
 لو ولدته معتدة الرجعي لا قل من مستحق لان قضاء فترتها
 بسبب انتضا عدتها في المستوفى فلا بد من حجة قاسية
 عدده لان بولادتها لا تقل تنقضي العدة والولادة تمام
 المستحق كذلك كما لا يخفى او قصد بعض الورثة اعي
 على ولادتها ان كانت المخرج بعد النكاح ولم يسرها
 على الولادة واحدة لان الارث في المخرج حرم فثبت فيه

صديقه

تصديقهم استحقاقا وان كان القياس ياباه لما فيه من
 حمل النسب على الغير وهو الميت وجه الاستحقاق انهم
 قايوم مقام الميت فيقبل قولهم وهذا لان ثبوت نسب
 باعتبار اقرارته في الحقيقة وهو باق بعد موته ببقاء
 العدة فيقبل قولهم وفيه اعياء اليه لا يستعرب لفظ الشهاد
 ولا مجلس الحكم ولا العدد ولا العد التمهيد ان كان
 المصدق رجلا او امرأة او امرأتين او رجلا وامرأة
 فيثبت في حق القرين خاصة ولم يشارك جميع الورثة
 ولو قال فيثبت في حق من اقل كما ان وليا لشمولة الواحد
 ولان القرين اذا تعدد واثبت الذكور فلا يصح قوله وانما
 يثبت في حق غيره ~~بغير~~ الا ان يحمل على ما اذا لا يغير
 عدول وانما يثبت النسب في حق غيره حتى الناس
 كما في قول ادعي هذا الولد دينا للميت على جمل سمع وعده
 عليه بلا توقف على اثبات نسبنا لان تمام نصاب
 الشهادتهم بههم والاصل انه متى تم نصاب الشهاد
 منهم كان شهادتهم الرجل القرينهم رجل جلي آخر وشهد
 مع المرأة المقررة رجلا وامرأة اجنبيا او مع الملائم
 المقرتين منهم رجل اجنبي فيشاهد المصدقين للكل بين
 ورثة كما في الامم عداهم فيستحق من الوقف على بين
 فلان والوصية لهم ولو حلف انه ليس من بني فلان
 بحيث وكذا ذلك رجعت وفي تعبير الخارج شهيد اشارة
 اليه انه لا بد من لفظ اشرافه والعدالة ويجلس القاضي
 نظر الاجنبي فليراجع حليي وافادته انه لا يشترط

احدى ان يشابه الاقرار والقرار لا تشترط فيه العدالة
 الا الشهاده ولا مجلس الحكم بل يؤخذ بالقرار كل متفرق
 اي سوتع كان وثانيهما ان يشابه الشهاده كان الوريث
 يشهد للاجنبي يكونه ابن ابيه مثلك فلا بد من العدد
 فاعطيت كل شبهه حظها ولو كان سهم اجنبي ولم يتم به
 الشهاده فلا بد للاجنبي من لفظ الشهاده ويجلس الحكم
 والمقصود لعدم شهرته الاقرار في حقه رجعت بغيره
 عن الزيلعي ما يليه اشتراط الحد قلت وعبارة
 الزيلعي وبقيت في حق غيرهم ايضا اذا كانوا من اهل
 الشهاده بان كان فيهم بجلاد عدلات اورجل وامرأتان
 عدول فيشارك المصدقين والمكذبين جميعا هم ثم قال
 اي المصنف يقول شيخنا اي في البحر ينبغي ان لا تشترط
 العدالة ما لا ينبغي لمصادمة المتقول ولان ثنائيا قول
 الانسان على غيره بطريق الشهاده يشترط فيها العدالة
 لوجوب التقاضي على التراضي حيث كانا عدولا والا لا يجب
 عليه القضا ولا على المصدق حكمه بل انتم بذلك قال
 الشيخ الرضوي ولم يهنا بيع التوفيق بين صاحب
 البحر والمخ قال في المناقاة قالوا ان كانوا من اهل الشهاده
 وهم عدول يشترط لتيام المجته اها اي يجب على القاضي
 قبول شهادتهم كما هو متقرر في التقاضي والشهادات اها
 قلت وفيه محتم وذلك ان كيف تشترط العدالة في
 المقر والمقر الوريث المصدقون يعني الاصل في كل مقعد لا
 لان اولاد ان يؤخذ باقراره فلا بد وجه اشتراط العدالة

احد

في تمام ضمان الشهاده بكون علم وورثه وكذا الوصديق المقر بنية الوريث
 فاعمل مؤخر قال الشيخ الرضوي وهذه النسخة الصحيحة وفي
 بعضها بدل بنية عليه وهي تحريف من الكائنات قلت
 والمصنف صحيح لان معنى قوله وكذا الوصديق المقر باللف
 عليه الوريث اي صدق الوريث المقر على الاقرار كما اشار
 اليه الحلبي والحال ان الوريث هو من اهل التصديق بان
 يكون اعاقلين بالغين وتصدق غيرهم لا يعتبر وانما
 اثار يهتد اليه انه لا يشترط الاقرار من كل وارث حتى
 لو كان الواحد منهم مترا ولا فروت مصدقين للمقر فثبت
 التسب ولا ينبغي الرجوع من كل مترا ومصدق فلو جمع المقر
 لا ينبغي الرجوع بل يقتاسه في حصته ولو كان نازعا ما
 طوف كراس اثار وهم عدول ثبت في حق غيرهم ايضا والا
 يتم ضمانها بان صدق من الوريث رجل وامرأة لا يشترط
 المكذبين لعدم ثبوت النسب بل ينبغي على المقر نقطه اثار
 الاقرار بحجة قاصرة ولم يتم ضمان الشهاده لمصدق في ثمار
 المقر في نصيب وهل يشترط لفظ الشهاده ويجلس الحكم
 يعني هل يهمل ان يقال لا يشترط النسب بنصديق الوريث
 الا اذا قالوا فيفسد انه ابن ابينا ولانه اخونا ويكون ذلك
 عند القاضي ايراد فقال بعضهم انه يشترط ذلك لانه
 لا يثبت لغيره الكل الا به وعليه هذا الوهم يكون من اهل
 الشهاده ولا لا يثبت النسب الا في حق المقرين من اهل
 الاقرار جميع وذلك لان الشهاده الاقرار بطلان العقد
 لغيره الشهاده في بيعه الوريث بغيره شهادتان

ولو اقررت بان النكاح لدون ستمة اشرع صح اقرارها
وانتفى النكاح ضرورة وسياتي لها اخوات في باب
الدعوي وان الفتوي فيما عدا الحد والمهر على قولها
رحمتي وهوي الولد ابنه بشره اداة الظاهر لها بالولادة
من نكاح الافرقة لكلام المؤلف ان يقول ونكاح لان
النكاح النكحة يشمل ما لو كان علوقها من رفع قبل
هذا وتزوجت ههنا الرجل في عدة كني فيه حملها على طهرها
النكاح الناسد والمسلم لا يعمل على تقاطع المتوفد الناسد
فصل عن السفاح وهي كنفك حملها على الصلح
حيث كان الظاهر هذا وهذا الظاهر اولى من
فلا هو اضافة الحاد الى اقرب اوقاته لان هذا الظاهر
وان كان بشرة له كني فقرر العلم ان اذا تناقض ظاهره
في ثبوت نسب وعدمه قدم الميث له لوجوب الاحتياط
ففيه حتى ان يثبت بالديار القدر على النطق بخلاف
سائر التفقات لاني البحر قال ان نكحت امة امة طالق
فكنا اي عقد عليها فولدت لنصف حول ستمة كنيها
لزمه نسب احتياط التصور للوطح حالة العقد بان
عقد اياها نسبا وسم الشهور وكلاهما او كلا في ذلك
فوافق النكاح الاثر والماضي احسن ولما بل فيقول
ان الحمل على ما اذا تزوجها وهو خالطها حمل المسلم على
الحرام وهو لا يجوز وهذا فربعض المتابع عن هذا التصوير
وقال لاحاجة الى هذا التكليف بل قيام القرائن كما في ولا
يعتبر اسلاف الدخول لان النكاح قائم مقامه كما في تزوج

في تصديق الورثة انهم اذا ان يقبال في جواب هذا الاشكال
ان العدالة انما اشترطت فيهم العمل بالسرانية اي لا جعل سرية
تبعية النسب الي غير المقررة اصل وليس اجمع وهذا الجواب ظاهر
لا يحتاج الى التامل والمراجعة حلبي ولا علم جميع له بانه
وفهم منه انه لو وجد التصديقي من جميع الورثة ما احتج
الي اشتراط العدالة وكذلك المقر اذا لم يتم نصاب الشبهة
به الاحتجاج الي حكم ايقم فتأمل كني يقبال في الاول ان
الاحتجاج حاصل فيما لو حلف رجل ان ليس الذي صدقته
الورثة من بني فلان والله اعلم ولو ولدت فاختلنا
في المدة اي قدر المدة التي دخلت فيها تحت نكاح
المراة تكتفي متد نصف حول وادعي الزوج الاقل يعني
انه تزوجها مستد خسة اشره فاقول لها بلادي عني عند
الامام لان فائدة التحليف التعاضد للكول والكلول
عكس عن اليقينة عند الامام وهذا لوقام الزوج بيعة
على ما ادعاه لو ورثته على الاقل لا تتسع من كل سهم
بيات تاريخ نكاحها اصلا بما وفق قوله لا منها شهادته
على التقى معنى فلا تقبل والنسب يحتاج الى ثبوتها
اكتفى والامكان هنا بسبب الشروع بها سريه يسر
مهرها باكثر سمته ويبلغ ذلك كثير اقال في الشريعة
وهذا حوالا لحد فليس سره وقاله حلف ويبري
كما سيجي في الدعوي اي سنة الفتوي على التحليف في
المسألة بالنسبة وعلى كل حال لا تحرم عليه زينة الفتوي
ولا يسمع اهل البيت في زينة كما في غير عايد اهل البيت

ولو

المشرقي مغربية وبينهما مسيرة سنة فحاث تولد سنة
 اشهر من يوم تزوجها كني في فتح القدير والحق ان التصور
 شرط ولذا الوجبات امراة الصبي يولد لا يثبت نسبه
 و تصور الوطى ثابت في المغربية لنبوت كرامات الاله
 والاستخدامات فيكون صاحب خطوة او جنياع ولو
 ولدته لا قل سنة اي من نصف الحول ولو ساعه ايت
 النب لان العلوق من زوج قبل النكاح عجز وكذا لا يثبت
 النسب لو ولدته لاكثر من نصف الحول ولو وصلية يوم
 الاله مطلق الزمان فتشمل الحمل فكذا ينسب عليه الحلي
 لانه تبين انها علقت بعده لا ناكحنا حتى وقع الطلاق
 بعدم وجوب العدة كونه قبل الدخول والحلوة ولم يبين
 بطلت هذه الحكم كني بكم فيه في النكاح بان من الت
 في مدة بقصورات يكون منه وهو شتان بينا في الاختلاط
 في اياته والاحتمال المذكور وهو كونه حدث بعد
 في نهاية البعد فان المأدة مستمرة في كون الحمل اكثر
 من ستة اشهر وربما تخفى وهو لم يبين فيها ولادة
 في ستة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوده احتمال
 فاي احتياطي اياته النسب اذا تضمنه لاحتمال
 ضئيف يقتضي نفيه وتركنا ظاهرا يقتضي نفيه
 وليست شعري اي الاحتمال بعد الاحتمال الذي فرضوه
 لتصور العلوق منه ليشبهوا النسب وهو كونه تزوجها
 وهو بطاها ويسمع الناس كلاما منها وهي على تلك الحالة
 ثم ولغت الاول المعتد واحتمال كون الحمل اذا اراد علي

سنة

ستة اشهر ويوم يكون من غيره اه وقال الشيخ الرجعي ثم
 فيكون هذا الطلاق رجيبا نظر اذا النسب اختلفت
 اختياطا والاحتياط في عدم اياته الوجبة اذ هي لا
 تثبت بالشك فلا يقال مني لبت كونها موطوءة مؤثرة
 تثبت له الوجبة اه قال السيد احمد فظاهر كلامه ان
 الاحتمال الذي استبعده لا باق هنا مع انه لا بد منه
 الضعلي فرض نبوت النسب اه وقوله في البحر الزنار قال
 السيد احمد والاحتياط ان اقر لا يارض التقل هو قد يقال
 ان في كل من الصورتين الاختلال البعيد الحلي الف للمأدة
 المستمرة وهو الولادة لسنة اشهر كني اذا اراد عليها
 يوم مثلا اختل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال
 الوجود الحكم عليها بعدم العنة بخلاف ما اذا لم يبين
 برجوده وقت المقدم فقد المأرض ولونه مهرها
 بجملة واطلحا كما وما قيل من انه لا يلزم اذ قد يكون
 الحمل في حال النكاح في الفرج بدون جماع وانه نادر
 والوجه الظاهر هو المعتاد قال الخارج وكان ينبغي
 وجوب مهرين مهر بالوطى ومهر بالنكاح كل التزوج امرأة
 حال وطئها اه كني اذا كان الاصح في نبوت النسب كعاد
 الدخول وليس الا بما ذكر وهو انه تزوجها وهو بطاها
 الى اخر ما قدمنا وقد حكم به واحد في صريح الرواية فالنكاح
 المنسبه به مشكل لما الفقه لصريح المذهب وايضا الفصل
 واحد وقد اتصف بشبهة الحمل فيجب مهر واحد بخلاف
 ما لو قال ان تزوجتها فهي طالق ونسبي فترجى

والزواج بغيرها لم يكن حبلها ظاهرا ولا اقرب هو به لم
تطلعت عند أبي حنيفة بشرها دثرها كني بشت النسب
فتح بل تطلعت بحجة تامة اي مرجليني او رجل وامرأتين
لانها ادعت الحنف فلا يثبت الا بحجة تامة وقبول
شهادة النساء ضرورية فلا يظهر في حقت الطلاق
لانه ليس من ضروريات الولاية اذ الطلاق يترك
عن الولاية في الحيلة وان صار من لوازمه هنا اتنا
الحال كني استري كما فاخبره عدل بالذبح بحجة مجوسية
قبلت بشرها دته في حقت حرمة المهر لاني حقت الزوج
علي البايع بالتمن زيلمي خللا لها فمكالا تطلعت بشرها
لان سفرها دثره في حجة فيما لا يطلع عليه الرجال لما
رواه ابن ابي شيبة عن الزهري مرسلا مصنف
السنة ان تخون بشرها دة النساء كخونهن وهما
محجة فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء
معيروهن وهذا حجة لانه مرسلا لان قول الراوي
السنة انما يكون حكم الزوج اذا كان صحابيا والزهري
من اصاغر التابعين ونظما النساء تناول الواحدة
لانه جنس ويؤداه ما اخرج الدارقطني عن محمد بن
عبد الملك الواسطي عن رجل وهو ابو عبد الرحمن
الديلمي عن الامم عن ابي ابي وابي عن حذيفة ان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اجاز بشرها دة القابلة
ويشترط في البايع على تولد لها ان تكون بالمرأة عدالة
بحر كما مرجح قال في شرح قول المص ان وجدت ولادتها

وطيها حيث يجب مهر ونصف لان الطلاق قبل الوطى
الحلال واما هنا فان الطلاق مع الوطى الحلال في فعل
مخد فصار النفل كله له بشره الخي وقد وجب المهر
فلا يجب غيره هذا حاصل ما في النسخ وقنتال الفرع
المشبه به منقول والا حسن في الجواب بان الوطى في
مسائنا يمكن نضوره حاله الوطى كما مر بصورة فلا
يلزم الامر واحد بالدخول المتعارف للمعتد بخلاف
الفرع المذكور فان المعتد فيه عارض على الوطى فلذا
وجب فيه مهرات قال الحلبي واجاب شيخنا عن
هذا الاشكال بان تصور هذه المسألة فيما اذا اجاب
الزوج وقبل قبعلها الوطى واسمى ثم قبلت فالوطى فيها
حاصل في صلب المعتد غير مستقيم عليه ولا متأخر
عن وقوع الطلاق اي بخلاف ما اذا وطى او لا حرمان
اجري المعتد قبل النزع فانه لما استقط الخدم بالمعتد
وجب مهر الوطى الاول والمهر الثاني وجب بالمعتد
الحالي وطيه وليس في تلك الامر الذي حصل
بالمعتد فلا وجه لكلام الزيلمي ولا نقاس احد الفرعين
على الاخر اهـ ولا يكون محققا لانه لان شرط الاحصاء
تقدم وطى بنكاح صحيح والنكاح اسر لمحلة اليجاب
والقبول وفيما صوره كان الوطى قبل القبول فلم
يصدق عليه الوطى بنكاح صحيح علق طلافا
بولادتها لم تنطلق بشرها دة امرأة يعني لو قال
اذا ولدت في انت طائف فبشره دة امرأة على الولاية

التالية ليس بشرط اه بالولادة وانما يحتاج الي
 شرها دقتها عند انكاره في ام ولد اجاعا لان
 سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من الذي
 بقوله فهو مني وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو
 يثبت بشرها ذة القابلة اتفاقا ورفضت وان لم
 نقدونه دعوة اخري لسببها منه بقوله فهو مني ابو
 المسود وهذا كله ان عارت الامية به اي الولد لا قل
 من نصف حول من وقت مقاتلة وان لاكثر منه
 لا تكون ام ولد له لاحتمال علوقه بعد مقاتلة فليكن
 المولى مدعيها هذا الولد مجلد في الولد لتيقنا بتيانه
 في البطن وقت القول وفي الجروغاية البيات والدبر او
 لتمازها وهو مشكل لانه لا يمكن جسد علوقه بعد مقاتلة
 لان ما بعد هذون نصف الحول فليكن من ولده
 قيد بالتقليد لانه لو قال ههنا حامل مني ثبت نسبه
 الي سنتين حتي يتغير يقال كيف يصح ان يتغير بعد
 اقراره فليكن من رجعتي علي ان في ثبوت نسبه نظر الوجان
 به لاكثر من ستة اشهر في الشهر في باب الاستيلاد
 انه ينبغي ان يقيد بما اذا وضعت لاقل من نصف حول
 من وقت الاعتراف فلو لاكثر لا تصير ام ولد ثم قل
 عن المحيط قال للام يولد مثله لمثله ولم يكن معروف
 ولم يكن به هو ابني ومات القتر فقالت امه الموقرة
 بحرينه الاصل فكل ابن الشلي ان النسب في الاصل غير
 ظاهر بل يكفي كونها حرة لان حرة اصبولها ليس

وتتقيا بالقابلة ولو قال انت طائف اذا ولدت ثم اقر
 المتعلق بكسر اللام مع ذلك التليق بالحمل والكان
 الحمل ظاهر كما تقدم الكلام فيه طلقت بالولادة
 بلا شرط ذة عند ابني حنيفة لان الاقرار بالحمل
 اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة وهذا معنى قوله
 لا اقر به بذلك اي حكما ولا نذاقر يكونها مؤتمنة
 فواخبارها بالولادة حيث اقرارها بما حمل فيقبل
 قولها في رد الامانة كما اذا علت بمحضها فتاخذت
 واما فيما اذا كانت الحمل ظاهر فلا تلطاف سلت
 بما كان في لادحة فيقبل قولها فيه وعندها تستلطف
 شهادة القابلة لانها مدعية فلا بد من اقامه
 البينة من علمي واما النسب اي في قايمة الغرائق كما
 يعلم من مطلقة الرجعي اذا جاءت به لاكثر من سنتين
 ولو ازمه اي لو ازم ثبوت النسب كما موسية الولد فيها
 اذا قال ان كان ما في بطني هذه الامة ولدت فهو مني
 فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بين
 الامام وصاحبيه ومن لوازمه ايضا ثبوت اللغات
 فيما اذا انفاه وجوب الحد بتغيره ان لم يكن اصاد
 للمات ثم قال لا مئة ان كان في بطنك ولد
 الحال انه كانت بها حمل فهو ابني الولد مني فشهدت
 امرأة ظاهره بتغير القابلة البحث لصاحب الزهر
 وعبارته وقد ذكر في المختصر المرأة دور القابلة
 وكثير ما يذكر ثبوت القابلة والظاهر ان كونها

القابلة

بشرط كذا حريتها من حين اصل خلقتها بل الحرية العارضة
 لا فائدة اذا كانت قبل ولادة ذك الفلدم يستبين فاكتر
 لانه يعلم كونه حرة وقت المولود وانها ولدت بالزوجة
 ولو عرضت حريتها فيها دون ذلك فلا تكن للاحتقال
 كونها امته له واستولدها او لغيره وتزوجها منه بشر
 ولدت هذا الفلدم واقر به فانها وليت من اهل الارث
 فتتبعه والاسلام والحروف بانها ام الفلدم وذلك
 بوجود بيينة تشهد بذلك لان الثابت بالبيينة لانها
 بالمعاينة لانها مبينة لاسمها انا امراته اي امراة
 الميت وهواي المتولد بالبنوة ابنته قيد به لانها لو
 قالت انا امراته وهذا ابني من رجل غيره تكون كذبة
 لانهما توصلت به الى انما كانت كونها امراته وهو قوله
 هو ابني من قاضي بالبنوة والزوجة فلها الثمن والبي
 للولد استخسا فانا الغنياس ان لا يكون لها الارث لان
 النسب يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطي بشبهة وبامرية
 الولد فلا يكون اقرا بالزوجة لها وجه الاستخسا ان
 ان المسالة مفترضة فيها اذا كانت معروفة بالحرية والام
 ويكونها ام الفلدم والنكاح الصحيح هو المنقبي لذلك
 وضعا وعادة لانه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره
 لاني اخذت الارث لا تفتر في مقابلة الظاهر التوي كذا
 احتمال كونه طلقها في صحته وانقضت عدتها لانه لما
 ثبت النكاح وجب الحكم بقيا مداهم بخفت نزواله
 بمرقال الشيخ المرحومي تكن يقال سلمنا لزوم انه من

النكاح

النكاح والاصل بقاها لا احتياج على ارثها استساك
 باستفهام الحال وهو دليل يصح لمدفع الادلة استحقاق
 فكيف تستحق به الارث كاملها ثبت قال في النهاية
 فان قيل ينبغي ان لا يكون لها الميراث في الاستخسا
 ايضا لان هذا النهج ثبت اقتضت ثبتت بقدر الفزرة
 وهو نصيب النسب دون استحقاق الارث اجيب بان
 النكاح على ما هو الاصل ليس بمنتهى الى نكاح هو سب
 لاستحقاق الارث ونكاح هو سب لانه فلما ثبت النكاح
 بطريق الاقتضات ما هو من له ميراثه التي لا تنكح
 عنه شرعا لكذا في النهاية فان حرثها بآب
 لم تنكح اصلا وعلم عرضها ولم تنكح وقت العلوق
 على ما قررنا او اموتها او جهل اسسها ليكون محتر
 الثالث قال السباح لم ترث هي ميراث ابنها فبرث
 وقوله فقال وارثا انت ام ولد ادبها فلا ترث لميراث
 الرق عن الميراث قيد الثاني اذا حرثت يعني انها
 لا ترث لكونه ميراث الوارث شيئا لان ميراثها ميراثها
 ان تكون معروفة الحرية وهذه مجهولة الحال او كانت الوارث
 صغيرا كما في الحر فائدة ذك هذا القيد للميراث ان
 يقول ذلك كما في النهاية او قال الوارث ميراثها ميراثها
 وقت موته والحال انه لم يعلم اسسها ميراثها ميراثها
 وهذا صح ترث قوله والاسلام يعني فثبت ميراثها لاختلاف
 الدين بخلاف ما لو كانت معلومة الاسس فلا يصح
 فيها قوله ذك او قال وارثا كانت ميراثها ميراثها وهي

امته لا تزوت في الصور المذكورة لان الحرية الثابتة
في الصورة الاخيرة تصلح لدفع الرق ولا تقبل الاختصاص
الارثي من وهل لها مهر المثل قيل نعم قال في الزهر وفي
تكملة عن المهر بذا ان بعدم وجوبه واوجب التزويج
لها مهر المثل لانهم اقرروا بالدخول ولم يثبت كونها امر
ولد يتولاهم وارضاها في الفسخ ورد في الاتفاق بان
الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا
كان الوطى عن شهرة ولم يثبت النكاح هنا والاصل
عدم الشهرة فباي دليل يحمل علي ذلك فلا يجب سهر
المثل وايضا انما لم يوجب الارث لان الاستصحاب
لا يصلح للانبات فلو وجب المهر لكان صالحا للانبات
فلا يجوز له وفيما لو قال كنت نكحتا وكنت زوجة
وانت امته وان وجدا لا قرار منه بالنكاح كفي مطالبة
المهر لمولاه لا علي انه انما يلزم المهر اذا لم تدع الويرة
ايضاله اليها لما تقررت في باب المهر ان المراه لا تسلم
نفسها عاده الا بعد قبض المهر او تقديم ايضاح هذه
المساكنة رجوع اليها تزويج امته من عبده فجات بولد
فاذعاه المولى بان الولد منه لامن عبده لم يثبت
نسبه من المولى للزوم نسخ النكاح اي لانه لو ثبت
النسب من السيد لزم نسخ النكاح وهو اي النكاح لا
يقبل النسخ بعد ثبوتها واختارنا بتوابع ثبوتها عن
غير الفسخ بعد كفاية بالبوغ والعتق لانه قبل
التمام فان قلت قد يفسخ بالردة وتقبيل ابنت

لها

الزوج ويحذفها وذلك بعد التمام قلت ذلك انفساخ
لافسخ بخلاف البيع فانه يقبل الفسخ ولان البيع
لا يستلزم نفي الولد لانفساخه على الرقبة فلم يكن قد اتم
عليه نفي الولد ولذلك لا يحمل وظن الملوكة قبل استبر
وجعل وطئ المنكوحه بعنف استبراقا لما حصل فيه فيما اذا
اوعاه المولى بعد تزويجها بعينه لم يثبت نسب ولولدت
سته اشهر قاله الشيخ الرحمتي وقال السيد احمد لمع هذا
فيها اذا جات به لسته اشهر كثر من وقت التزوج
والا فلا مانع من ثبوت من السيد اه والله اعلم وقد نقل العلاء
والذي يظهر ترجيح قول السيد والله اعلم وقد نقل العلاء
نوح افندي عن حاشية الدرر للملاني وعن غيرها
ذلك قال الشيخ الرحمتي وهذا بخلاف امر الولد فانه
لو جات به لسته اشهر من النكاح كان للزوج لانه
الفراس وان جات به لاقل فهو من السيد والنكاح
ويستحب بل يجب ان لا يزوجه حتى يستبرأها بحجته
ولو لم يفعل مع النكاح ويثبت نسب الولد من الزوج
من الاستيلاء ويحقق الولد وتفسير الامه ام ولد لا قرار
بينوته وهذه علته لقوله وعنف الولد فلزم حرمة
وان لم يثبت للزوم وهو البتة وامومتها اي لا قرار
بامومتها لابنه وهي علته لقوله وتفسير ام ولد ولدت
امته الموطوءة له وهذا ليس بقيد الا في حال الدعوة
لانه لو اذعاه من غير الموطوءة ثبت نسبته كمن يجرم عليه
استلحاقه ولذا توقف ثبوت نسبته علي دعونه

لها

مة

فالمرجع ليكون ولد له لصف فرانشها خلد فرانش
 امر الولد فانه اقوى منه فيثبت النسب فيه بلا دعوة
 لكنه ينتق بالتغى خلد في المنكوحه فلا ينتق الا بالمال
 كاساتني كامة مستتر كزيب اثني استولدها
 واحد عبارة الدرر استولدها يعني فاق في المثل
 سبق فلما ذهبي منقولة عندها كاعزها اليها في المثل
 فان استولدها باقبت مستر كزيب فلد رجل وطيفها
 لولدها منها فلا بد من الدعوى في ثبوت الولد الثاني
 بخلاف ما اذا استولدها واحد منها كالم وقضى المثل
 اذ يلزمه حينئذ نصف قيمتها ونصف عقرها وتحقق
 به فيحل له وطيفها ولا يحتاج الولد الثاني الى دعوى
 رحتي وقال السيد احمد كذا اذا ادعاء معاينة نسب
 منها اي فيما اذا استولدها فتنه ثمرجات بولد
 لا يثبت النسب بدونها اي الدعوى منها او من
 احدها كزيب وطيفها كذا لا يثبت النسب من المولى بدون
 الدعوة في امر الولد ولدت ولدا والى انه قد كذا فيها
 مولدها كزيب وطيفها عليه لاد بالكتانة تلك بصرها
 كالمسا بها ولا يجل وطيفها لمولدها بعد الكتانية ولو
 فعل لزمه العقر فحال الولد بعد الكتانية بخالف حاله
 قبلها فانه كان يثبت بغير دعوة فتنه وسجي
 في الاستيلاء ان الغرائق على اربع مرات ضعيف
 وهو فراش الامتداد يثبت النسب فيه الا بالدعوة
 ومنوسط وهو فراش امر الولد فان النسب وان يثبت

فيه

فيه بلا دعوة لكنه ينتق بالتغى وقوى وهو فراش
 المنكوحه ومعتدة الرجعي فان الولد لا ينتق فيه الا
 بالمال واخرى كغرائق معتدة الماين فلا ينتق
 الولد فيه اصلا لان تعيه متوقفة على المال وترتبط
 المال قيام الزوجية وهي في الماين ليست بقائمة
 وكذا المنكوحه فاسدا والزوجة الامة ونحوها من الالمان
 في حرمها لا يمكن قطع نسب ولدها وقد استقر ابقام الماين
 بلا دخول ظاهرا اذ لا بد من نقوره ولا مكانه ولذا لا
 يثبت نسب ولد زوجته الصبي من زوجها في ثبوت
 النسب وقيام الغرائق عبارة عن حل الوطى عن عقد
 وان لم يحصل دخول حقيقة او حكما لا الخلو كزوج
 المربي الساكن في جهة المغرب بمشقة اي الماين في
 جهة الشرق بينهما مسيرة سنة متلا فولد له بنت
 اشهر او اكثر منذ تزوجها وهو مصدح وعرضه لنقض
 اي الوطى كرامة او استخدا ما اي لحي يامره بحملها في
 اسرع وقت او حمله الى زوجته فيها قال السيد احمد
 ولو اعتبروا زيادة ساعة مع اقل المدة ليحقق
 فيها الذهاب لك ان حسنا هو فتح كذا في النهر الاقتصار
 على الثاني وهو الاستخدا ما ولى لان طي المساتة اعيب
 سيرها في اقرب الاوقات ليس من الكرامة عند الماين
 الهاوية انه سبل ابو عبد الله الزعفراني عماري عن
 ابراهيم بن ادهم انهم راوه بالبطر يوم التروية ورئ
 ذلك اليوم صبحته قال كذا ابن متاقل يذهب الي ان اعتقاد

ذلك كقولنا ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات
 واما انا فاستجهر به ولا اظلت عليه الكراه وشبهت
 المسافة بثوب يطوي ويدخل بعضه في بعض تتبها
 مضرا في النفس وذكر الطي تحصيل قلت كل في عقابيد
 التفتازاني مراده شرح عقابيد النسفي للمولى سعد الدين
 التفتازاني جزم بالاول وهو كونه كرامة تنبأ للصبي
 التقليد النسفي وهو العام نجم الدين عمر بن غني الانس
 والحج راس الاوليا في عصره قال السحمان وكان امانا
 فاضلا مبرزا متقنا ضنف في كل نوع من العلم فربما من
 مائه تصنيف ولد سنة اثنتين وستين واربعمائة وتوفي
 بسمرقند سنة ثلث وثلاثين وخمسين اها واثنا سحي
 الانس والحج تفتي لتقل الارض برها او لتقلها بالثكلين
 او الذنوب وعبارة النسفي سنذكرها قتيلا قول الماتق
 غاب عن امراته بل سئل اي النسفي عما يجلي ان الكعبة
 كانت تزور واحدا من الاوليا قال في الولواتية في استنبال
 التنبلة هي الرصة والهوي حتي نود هبت لزبانة بعض
 الاوليا فالصلة الى هو ايها والمراد من ذهابها فان
 بنائها واما الرصة وما اذا هاهنا محلا الى اعلى السموات
 وسفل الى تخوم الارضين فلا ينقل هل يجوز ان تقول
 بانه اي ما ذكر من الزبارة فقال النسفي في الجواب خرف
 العادة على سبيل الكرامة اي تكريم الله تعالى عباده الصالحين
 باظهار ذلك لاهل الولاء يتجلى عند اهل السنة ويخص
 من كلامه الزان العظيم بالدجاج لانه لا يمكن ان يكون
 بمثله

بمثله او بثل بعض من كرامته اجاعا رجتي وما احابه زور
 جواب عام افااد الجواز في السبول عنه ولا لبس بالمعزة
 يعني لا يقال ان المعجزة هو ظهور امر خارج للمعاد في
 الكرامة كذلك فارق بينها لا فارق بين الفرق بينهما الا
 اي المعجزة لا تكون الا اثر بكسر الهمزة وسكون اللام
 اي عقيب دعوى الرسالة فان ظهر خارج العادة على يد
 مدعي الرسالة فتدبر به كان معجزة وان كانت على يد
 اهل الصلاح والديت باختيارهم او بدونه اخبوا اظهارها
 او كتمها لئلا يكرامة لهم ويتايد من الله تعالى وان كانت
 من اهل الفسق والجور كانت حكرا واستدراجا فحصل
 الفرق بين الانواع الثلاثة ولم يلتبس نوع باخر واعاد
 اي الولي الرسالة ليكرم قورا الكنديه القرائ فان نصب
 على ختم النبوة با شرف مخلوق سيدنا محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال الله تعالى وكفى رسول الله وخاتم النبيين
 وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا نبي بعدي وعليه
 اجاع المسلمين فا يظهر على يد الكافر فلا كرامة وانما يسمى
 استدراجا ومكرالكا فذمنا وتعامد في طرح الوهابية
 من تنان السيرة وهي جمع سيرة واصلا سيرة النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم في هذا زبد ثم اطلقت على مطلق
 الجها وعند قوله في منظومته ومن مستلوا لولي قال
 صلته من وطئ مسافة مستد او قوله يجوز خبر المبتدا
 الاخبر والخار والمجروس في قوله لولي يصح تعلقه بجوز
 وبالطبي ايضا وقوله جهول خبر المبتدا الاول وهو من

أكثر من الطعام القليل اذ لو جازا جواره بطريق الكرامة
لم كنت فائدة للتخصيص ونرى كلام القاضي ابي زيد ما
يسد علي انه ليس بكفر قال الشيخ ويمكن ان يستدل لعدم
التفسير بما قال في مشرقه تخرج مغربية ويظهرها
بسيطة فانت بولد لستة اشهر وقت العقد ثبت
نسبه منه كحل امكان الوصول منه لها كرامة وفي الترخا
هذه المسألة توحيد الجواز في نكاحه بيل ولا كرامة
ذوت وقال امام الحرمين المروني عندنا تجوز خوارق
احاديث في معرض الكرامات دون ما فيه نص قاطع علي
استحالة التزويج والادعاء من ذكره الامام النسفي حيث
سئل عن زبارة الكعبة هل يجوز القول بها فقالت تقضي
الاحاديث علي سبيل الكرامة هل الولادة جائز عند اهل
السنّة وهو الشارح والبيهقي يقول المصبري ويصير بيبصر
هذا القول بنقض محمد فاذن من بكر الامات الاوليا ولم
يسر ذلك بخارق دون خارق وقال محيي شرح ابن
الصححة علي الوهبانية ولان البيت الاول مستلاد
عني ما خالف ما ذكره النسفي لما تقرر ان ما كان محققا لبني
حذران يكون كرامة لولي امه فبالبيت الثاني علي ما
عليه الملازمة وعبارته وكرامات الاوليا حق فتظهر
الكرامة علي طريق تقضي المادة للولي من قطع لمساقة
السيادة في المدة القليلة يظهر الطعام والشراب واللباس
حسب الحاجة والمسكن علي الهواء والماء وكلام الجاهل والجهل
دفع المهر من الاعداء عن تزويجهم وغير ذلك

بينة

فنهاه ان من قال يجوز طي المساقاة كرامة للولي فهو جرح
ثم تبين من العلم ان تلك القاييل والي ذلك ذهب
مشايخ العراق وامام شيخ خراسان وما وراء النهر انتبه
كرامة وانباتها اي الكرامة في كل ما لان خارقا للمادة
عن النسفي الخ هو مصدريه بنحو ما يظهر ويطلب
علي النابات الذي لا مساق له ومنه قوله تعالى والنجم والنجم
يسجدان وعلي مطلق كوكب وعلي الشرايا والكلام علي
التشبيه البليغ اي النسفي الذي كالنجم او المصدري
اسم الفاعل اي الظاهر والحريه مطلق بقوله يروي والجملة
خير كقول سابقاتها وتبصر هذا القول اي ويعتمد
عليه والارجح اختصار الانفي الوهبانية ابيات متوسطة
بين البيهقي قال فيها ه ه ه
ومن لولي قال طي مساقاة يجوز جرحه ثم تبين بغير
وقد سئل ان تكون كرامة منجزة بما يجلي ويكسر
كاحياء ميت وانتاق ونوع ما من البدن والاشياء جمع
من القتل من طم وكالتلف للمعاه ففقدت ثباتا للمني يتدبر
وانباتها في كل ما كان خارقا عن النسفي الخ يروي ويصير
وفي منقذ المصري الحق ان ما له به قد تحدى الدنيا لا يتصور
قال الشربلادلي في منقذ المصري اي كتاب المصري ونسبت
الادبيات ان من يعتقد طي المساقاة البسيطة في زمن يسير
لولي استحقاقه بعض وكفر بعض وقد منع العلم ان تكون
المعجزات اكبر كرامة لولي كاحياء الموتى وقلب النسا
حية وانتشاق الفروغ المار من اليد واليساع الجمع

الكثير

أكثر من الطعام القليل اذ لو جازا جراه بطريق الكرامة
لم يبق قايمة للتحقيق ونرى كلام القاصي ابي زيد ما
يعد علي انه ليس بغير قال الله ويحك ان يستدل بعدم
التكفير بما قالوا في مشرق تخرج مغربية ويظهرها ساقفة
بسبب قاتت بولد لستة أشهر وقت القدر ثبت
نسبه منه كحل امكان الوصول منه لها كرامة وفي الترخا
هذه المسألة توحيد الجوازي نلا تجريل ولا كفر لمستند
حدث وقال امام الحرمين الرضي عندنا تجوز خوارق
احادات في معرض الكرامات دون ما فيه نص قاطع على
اسم كالنثرات والانصاف مذكوره الامام النسفي حيث
سئل عن زبارة الكعبة هل يجوز القول بها فقلنا تنقضي
الاحادات على سبيل الكرامات هل الولاية بها تنقض اهل
الاستة وهو المشايخ واليه يقول المصري ويصير بيبصر
هذا القول ينقض محمدا فان من بكر امات الاول ولم
يسر ذلك بخارق دون خارق وقال محيي شرح ابن
الصححة على الوهبانية ولا كان البيت الاول مستلزما
عنى ما يخالف ما ذكره النسفي لما تقرر ان ما كان سجدة لبني
حاران تكون كرامة لولي امره بالبيت المختار على ما
عليه العلامة وعبارته وكرامات الاوليات فظهر
التكرامة على طريق نقض المادة للولي من قطع لماسة
البعيدة في المدة القليلة فظهر الطعام والشراب اللباس
حسد الحاجة والمسعى على الهواء والماء وكلام الجاد والنجم
ودفع الهرم من الاعداء عن من توجه اليهم وغير ذلك

فمنه ان من قال يجوز طي المسافة كرامة للولي فهو جهول
ثم ينقض من العالم من يكره ذلك القابل والى ذلك ذهب
مشايخ العراق وما مشايخ خراسان وما وراء النهر التتوه
كرامة وانما تنها اي الكرامة في كل ما لان خارقا للمادة
عن النسفي الذي هو مصدريهم بنحو ما ظهر ويطلب
على البناء الذي لا ساق له ومنه قوله تعالى والنجم والنجم
ينحدان وعلى مطلق كوكب وعلى الثريا والكلام علمي
التشبيه البليغ اي النسفي الذي كالنجم او المصدري
اسم الفاعل اي الظاهر والنجم مختلف لقوله يروي والجملة
خير لقوله ساقا وانما تنها ويصير هذا القول اي ويثبت
عليه والابح اختصارا لا في الوهبانية اية ستوسطة
بين البيهني قال فيها ٥ ٥
ومن لولي قال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
وقد استفادوا ان تكون كرامة من غير ما يجعل ويكبر
لا جباريت وانشقاق ونسما من البدن والاشياء لا يكثر
من القتل من طعم والقلب للسماء فتشبه لنا لمن يتدبر
وانما تنها في كل ما لان خارقا عن النسفي النجوي ويصير
وفي مستند المصري الحق ان مساه به قد تحدى الانبياء بالتصور
قال الشرنبلدي في مستند المصري اي كتاب المصري رثنت
الابيات ان من يعتقد طي المسافة البعيدة في زمن يسير
لولي استحقاقه بعض وكفر بعض وقد منع العلماء ان تكون
المجرات اكبات كرامة للولي كاحبار الموتى وقلب الصا
حية وان شئت اذ القروني المار من اليد والنباع الجمع
الكثير

كما في النهائية وفي الواقعات عن ابي حنيفة ان الاولاد
 من الثاني رجح الى هذا القول وعليه الفتوي وفي حاشية
 شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوي ان اختلاف الحال
 اي بان تلد لستة اشهر من وقت نكاح الثاني والثاني
 الاول ورجح لافرق بين المذهب وبين قول ابي يوسف
 كما سيظهر لك من عبارة شرح الجمع لكن في خري دعوي
 الجمع حكى اربعة اقوال انتهى بما اعتمدته المصنف لكن لابد من
 تعيينه بما قيده ابن الحنبلي اذ لا يتم الحاقه بالثاني
 وبين الوضع والعقد اقل من ستة اشهر ورجح فلا موص
 للاستدراك وعلمه ابن مالك بان ابي الثاني هو المسترش
 حقيقة فالولد للزناش الحنبلي وان وصليته كان العقد
 فاسدا قلت مراعاة ما قدمناه من ان لا يكون اقل
 من ستة اشهر لا زمة كما جزم به السيد احمد رحمه الله
 تعالى وقال الشيخ الرجحي انما يتحقق كونه بعد ثبوت
 فراشه اذا جاءت به لستين فاكث من فلاح الثاني
 لان فراشه انما ثبت بعقده الفاسد مع الدخول وقبل
 الدخول كان الفرائض للاول فلذلك يتحقق حدوث الحمل
 بعد الا اذا جاءت به من حين تغيير الفرائض فتأمل
 اهل قلت هو كلام وجيه الا انه يعتبر ابتداء الستين
 فاكث من غيبة الاول اذ لو غاب الاول مثلاً الثاني
 وتلا بين شهرين لم تتزوج بالثاني الا بعد مضي رتبة
 وعشرين شهرا في مات بولد لثانية اشهر مثلاً تقدم
 الاول فمن البين ان هذا لم يكن من ماء الاول اذ لو

من الاشباه اه والولي هو المداوم على فعل الطاعات
 واجتناب المحاصي المرضي عن الدنيا كذا في اللذات
 قال ابن جرير انما لا يتجدد ان هذا ضابط للولي الكامل
 وان اصل الولد يتحصل فيه صفته العدد الميا طنة بالشرط
 المذكورة عند الفقهاء واكثر امة ظهور خارج للمعادة غير
 مقاربت بدعوي النبوة علي يد من عرفت ديانتهم واشتهرت
 ولايته بانباغ بنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع
 ما جاء به وتكون كرامة سخرة لنبيه لانه لا يكون
 وليا ما لم يكن محتافا في ديانتهم واتباعه لنبيه حتى لو
 ادعى الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل
 يكون كافرا واذا استدلوا بسحر او اذلال كما وقع لبيلى
 الكذاب لعنه الله تعالى انه جاءه اعداؤه فاحسب بيه محب
 الصحيفة ويسميها هاته وقد يظهر على يد عامن تخلصا
 له من الفتنة ويسمي معونة وتعامه في الحلبي على عن
 امراته فتزوجت باخر سوا بلها مودة او طلاقه فان مجلا
 وتزوجت ثمك مجلد فادعت مودة او طلاقه ثم جاء
 وولدت اولاد اقبدا اتقاني والادخال واحد كذلك ثم جاء
 الزوج الاول فالاولاد لثاني على المذهب الذي رجح
 النبي الامام وفي التجنيس عن القديري رجوع ابي حنيفة
 اليه وعليه الفتوي كما في الثانية والوجه والخاص
 فيهما لا اسراجية ومباشرة الجوهرية ولو تزوجت امرأة
 الغائب فولدت قال ابو حنيفة الولد من الاول ومع هذا
 يحسن له دفع كالة اليهم وشهادتهم له ثم يتزوج باسم

كان بعد الدخول حتي لا يجوز له ان يزوجه البعير مالم تحصى
حيضتي فيكون ما ولدته قبل ستة اشهر من وقت
الشرا ولد المتكوحه وبعده ولد المراكه ان ان الاث
نصاف الي اقرب اوقاتها ابوا سمود فشرها ليس ينفد
بل المود انها دخلت في ملكه بهيمة او عبرات لان الحنف
للنكاح الملك لا خصوص الشرا لكن لا يد من كون الملك
قبل القرار بانقصا المعدة ابوا لسمود فولدت لاقول من
نصف حول منذ شراها لزمه نسبه سواء اقرب او نفاه لافي
الربلي لانه ولد الممتدة بالنسبة لغيره بان اراد ان
يزوجهها واما بالنسبة اليه فباعتبار انه ولد متكوحه
لانها كانت في الاصل كذلك وباعتبار الحال فولد على كنه
والاعتبار الاول هو المحفوظ اذ لا يمكن بعد الملك لعدم
المدة والآيات ولدت لستة اشهر فكثرت وقت الشراء
لا يشتت نسبه منه الا ان يدعيه لانه ولد المراكه
لا الممتدة لاحتمال المدة تاخر الملقوق عن الشراء الا
المطلقة قبل الدخول فيشترط ان يكون لاقول من ستة
اشهر منذ طلقها سواء طلقها واحدة او اثنتي لا ثلاثا
لانها استوفت الطلاق وطلاقها اثنتان ولما كانت
قولها سابقا فطلقها ثلاثا اذا طلقها واحدة وجمية
او باثنته واثنتي قبل الدخول او بعده وكان الحكر
المستخدم مختصا بالطلقة واحدة بعد الدخول رجعية
او باثنته استثنى هذه الصور الثلاثة ففي البيهوت
الصغرى والرجعية بعد الدخول يعتبر وقت الشراء

كان من ماله فابقي اكثر من اربعة وعشرين شهرا فقال
ويعا منه فراحه ونص الجمع مع الشرح والمنع لها زوجها
بمعني المرأة التي اخبرت بموت زوجها ان اعتدت فزوج
واقت بولد فجاء الاول اي الزوج الدول حيا ولم يزل
الولد للاول عند ابي حنيفة مطلقا اي سواء انت
به لاقول من ستة اشهر او لا لان نكاح الاول صحيح
والثاني فاسد فاعتبار الصحيح اولى وللثاني في رواية
وعلمه الفتوى لانه المستتر في حقيقة الولد للثاني
المتنبي وان كان فاسدا يجعله اي ابو يوسف الولد
للدول ان انت به لاقول من ستة اشهر من حين الثاني
اي عقد النكاح الثاني لتبيننا ان الملقوق من الدول
واما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني وحكم
له به محمد بالولد للاول ان كان من حين انت الثاني
بالوطى الى الولادة اقل من ستين وان كان اكثر منها
فهو للثاني لانا تبيننا ان ليس من الاول لان النكاح
الصحيح مع احتمال الملقوق منه اولى بالاعتبار وانما صفت
المسألة في الولد لان المرأة تزده الى الاول اجماعا وعلى
هذه الخلاف لو بسبت المرأة فترة جرحها رجل من اهل الحرب
فولدت اولاد اكدوا دعوت الطلاق واعتد تنوزج
ياخر الزوج الاول بما حد الكل من الحيط اه فرجع
نكح اي عقد علي امته الفير وطلقتها بعد الدخول وليس
الطلاق ينفذ لانه الحكم فيها اؤام وطلقتها وسترها
كذلك لان النكاح يفسد بالشر ونكح من عقدته ان
كان

الأوقات وهو ما قبل الطلاق جلا لا سرها على الصلح
وهذا هو الفرق بين البيونة الصغرى حيث اعتبر
فيها وقت الشرا وبين البيونة الكبرى حيث لم يعتبر
فيها ذلك أن الوطى بعد الشرا حرام في الكبرى دون
الصغرى وفي الرجعي يعني لو طلقها رجعا بعد الدخول
فبشئت النسب لو ولدت بعد الطلاق لاكثر من الستين
مطلقا سواء كان ذلك الأكثر عشر سنين بعد أن يكون
لاقل من نصف حول منذ شراها يعني فإن كان بين الشرا
والوضع اقل من ذلك لم ينسب والا لا ولا نظر لوقت
الطلاق وإن طالت المدة وإنما ذكر الرجعي وإن كان داخل
في قوله أول النسيء لأنه يخالف التاليف الواحد
نزد على النسيء وإن استويا في اعتبار وقت الشرا فاطل
في النسيء أي في المطلقة بعد الدخول بدوت النسيء
وفي الرجعي ولا يكون إلا بعد الدخول وإنما نص على النسيء
لما علمت أن في الثالثة وهي الممانه بشئني قبل الدخول
أو بعده لو جازت به لاقل من الستين مزايا ما بينت
نسبه وإن لاكثر من ستة أشهر منذ شراها لا تمنع
وطبها بمك الجهمي كما قدمنا رخصته وكذا لو تم أمه
الغير فاسترها واعتبرها بعد الشرا فور يعني فكذلك
لا يشترط أن يكون لاقل من نصف الحول من يوم شراها
ولامن وقت المعتد لان المعتد يمن وطبها بعد الشرا
فتبين أن الحمل في النكاح حيب أمكن فيسبب نسبه
بدوت الدعوى ومثل المعتد لو حرم وطبها بساير وجه

والحاصل أنه إذا تزوج أمه المنبر طلقها ثم اشتراها ثم
ولدت فللا غلها ما أن يكون طلقها قبل الدخول أو بعده
وإذا كان بعده فلا غلها ما أن يكون طلقها رجعا أو بيا
بيونة صغرى أو كبرى فإن طلقها قبل الدخول فلا يكون
الأبائنا فإن كان بين الوضع والطلاق اقل من ستة
أشهر ~~كأن~~ ثبت النسب لأن الملوقة حدث في حال قيام
النكاح وإن ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت العقد
لا يلزم لأن الملوقة سابت على التزوج وإن طلقها بعد
الدخول بأثنا بيونة صغرى فإن كان بين الوضع والشرا
اقل من الأقل يسمى الوضع والطلاق اقل من ستين
نسب وإن كان بين الوضع والشرا ستة أشهر
فأكثر لا يلزمه إلا بالدعوة وإن كانت البيونة كبرى
وهي الممانه بنتنتي فلا نظر لوقت الشرا بل لوقت
الطلاق ولذلك قال قد طلقتها وذلك قال في العزم والحاصل
أنه يستتي من حكم المسالة المطلقة قبل الدخول و
الممانه بالشتين فإنه لا يعتبر فيها وقت الشرا وإنما
يعتبر وقت الطلاق فلما كانت في الدول بشرط ليلوت
نسبه ولادتها لاقل من ستة أشهر كما قدمنا قال لكن
في الثالثة وهي الممانه بالشتين ثبت النسب فيها
لستين فاقول فلا تعتبر ولادتها لاقل من ستة أشهر
من وقت الطلاق بل يقول أنها لو وضعت لستين
فاقل من وقت الطلاق ثبت نسبه لأنه لا يمكن إضاقة
الملوق إلى ما بعد الشرا المحرمة الخليطة فيضاً إلى بعد
الأوقات

الولد بعد ما اعتقت اومات عنها سيدها في العدة اي
 عدة المتفق او عدة الموت فولدت لستين من عتقة
 او مونة ونصف حول في اكثر من تزوجت وادعياها اي
 الزوج والمولى المعتق وليس لقوله او مونة ههنا
 معنى صحت كان للمولى اتفاقا لكونها معتقة بعين الحكم
 المذكور حكم المعتقة بمخلاف ما لو تزوجت امر الولد قبل
 اعتاقها بطلاق فانه فولدت لنفسه حول في اكثر من تزوجها
 ثم ادعياها معاقا للزوج اتفاقا قال في الهندية امر
 الولد اذا نكحت نكاحا فاسدا وحفل بها الزوج وجاءت
 بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في
 خزانة المفتين وذلك لان الزمها العدة منه للمولى
 بشبهة العقد وحرم على المولى وطبها الذكر كان اثبات
 لصاحب العدة اولى لانه المستغنى حقيقة وان كان
 فاسدا والله تعالى اعلم ولو تزوجت معتقة باين فولدت
 لاقل من ستين مدينت ولاقل من الاقل من تزوجت
 قال الولد للولد الذي كانت معتقة منه وتزوجت في عدته
 لنكاح نكاح الآخر كونه تزوجها وهي حلي من غيره فلم
 تنقض عدتها الا بالوضع ولا يمكن نبوت النسب من
 الآخر لان المدة من وقت العقد اقل من ستة اشهر
 ولو تزوج معتقة باين فولدت لاكثر منها اي من الستين
 مدينتا ونصف حول من تزوجت قال للملك في المعتق
 كونه من الاول لان الحمل لا يبقى في بطن امه اكثر من
 ستين وامكن كونه من الثاني بدو في ماضيه ولو تزوج

المعتق رحمتي وعند محمد يثبت النسب الى ستين بلا دونه
 من يوم التزاد من يوم التزاد نكاح ووجبت
 العدة لكونها لا تظهر في حقه للالك وبالمعتق ظهرت وحكم
 معتقة باين لم تزج بافتقار عدتها ذلك محرم لكونك احد
 الغير فشرها ثم باعها فولدت لاكثر من الاقل اي لاكثر
 من ستة اشهر مدينتا علي الاخر واكثر من عمه ولو ولد
 لاقل من ستة اشهر مدينتا يثبت نسبه لو ادعاه
 ولا يفتقر الى تصديق المختري اتفاقا فادعاه اي بالبيع
 الذي كان مترجعا بها هل يفتقر في صحة نسبه منها لبيع
 لتصديق المختري فولدت ففقد ان يورثه لا بد من
 تصديق المختري لبطولان النكاح بالشرع وعند محمد يثبت
 النسب بلا تصديق الا انه لا يدور من الدعوة ولا بد من
 كونه قبل الاقرار بانقضاء عدتها وبعد به بشرط ان ياتي
 به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار الا من وقت
 التزاد حتى مات عن اولاده واعتق فادعاه ولد
 سببي من عتقه او من وقت موته والذي في الهندية
 عن المتأينة الى ستين وعبا دنها مات عنها سولها
 او اعتقها يثبت نسب ولدها الى ستين من وقت المعتق
 وخوة في بحر زمره لاد ولد ام الولد لا يحتاج الى الدعوى
 لكنه يستغنى بالنفي لعل يصح نفية ههنا برجع رحمتي اي فيها
 لو اعتقها اذا لم يكن بعد المكاتبة النفي ولو ولدته لاكثر
 من الستين من يوم اعتاقه او مونة لا يلزم الا ان
 يدعيه في المعتق فان ادعاه لزمه ولو تزوجت اي امر
 الولد

خلقه لاستينين الا في مائة وعشرين يوما فيكون اربعين
 يوما لظننه واربعين يوما لعلقه واربعين يوما لمضغته ثم
 وان الاربعية الايام فتنسب للاول وفسد النكاح لكون
 الاخر تزوجها في العدة الكل من الحيض قلت وفي جميع التثاوي
 تكلم كافر مسلمة فولدت منذ لا يثبت النسب منه ولو كان
 النكاح بمهر وشهود ولا بد ليس بشبهة بقهرت عدة من
 وجوب العدة افاده السيد احمد ولا تجب العدة لانه نكاح
 باطل اي فالوطي به زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد
 فانه وطئ بشبهة فيثبت به النسب فلذا تكون بالفاسد
 فراشا لا بالاطل وصحت تزويجه ذكر في الهندية انه
 لو زني بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت اذ كانت به لست
 اشهر فصاعد اثبت نسبته وان كانت به لا قل من ستة
 اشهر لم يثبت نسبته الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا
 اما لو قال انه مني من الزنا لا يثبت نسبته ولا يورث
 منه اه وفي الهندية في باب الحاضر والسجدات امرأة
 في يدها صبي تدعي علي رجل ان هذا الصبي ابنها من
 هذا الرجل ولدت علي فراشه حال قيام النكاح بينهما
 وتطالب نفقة الغلام تكسوته او رجل في يده صبي يدعي
 علي امرأة ان هذا الصبي ابنه منها ولدت علي فراشه
 حال قيام النكاح بينهما او ادعي رجل في يده صبي انه
 ابنه من امرأته هذه والمرأة تحب او ادعت امرأة في يدها
 صبي انه ابنها من زوجها هذا والزواج ينكر هذه الدعوى
 حكاه صحيحه ويجب ان يعلم بان دعوى الذبوة ودعوى

مستدقة بائني فولدت لاكثر من ستين من ذوات ولا قل
 من نصفه اي الحول مذ تزوجت لم يلزم الاول لتعذر كونه
 منه كما قد مضاه ولا يلزم الثاني لكونه اقل من الاقل من
 وقت العقد فهو امان وطئ بشبهة او زنا والنكاح صحيح
 لانه لم يثبت تزويجهما وهي حامل من ثابت النسب ولو
 تزوج مستدقة بائني فولدت لاقل من ذوات اي من ستين من
 وقت طلاق الاول ونصفه اي لنصف الحول من نكاح
 الثاني فهذا السكنى حمله من الثاني لوجود اقل مدة الحمل
 لولاء الممارضة ففي عدة البحر يحتاج الى الاول لان الثاني
 فاسد بخلاف الاول فيلحق به لكنه اي صاحب البحر نقل
 هنا عن السرازم ان الثاني مسلل بان اقداسها على التزويج
 دليل انقضائها اي من الاول وبعد انقضاء العدة
 لا يلحق النسب وهذا الوجه لان النص هو المتبع فلا
 يقول علي البحث معه ولما ذكر له من التخليل وما فيه
 من تصحيح عقود العاقل ولا تهدر مع امكان تفحصها
 وهذا مع عدم الاطلاع علي بقا عدتها حتى لو علم بالعدو
 حتى التزويج فالنكاح فاسد ولو لها الاول ان امكن
 انباته من ذوات قل من ستين من طلقت او مات
 عنها او تزوجت في عدة الوفاة واما الوجبات به لاكثر من
 ستين من وقت الطلاق ولستة اشهر من وقت التزويج
 فهو الثاني كذا في البدايع ولزك امرأة فحيات يستقط
 من ستين الخلق ينفخ المحبة ويسكن الدم كان سقط
 عنها لا ربيعة اشهر فنسب الثاني وجاز النكاح لان

انه فلا تـ بنت فلا تـ من هذا الذي احضره علي فراشه حال
 قيام النكاح بينهما وصورة المحضر في دعوي رجل علي رجل
 انه ابوه ادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي احضره معه
 ان هذا الذي حضر ابوه وان ابن هذا الذي حضر ولد علي
 فراشه من امراته فلا تـ حال قيام النكاح بينهما وامام
 دعوي الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن الان يصح
 الا ان يدعى المال بان كان المدعى زمنا فيدعي الاخوة
 علي غيره او العمومة ويدعي النفقة لنفسه ولزوجته
 ان يدعي الوصية لاخته المدعى عليه وصورة المحضر
 فادعي هذا الذي حضر علي هذا الذي احضره ان فلا تـ
 المبيت قد كان اوصي الي هذا الذي احضره معه تسوية
 اموره بعد وفاته وخلف من تركته في يديه وكذا وقد
 كان اوصي لاخته فلا تـ بن فلا تـ وكذا اولاد
 بن فلا تـ ثلث اخوة فلا تـ وفلا تـ وفلا تـ هذا
 المدعى وان واجب علي هذا الذي احضره معه تسوية
 من ذلك اليه وذلك ثلث او ثلث او ثلث او ثلث او ثلث
 المدعى عليه بالوصاية والوصية ويكره كونه اخ فلا تـ
 وكه وجه اخرا تـ دعوى امرأة وقوع الطلاق بسبب
 تنليق الزوج ملاقاتها بكلام اخ فلا تـ وهذا اخ فلا تـ
 ولانه كله كذا في الذخيرة باب المحضات
 ولما فرغ من باب نبوت النسب من المنكوحات والمعتقة
 والموطوءة شرع في بيان من يحضن الولد يـ بنت نسبه
 اثنائي وهي بنت الحاء المملوكة وكسرها تنبع فيه المصاح

الامومة صحيحة سواء كانت معه دعوي المال او لم تكن ذلك
 بان يدعي رجل علي رجل ان ابن هذا او يدعي انه ابن هذا
 الرجل وذلك الرجل بغير زينة الدعوي صحيحة حتي اذا
 اقام المدعى البيينة علي ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه و
 يقضي ببيئته علي المدعي عليه وكذلك دعوي الامومة
 بدون دعوي المال صحيحة حتي لو ادعت المرأة علي رجل
 ان ابن هذا الرجل قامت علي ذلك بيئته فان القاضي يقبل
 بيئتها ويقضي بكونها اما المدعي وصورة المحضر فيها اذا
 كان في يد المرأة صغيرة تدعي علي زوجها انه ابنها من حضرت
 واحضرت فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته
 معها ان هذا الصبي الذي في حجرها وان شارت اليه اني هذا
 الذي احضرته معها ولدت علي فراشه حال قيام النكاح بينها
 فبعد ذلك ان شأت ذكرت في الدعوي وان علي هذا الذي
 احضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شأت لم تذكر
 ذلك في الدعوي وصورة المحضر فيها اذا كانت في يد الرجل
 صغير يدعي المرأة انه ابنها من حضرت واحضرته دعوى هذا
 الذي حضر علي هذه التي احضرها ان هذا الصبي الذي
 في يده وان شارت اليه ابن هذه المرأة التي احضرها منه ولدت
 منه علي فراشه حال قيام النكاح بينها فبعد ذلك ان شأت
 ذكر ان هذه المرأة التي احضرها معه ان ترضع وان
 شأت لم تذكر وصورة المحضر في دعوي رجل بالغ انه ابنه
 حضر واحضره دعوى هذا الذي حضر علي هذا الذي احضره
 معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدت

بصيرة ففي الاسماء في احكام الدعوى واما حفصا فتد فان
 امكته حفظ المحضون كما ان اهلا والذلا هو قول الرمي
 قاده بشير بل ذلك كما يعلم من حكم المريضة والكبير و
 يراد في الشروط كونها رجاء محريا ولم تكن مرتدة ولم تنكح
 في بيت الميفض للولد ولم تمنع عن تربيته كما ناعدا عند
 الادب والمكانة التي ولدته في الكتابة للحرة والمراد بالامنية
 ان لا يضيع الولد عند هائها بثغها عنها بالخروج من لها كل
 وقت والارهاقة ان ادعت بلوغها لها حق الحفصا فتلا في
 به الخبر الرمي للام النسبية احتزبه عن الام الرضا عنه
 وكذا الاخت والخالة والعمه منها فلا يشترط ان افاد الشئ
 احمد وكونه وصلية كانت الام النسبية لابنه لان الشفنة
 لا تختلف باختلاف الدين وهي استغنى عليه من ابيه
 ككونه من سايرها الخارج من تربيتهما التريبة من القلب
 حموي او مجوسية بان اسلم الاب وايت عن الاسلام والولد
 لم يمتل دينا او كما ناعلي جينهما وتراضا اليها او بعد النقرة
 اي لا يقال اذا كان قبل النقرة بل لو كان بعد النقرة بطلاق
 او موت وانقضت العدة ايضا لما روي ان امرأته جات له
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان ابني هذا
 كان بطني له رجاء محريا له حواء وقد يسي له سفاهة رزعم ابوه
 ان يتزعمه مني فقال صلى الله تعالى عليه وسلم انت اخف بي ما لم
 تنكح اخرج ابوداد ولكن لا يدفع اليها حتى تطلبه حموي الا
 ان تكونت مرتدة فسوا الحقت بدار الحرب او لا يجوز فلا يكون
 لها حق الحفصا نه حتى تسلم الامها بحبس وتضرب فلا تسرع

والبحر والنهر واقتصر في القاموس على الكسر وذكر النكح يعني
 اخره قال وحضن فلانا حضنا وحضنا ته بغضها عما عند
 واقتصر شيخ الاسلام ذكره في شرح الروض على النكح كذلك
 ابي الملقن في ضبط الفاظ المزاج ومن هنا يستفاد جوارها
 واسه اعلم والمحافظة المرأة توكل بالصبي فترعده وتربيته
 وقد حضنت ولدها حضنا ته من باب طلب وحضن
 الطائر يسميه اذا احتى عليه بكنفه يحضنه كذا في اللزب
 والحضن ما دون البط الى الكشح نهرها الكشح يوزن
 النلس ما بين الخاصرة الى المنكع والحضن وسط الانسان
 تربية الولد هذا معناه لغة واما معناه شرعا فانه
 تربية الامر وغيرهما من له الحضنة الصغير والصغيرة
 قبل النقرة او بعد هاتين ما يتقوا على ان الادب
 يجبر على نفقته ويجبر على استكده وحفظه وضيا ته اذا
 استغنى عن النساء لان ذلك حق للصغير عليه جبر
 تثبت الحفصا ته اي تجب وهل هي حق من تثبت
 له او حق الولد قولان وسياق الكلام على ذلك ان
 شا الله تعالى قال الرمي في حايته على المنكع ولها
 شروط ان تكون الحافضة حرة بالغة او شريفة على البلوغ
 وهذا اولى من كونها مرا هقة امينة قادرة خاتمة
 من زوج اجنبي وان كان الحافض ذكرا فكذلك يكون
 حرا بما عدا الاخير قال وهذا قلته منفردا به اخذ من
 كلامهم ولم ابرأه اذكر هذه الشروط على هذه الكيفية
 على علمي الادب والله المعفاه وهل يشترط كونها
 بصيرة

قريش احنا على ولد في صغره الحديث قال المصم اي في النخ
والذي يظهر العمل بالطلاق هو من ذهب النافع ان الفاسقة
ترك الصلاة لاحصانها عبايتها بعد ان نقلت عبايتها لغير
كنى عندي في الاستدلال عليه بما ذكر نظر لان الذميمة انما
تعمل ما تفعل بما يوجب المنطق على جهة اعتقاده دينها
لها فكيف يلحق بها الفاسقة المسلمة والذي يظهر ارجح الكلام
الكلام وغيره على طلاقه كما هو من ذهب النافع رحمه الله
تعالى من ان الفاسقة ترك الصلاة لاحصانها لغيره
قال الشيخ الرضوي وفي كلامه نظر لا يخفى ذلك الفرق الذي دلوه
بين الذميمة والفاسقة لا دخل له في هذا الباب لان
المقصود تربية الولد اه وقال السيد احمد وبعد ما علمت
ان المداد على الضياع تحققت ان مجت المص لا وجد له وقال
ابو السعد ان مجر النجور لا يوجب سقوط الحصانة الا
اذا كانت غير ما مونة كما قد مناعني الغرض انه لا يبرهمل
هذا القتيب عليه فعدم السقوط بترك الصلاة يكون
بالاولي حيث لانت ما مونة فبحث صاحب البحر قولي اه
وفي القتيبة الام احق ما الولد ولو بسيرة السيرة اي الذكر
بين الناس في مجر النجور الذي لا يضيع به الولد ما سمر
يقتل ذلك اي ما لم يقتل الولد احق لا يترك على الاطلاق
الروية يعني فاذا اعتقل بترك منها لا كتمان بينة والمدان
على عدم ضياع الولد عند هذا والله اعلم وفي النهر وتبعد المجز
سالم تتصل بالنافع النوقية وفسره بقوله ما لم يثبت فعله
عنه قال الحلبي وهو صحيح ايضا قال السيد احمد كيف

للمحضات وتكون فاجر تجوز ابيضع الولد به وهذا يعني عبارة
سكني وغيره او فاجر فغير ما مونة ومقتضي هذا التقييد
ان، طلق النجور لا يوجب سقوط حق المحضات ما لم يقتل
بعدم الامن خلافا لظاهر الزيلعي والعيني والدردور هذا
قال عز مزي زاده ولا ينبغي اهل هذا القتيب لان الكافرة
احق بولدها المسلم ما لم يقتل الادان فالفلجرة المأمونة
اولي ابو السعد كزنا وغنا بالكسر للناس محبب تخرج من
منزلها واما لنفسها فلا تكون مضيقه افاد السيد احمد
وسرقة ونساخته كما في البحر والنهر بحثا قال في البحر وينبغي
يكوله المراد بالنسخت في كلامهم هنا الزنا المعتق للنسختان
الام عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه لا مطلقه الصارق
يترك الصلاة لاسباب ان الذميمة احق بولدها المسلم
سالم يقتل الاديات فالمسلمة الفاسقة اولي اه قال في
النهر وفي نصه على الزنا قصور ذلك كانت سارقة وغنية
او ناجة فالحكم كذلك وعلى هذا المراد فسق يضيع به الولد
اه قال الشيخ الرضوي ومنه اظهر التولد والصلاح والا
بما هو في صورة المصادقة وتضييع الولد فانه فسق لتضييع
حق الولد والصلاح التام يحقوق الله وحقوق العباد كفي
بالمؤثر انما يضيع من يعول وكل داع سبيل عن رعيت
والحجة على هذه الفاسقة نسائها الصالحة والسلف الصالح
في قيا سهرت باولادهن وهن الصافات في حب الله و
التولية وقد مودهن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم علي ذلك فقال خير نسا ركني الا بالصلوات النساء
ويش

فانها بعد اكلتاه غيرة مشتغلة بخدمته هو لكن يقال
انه لما بقي قنابل للمولى من كل وجه ولم يدخل في كتابتها
لم يبق لها حق اصلا كولد القنبل لو اعتقت وعمل لاقتنا
حضانتهن باسرا وهوان في الحضانة نوع ولادة ولد
ولادة لهني علي انفسهن فلي غيرهن اولي ولدت ولهن
امان تشتتر حريته فلي ابيه القيام به وهن لسبب
ولذلك قال الحاج كنى ان لولده رقيقا كنى احق به
لان ابي الولد وامه للمولى محبتي فهو من اسغال المولى
وهل هو علي سبيل الوجوب او الدب فلا هو ما تقدم عن
الزهاية الوجوب ديانة رحمتي وعلي كل حال هن السفق
على الولد من الاجانب فيستحقهن المولى في تربيته
وفي النفقة ابي الامة اذا فارقتها زهرها فالحق للمولى
وان كان الاب حرا ولا يفرق بينه وبين امه زاد المبنى
في شرح الكثران لان في ملكه وفي النهاية الامة اذا فارقتها
زهرها فالولد للمولى الام رقيق باخذه المولى وهو اولى
به من الاب لان الولد يتبع الام في الملك والعمل كماله
احق به من غيره ولو كانت الزوج حرا فالمولى اولى بالولد
ككونه مملوكا وكذا لو اعتقت امه بعد وضعه فلا حق
لها وانما الحق للمولى سواء كانت منكوجة ابيها او فارقتها
لان مملوك يخرج ولا يفرق بين الولد الصغير وامه لقوله تعالى
لا تضار ولد بولدها ولقوله صلى الله عليه وسلم
من فرق بين ولد وولدها فرق الله تعالى بينه وبين
احبته يوم القيامة كذا في المبسوط اه ولو كان الصغير

فانها

يبيع هذا مع قول التنبيه معروفه بالخوف فان معرفتها به
يلتضي وقوعه منها وجزم الرمي بان ما في الزهر يهين
او غير ما مونة ذكره في المحبتي حيث قال راحق في
الحضانة لغير الحرم ولا للدم اذا لم تكن مامونة ولا للعصبة
الفاست مع قال السيد احمد انها اذا لم تكن مامونة بان
تخرج كل وقت وتترك الولد ضايعا كانت فاسته فيستغني
عنه بقوله او فاجرة فلدا حادثة الى ذكره الا ان يسمى بان
يقال غير ما مونة ولو باشتقاها باللبا دة اه قلت
وقد قد ساعدت الشيخ الرضوي انه عدها فاسته لاهلها
بما هو احق ويمكن ان يقال بان التي تخرج كل وقت لا
يستلزم فسقها لانها راجح جيت في اصلاح احوالها استي
نخل واصلاح مال او كانت قابلة او مفسدة للموئنة فلا بد
من التقيد اذا لم تدخل الموصوفة فيها مرقا مل وتكون
الام امه او ام ولد طلقتها زهرها والتي اعتقها مولاها
فلا مركة المطلقة كما في كافي الحاكم او مدبرة او مكا تنة
ولدت ذلك الولد قبل اكلتاه امه او ولدته في الكتابة
فالحق ثابت لها مع لدخوله في كتابتها لانه لو لم يدخل
في كتابتها لان مملوكا للمولى ومقتضى الملك ان لا ينفقت
فيه حق لغيره فيكون له حق تربيته بمن رشا رحمتي
قال السيد احمد وظاهره انها اذا ولدت قبل اكلتاه
لا يعود اليها الحق بعد اكلتاه والذى يظهر عوده بعدها
كما يفيد التعليل بقوله لا تشتقا ابن ابي المذكور وانت
من الامة وام الولد والمدة والمكا تنة خدمة المولى



يعلم ان الحكم ليس قاصرا على الهمة بل الاجنبية حكم الكوك
 فزال توقف المؤلف الا ان افاده السيد احمد قالك
 وتعيينهم الهمة باليسار والادب بالاعتسار يستلزم
 انه اذا كانت الادب موصرا تكونت الام احق بمسالك
 الولد باجر المثل نظر للصغير اذا فرض رغبة علي الادب
 الموسر فلا تقدم الهمة المتبرعة قال ابو السموذ وحر
 امر ما المراد بيسار الهمة في كلام صاحب الدرر وغيره
 كالفتح والظاهر ان المراد به القدرة على الحفا تنتهى
 ولا تمتنع اي الهمة الصغيرة والصغيرة عن الدم بل عكسها
 من النظرة لانه لا يجوز ولوم الاب والام قال في
 الهندية الولد متى كانت عند احد الابوين لا يمنع
 الاخر من النظر اليه وعن تعاهده تنافي خاتبة وذكر
 الكون بل دل في حاشية المير ان الاجنبية تنقض بالاف
 عند الام سالم تتزوج بخلاف من لها حق في الحفنة حيث
 لا تؤمر بالادب عند الام بل تؤمر بالادب دفع الصغير
 اليها بالشرط المتقدم وهو عدم كونها متزوجة بغير
 محرم الصغير اه قيل للام اذا كانت ان الولد معسرا ما
 ان عسكية محاقا وقد تعبه للهمة حيث قلت تربية
 محاقا لا تقدم على المذهب قيل لا يتزوج منها وهل يرجع
 اليه او الهمة علي الادب اذا اليسر قيل نعم قال السيد احمد
 وذكر الم لا ياسب هنا ولعله مفروض فيما اذا انتفى
 الدم علي اولاد اخيه لغترة وذكر انك لا رج في خروج
 ان الاخ يجبر علي نفقة اولاد اخيه ليرجع بها علي الادب

حرافا الحفنة لا قرابة الا حرافا ان كانت امه امه للولاد
 وللمولاد الذي اعتنقه وان اعتنقت كانت الحفنة
 لها بجر او متزوجة بغير محرم اي محرم الصغير لقوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم انت احق به ما لم تنكح ولا ان تزوج
 الام يعطيه نذر او ينظر اليه شريرا يلعن وقوله نذر اي
 قيل لا وشريرا اي نظر المبعوض كافي العناينة والحكم كونه
 والمراد المحرم الرحم فلو كان محرم بغير محرم كالمحرم او
 رجاء من النسب محرم من الرضاع كالبنت عمه ونساء وهو محرم
 رضاعا فهو كما الاجنبي ولو ادعى تزوجها وانكرت فالتقوى
 لها ولو اقترنت به لكن ادعت الطلاق فان لم تغين الزوج
 فالتقوى لها الا ان عينته ويثبت ان يكون مع البنت
 في الفصلين نهر او ايت الام ان ترسم بي الولد محاقا
 المحاقا الادب مسرور الوعة تقبل ذلك اي تربيته محاقا
 قبيده الشريفا لاني في كف القناع ما اذا كانت الفتاة غير
 متزوجة بغير محرم الصغير محقق لاحق لها في اخذ الولد
 وكذا بغير عدم وجود متزوجة اخرى متقدمة على الهمة
 وما حصل ما ذكره في كف القناع انه اذا قدر ان كل مستحقة
 الحفنة او مستحق لها لم يرض باسكك الصغير او
 الصغيرة الا بالاجرا ولا يدين اجر المثل اذا تزوجت
 شرط النكاح بالصغير فهو المتبرعة تقدم فان اختلف
 حالها لا يمنع اليها لان الام والام كانت فاصرة او خرج
 في حالها الاولاد بالشرط البسك صيانة لا تستحق
 هذا لا تكليف الا كانت المتبرعة ميتا بها ام وموت

اها فالهنة لبس بقيد بل سائر المحارم وغير المحرم ليس كذلك
 كنا يستفاد من كلامه قلت والكلام فيما اذا كان الاب
 معسرا والام لا تقبل او المحرم لا تقبل الا باجرة متفقودة و
 الاجنبية متبرعة فتأمل وقد سبل الخير المولى على ما طلبت
 زيادة على اجر المثل وبنت ابن عم متبرعة فاجاب يدع
 الى الام باجر المثل فقط وتلك كالا اجنبية لا تحت لها في
 الحفنة فلا يعتبر تبرعها ولو كانت الاب يريد تزويج
 ولده عنده بما لنفسه وطلبت الام النقطة من مال الولد
 لا يسقط حق الام ولو طلبت الام اجرة وقال الان امي
 او اختي تخضن تبرعا فلها ان تزويجه عند الام ولو تبرعت
 الام بالحفنة وطلبت اجرة على الارضاع وقال الان امي
 او اختي تزوجه مجانا تكون اولي وترضعه عندما الصغير
 لان ذلك لا يسقط الحفنة كما قال في نفسه قال
 الشربلدا في في رسالتك الفتناء يجب على الحاكم اذا ادعى
 الاب وجود متبرعة ان يجتاط فلا يجيب بمجراد اعائه
 ولا بمجرد حضوري امراءة تدعى التبرع لان الحق ثابت
 للام شرعا فلا يبطل بمجرد قول غيرها ولا بمحضوري المغية
 وطلبها اخذ الولد فانه قد يفضل تواليا وتخيلا لاستطاع
 ما تزويج الاب فاذا ما لنتهم الامر الى ترك الولد لعدم
 قدرته على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة موته
 واحتياجا بمخاط في امر الصغير فينظر في امر الاجنبية
 التي تبرع التبرع لدفع التواطى مع الاب لاضاعة التبرع
 ويحتمل بالصغير هل للاجنبية لبى وهل معها رضيع يرضع

اهتم قال والحاصل ان الاتفاق من الم وعوه ان كان باهر
 القاضي رجوع وان كان باهر من عليه التمسك فتقولا ان وذكر
 الحق يتنا في قول المصنفها سبق والممة تقبل ذلك قال
 واذا كان المراد انها تقبله والنقطة مقدرة عليه وتعتبر
 دينا في مئة يقال ان الام ولي بهذاها مجتبي وقفل الشيخ
 الرجنبي عا رنه حيث قال وهل يرجع الم او المومة على الاب
 اذا البسريا انتقم على الصغير ص لا يرجع من نودي
 النقطة على الاب والفعلي الابن بخلاف الم اذا البسري رجع
 ليس يرجع برقيب اختلاف المتبايع اها قال الشيخ
 هذه من مسائل الحفنة بل من مسائل النقطة وهي
 دخيلة في هذا الباب اها فتنبه قلت يقال في رجوع
 المومة فاجرة الحفنة كمن حكت قبلته تزعا فلا رجوع
 وفيها انتقنة كذلك والمومة ليست بقيد فيما نظر قد علت
 ما ذكره الشربلدا في انما ان الاجنبية كذلك وفي المحوي
 من النقطة عن الرمز والظاهر ان المومة ليست بقيد بل
 من لاحق له في الحفنة كذلك وفي الترخاينة فائير
 البيا اها قال في البحر ولم ار من صرح بالاجنبية كالمومة اذا
 كانت متبرعة ولا نقاس على المومة لانها حاصنة في الملة
 وقد كذا السؤال عنها في زنا ننا وظاهر المتن ان الم
 تاخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية اولى بخلاف المومة
 الا ان ينفذ بتل هو وفي الترساني وفيه اشارة الى ان
 الم اولى من المحرم ان طلبت اجرا والمجرم لم يطلبه والاصح
 ان يقال لها اسكبه او اذ فيه ابى المحرم كما في النظر

وتبرع الوصي ضلي قياسي ما قد مناه عن الربلي يبيع اليها
ولا يستبر يبيع الوصي ثم هنيئا كله عند عدم وجود متبرع من
اهل الحضانة كالتموة او الخاثة والاذني احق من الادموي
الاجنبى قاله السيد احمد لم اركم ما اذا كان الاب هو
الطالب في هذه الحادثة ومقتضى التقليل الدفع اليها
وهو قال ان ابي وقد سلت عن حادثة الاختوي وهي
صغير ماتت امه وتركته له مالا وله اب معسر وجدة امه
وجدة ابيه متزوجة معه اراد ان امه تربيته باجر وام
ايه تربيته بذلك مما فاجبت بانه يبيع المتبرع عند اخذها
هنا فانه اذا دفع للام الساقطة الحضانة ابتال ما لم يكوثرها
تربية في حجر زوجها الاجنبى فبالاولى دفعه لام ابيه
المتبرعة انتاء لما لم يكوثر في حجر ابيه وجده الشفوقين
عليه وقول الخاوي وتزوجت باجنبي وطلبت ابي الام بعد موتها
تربيته بمقتضى التبرع ابي الغريبة والاولى تانيته الغير
ابن عمه عا والى انه ابي الصغير لاحاصنة له فله ان لا يبن
عمه ذلك ابي اخذه والاولى التفرع به لمود اسم الاشارة
الى غير المذكور لي عيارته وانما ادناه اوجدت خاصته طالبة
للاجر تقدم عليه لانه لاحق له بخلاف ما اذا كان الطالب
الاب وقد وجد متبرعة كما تقدم افاده السيد احمد قال في البحر
واعلم ان الحضانة حق الصغير لا احتياجه الي من يستك
فتاركه يحتاج الي من يقوم بمقتضاه في حضانته وتارة
الي من يقوم بماله حتي لا يلحق الضرر ويحصل كل واحد منها
الي من هو اقرب به واصبر فالولاية في المال جعلت الي الاب

التي تزوج المتبرع بارضا عنه وحضانته وهمل لها تزوج بغير
ياخذ الولد ويرضي بزوجته لانه وهمل للمتبرعة قدرة
وتعوقه على الرضاع والسهر ما اذا لم تصدق تزوجها على ارادة
الاب باجرة الرضاع والحضانة اه كذا ان طلعت وهي ترضع
عدة الرضعي تستحق الدرل ان الرضاع مستحق عليها
ديانة وفي المعتدة المستوفى رهبات جازا مستحاضا
في رواية وفي اخرى لا وسيقا في كذا قول الشربلدي وهمل
لها زوج بغيري يتعين فيه ان يكون زوجه من اهل
الصغير النسبية والافق وزوجها ما لم يستف من ان الوتة
لوتزوجت باجنبي لا تستحق ولا يصبر ترضعها فتسب
وفي المنية تزوجت ام صغير بغيري ابوه واراد ان الامر
المتزوجة باجنبي تربيته بلا ثقتة من مال الصغير ليعلم
له من ابيته صدره هذا بيان للواقع لانه حينما حذر ابي
واراد وصيه تربيته ابي الصبي عنده اخري بيتها بالثقة
من مال الصغير دفع الصبي اليها ابي الي الام لانه لا يبي
الوصي ابتال لانه ابي الصبي لان رعاية المصلحة بخلاف ما له
اولي من مواعاة عدم حقوق الضري الذي يحصل له لكونه
عند الاجنبى من غير والراد بالاجنبى زوج الام وفيه فان الوصي
اجنبى كزوج الام اذ لم يترك له دور محرم منه فالاولى لا تقصا
عليه ان في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابتال ما لم يكوثرها
استفقت عليه من الوصي وهي اهل الحضانة فتزوي الجملة بخلاف
الوصي حتي لو طلبت الام المتزوجة تربيته بمقتضى مقدرة

وتبرع

فاجده الله ثم يصرفه في الخلق فمن الفرح وحسن خلقه
 جعل في النفس الانوار الباطنية فخلق في القلب الصياغ من
 الرحمة والبرادة فشفقت من مملكتهم في السبعين وثلاثين
 عاما وعاشهم بين يدي ابي بكر رضي الله تعالى عنهم والوليد
 منها قال له ابو بكر رضي الله تعالى عنه ربيها خير له من
 سنن وعسل عندك لا يا قريظ فعمد غنقها حتى تاكل وتشر
 كما في الظاهرية فان قيل ما الكبرياء ان الدم استغنى عن الوليد
 من الارب وهو خلقت من ما فيها قيل ان ماء الدم من خلقها
 من بينات نزلها فربها كانت القلب الذي هو موضع الكفة
 طالحية في الارب يخرج ما هو منه ويراؤه طهر وهو الصليب
 وهو بعيد من القلب فان قيل ما الكبرياء في ان الوليد
 الي الارب دونه الدم قيل لان ماء الدم يخلق منه الحسن في الوليد
 والسنن والسرال والمشرط والمه وهنم الاشيا لا تدوم في
 الوليد بل تروك وتغير وما لا يرسل يخلق منه الحسن الطيب
 والعروق والمفاصل وهذه الاشيا لا تقاير حتى تكون
 ولا تخير بين الارب المختارة ما كانت ارفعها لادم في اللد
 في الموضع فخلق في علي حننا منه الصنن قال في الجرح فخلقها
 في روجها حننا فخلقها في الدم ونحوها من النساء رويها
 اذا انقضت فصرح في لسانه بانها لا تجبر الارب على
 المنة فيكون من الكفاة في روي في النسبي وروي في الولد الحسنة
 وخلقها في النسخ في روي الارب في الكفاة في النسخ في علي في الجرح في
 الحرة الارب في النسخ في روي الكفاة في النسخ في علي في الجرح في
 خلق الارب في النسخ في روي الكفاة في النسخ في علي في الجرح في

تحت يميننا الدخول والدم عديم. وقد نكح الحق الله ان لم يكن له زوج
 لانها لم تبارح من تحت يمينه فذلك هو فافاد ان عديم الدم كما انهم عديم
 الجوع بل هو الذي لا يفرح بالوجع والحيوة في العدم انما هو الله
 المميت من اجل ان الله هو ربه وانه لا خير على الخلق
 فيسلك امر في يمين الخدم في اني الحاني في الحكم الشهدا العرف
 هو مع كلهم الهمام محمد لو اختصمت علي ان تترجى ولده
 عند الزوج في الخلق هاتين في الشرط با على الله تحت الولد ان
 يكون عند الله تعالى ان اليها محتاجا في حق المسوس في فليس
 بان تنطلق بهذا الشرط فهذا اجل على ان قول الختم
 الخلافة هو جواب ظاهر الرواية ولا ما تتركه تعالى وان
 تفسر في فستعرف ان اخرى فليس الكلام في الدخول والدم
 الخلف في حال في الخلف ثم الدم وان كانت تحت بالحق في
 فانه لا يجب عليها ان تقاتل عند ذلك فذلك من ثمة البتة
 نعمت الولد على الولد الا ان لا يجد عن ترصده فخرج
 فالماصل ان الترجيح قد اختلف في هذه المسألة الاولى
 الا فتاوى في التنازل التنازل في كيد في الظاهرية بان
 لا يكون المصنوع في حرمه في حرمه الدم كليله في المصنوع الولد
 هو قال الشيخ الرضوي في الاستفتاء في التنازل والتمديد
 خيف عن باع الولد ينبغي ان الترجيمية هي التي تغيره في
 انهم قلت وهو المصنوع من عبارة النظرية فينا تعلقه
 عنها في الجرح في قال في التنازل في التنازل في التنازل
 يكون له احد فليس من حال الخلاف في شيء اه بينه خلاف
 يصلح كلام صاحب النظرية للتعيين قال السيد محمد

يغتني بالجبر وقد اطلقت فتوى المشايخ على الاول وكثيرا
ما بعد لونه عن ظاهر الرواية التي لا فتا بغيره الا اذا
تعيينت الام او كل حال صحت مستحقة لها اي الحضانة
فتجبر من غير خلاف قال في الفتح فان لم يوجد غيرها
اجبرت بلا خلاف وبهذا يتفق ما قد سناه عن النهر
ونسر النقيب بان لم ياتخذ الولد لبي غيرها وكان ياتخذ
لبي غيرها كمن غيرها يطالب الاب باجرة الحضانة ولم
يكن للاب ولا للصغير مال قال السيد احمد قد يقال لما اذا
تقدرت النفقة على الاب وتجبر على الدفع اذا اسيرها قال
وقوله به يعني الرجوع الى قول المص ولا تجبر عليها انتهى
حاشية قال الشيخ الرضوي نعم هو في الثانية كذلك الا
انه في النفقة لا الحضانة وهما غير ان كمن الثاني مع
فيما قال في المص وصور السبابة ان يقال بان لم يوجد
من حضانة غيرها لا تجبر على رضاعه ان لم ياتخذ تدبير
غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال اي ليست جبره من
يخدمه ان امتنع من حضانة او رضعه ان امتنع
من ذلك فامل وعسارة الثانية في فصل نفقة الاولاد وان
لم ياتخذ الولد لبي غيرها قال شمس الائمة الحلواني وظاهر
الرواية لا تجبر وقال ابو حنيفة وابن يوسف تجبر فانك
تتمس الدنيا السر حضي تجبر ولم يتكر فيه خلافا وعلمه
الفتوى وان لم يكن للاب ولا للولادة الصغير قال في الام
على الارض لم يملك المال له ويصح في النفقة واذا استأن
الام حضانة الام لا يستأن لها ولم يفت عتده ذلك الا حق

الولد لان الام صار كمنية او متروكة فينتقل حق
الحضانة للحكمة الاله من يبي الام في الاستحقاق كالحق
ان كانت والدته عن غيرها وهذا حكمه بان عمه ان الحضانة
حق الام وانها لا تجبر كمن هل يدوم هذا الاستطال وانها
الرجوع لان حقها يثبت نيا فنيا فيسقط المالك الاستقبال
هذا هو الظاهر حيث يثبت عليها عدم اجبارها ورسل
الفتي ابي السعود في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير
منه واستقطت حقها من الحضانة وعلم بذلك حاكم ليل
لها الرجوع باخذ الولد فاجاب نعم لها ذلك فان اقرب
الحق في الحضانة للصغير ولا تقدر الزوجة على استقاط
حقه ابداه ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير
فيها هذا بنا على ان الحضانة حق الولد فتجبر عليها وهو
قول الفقهاء الثلاثة وقول المص ولا تجبر عليها انتهى على
انها حقها فتدفع المص بين التوليبي على وجد لا يفيده
الحلف في فتاوى عيارية وصار تركيها لا تجبر الحاضنة
عليها وتجبر عليها لانها حق الصغير وكان صواب السبابة
ان يمتشي على احد التوليبي وبينه على الثاني ان ثلث المال
واقع في المتني واقرة في المص والدريدون تنسبه عليه جميعا
لوع خلت على ان ترك ولدها عند زوجه صاحب المص وطل
الشرط لانه اي الحضانة وذكر الصغير نظر الحز حق الولد
لها ان تنطل اي حق الولد بالشرط ومقتضى القول الاول
صحة لانها حقها ولم يوجد غيرها اي الام اجبرت بلا
خلاف في فتح وهذا كالكلام مع قول المص الا اذا تعينت وهذا

ايم قولنا ولولم يوجد غيرها بيم كالموجود غيرها واعتنع
 الغير من القبول الاجرة وليس للصبي ولا للاب مال
 او امتنع الصبي من قبول ثوب غيرهما بيم قال السيد احمد
 وليس غمومه من لفظ فان لم يوجد وانما هو تفسير مراد
 كما يوجد من الزهر والمراد من العدم ما ييم الحقيقى والحكم
 وفي الجرح وظاهر كلامهم ان الام اذا امتنعت وعرض
 على من دونها من الحاضرات فامتنعت اجرت الام
 لان دونها لانها اذا تجبر الام لم يجبر غيرها الا بال
 وان اجرت كما هو قول الفقهاء الثلاثة لا يجبر من يمد
 لانه لم يتوجه له حق الحضانة بعد فصارت كما لو لم يوجد
 بحيث امتنع من القبول صارت الام متعينة لها فاجبر
 اتفاقا وحسب ابي حنيفة صيرورة الحضانة واجبة على
 الام فلا جرة لها جوهرية لان من فعل ولجبا عليه لا يستحق
 اجر لكن عبارة الجوهرية اذا كان لا يوجد سواها تجبر على
 ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه فلا جرة لها الا
 فكلام الجوهرية في الرضاع وقاس الناحي الحضانة عليه ثم
 الظاهر ان ما في الجوهرية بحث منوها لغيره ما في الهندية
 لو استاجر له من ترضعه شهرا ومضي ولم يأخذ ثوب غيرهما
 تجبر على بقا الدجاجة ومقتضاها استحقاقها الاجرة والا
 كانت تجبر على ابقا الدجاجة لم يجبر على الام على الحضانة
 اذا لم يكن لها نزع والتفتة على الاب للام زنى المنصوية
 ان الام اذا امتنعت عن اسكان الصغيرة فلا نزع للام
 تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه ابو جعفر تجبر

ونفق

ونفق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ ابو الليث الترمذي
 فهذا نص في ان الاجرة تؤخذ مع الجبر وتستحق الحاضنة
 الاولى ان يقول الام لتصور منها مال وان ولده من غير
 فلها ذلك مطلقا سواء كان النكاح قائما ام لا صرح بالزيلي
 بقوله ولو استاجر منكوحته لترضع ولده من غيرها جاز
 به وليس لمعتده الرجعي طلب الاجر لا رضاع ولدها اتفاقا
 وفي المستوتة روايتان والفتوى على ان لها ذلك وقد
 قد مناه ابيهم فلو كانت منكوحته لغير ابيه او معتدة له
 استحققت الاجرة اذا كان نزوحها محرما للصغير والافلا
 لها وقال المص في المبع وعندي انه لا حلحة الى قوله اذا
 لم تكن منكوحته ولا معتدة لايه لان الظاهر وجوب
 اجرة الحضانة لها اذا كانت اهلا وما ذكرنا هو شرط
 لوجوب اجر الرضاع لها فانها انما تجبر له اذا لم تكن
 منكوحته ولا معتدة ونأزع الجبر الرضعي في حاشيته على
 المخب بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمكوحته لوجوبه
 عليها ديانته وذلك معجود في الحضانة بل دعوى الاولى
 فيها غير بعيد قلت وقد تقدم عن الهندية والرحماني
 وجوب الاجرة مع الجبر ونفقة الصغير واجبة على ابيه لو
 غنيا ولا فني مال الصغير ومن جعلتها الاتفاق على
 حاضنة الى سنة تنسرها للجله عن التزوج ومثلها اجرة
 ارضاعه فهي اجرة لها ليس بالنفقة لا اجرة خالصة من
 كل وجه فلو كانت منكوحته او معتدة لايه لا تستحق
 الاجرة لوجوب نفقتها على ابيه بخلاف ما بعد انقضاء

لقصور هذا الحكم عليها اجرة الحضانة
 اذا لم تكن منكوحته ولا معتدة

فانه قال واجموا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة
 على الاب مقدور مجتهد حتى ان المطلقة اذا طالبت بعد
 الحولين باجرة الرضاع فابي الاب ان يبطل لا يجبر ويجبر
 في الحولين اه فقد اجاب بسقوط اجرة الرضاع لا اجرة
 الحضنة وفي شرح التتابة للسائغاني عن البرمطي سئل
 ابو حنيفة عن من لها اسك الولد اما كان او جدة او
 غيرها وليس لها سكنى مع الولد وهذا ينبغي مجرموه
 انه اذا كانت لها سكنى لا يجبر الاب عليه وقد يقال ان
 ههنا حادثة السؤال ولا نظر لهذا القيد وبدل عليه كلام
 بخر الدائمة افاده السيد احمد فقال علي الاب سكنها جميعا
 وفي التتابة لا يجب كذا في الخزانة وبينه ترجمته
 اذ وجوب الاجر للحضنة لا يستلزم وجوب السكنى بخلاف
 النفقة نزه قد اختلف الترجيع في هذه المسألة لكن صاحب
 النهر ليس من اهل الترجيع فلا يبارض ترجمته ترجم بجم
 الدائمة واجر المكى من باب الاتفاق على الصغير لا من
 باب اجرة الحضنة ونقل الخبر الرولى عن المص ان اختلف
 في لزوم ولا ظهر للزوم عند اختيارها اليه والا فلولها
 مسكنى يسكنى الولد بتمالكها وهذا رفق بالمأمنين فلكي
 عليه العمل وقال بخر الدائمة الحضنة ان عليه السكنى في
 الحضنة وكذا ان احتج الصغير بالخدم يلزم على بناء
 المفسول الاب به اي يتحصله ونفقة وسكناه فهو
 مثل ما اذا كانت بمصته واحتج اولاده بالخدم واكثر
 فانه فرض عليه نفقتهم قال المص في باب النفقة ولوله

العدة تستحقها عمل يشبه الاجرة فلا فرق بين معتقة الرجمي
 والبائنة كما هو مقتضى المطلق اكثر وظاهر الهداية ترجيح
 فانه ذكر في الرضاع ان في معتدة المالك رطانتين وهي
 اي اجرة الحضنة عبر اجرة ارضاعه ونفقة فمل هذا
 يجب على الاب ثلاثة اشياء اجرة الرضاع واجرة الحضنة
 ونفقة الولد شربلا لية كما في الجرمين السراجية اراد
 به فتاوى سراج الدين قاري الهداية ونصها سئل
 هل تستحق المطلقة اجرة بسبب حضنته ولدها من صفة
 من غير رضاع لدخولها في نفقة تستحق اجرة على الحضنة
 وكذا الاحتج الي خادم يلزم به اه ويجعل انه ان زاد
 بالسراجية الفتاوى المشهورة لكن لم يذكرها في هذا
 الباب ويجعل انه ذكرها في غير هذا الموضع خلافا لما نقله
 المكفة عن جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة فخر
 الدين قاضي خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضنة بعد
 فطام الولد فقال لا والله اعلم ولم له حمل على احد عيب
 الرطانتين في المبتوتة او بنا على ان تنقثر واجبة على
 مطلقها اب الصغير با دامت في العدة وبعد مصيرها لا مانع
 من وجوب الاجرة لها ولو كانت الحضنة واجبة عليها
 واجبرت على ذلك فان المير لا يبا في وجوب الاجرة كما قد
 قال الشيخ الرجمي لكن لم يل في العبارة تحريضا واستطلافا فانه
 لا معنى لسقوط اجرة الحضنة بنظام الولد لانها عملان متباينان
 لا يستقط احداهما بسقوط الاخر ولا يجزى اجرا واحدا عن
 اجر الاخر قال والذي رايته في الخلائق في اجرة الرضاع
 فانه

اولاد لا يكفونهم خادم واحد فرض عليه نفقة الخادمين او
 اكثر اقتاعاتها وفي كتب الشافعية مائة الحضانة في مال
 المحضون لو كانت لدى المحضون صغيرا كان ارضيفه
 والا يوان لم يكن للصغير مال فعلي من تلوته نفقة
 قال شيخنا العلامة جبر الدين الرملي وقواعدنا تنص
 فيعتي به فانه من جملة النفقة ريبا في النفقة نفقة
 الطفل الذي في ماله وفي الفتاوى الخيرية يسئل عن
 رجل مات غنى زوجته وبنت منها وعنى اخوة يريدون
 انزعها من امها هل لهم ذلك ام لا اخف محضاتها
 ما دامت عازبة واذا طلقت لحضاتها اجرا هل تجاب
 الي ذلك ام لا اجاب ليس لاحد انزعها من امها و
 ابطال حضانتها والام احق بها من كل احد ما دام
 عازبة وفي السراجية ان الدم تستحق اجرة على الحضانة
 اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لاديبه وهو باطل فذم يصر
 اي في مال المحضون او مال الاب ان كان له مال وان لم يكن
 له مال ولاب وجبت عليها حضانتها احتاطا هو ثم
 حرر الشيخ الرملي ان الحضانة كالرضاع والادعاه حيث
 قال يسئل في رضيع لاهمال له وله اخ لاهم مصرع ما ذات
 لبن هل اذا طلقت من القاضي ان يرضى له اجرة لارضاعه
 وحضانتة عليه بحسبها ام لا وتجبر على ارضاعه حضانتة
 مجانا اجاب لا يجبرها القاضي الى ذلك بل لو كان للصغير
 اب معسر تجبر امه على ارضاعه بخلافه به في البر متعلقا عن
 الحانية فكيف بالادخ والحضانتة بهذا الحكم ابي والله اعلم
 وليه

ولشيخ خير الدين كلام اخر في حاشيته على البحر حيث قال
 اتول لم يذكر المصهل الاجرة على الاب ارفق مال الصغير
 اذا كان له مال ولم تذكر بعد موت الاب اذا طلقت احرة
 الحضانتة من مال الولد اذا كان له مال او عن حق نفقة
 عليه اذا لم يكن له مال هل تجاب الي ذلك ام لا ولم اراه
 صريحا لكن المزوم من كلامهم ان الدم لا تستحق اجرة فحشا
 في مال الصغير عند عدم الاب لوجوب التربية عليها
 حتى تجبر اذا استنفت كما افنى به الفتاوى المتقدمة بخلاف
 الرضاع حيث لا تجبر وهو الفارق بين المالتين حتى
 حازان تفرض اجرة الرضاع في مال الصبي لاديه على قول
 كما سياتي في النفقات لان المنوع استناع اجر الرضاع
 مع نفقة النكاح في مال واحد وحاز على الاب اذا لم
 تكن منكوبة ولا معتدة لعدم وجوب نفقة النكاح
 عليه وهو من باب النفقة وهي عليه بخلاف الحضانة
 ولذلك قال في جواهر الفتاوى يسئل قاض القضاة في الدين
 قاضي خان عن المتوتة هل لها اجرة الحضانتة بعد
 الولد قال لا لكن صرح قاضي الهداية في فتاواه باستحقاق
 ذلك اذا لم تكن منكوبة او معتدة على الاب والظاهر ان
 عملة الاول الوجوب عليها ديانته وتعلمه الثاني في امها
 اذا حضنته فقد حبست نفسها في تربية واستغلت
 عن الكسب فيجب لها على الاب ما يقوم مقام الادنى
 عليها وهو اجرة الحضانتة لئلا يحصل الاضرار باولدها
 وان وجبت عليها ديانته فاذا لم يكن للصغير نبي الاولي

من استخمتها اثم الاجرة اذا لم تكن منكوعة ولا مستعدة لا بعد
ان يكون مذهبا كذهب الشافعية ويكون كالرضاع و
هذا هو السابق للذهايم ويتبين القطع به والاعتماد
عليه والله اعلم بالصواب وانظر الي ما سياتي يعني في
البحر في شرح قوله ولقرئ يحرم يد لك على ان في المسألة
قولين وان المراجع ان الرضاع يجب بقدر الدارث ايضا
فتكون الحصانة كذلك والله اعلم والماصل ان النظر
النقري يقتضي ان في نفقة الحصانة اذا لم يكن للصغير
اب ولا مال وتعد القرية المحرم قوليني في قول علي الام
خاصة وفي قول بقدر الدارث كالنفقة اه ولعل الناتج
اشار الي هذا التحريم وما قد سناه اوضح فيما افادته فسه
وهذا كله حيث لم يوجد متبرع فان وجسوا كما يحرم والاب
مسر والصغير له مال او لا قيل للام اما ان تمسك به عانا
او قد نفسه للتممة مثلا وان كان الاب موسرا والصغير
له مال فكذلك لان الاجرة في مال الصغير ولو كانت
الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان طلبت
الاجرة نظر للصغير فلا ضرر له ولو كان المتبرع اجنبيا
يدفع للاهل للحصانة اجرة المثل ولو من مال الصغير
كذا بينا وما تقدم ذكره اي بعد الام بان ماتت الام او
لم تكن اهلا للحصانة كما في البحر والنهر بان كانت فاجرة
غير مأمونة او لم تقبل او استعطت حتم بان اختلفت
على استقامتها او ارتدت وفي نسخة قال وقال الحلبي
وهذا سببي علي عدم الجبر كالايجبي وتروجت الاصل

والاحقة بتربية من غيرها فلا تطلب اجرة من ماله
ولا ممن هو دونها في ذلك واما اذا كانت محتاجة حائرا
لها ان تاكل من ماله بالمعروف لاهل وجهه اذ اجرة خفا
فتأمله وراجعه فمسي ان تظن بالشغل في المسألة والله
اعلم واذا كان للصغير مال لها ان تمتنع من حصانته فبها
له حاضنة من ماله غيرها وكذلك لو كان الاب موجودا
وللصغير مال فللاب ان يجعل اجرة الحصانة من ماله
فيرجع الامر الي ان الصغير اذا حضنة امه في حال النكاح
وفي عدة الرجعي والباين في قول لا تستحق اجرة لاهل
الصغير ولا هلي الاب والثاني صرح به والاول نفقة و
يترك بينهما وبين الرضاع باذنه من باب النفقة وهي على
الاب اذا لم يكن للصغير مال وفي ماله اذا كان له مال فخلا
فان الحصانة صحتها ولا تستوجب على اقامة حتمها اجرة
كذلك لو لم يكن له اب وله مال فحضنة وطلبت الاجرة
من ماله وان الحصانة الحصانة بالرضاع قلنا باستحقاق
ذلك ويجوز ان في مال الصغير وان كان له اب واما اذا لم يكن
له مال ولا اب فلا كلام في جبرها حيث لم يكن له من
يجبها غيرها لضياعه ويفترض ذلك عليها فلا تستحق
على ذلك اجرة والى اصل ان كلام اصحابنا في هذا المحل
قاصر عن افادة الاحكام كلها فنليك ان تتأملها وتستخرجها
بشرط ذلك والله اعلم وهذا وقد رايته في كتب الشافعية
موتة الحصانة في مال المحضون ان كان واقعا لمحب
من يجب نفقته اه وعلي ما اجاب به قاريي الهداية

وفي غيره ان اولاد الاخوات لاد وام اولاد اخق من
 النقات والخالات باتفاق الروايات وابا اولاد الاخوات
 لاد فالاصح ان الخالة منهن اولي منهنم الاخوات لاد
 وانما قدمت على الاخت لاد لان هذا الحق لقزاة
 الام ثم الاخت لاد جري على ما في النسخ وهو ضعيف
 لما صرح به صاحب البحر وغيره من ان الصحيح ان الخالات
 اولي منها لانهن تدلين بالام وقد ذكرها بعد جريا
 على المسند حيث كانت الاخت لا يورث ثم الام ثم الاخوات
 قال في البحر لم يترك لهم اولاد الاخوات لان نبيهم
 تنصلا فاولاد الاخوات لاد وام اولاد اخق من
 الخالات والعمات باتفاق الروايات واما اولاد الاخوات
 لاد ففي احدي الروايتين اخق من الخالات اعتبارا
 بالاصل والصحيح ان الخالات اولي من اولاد الاخوات
 لاد والاخت لاد اولي من ولد الاخت لاد وام وبنات
 الاخت اولي من بنات الاخ لاد الاخت لها حق في
 المضافة دون الاخ فكلان المدعي بها اولي واذا
 اجتمع حق المضافة في درجة فادعهم اولي ثم اكبرهم
 ثم الخالات اي خالات الصغير ولي من الوقات ترجح
 لقزاة الام كنز كك اي يتوزن كما نزلت الاخوات
 فترجح الخالة لا يورث ثم الخالة لاد ثم الخالة لاد لاد
 هي اخت ام الصغير لا مطلق الخالة فان خالة الام
 موقوفة عن عمه الصغير وكذا خالة الاب وانما يكاد
 ان الخالة اولي من بنت الاخ لانها تدلي بالام وتلك

منه

باجني اما اذا تزوجت بحرمه الرحم فلا تستقط كما يأتي امر
 الام وبنات وصلية علت كما امر الام وهذا هو المعتد وذكر
 الخصاف ان الخالة اولي من ام الام حموي وانما تستقط لخصافه
 الي المصلحة كما امر الام عند عدم اهلية القريب كما امر
 وعدم اهليتها صا في عودتها او تزوجها وعدم اهليتها
 ثم امر الاب وان وصلية علت لانها من الامهات
 ولهذا تخرز ميراث الامهات وهو السدس ولانها اوفر
 شفعة ويركن بالشرط المذكور هو عدم اهليتها
 القريب واما ابى الام فتخرج عن الاب بل عن الخالة
 ايضا بجرعها لانه تنقل عن الولوالجية حدة الام من قبل
 الاب وهي امر اب الام لا تكون بمنزلة من كانت من
 قرابة الام لان هذا الحق لقزاة الام وهذا هو
 ناخير امر اب الام عن ام الاب بل عن الخالة ايضا وقد
 صارت حادثة الفتوى اه ووجه ذلك ان الاخت
 لام والخالات من حرات عن ام الاب فاذا كن ابى من ام
 ابى الام كغيرهن من قرابة الام فمن كانت مقدمة
 عليهن وهي ام الاب اولي بالتقدم افادة السيد احمد
 ثم الاخت اي اخت الصغير لاد وام هذه رواية كتاب
 الطلاق اعتبار القريب القزاة وفي رواية كتاب الطلاق
 الخالة اولي منها لانها تدلي بالام وتلك بالاد قال
 في النسخ فعلي رواية كتاب الطلاق يدفع بعد الاخت لاد
 ابى بنت الاخت الشقيقة ثم ابى بنت الاخت لاد
 ثم ابى بنت الاخت لاد ثم ابى الخالة الشقيقة ثم ابى

وفي

بالدخ ثم بنت الاخت لاب وهذا هو الرابع لان ما تقدم
من تقديم بنت الاخ لاب على الخالة منفي وقد سلمنا
فكان الثلث انما راي كل من القولين تنسب بنتا
الاخ اي لاب وام اولاد بنيا يظهر قال الزيلعي
وبنات الاخت اولي من بنات الاخ لاني الاخت لها
حق في الحضانة دون الاخ فكان المذهب يراها اولي
ثم العمان كذلك اي فتقدم العمة لابوين ثم لأم ثم
لاب كالخالات ثم خالة الأم كذلك فتقدم شقيقة أم
الصغيرة ثم اختها لأم ثم لاب ثم خالة الاب كذلك
فتقدم أم شقيقة أم أبيه ثم اختها لأم ثم لابي ثم عمات
الأمهات والاباء وظواهر المطلق بالولد استواء العمان
من جهة الأمهات والاباء وقوله بهذا الترتيب معناه
تقدم العمان الشقيقات ثم لأم ثم لابي ومقتضى قوله
سابقا ان هذا الحق لقراءة الأم ان تقدم عمات الأم
على عمات الاب وهو الذي تنص به عبارة المخ عن الفتح
وشكرني الهندية ثم العصابات بترتيب الارث افاض
بهذا ان مرتبة الذكور من العصابات مخرجة عن مرتبة
من تقدم من النساء مراتب العصابات اربعة الفروع
والاصول وفروع الاباء وفروع الاجداد والانتات
هنا مرتبة الفروع لان المحضوف لا فروع له وذكرنا
الثلاث فيقدم من الاصول الاب ثم الجد اي الاب
وان علاجي ومن فروع الاباء ما اراها اليه بقوله ثم الاخ
الشقيق ثم الاخ لاب وما الاخ لأم ثم ذرية الاخام

ح

كما سياتي ثم بنوه اي بنو الاخ كذلك فيقدم ابن الاخ
الشقيق على ابن الاخ لاب واشار بصيغة الجمع الى ان
اولاد الاخ الشقيق اولاد وان سفلوا مقدمون
عليهم وبه صرح في البحر ثم لم يقدم من فروع الاجداد
ثم بنوه كذلك فيقدم بنو الأم الشقيقة ثم بنو الأم
ولابنخ البهم الد الفللم لانهم غير عام للمغيرة
واذا اجتمعوا اي من لهم حق الحضانة في جهة
لاخوة واعمام اشتراكا مثلا فالاب والجد مقدم ثم اذا انفرد
في الورع يقدم الاسن اختيارا سوى فاسقا وهذا
استأنمت قوله ثم العصابات قال في البحر والاحضانة
للعصبة النافذة ولا الى مولي المتباعدة تحرزا عن
الفتنة وظاهره ولو كانت العصبة عما وجد وفي
البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غيرا ميني
على نفسها او ما لها لا تسلم البهم وينظر القاضي امرأة
ثقة عدلة امينة فيسلمها اليها الى ان تبلغ ومعتوه
لان لا يؤمن ان يجتمع فيها ولا يتأني منه حفظ عادة
وفي نسخة ومعتف بكسر الك وفي النسخ ويوقع الذكر
الى مولي المتباعدة لانه اخر العصابات ولا تدفع الانثى
اليه اه ولو كانت مولي المتباعدة انثى دفعت الانثى
اليها دون الذكور لانه انما هي محشاة واسترط في البديع
في العصبة اتحاد الدين حتى لو كان للصبي اليهودي
اخوان احدهما مسلم يدفع لليهودي لانه عصبة لا
للمسلم اه وابن عم لكسرتها اما اذا لم تكن مستزاة

كنت ستة مثلاً فلا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت تشترى
 وكان ماسوناً ولذلك قال وهو غير ماسون وظاهره أنه
 لو كان ابن الماسوناً أو هي غير مستهبة دفعت اليه قاله
 في البحر جرحاً ورواه الخبر الرضائي بأن ابن الماسون جرحاً ولا
 حصانة لغير المحرم وسياق تيسيل قول الماتن والآراء
 الحاصلة الذميمة أوضح من هذا ثم إذا لم يكن عصبة أي لم
 يوجد فكان تامة والمعاد لم يوجد عصبة مستحق بآب
 عم الجارية فيقدم عليه الذخ لا والى فلذوي الارحام المراد
 به كل ذي رخص محرم من المحضون وهو غير عصبة وإنما
 فسرناه بذلك لأننا لم نجد فيه على إطلاقه لم ذال الذم
 من النساوان لم تكن محرمات النكاح والحق أنه ولو كان لا يصح
 لأنه ينافي قول مد ولا خف لولا عدم وعمة الأخ كذا يستدل
 من السليبي فتدفع الصغيرة للذخ لا هراً إذا لم يكن جرحاً
 ففي الهندية أنه أولى من الذخ والحق أنه لا ينافي
 أي ابن الذخ لا تم تلحم لأم ثم للفقهاء لا يوفون بآب الم
 وعبي جرحاً وظاهر هذا أن صاحب البحر عزى ما ذكره إلى
 والعيني وعبارته خالية عن الفروع لأنه قال ثم الخ لا ب
 وأمرهم لا ب ثم لأم لأن لهؤلاء ولا ينعقد إلا أمام
 النكاح فالأولى ذكر الخ لا ب لأنها عبارة العرس
 يشترط البلوغ فيمن يحض الولد لا ف الحفنة من بآب
 الولادة كما في شرح الجمع وغيره والصغير ليس من أصل الولادة
 كما صرح به في الدمشقية قال الخبر الرضائي وقد سبقت عنه
 مرادهم طلب الحفنة فاجبت له ذلك أن ادعى البلوغ

ولم

ولم يكن من صواحبت بهامنه والله أعلم اه وفي قولهم من
 باب الولادة اشكال لأنهم اشتوها للذميمة على ولأها
 المسلم والاولادية للافرن على المسلم رجعت فان تنازعت
 ذوي الارحام في درجة كالاخوة من الأم فاصحهم في حق
 الصغير فيقدم ثم إن استوفى الصلح فيقدم أو غيرهم
 استوفوا في الموضع فيقدم البهيم ما لا يجني من تمثيل
 ذوي الارحام بالذخ لأم أن المراد من ذوي الارحام هنا
 وفي باب ولادة الافناح قرابة ليست بعصبة لا المذكور
 في الذابض من أنه قريب ليس بندي سهر ولا عصبة والذ
 فالذخ لأم من اصحاب الفروض وقد بطلت ذوالرحم على كل
 قريب ولو عصبة كتولهم صلة الرحم واجبة فتعمل الذنوب
 والحق لولد عم وولد عمته وولد خال وولد خالته أي في
 المحضوة المستهبة كما ينع عليه ساقاً وقبده بآب
 ايضاً يكونه غير ماسون وأما النكاح فيدفع اليهم عند عدم
 وجود الاولى منهم فيبدأ بآب الم لا ب وأم ثم آب الم لا ب
 قال في غاية البياك أعلم أن الصغير إذا لم توجد امرأة من
 أهله يدفع إلى قريب العصمات سواء كان محرم أو غير محرم
 وأما الصغيرة فلا تدفع إلى غير محرم كولي القناعة وآب
 الم لا ب لا يوفون عليها منه اه وقوله لعدم المحرمية
 يقتضي عدم الدفع اليه ولو كانت غير مستهبة وفي البحر لا
 حق لبنات العم والخالة لأنه من غير محرم وكذلك بنات
 الاعمام والافناح بالاولاد كذا في كثير من الكتب وعبارته
 التحفة تبيد ان المراد في اللغا في ونصرها ليس للجارية

عيها في حق وقتها والخاص ان لا اذ اصلح منها اليه
 والاولى من الحق استيئة وفي العلم عن الولي ان
 المذكور مع الي موالي القاتلة ولا تدفع اليها الا في حال ذكر
 يدعي الي ان يحرم وغيره والا نبي لا تدفع الا الي محرم وهذا
 يوافق ما قد ساه عن القاتلة في الظاهر ان ابن السمر
 وهو مات ما هو قاتل لا تدفع اليه الصغيرة ولو غير شريفة
 فقاموا الى استيئة اما كانت او غيرها النصية واختار فيها
 عن المرفوعة فانه لا حق له فيها الا في حقها وتغريبها
 تنصريح له وليس في دفعه اليها نظرا فاذا اسلمت يدعي اليها
 وقد تقدم لنا ذلك وتكون وصليته بحسب ما اذ اسلمت
 ورايت وانما قلنا ذلك لان تزوج المسلم الحر لا يحرم
 كسيرة ابي في سيرة الحضانة لم يقتل الصغير ويتابعه
 منها الا حتم في الضرر قال في الشهر طلم ارست قد انكسرت هذه
 ويصير في تدبيره بسبع سنين لصحة استلامه ابي في البيع
 من النسب من مهره وعلية رتبة ويشتغل ان يقدر بسبع سنين حتى
 فتاوى يراي الهداية المراد بالصبي في تمام بيعه استلام
 الصبي في قوله اربع اسلم للصبي الخ لاسل الما قلنا في بلغ
 سبعا فافوقها لا يشري ابي له صلى الله تعالى عليه ولا يرضى
 الاسلام على ابي ابن ابي طالب وضوا ابن سبع سنين فلما جاء
 اليه في الما الحوي وهذا انما يبرأ انما انما في انما اذا
 لا يرضى ولا يرضى بسبع سنين تنجز مودة حضانة في علي
 انما يرضى في ابي ابي ابي لا يرضى علي مودة حضانة في علي
 ابي ابي لا يرضى في ابي ابي في الما في البيع وقد وقع

التبرير بما دة المتعل هنا اه قلت والامروان كان ذلك
 كفى اذا تمت الحضانة فابي فائدة في ابقائه عندها ولا
 بد من تبرعه والدولي ان يتوزر ذلك بحسب الاقربام والله
 اعلم والابن يخاف بالنسبة للمهر ابي ابي في من الحق الحضانة
 بعد ما او القاضى ان يالف الكفر وهو عطف على قوله
 ما لم يقتل ديني في المني والتقدير والذنية كسيرة الي
 ان يقتل ديني او الى ان يخاف فذلك لم يجز منه حلي
 ولم يجز له الحوفي ننته اكثر والظاهر ان يامره بالعبود
 لما دهم او يتوزر في اعتقاده عظمها وفي الحوي عن
 الفتح وتكمن ان تنفيذ بالخز والخز يرفان خيف ضم الي
 افاس مسان زاد في المهر والشهر ولم يتزوج منها واستنفل
 الشيخ الرحي عدم النزع فقال وظاهرا في الفتح انه يتزوج
 منها ويضم الي افاس فليجبرها في تزوج منها لا انها حشنة
 غير امينة وان وصليته لم يقتل دينها لم يبلغ السبع كما
 قد مره الشرا الحاضنة سواء كانت اما او غيرها يستحق حقها
 اي حضانتها وهذا يدل على ان الحضانة تحت الحاضنة
 بنجاح غير محرمه النسبي لا الرضاعي لانه لا احصى
 ابي مجرد عقد بها غير محرم الصغير لان النكاح عند النكاح
 حقيقة في العقد مما في الرطب كما لا يخفى وقيد بغير المحرم
 لان الزوج لو كان ذا حرمان لم للصغير لا حدة اذا كان زوجها
 الحاد او الام والخاله اذا كان زوجها لم لا يستحق حقها
 في الحضانة لا تنفعا الضرر عن الصغير ويبيح ان لا يملك
 للذلام سوى ابي عم تزوجت امه احدها ان لا يستحق

خرج فاجتمع مع صاحب الشهر له من ارباب واران فان استند
عليه ولم يخرج كيدهم لصلته باسمه وجايمهم بالرسالة
عن بعض الخاضع بخلاف الاجنبي اه وقد سبق الى هذا
ان اربابنا في خاضعنا المخرج وقال في الحديث قد خفي بقائه
وعلى الترويج فبشر الحق الى وجوده ولم يوجد فبشر الى
الكاره بان الذي ينظر الى شفقة الاجنبي وشفقة
ترويج المذموم علم لا يتبع التوسع عنها اقلت وحيث افاد
الحديث سقوط حضايتها بالترويج فلا يلتفت الى
شفقة زوجها والد فقال اعلم انهم كانوا يسلحوا النهر
واسلمه لصاحب البحر والرحم فقط بيدي الذي ليس بمكرم
كان فيهم وكذا كان من الرضا عا وخاله بل وانا
كلما ترويت ادر الصغير يا بيب الرضا عا في ذلك لم
ما في ما عن السيد احمد في له الباب تحت قول المصنف
او تروجه بغير كرمه فنقل النقال صناعي الخ الذي
قال يعني بغير كرمه النسبي لا الرضا عا فانه كما لا جيب
في سقوط حضايتها الحضانة فتنبيه وكان راقية
حال كما لا جيبى لم تروجه به سقط حضايتها وهذا ابو
ما تقدم من ان الاحضانة لان المكنى هذا في المكنى
الحضانة من صور قريب منه فلو لم يكن غيره وكان الولد
مكنى بغير عند امه وكذا غير المكنى او كان ما سوا على
ما تقدم وتيمم الحضانة للام ونحوها اذا تزوجت بالاجنبي
فانزلة الواقعة بين الزوجين المأثنة واما الزوجي فلا
يعود حضانة به حتى تنقضه بعد تهاتر القيام الزوجية وفيه

حثها لان اللغز اجنبي مثله فادنا نده لني دندمر بل ابقاه
 عندها اولى وكذا يستطحت حثها بكنها عند الغنم
 لدر ان للغنم وهذا ابو الموصى كنت به عند اجانب كبرهم
 لما في الغنم لوترو جنتا الدم باخر اى عن كس كبر من اللغز
 فانقلبت الغنم انتة الي امر الد فاستكسنت اى الصغر آخر
 الدم لى بيت الرب وهو مزوج الدم اسم فاعلى من الترسنة
 لان الولد يكون فى ترسنته ما دة قال الله تعالى ويا ابراهيم
 اللاتى فى جموع قلاب اخذه من ام الام حيث سقطا
 حثها لان الرباب فى الثالث يكون ابن الزوجة الثالث لكن
 لها سكن ولطبت من الد ان سكنها فى سكنى فتموه لاذ
 السكنى فى الحضانة عليه وفى الخ قد تزودت نهارا بسكنى
 الحاذق فحوصا لى بيت اجلى خاكنونها عازلة وانما صر
 السقوط اى سقوط حثها قياها على ما صر
 السقوط عند كنى الحدوة فى بيت الرب لكن فى الزهر
 قد صر للارق البهيم بهن زوج الام والاجنبي قال الحديث
 وفيه فاعلى ووجه فى الرفوع استظهره وفى الجربانده
 بكنهاها فى بيت الاجنبي وقاله الخلفى وفى النسي
 فى هذا الزرق وفى قوله الولد اذا كان بطنية تدزى ينظر
 البهيم لظهوره والاجنبي اوليها صرا لاهد اهو قال السيد
 احمد وفيه ادر ليس الولد انما تظهره من مال ذلك الاجنبي
 بل الولد انما تسكنى عنه ونقط لان لغة الصغير على
 البهيم فلا يحتاج الى فحقة ليدرو والتعبيد يكون الى فحقة
 الانفس حتى الحضانة والادراكات لها بيت خاص بها فيه

اشكال وهو ان بالطلاق الثاني يجب عليها ان تقصد
في بيت الزوج فالما من من اساك الصغير موجود وهو ساك
عند المنصف له فليخرج من بيتي تلك لعله يقال كان قبل الزمة
منفصا للصغير فقط وهي بسبب محبته لها كانت عندها
مكينة عن النظر الى منصفه له والآن قد صار منفصا لها
فخرجت الصغيرة عن تلكاينة كما تحفظ نفسها والله اعلم
وكذا يهود حنف الحفانة لوزن العجوة او ردة ثم زال
المانع ذكره السيبي وغيره فلو قال المص وتعود بزوال
مانعه لكان اشمل وقوله الزوال المانع جواب سوال قدبر
ان الحفانة لما استنطت بتزويجها بغير المحرم كانت من شأنها
ان لا تنفود لان الساقط لا يعود فاجاب بان هذا ليس
من عموم الساقط بل من باب زوال المانع وقوله يستقط
حقها معناه منع مانع والتعبير بالسقوط مجاز وتظهر
ذلك تستقط تنقطة الناشئة فاذا عادت الى منزل الزوج
وجبت والنقول لها مع يمينها بمرجعتها في بيت الزوج يعني لو
ادعى الزوج سقوط حقها لتزويجها فأنكرت ولم يبرهن الزوج
لان القول لها بيمينها لانها منكرة وكذا القول لها مع اليمين
لمرجعتها في تطليقة ان ابرهته يعني لو ادعت انها تزوجت
وطلقها ان ابرهته ولم يبين من هو كانت منكرة لقبام المانع
ولم يكن من خصم كذلك بغير العلم بيمين الزوج الذي ان
كل من ادعى عليها النكاح يحكم بهذا الاقرار لا يلزمها شلي
لان يكون القول لها فيم اذا ادعت تطليقة وان عينة اي
الزوج فتعطل حقه حيث اقرت له بالزوجة فلا يدعي

بينه

بينه على التطليقة واقرار المخرج بها والحافضة اما لو
غيرها انشا الى الاعتراض على الكتر حيث قال والد المخرج
قال في البحر وانما المص بذكر الدم والحدة الى ان غيرها اولى
قال الخيز الرمي وانما خضرها في الكتر ليرتب على ذلك قوله
غيرها احق بها حتى تستشري فعلم به استواء الكل فيه
بالدخا في اي في غير الدم والحدة وفيها على ظاهر الرواية
وهو محتار اصاب المتوفى فخصها لبنه الذقنة فان لم
اه اخذ بداي بالطلاق حتى يستغنى عن النساء وحده
استغنى الفلام بسبع سنين وبه يعني وهو تقدير الحضانة
وهو عيني تقدير التقدير وبه بان بالكل وحده ويشترط وحده
ويستجني وحده لانه اذا بلغ سبع سنين ينفصل ذلك وفي
البحر عن غاية البيان والنتيبي والكا في ان الفتوي على
قول الحفان من التقدير بالسبع لان الاب ما موراث
بامره بالصلاة اذا بلغها وانما يكون اذا كان الولد عنده
يتوصا وحده من المشايخ من قال المراد بالاستخاء تمام
الطهارة بان يظهر وجهه وحده بلا معين ومنهم من قال
بل من الخجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة وهو المخرج
من ظاهر كلام الحفان وفسر اكرامه الاستخاء بان يمكنه
ان يرفع سراويله عن الاستخاء ويشدها بعمده لانه اي
التقديس يسع في الاستغناء هو الغالب في حصول الاشياء
الارضية وهي الاكل والشرب والملابس والاستخاء وانما
تستقط الحفانة عند ذلك لانه اذا استغنى يحتاج للناد
باذا بالرجال واخذ لهم والدي اقدري على التاديب بجر ولذا

امرالك دغ صلي الله تعالى عليه وسلم ان نأمرنا بانا بالصلاة
وهو ابنا سبع والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على
الطهارة وقد رخص في استغناء الغلام في رواية اخرى
عنه بنماث وقد روي بكر الزري يتيسع سنين وقد عرفت
المفتي به ولو اختلفا اي الاب والام في سنه اي الغلام
فقال ابن سبع وقالت ابن ست لا يحلف القاضي احدى
وكفى بنظر القاضي الى الغلام فان اكل وشرب وليس يستبي
وحده دفع القاضي الغلام اليه اي الاب وكذا كل ولي
عاصب والوصي كذلك كافي البرهان وانما لا يحلف القاضي
احدها لان فائدة التحلف القضاء بالكلول لانه لا يراد
عنده ولا يلحقان واحدا منهما لان الحضنة خف الصغير لا
تملك الام بوله ولا الاقرار بسقوطه وكذا اخذ الام له بعد
تمام الحضنة وهو حق الصغير ايضا فلا يملك بوله ولا
الاقرار به لانه حق الغير ولذا قال ولو جبر يميني بغير الاب
على قرضه بعد تمام الحضنة لم تحق الحاجة وهو قايوم
الصبي وصيائه الذي وهو على ذلك اقدر كاتجر الحاجة
على تسليم الولد بعد انتهائها اذا استغنت منه واذا
انتهت الحضنة ولم يوجد له عصبه ولا وصي فالظاهر انه
يترك عند الحضنة الا ان يري القاضي غيرها او ولي له
والله تعالى اعلم والايات فقدت الاربعة وبعضها لا يدفع
اليه ثم النظر في حال الصغير والصغيرة ان لم تدع البنت البلوغ
والا يثبت بدعواها وكذا الغلام ان كان بلغ سنه يكتفى
بلوغه فيه ~~فلا~~ بغيره اذا بلغا باقي حكمهما ان ثلث الله تعالى
والام

والام والجددة لدم اي ام الام والاب اي ام الاب وان علنا
احق بها اي بالصغيرة حتى تحيض اي تبلغ وبلوغها اما
بالحيض او بالانزال او بالسقط ووجه انها بعد الاستغناء
تحتاج الى معرفة احوال النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد
البلوغ تحتاج الى التخصيص والمخاطبة والذين قد افترقوا
مخرجي ظاهر الرواية متامله رواية محمد الدائنية ولو اختلفا
في حيضها فنقلت الدم لم تحض وقال الاب حاضت وكذلك
لو اختلفا في البلوغ بالسني عرفيني ان يكون القول للام
بمخرجها كما لو ادعي تزوج الدم وانكرت بجامع انه في كل
يدعي سقوط حقها وهي تنكر واقول ينبغي ان يحكم بتقدير
الكاف المستوحدة على بنا المفسول سنها قال في الزهر واقول
ينبغي ان ينظر الي سنها فان بلغت سنه تحيض فيه الذي
غالبا فالقول له والارهاق وهذا معني قوله ويجعل بالغا لب
قال الشيخ الرجعي والذي ينبغي ما هو المصريح به ان المرجع
في ذلك الي الصغير والصغيرة فان ادعيا البلوغ في سني
يقبله صدق في ذلك لانها المامونات على ذلك وليس
للأب ولا للام اطلاع عليه قائل اه قلت وهو كلام جيد
والله اعلم وعندنا ذلك الام والجددة احق حتى يجتمعا الغلام
وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج وعلى هذا فلو بلغت
ولم تتزوج كانت الام احق وهو خلاف ما نحن عليه عني
وغرها اي غير الام والجددة كالخاتمة والجمعة احق بها اي الصغير
حتى تستهري وقد روي اشتراها بها يتيسع سنين ويدعي
وهذا تقدير بري الليث وفي الولد الجدة ليس لها حدة

٣١٧

للأستيناس بها لو كانت عنده زوجها ولو لم تكن مشتهرة
فان وصي بها الزوج سلط اليه ووجب نفقتها واستطقت
حضاقتها والحرامت الاستيناس بها ذهاب وحسن
الانفراد بسيرها عنه قال السيد احمد وهذه رواية ضمنية
لأن الرواية عن احمد لا تفادى معتمد المذهب الوارد
جميعا وفي الظاهر في رواية امراة هذه البنك من بنيت وقد
ما ت امت فادعت بكون ذلك الولد من بنتها واذا غمت
موت امه وادعت بان الولد ابنه وادعت بان بنتها
زوجته له فاعطيت نفقته لانها تقيمت للحضانة حيث
ما ت الام قتال صدقة باذ ان تتك من كل امه
لم تمت وهي في متروك يعني فلم تكن الحضانة تلك ولذلك
اراد اخذ الصبي بجميع الرجل من اخذ الصبي منها حتى يعلم
القاضي امه اي ام الولد وتخبر في مجلس الشافئ بنسبها
اوكلها مرحلي وانما يمنع فتأخذه لانه في الرجل اقربا بها
اي تلك المدعية جدته وحاضنته اي لها حق الحضانة
في الجملة ثم ادعي احتية غيرها وهي الام وذات المختل الصدق
وكذبه فلا يظهر الحال الا بحضور من ادعي انها امه فان
احضر الاب امراة اي يولد مثل هذا الولد لها فتقال
هذه ابنتك وهذا ابني منها فتالت الجدة لاما
هذه ابنتي وقد ما ت ابنتي ام هذا الصبي هذه
السا بنة ولا تكثر لانه ~~يجعل~~ ما تقدمت بكلام
الناح في القول للوجمل والمرأة التي معه وهذا ينبغي
انها صدقته في دعواه ويدفع الصبي اليها لان الرأش

مقدور لانه يختلف باختلاف حال المرأة ونبت احدى
عشر شهرة اتفاق زليلي وانما نترك عند غير الام واما
حتى تبلغ لاث تركها عند من يحضنها نوع استخدام وغرها
لا يعتمد على استخدام ولا ان المقصود هو التعليم وهو عييل
بالاستخدام وغيرها لاعمك واراد الابويجها لانه من غلا في
الام والجدة لتدبرتها عليه شرعا دبر وعن محمد ان الحكم
في الام والجدة كذلك اي هي اخف بالانثى حتى تشرى
بيلوغ السن المتقدم وبه يعني ككثره النساء زيلمي
قال في التفاتة وهو المختبر لنساء الزمان وروى الحضاقي
عن ابي يوسف مثله وفي الخلاصة وغيث الفتى الاختار
على هذه الرواية لنساء الزمان بجز في الوقاية وهو المختار
لنساء الزمان قال في البحر الحاصل ان الفتوى على خلاف
ظاهر الرواية رافا والمصنوع حتى تشرى من غير تقييد
ان لا تستقط الحضانة بتزوجها اي البنت الحاضنة والامر
ان يتول بتزوجها ما دام لا تفصل للرجال وظاهر انها اذا
صلحت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها ابوها فانه لا حضانة
لامها اتفاقا وفي التناوي الزينية سئل عن الصغيرة اذا
عقد بها ابوها عقد النكاح وهي في حضنة الام وغيرها
هل تستقط الحضانة بذلك وتؤخذ من الحاضنة ام لا
اجاب لا تستقط الحضانة فذلك ولا تؤخذ من الحاضنة
وتستمر عندها الي نهاية الحضانة بان تصر مشتهرة
مطبقة للوطى اه الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس
بها كما في الفتية يعني اذا تزوجت الحاضنة وهي يصلح
للانسياس

الي الاب من غير تخيير لاروي ابوهريرة ان امرأة حيات
الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قتالت ان زوجي
يريد ان يذهب يا بني وقد سقايني من لبن عتبة
وقد نفعني قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
استرها عليه قتال زوجها اختاقتني في ولدي قتال صلي
الله تعالى عليه وسلم هذا البرك وهذه امك فتي بيد
ايها شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به رواه الترمذي
وصححه وهذا نص على التخيير غير ان احمد يقول هو نص
في النكاح ولا تنافي الجارية عليه لانها تحتاج الي الخط
والنزويج دون النكاح ولان انه صغير غير رشيد ولا
عارف لمصلحة فلا يمتد كسافر يضربا فتدونه لقصوى
عقله يحتاج من عنده المراحة والتخليفة فلا يتحقق النظر
فيه وقد صح ان الصمات لا يجبر ولا حجة لهم في الحديث
لانهم لم يذكروا فيه الفراق فالظاهر انها كانت في عصمة
بيوليل قولها ان زوجي يريد ويجعلني ان كان بالغا بل هو
الظاهر لانها قالت وقد سقايني من لبن عتبة والذي
يستقي من اللبن هو البالغ ظاهرا وهو حكاية حال فلا
يمكن الاحتجاج به وما يؤيد هذا انه صلى الله تعالى عليه
وسلم امرها اولاد بالاستسقام وهو من ترك اجاعا ومن
العجب انهم لا يعتبرون ايمانها وهو اختياره لرهب وهو
نفع له ثم يعتبرون اختياره لاحد ابويه وهو غير
وهذا خلف زيلعي قلت هذا اي عدم التخيير قبل
البلوغ اما بعده فيخير بين ابويه الا اذا كان الولد

لها فيكون الولد لها ولم يذكر الشر حكما اذا كذبت وصار
عند تصديقها الذكر وجب بينهما والدفاع عن الزوج انه
ابنه لا من باب من غيرها وعكست فتالت هو ابني لانه
بل من زوج اخر حكم القاضي بكونه اي ذلك الولد الذي
ادعي فيه كل منها ابنا لما قلنا اي لان الفراش لها فيكون
الولد لها وكذلك الوقت الحدة هذه اشارة الي هي بولد
مثله لانه ابنيك من بنتي الميتة فتال الرجل بل صوليني
من غيرها فالقول له وبأخذ الصبي منها لانها ادعت
الحضانة بتبيريبيته والقول للذكر وكذلك الواحظ لان امرأة
وقال لتلك المدعية ابني من هذه لانه بنتك وكذبته
المجدة وقالت ما هذه امه بل امه ابنتي وصعد قعرها المرأة
فان قالت التي احضرها الرجل صدقت ما انا بامه وقد
كذب هذا الرجل ولكني امراته قال اب اولي به لانه اي
الرجل لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها اي
المدعية جدته فيكون الرجل منكر الحق حضنتها والقول
قول المتك والحق انها اي التي ادعت كونها جدته هي
اقرت له بالحق لانها اقرت بان الولد ابنه والان لحق
الحضانة في الجملة اه لمختصا هي عبارة الظهير بتبيريبيته
لا تخيير فيها كما هي مستقر في البحر لا خيار للولد عندنا
المراء بعدم خياره ان اذا بلغ السن الذي يتزوج فيه من
الام ياخذه الاب ولا يخير الصغير افاذه في البحر مطلقا ذكر
كان الولد وانني خلافا لما في فانه قال يخير كل منهما
وعند احمد اذا بلغ سبع سنين فيخير القدام وتسلم الجارية
الي

فاستأجني عليه فالاب اولى من الام وله ان يصحبه
الى نفسه لانه اقدر على صيانته سلي والموت اذ بلغ السن
الذي سقطت فيه حضنة الحاضنة يكون عند ابيه كما جده
في البحر في الفالحات الكمال انه يكون عند امه وان اراد الولد
الاتحاد عن كل من ابويه كان له ذلك موبد زاده معن
لاله هذه اذا كان رسيده افاذا لا يبقى للاب يد في ماله
وكذا في نفسه والام بالاولي وان كان مخوفا عليه يصح
الى نفسه ولو الحجة اما الدفع الفتنة او دفع العار عن نفسه
فانه يبييضها داينه زيلبي يلفت الحارة مبلغ النساء
اما بوجود علة من البلوغ من الحيض او الانزال واما
بلوغ السن الذي يحكم بلوغها فيه فينظر ان كانت بلوا
ضها الاب الى نفسه وان لم يحف عليها النساء لو حدة
السن لانها لم تختبر الرجال ولم تعرف حيلهم فخاف عليها
الحذاع منهم زيلبي والاب غير قبيد فالاخ والعلم كذلك
عند فقهاء الامم لم يحف عليها منها فينظر القائلين بمرارة
مسألة ثمة فيسلم اليها كما نص عليه في كافي الحاكم وذكره
المهم بعد الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي وعقل بحيث
يؤمن عليها من النساء فتسكن حيث احبت اي وليس
للأب ضمها الى نفسه لزوال ولادته عليها ثم اني السليبي
وقال الشيخ الرضوي عن الوجيز مختصر الحيط بالغظة
وليس للمكرخ التزاد اذا كانت مسنة ولها راي
اه قال ففسر الداخل في السن بالمسنة وذكر في كفاية
المختفان من راي البياض فهو اتيب واشتراط شمر

شيخ

شيخ فاذا ارتفع عن ذلك نهض اهكذا ذكر الشافعي في
المنة قال الملة المحوز المسنة اه فبات ان الدخلة والسن
الذي تسجن مسنة فوق المحوز حتى انه يومين عليها من نقد
النساء لها لعدم الرغبة فيها ومع ذلك لها راي بحيث
تحتفظ نفسها من الهلاك اما اذا خربت وتزنى ان
تحرق نفسها او تلقى نفسها من شامت او تركت نفسها
باي نوع حيث زالت رايها بالخرف كما قد تبع لبعض الشيوخ
والنما توفلا تمكن من الاتحاد ورحمة لها وصبا سنة
لحياتها والله اعلم حيث لا خوف عليها حيث اسر
اي مكانا لا يخاف عليها فيه من ادس او غيره واما اذا
كان مكانا مخوفا على نفسها او لها فلا تمكن من السكنى
فيه منفوا فان تفرض المرء نفسه للهلاك محظورة
شرعا يجب منه على من قدر على المنع حتى وان
كانت شيبا لا يضرها للملة المذكورة قريب الا اذا لم
تمكن الشيب ما مونة على نفسها فلا بد والجهد ولا بد
فان اختلف الاب والشيب البالغة سبل عن حالها فان
كان كما يقول ضمها الى نفسه ولو الحجة وقوله والجهد مستدر
بما ياتي صريحا في الضنف لا يكون ولادته الضم للشيب
اذا لم تكن ما مونة على نفسها لغيرها كما في الابتدا يميني
ان الاب والجهد كان لهما ولادته المحرقي ابتداها لهما بخلاف
لها ان يمينها الي حجرها اذا لم تكن ما مونة ولما غير
الاب والجهد فلم يكن له ولادته في الابتدا فلم تكن له
ولادته الاعادة فحينئذ نصير كمن لم يكن لها عصبه او كان

مفسدا فيبتل افعول الى التاضى لحوول النظر اليه لكونه
نصيب ناظر المسلم من قبضها عند من يؤمن عليها عند
ولولم يترافقوا بما ارتكبت ما يلحقهم الضربة من العار
وغير ذلك فنقول الروح كما في الآية يرجع الى كل من
صويره النبي في غير الدواب والحد والانيات فيها ثم ان
هذا ما في ما ياتي في المتن وان لم يكن لها اب ولا حد
ولكن لها اخ واع فله ضمها ان لم يكن مفسدا وهو المذكور
في النزيل قال اكلبي وينبغي العمل به لاسبابها هذا الزم
والله تعالى الموفق اهـ ولذلك قال الشيخ الرضوي فاذا
كان النظر للخاص فلا يعدل عن الاخ والعم والعصبة المحرم
حيث كان في ذلك نقما لها واهـ اعلم وتامل ما بين السبابين
فاسابقة ترشد الى ان لغيرها ولاية الضم اذا لم تكن
ما مونة بنيران التاضى والاخيرة ان غيرها لا يتولى ان
الابا فن التاضى ولذلك قال بعد ذلك ولكن يتامل في
قوله ان غير الدواب والحد ليس لها ولاية الضم في الاشارة
مع ما تقدم ان الصغير والصغيرة اذا انتهت مدة حضانتهما
ضمهما العصبة الى نفسه غير ان الاثني لا يضرها الا المحرم
فهو صحيح في ان العصبة المحرم له ولاية الضم في الاشارة لغيره
اهـ والحاصل ان السبب حيث لم تكن ما مونة ضمها عصبتها
المحرم مطلقا فتنبه بحرج الظهيرية والغلام اذا غفل
اي بلغ كما تدل عليه عبارة الولد الجنية وبصره في الهندية
وذلك لانه قبل البلوغ لاد لاد على نفسه فتنبه و
انتفني بوابه اما اذا كان مستوها او رجونا فهو
عند

عند الدواب قال في الحوصرة ومن بلغ مستوها كان عند الام
ابنا كانا وبنينا في الفتحة والمعتوه لا يجزى ويكون عند الام
قال في البحر بعد نقله عن الفتحة وينبغي ان يكون عند
من يتولى بتجوير المولود واما عند فانا لمعتوه اذا بلغ السن
المذكور في الذي يتبع فيه من الام يكون عند الدواب
وتنبه في الشهر هو المواقف للتقاعدا ما ليس للدواب
ضد الى نفسه لانه لم يبق للدواب ولاية في ماله فكذا في
نفسه الا اذا لم يكن ما مونا على نفسه بان كان ام ولد
الوجه او فاسقا فكذا في الدواب وكذلك الجد بل غيره من
المصبات كالالاخ والعم قال الامم ويتبعني الافتقار لادية
ضد لكل من يؤمن عليه من اقاربه ويقدر على حفظه
فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لاسباب من
يلحقه عار وفي الخلاصة والتزجانية وان لم يكن للصبي
اب وانقصت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى
الاقرب فالاقرب غير ان الاثني لا تدفع الا الى محرم انتهى
وقوله وانقصت الحضانة اعرفنا اذا بلغ اولى يبلغ بعد
والله تعالى اعلم صحة اي الغلام البالغ تدفع فتنته الولد
بوتوعه في النواحي او اقتتات الناس به اولدفع عار
عن نفسه فانه يعرضها دانه كما قدمنا وذلك كخوف
لواط به واشار بالدم في قوله فله ضد الى ان ذلك لا يجب
على الاب افاده السيد احمد وله تأديبه اذا وقع منه
سبى نقل في البحر عن الاسيبي ان للاب ان يودب ولله
البائع اذا وقع منه سبى اهـ اي مخالف للشرع ولا نقمة

بكر وشيب وانما كان النظر فيها للحاكم لانه جعل ناظرا
 للمسلمين ذكره العيني وغيره كالزليعي واذا بلغ الذكور
 حد الكلب يعني ولو لم يبلغوا الاحتلام والافلو
 لكان نضرهم لانفسهم انا ده السيد احمد بيدهم الان الى
 على يكسبوا وينفق عليهم من كسبهم او يوجعهم في
 المل الذي يطبقونه وينفق عليهم من اخرتهم مجلد في الاثا
 فان نفقتهم واجبة عليهم وان كن غير عاجزات ولا
 يخرجهن ولا يدفعهن الي الاكتساب وهذا غير تعليمهن
 الصايغ فان الاب يحتاج عادة الي دفع دراهم فينفق
 الي امراته تنقلها كنفط نر وخيا طه وكوكا الاب
 صديرا بان ينفق ما اكتسب الاولاد علي غير مقتضى الشرع
 والعقل واما الوصوفه عليهم وصرف من بقية ذلك علي نفسه
 في مهماته الضرورية لا لزم عليه في ذلك لان ذلك حرجي
 يدفع كسب الابن الي امي بعد اخراج نفقته منه كما يجب
 سايرا لاسلاك اي اسلاك الصبي اذا كانت تحت يد
 الاب وكان صديرا مويد زاده مغزيا للجد لسي
 للمطلقة بان لم يظهر له التقييد فأيدة لانه قال بعد
 عدتها وبعد المدة قد انتقع النكاح والباين والرجعي فيه
 سواء في حال قيام المدة لم تكن من الخرج من مكان وقت
 الترتة فيه اما في الرجعي فليست النكاح لان الطلاق الرجعي
 لا يرفع واما الباين فليست اثر النكاح والنقطة دارة عليها
 من قبل الزوج صيانتها لانه لا ختم علوقها فتمنع من
 الخرج ولعله قيد بالباين ليعلم الرجعي بالاولوي في حال

للسلام البالغ عليه اي علي ابيه مالم يكن عاجزا عن الكسب
 لان نفقة احد لا تجب علي غيره الا اذا عجز عن الانفاق
 علي نفسه فيما عدا الزوجه ونحوها الا ان يتبرع الاب
 بالنفقة علي ابنه البالغ القادر علي الكسب بحر ولا يحسد له
 الاب فيه فيما ذكرنا من الحكم الكبر والشيخ والغلام
 والتاديب وان لم يكن لها ارشاد ربه الى ان هذا
 الحكم قاصر علي الانثى بكونها انت او شيبا وهل الذكر كذلك
 يجزى اب ولا جد ولكن لها اخ او عم فله اي لكل واحد منهما
 صهرها ان لم يكن ذلك الاخ او العم المستا
 وليس المراد به الانفاس وفي المال فانه يوضع عند امين
 غيره ولو فسد لا يجزى من ذلك اي من الصم اليه يعني
 فنضرها القاضي عند موت يومث عليها كما كانت لان لا
 تقدم وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها يعني
 ان حكم الاخ والم من التفصيل بين كونها محسدا يعني
 اولادهم في كل عصبة فان لم يكن لها اب ولا جد ولا يدر
 من العصبات او كان لها عصبة فسدت فالنظر فيها
 اي في نضرها الي الحاكم لان له ولاية علي الناس فان كانت
 الشيب او الكبر كسايي ما سوتة خلاها الحاكم تنفرد بالسكني
 والاداي وان لم تكن مامونة عند انزاعها ونضرها عند
 امرأة امينة فادرة علي الحفظ اي حفظها من الاجانب
 وظاهرو وان تكن مرتزقة من بيت المال والتادئة
 علي الحفظ هي ان تكون بصيرة مستقيمة يحسنها الصباح
 عند روية منكرها تقدم في المدة بلافرو في ذلك يعني
 بكر

قيام العدة واما بعد انتضائها فلا فرق بينهما وبين البائين
 واذا علمت ان الرجعي في حال قيام العدة متمم فالتكوة
 بالاولى لا يخرج ولو من غير ولد اذا وافاها محل مهرها وفي
 الهندية مكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية
 بينهما قائمة حتي لو اراد الزوج ان يخرج من البلد
 واراد اخذ ولده الصغير من له الحضانة من النساء ليس
 له ذلك حتي يستغني عنها وان اراد ان المودة ان تخرج
 من منزل الصبي الذي هو فيه الي غيره للزوج ان يخرج
 من الخروج سواء كان معها ولد او لم يكن اه واحترز بالطلقة
 عن معيضة الموت فان لها الخروج اذا كان حصة من دار
 الميت لا تكفيها ولا عذرا خذ لا تفتقدها حتي تمنع
 من الخروج الي حال قيام العدة في منزلة المطلقة بعد
 تمامها فلا تمكن نقل الولد بالشرط المذكور والداعلم
 هكذا احقته الرجعي كني قال خير الدين الرملي الظاهر
 ان التوفيق عن زواجها لما لطلقة في ذلك فلا تنكح ذلك
 بدون اذن الاوليا اذ هو قايوم مقام الاب وما فيه ضرر
 بالولد ظاهر النسخ الخروج بالولد من بلدة الي اخرى
 بينها اي البلد تتي تقاضت قال في البحر الذي يظهر عدم
 صحة التيسير بالسرا والخرج على الاطلاق لان السفر
 ان كان المراد به الشرعي لم يصح اذ لا يشترط في سفرها عت
 الخروج به ان يكون بين الوطنين ثلاثة ايام وان كان
 المراد السفر اللغوي فلا يصح ايضا لانه اذا كان بين
 المكانين تقارب لا تمنع مطلقا تذا التيسير عطلت الخروج

لا يصح فالعبارة الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الي اخرى
 بينها تقاضات اه ولو نكح اختارها المص نكح لان بينها
 تقارب بحيث يمكن اي الاب ان يصوره ثم يرجع في نكاح
 لم تمنع من الخروج مطلقا سواء كان وطنيا لها او لا ومع النقد
 فيه اولاد رضي الاب اولاد حتي لانه اي انتقا لاهي بلدة
 الي بلدة اخرى متقاربة كالانتقال من محلة الي اخرى
 في داخل تلك البلدة شتمه والمحلة بالسرا جاعتين
 الناس قاسوس قال السدا احمد يستثنى من ذلك مالمو
 نقلته من مصر الي قرية فليس لها ذلك مطلقا لافي البحر
 اي سواء كان بينها تقاضات او تقارب اه الا اذا انتقلت
 من القرية الي المصر فظاهر هذا ان لها الانتقال من
 القرية الي المصر ولو كان بينها تقاضات وقد تبع في ذلك
 صاحب البحر والشركه وقع في البحر ليس لها الخروج بالولد
 من بلدة الي اخرى بينها تقاضات الا اذا انتقلت من
 قرية الي مصرفات لها ذلك لان فيه نظر للصغير حيث
 يتجمل باخلدق اهل مصر وليس فيه ضرر على الاب اه
 فتوله وليس فيه ضرر على الاب يشتم بانها تمنع عت
 الخروج من قرية الي مصر اذا كان بينها تقاضات للزوم
 علي بيده فكان اللائق لما اتى الحاق هذه القيد به حتي
 يسلم من اعتراض خير الدين الرملي وجبت فانت علي الماش
 كان الواجب علي الناحية التنبيه علي هذا حتي يسلم من اعتراض
 الشيخ الرحيمي عليه ويؤيد ما قلناه ما وقع في الهندية عني
 المحيط حيث قال وان اراد ان تنتقله من قرية الي

مكة ولو وصلت مكة لان الانتقال من مصر الى قرية في الارض
 وقتا بله ما في شرح البتالي من انها ليس لها ذلك وهو
 ضعيف قاله ضاحب البحر الا اذا كان المنقول اليه دار
 الحرب فتخرج ولو كان وطنها وتزوجت فيه وصورة ذلك
 لو تزوجت الحريية مسلما او ذميا وجات به الى دار الاسلام
 او تزوجت في دار الاسلام صارت ذميمة ولا تخفى من الاسلام
 الى دار الحرب لانها بتزوجها المسلم او الذمي في دار الاسلام
 وبانتقالها منه من دار الحرب الى دار الاسلام التزمت
 المقام معه فيكون الولد ذميا تنبعا لا بويرا ومسلم تنبعا
 لا بيه لان كان الاب مسلما بقى لوتزوج حريم حريية في
 وطنها ودخل دار الاسلام مستامنين وقارقرها في دار
 الاسلام بدو ان يسلم او يعقد لنفسه الذمة لم يبر الولد
 مسلما ولا ذميا فلها ان تعود به الى وطنها الذي تكبر فيها فيه
 ولذلك قال الا ان يكونا مستامنين في زوالها لانها الدار
 الاصلية لها وهي لا يمكن ان من المقام في دار الاسلام
 سنة الا بعدق الذمة فتسبه وهذا الحكم الذي ذكره من الخروج
 والتفصيل فيه في لام المطلقة الرجعية والبالغة لان
 الكلام فيها بعدق تزوجها كما مر فلا تقترب بالسيد احمد
 قيد بالبالغة وشار الشيخ الرحمتي الى ان المتوفى عنها
 كذاك وقوله فقط متعلق بالام لا بالمطلقة اما غيره
 اي غير الذمة كجدة وام ولدا فعقدت اية وولدها حريم لهم
 الحكم في غير الجدة من الامهات والاولى حرم فلا تعد
 علي بقوله اي وان كان قد نكح امه في وطنها او تسري

مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس
 لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير
 الذي قلنا كذا في المحط والتفسير الذي قدمه عنده هو ان
 الاب اذا خرج لمطالبة الولد بمكة الرجوع الى منزله قبل
 المييل لكن على هذا الوجود فلا يستثنى حيث خرج للتفصيل
 المتقدم في هذه المسألة ايضا كما يجري بين القرينين وفي
 حكمه اي فيما لو انتقلت من مصر الى قرية لا يزوجها
 لضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد وهذا ايضا المخ
 ولو لم يلحق الاب بضرر الا اذا كان ما انتقلت اليه من
 القرية وطنها وقد نكحها بنة بنته الثالثة اسم اسارة
 لان اي عقد عليها بين ابه ان المراد بالنكاح العقد
 حيث كان ذلك حقيقة اصطلاحية في وطنها فخرج
 بهذين القيدتين ما اذا لم تكن القرية التي انتقلت
 اليها من المصر طنا لها ولم يتزوجها فيها فقد الامرين
 او كانت وطنها ولم يتزوجها فيها او تزوجها فيها وهما
 وطنا لان التزوج في القرية ليس التزوا للمك فيها
 عرفا كما في الهداية وانما لان لها ذلك اذا اجتمع الامرات
 ولو سجدت المسافة كما في المحرم لانه التزم المقام فتسرا
 وعرفنا قال صلى الله تعالى عليه وسلم قالها ببلدة فهو
 منهم وروى ابن ابي شيبه وابو يعلى الموصلي في مسنده
 ان عثمان رضي الله تعالى عنه صلى على اربعة نساء قال
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم من قالها ببلدة فهو مني
 اهلها يصلي صلاة النعيم وانتي تاهلت منذ قدمت
 مكة

بالمجارية في وطنها لانه حين عقد على الامر التزم المقام
معه في مكان العقد فاذا رقا فلها ان ترجع اليه ولم يجز
بينه وبين الجدة والمستولدة من الاما عقد يكون بملتها
للقام في مكان معين وهذا معني قوله لعدم العقد بينها
فليس لها حق نقله مطلقا وهذا في مكانين متنازعين
واما المتنازعات فلا فرق بين الامر وغيرها حيث علل
بانه كالان تنقل من محلة الى اخرى فراجعه وفي الزاد
واثر المرأة لا يكون من اخراجها فان كان ذلك معها
ولم يكن اصل العقد فيه لم يكن لها ذلك وان لم يكن ذلك
معها وكانت العقد فيه فغيره روايات في رواية تنقل
الطلاق ليس لها ذلك وفي رواية الماسح الصغير لها ذلك
اه الا باق منه اي الادب ومن له حق النكاح من الرجال
كما يقع الادب من اخراجه من بلد امه الى مكان بعيد او
قريب يمكنها ان تبصر ثم ترجع فافق النكاح من تقيدها
للسيد انما ياتي عن الحاكم غير صحيح افاده الشامي
بلا رخصتها ما بقيت حضا تنتهها قال السيد احمد والحكم
لا يخص الام بل كل واحدة كذلك فيما يظهر وقال الشيخ
الرحماني وهل يشترط دوام الاذن حتى لو رجع احدهما
رد الاول الى البلد الادب او الامر وما قرب منه يرجع اه
قلت والفرع الاخير في الباب يقتضي عدم وجوب الرد في كل
فلو هذا ان ترجع على قوله ما بقيت حضا تنتهها اخذ المطلق
ولده منها تزوجها جاز ان يسافر به الى ان
يموت حقا كما في السراجي كفى في الكرنبلانية غنت
البرهان ما يخالف ذلك حيث قال وكذا لا يخرج الادب

من محل اقامته قبل استئناؤه وان لم يكن لها حق فيه
الحضانة لاحتمال عودها بزوال المانع اه وقوله اي جواز
سفره به المصنف كالتنزه والمجوري في شترجه بما اذا لم يكن له حق
ينقل الحق اليه بعدها وهو اي هذا التقييد ظاهر في ذلك
لان الامر لو تزوجت سقطت حضا تنتهها وانتقلت
الى امر الامر فليس للادب ان يسافر بالولد وامر امه تحضنه
في غير بيت الراب حال كونها خالصة عن تزوج ليس محرم
للفضيحة وتنسب وتقسى على هذا اياتي من لها حق الحضانة
كامر الادب والاشقيقة وغيرها وفي الحاوي له اخراجه اي
جاز للادب اخراجه ولده ~~ايضا~~ اذا كانت امه تزوج
بمن ليس برحم محرم للولد او سقطت حضا تنتهها بوجه
اخر لا مطلقا فلا منافاة بين ما مر وبين ما في الحاوي
فلا تنقض بما في القتال الى مكان يمكنها ان تنصراي تنظر
ولدها كل يوم كما في جانيها فيلحفظ وعبارة الحاوي اذا
تزوجها في قرية من رستاق بها قري قريبة بعصرها
من بعض فاذا ارادت ان تخرج بولدها من قرية منها
الي قرية لها ذلك ما لم تقطع عن ابيه اذا ارادت
يبصر ولده كل يوم وكذلك الادب اذا ارادت ان تخرج الى مثل
ذلك اه وهذا كله عند انتضاء حضا تنتهها اما في حال
الحضانة فالولد عند اه فلا يمكن الادب نقل ولده الى
مكان قريب او بعيد والاصل ان الولد اذا كان عند امه
فلا تنتقل به بعيدا بل لا ينعقد على ابيه ربايته وكذلك
لو كانت عند ابيه بسبب سقوط حضانة امه فلا ينتقل

به بصيد البلد يشق على الدم زيارته ولدها كنى بالثريا
 في فتاوى البقال في لها ان تنقل الى بعض نواحي مصر وان
 كان الاب لا يمكن الرجوع في زيارته في يومه الى وطنه قل
 المليل وكذلك اذا كان له جانب اه فالنهي عن الانتقال
 لكل منهما انما هو في غير المصر الواحد والله اعلم قلت وفي
 السراجية اذا سقطت حفنة الدم باني وحدها من
 الوجوه التي تقدمت منها في اول الباب واخذته اي
 الولد الاب لا يجبر على ان يرسله لها بل هي اذا اراد ان
 تراه لا تمنع على بناء المقول من ذلك قال ابو السمود
 وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها وفي الترخا
 عن الحايي الولد متى كان عند احد الاموين لا يمنع
 الاخر عن النظر اليه وعن غيره اه واقضى شيخنا الرمي
 بان اي الاب يسا قريه اي بالولد بعد تمام حضانتها
 اي بعد سعي سبع سنين في الغلام وتسع في الحارثية و
 تقيد الحايي سايتها فيما اذا بقيت مدة الحضانتة كمن
 منع منها ما منع فاندفع بتقرير ما تردد فيه النتال
 والشيخ الرحمتي فتنبه واقضى الرمي ايضا ان عمر الاب
 من العصابات كالاب وعمره للحلاصة والتنازلية
 ونصه في فتاواه سئل في يتيم صغير يبلغ من السن سبع
 سنوات وامه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه الراهق
 ضمه هل يجاب الى ذلك ام لا اجاب اذا دعى الراهق
 المذكور التلويغ دفع اليه قال في المنهاج للفتياني واث
 لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانتة في سواه من

العصبة

العصبة اولى الاقرب فالاقرب غير ان الاقرب لا تدفع الى
 غير المحرم ومثله في الحلاصة والتنازلية وغيرها وانما
 قيدنا بدعوى التلويغ لان الصغير لا يحتل في الحضانتة لانه
 من باب الولدية كذا في الانشاه والله اعلم اه فخرج
 قال في الظهيرية وفي المنتقى لابن سمانه عني اي يوسف رجل
 تزوج امرأة بالصرة فولدت له ولدا ثم هذا الرجل خرج
 بالولد صغيرا الى الكوفة ثم طلقها فطالبت اي اب الولد بوجه
 اي خاصته في ولدها وارادت رده عليها قال ان كان
 الزوج اخرجته اي الولد الى الكوفة باذنها لا يلزمه اي الزوج
 رده اي الولد الى امه ويقال لها اذ صبي اليه وخبه قال
 وان كان اخرجته بغير اذنها الزمة اي بغيره ان يحسب بالولد
 الى امه كما يلزمه رد الولد لو خرج رجل باني بالولد مع امه
 ثم ترك ولدها في ذلك الموضع وردوا الى الموضع الذي خرج
 منه مع الولد ثم طلقها ضليده رده بيوته بذلك لها اجر
 لانها لم تاذن باخراجه منفردا بل انما اخرجته معه ثم طلقها
 المرافعة للولد وليا الهداية والرشاد فكذلك اخرج في القسبة
 والحايي الراهدي في الجبايات بان الام اذا اخرجت ويترك
 الصبي الذي عمره ثلاث سنين فوقع في النار فتمن ولا تمن
 فيما بين ست سنين وذكرهما ما سب الضمان في الخصومة
 فراجع ان سب ما سب المنفعة او رد من اخرجت
 المنفعة في ذيل كتاب الطلاق تبعا لصاحب الهداية فان
 من جلتها سباحت تنقطة المطلقة وبعضهم اوردوها في ذيل
 كتاب الطلاق لوجوب نفقة المتكوجة وبعضهم اوردوها

في كتاب علي حد قلائد غيرها من مباحث نفقة ذوى الارحام
والألم اليك وهي لا تتصلقت بالطلاق ولا بالطلاق هي التمس
يتمتع الانسان على عياله زاد في البر وخو ذلك قال تعالى
وما منهم ان تقبل منهم نفقاتهم ويقال انفق الرجل من النفقة
قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وانفق القوم اذا
نفقت سعة من نفقت الرجل اذا ذهب ماله ويقال منه
قوله تعالى اذا لمسكتم خشيته الانفاق الفقر ويقال نفقت
السلطة تنافا بالمتى راجت فتيض كسدت ونفقت الانية
نفقا اذا ما قت كذا في ضيا الحلو قال وبه علم ان النفقة
المراة هنا ليست مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك
ولامن النفقة ولامن النفاق بل هي اسم للشيء الذي
ينفقة الرجل على عياله اه قال واما شرعا فذكر في الخلام
قال هشام سالت محي عن النفقة قال النفقة هب
الطعام والكسوة بالكسر والضم لباس من مزب والسكنى
اه قال في النهرا فترك كونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق
لمن قاصر قال وما قال محي انها هب باعتبار المعنى الغلب
والا فقد عرفها في المناينة وارتضاها في فتح القدير بانها
الاداء على النكح بآية بقائه قال وانت خير بان هذا
شامل لنتفئة الدواب كما سياتي اه قلت قوله كونها
عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق فيه نظرا لان في جوار
الاشتقاق اسما الاعصا من المصاد وقولان اشهرها
لا يجوز وعليه تكونها عبارة عما ذكر يمنع الاشتقاق
على المشهور واما على قول من راي اشتقاقها من جميع

النفوق

النفوق بمعنى الهلاك اذ بها هلاك المال ومن النفاق
بمعنى الرواج اذ بها يروج المال في مصالح الاحوال كالاشارة
اليه المبني فانه قد قال الزمخشري كل ما جازاه نوب
وعينه فادخل فانه يدل على معنى الخروج والذهاب مثل
نفق ونقد ونفروني ونفس ونفي شئني قال الشيخ الرقي
والنفقة في الشرع خاصة بما ينفقة الانسان على عياله
من الاشياء الثلاثة قال واحترزنا بذلك عن ما لو اشترى
لهم من هرا وشبا يا او جشيشة فانه ليس من النفقة
الشرعية ولذا لا يلزم بها بل يمنع عن بعضها وان كانت
داخلت في النفقة اللغوية اه وعرفاي وتطقت النفقة
في الفرو الطاري هي الطعام فقط ولذا يطفون عليه
الكسوة والسكنى والمطف يقتضي المفارقة فقد قصرها
بعضهم عليه اصطلاحا كاليدل عليه ما في القمست في حيث
قال فذكر قاضين ان النفقة الراجية هي هذه الثلاثة
الان اكثرهم ذهبوا الى انها الطعام اه قال في المحتبى و
هي النزل والام ودهن الرأس ودهن السراج وتحت الما ولون
من الناكهة وعلى المسموم الطعام خبز الشعير اذ كان ذلك
طعام قناريهم وعشرة اساتير من اللحم وخمسة اساتير
من الشحم والالبية ولوشني لها من الناكهة وان كان مورا
يفرض لها من الخبز الحواري ونصف من اللحم واكثر يا حنين
او ثلاث وبالنكاهة في كل حين اه ونفقة الغير يجب
على الغير باجد استباب ثلاثة احدها زوجية وثانيها
قرابة وثالثها ملك يتناول نحو المبيد فان المالك يجبر

على الاتفاق عليهم اتفاقا وكذا البهايم عند ابي يوسف
واما عند غيره فبعتي بدميا تة واما العقار فله يفتي
بالجبر وان كان تصنيفه مكرها فتستأني وانما لا لا الاول
اي النفقة بسبب الزوجية كمناسبة ما مر من النكاح والطلاق
والعدة ولا نهنا اي الزوجية اصل الولد اي الاصل فيه
يؤت النفقة للولد لانه فرعها سألني يعني في مقدمته
على التريب الا انه هذا لا يظهر فيها اذا كان التريب غير الزوج
ونبي بنفقة الاولاد لانهم متفرعون منها وقدمه علي
نفقة الاقارب لانهم اقرب وختم بنفقة المملوك لان المال
وقاية للنفس وللولد الذي هو خذ من النفس والاقرار ب
الذي هو محتون بها فلان المال ثامنا فتحب النفقة
للزوجة تنكاح صحيح فلو بان فساد به فان ظهر انها مست
الخير قال في البحر راد بالزوجته في نفس الامر تنكاح
صحيح لانه لا نفقة للزوجة بنكاح فاسد لا قبل التزويج
ولا بعده لان قبل التزويج لا يجب احتباسها وفي العدة
من الفاسد لم تجب بالنكاح بل بالخصين الماء وحال العدة
لا يكون اقوي من حال النكاح او ظهر بطلانه لان ظهر
انها اختار رضا قال في الظهيرية لو ان امرأة اخذت
نفقة من زوجها ثم شرهت شرهات هذا ان انها اخت
بفرق بينها ويرجع الزوج عليها بما اخذت ولو انفق بلا
فرض القاضي لم يرجع بشي وفي الهند بيتة على الخلاصة
واجب ان في النكاح بلا شره وتنتفك النفقة وهم ونظر
فيه المحوي بانه من افرد الفاسد ومثله في البحر قال
الامام

الامام والظاهر ان الصواب لا تنتفك بل اذا انفاية اذا
احتباس فيه اهر رجعا اخذته من النفقة لانها ليست
بزوجة شرعا فلا نفقة لها وما دفعه على ظن اللزوم والطلاق
انه لم يلزمه فيرجع ثم ان لان النكاح باطلا لا عدة عليها
لانه نزلها حصن ولا عدة على الزانية وان كان فاسدا تجب
عليها العدة وحتى تجز قال السيد احمد لم يكون في البحر الرجوع
الا في الباطل وهو المذكور في الظهيرية وذكر العلي الرجوع
في النكاح اذا كان بتقدير التراضي اما اذا انفق عليها
بغير امر القاضي فلا يرجع ومثله في الهندية ونفسها واحصوا
انه في النكاح بغير شره وتنتفك النفقة كذا في الخلاصة
ونقله المحوي ونظيره بانه من افرد الفاسد على زوجها
ولو عبد كما في شرح الملتقى لانها خيرا الاحتباس هذه البلدة
عقلية والنقلية الدعا وقوله قتالي وعلى المولود لم يزوج
وكسوتهم بالمعروف وكل محبوس لمنقمة غيره يلزمه نفقة
اشا بهذا الي قبا من الشكل الاول وهو ما كان الحد
الادوية فيه محولا في الصغري موضوعا في الكبرى تقول
الزوجة محبوسة لمنقمة غيرها وكل محبوس لمنقمة غيره
يلزمه نفقة فالزوجة تلزم نفقتها على زوجها كمن
وقاض وعامل وهو من نصيب الام لاخذ الصدقات
نفقة هؤلاء في بيت مال المسلمين بتقدير كتابتهم لانفسهم
ولم تلزمهم نفقتهم من بيت المال لاحتباسهم في نصالح
المسلمين وصفي فيجب له الاقل من نفقة واجبر عند قول
المبيت وظاهره ولو كان غنيا وعمله في مدة عمله واستقاله

بمهمات الصبي لاني غير وقت الاستقبال كاللجني منكم يوم
ان الزبلي فكرهته الثلثة فقط مع انه ذكر الستة وراعيهم
الوالي ومقاتلة قاتل ابدع العدو ويشتا منهم القيام بدفع عدو
المسلمين بحيث اعدوا انفسهم لذلك فنجب النفقة لهم ولذاتهم
قال الرحي ومت المعلوم ان القيام بدفع العدو ولا يستعمل اعد
ومتا ملنة ادا يل تقا تله اذ الزم ذلك ويشهيا له ويترك الا
بامر اخر ترقيا القريب حتي اذا ظفر به قاتله واذا وهى العدو
يكون منتظرا له وينبغي لهم ان يتخفوا عن ذلك انا انهم
اكتساب ما يكتفونهم ومن تلزمهم مؤنفة في حال مراقبة
العدو فان امكنهم الاكتساب دون ذلك فلا ينبغي ان ياخذ
الاتام كفايتهم والظاهر ان اخذهم مع امكنه الاكتساب
حاجتهم وان كان التصف اولي والله اعلم اه ومضارب
سافر حال مضاربة فان نفقة في مال المضاربة مدام
سافر الاختيار له / ما فلو كان مضاربا بالرجلين او اكثر
فنفقة على حسب المال بخلاف مال ولان متجني فلا تنفق
من مال المضاربة كما سياتي ان شاء الله ولا يرد الرهن
اي فيما اذا كان عبدا او ابة متلا او نفقة على مالكة الرهن
مع انه محبوس عند المرتين فاجاب عن ذلك بقوله بحسب
اي الرهن لمقتضاها يميني لما كانت النفقة لها متساوية
فاوجبتاها على المالك لذلك وانما كانت النفقة لها لان
الواهن يتوصل به الي ما يجتاه من الدين ولولا الرهن لا وصل
اليه وللمرتين يستوفيت به لدينه حتي لو مات الرهن وعليه
ديون كان اخف بالرهن حتي يستوفي دينه ولا انه محنوظ

بنفسه بضمان الاقل من قيمته ومن الدين ولولم يكن موهو
لك على ما لك رحمتي ولو وصلت لك الزوج صغير جدا
نحب النفقة في ماله ان كان له مال لاعلى ابيه ان كان
الزوج فقيرا قال قاضيات ان كانت كبيرة وليس للصغير
مال لا يجب على الاب نفقتها ويستبدن الاب عليه ثم يرجع
على الاب ان اذ اسر شربلا ليه هذا اذا كان في تزوج الصغير
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر وضع بالفتحة الشريفة
والطاقة الوطني مكر كثير ولزوم نفقة بقررها الخاصي تسرون
ماله ان كان او يصير فادب كير ونفى اهل الذهب ان اذا
عرف الاب بسوء الاختيار حادثة او نسا فالمقد بالاصل صح
به في الجور غيره وقدمه المص في باب الولي كما ذكره الحلبي
وعلى كل حال لا يلزم الاب نفقة زوجة ابنة الاب اذا كان
الاب ضمنها كما مر في المهر تحت قوله مع ضمان الولي مهرها
ثم قال ولا يطالب الاب بمهر ابنة الصغير النخبر اما الغني
فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنة الامن مال نفسه بغير
قال في المتن اذا تزوج ابي زوج الصغير النخبر امره الا اذا
ضمنه على المهر كما في النفقة فانه لا يواخذ بها الا اذا ضمنه
ولا رجوع للاب الا اذا اشترى على الرجوع عن ادا انتهى
متنا وخرجا هذا كله بخلاف ما سياتي في الذروع فانه قال
ناقلا عن الملتقي والمختار ونفقة زوجة الابي على ابيه
ان كان صغيرا فقيرا او زونا فليجزم وعبارته في الملتقي
زوجة الابي على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او زونا فليجزم
المختار ونقل في خرجه عن البسوط انه لا يجب الاب على

نفقة نروجة الابن وقد قدسناه اهنا الحاصل ان في المالة
قولين رحمتي لا يقدر الصغير على الوطى لان المانع من
قبله اي فقط اما اذا كان المانع منها ايضا بان كانت
صغيرة لا تطيق الوطى فلا نفقة لها كما ياتي اوفقر اليس
عنده قدر النفقة الزوجية من نفقة بن عليه باسر
القاضي ولو وصليته كانت الزوجة وكان الاولى ان
يقول سواء كانت مسلمة حرة او رقيقة او كافرة او كريمة
او صغيرة تطيق الوطى او تستهري للوطى فيها دون
الفرج اشارة الى رد قول الترهات في ولا اعتبار كونها
مستبهاة ولعلمه ان اذ اعبرة ككونها كبيرة حتى صارت
بحال لا تستهري فانه اذا اسكرها يجب عليه نفقتها حتى
قلبت والافوجبه الرذال هو لان الزوج يستمتع بها
بالدواعي حتى لو لم تكن المرأة كذلك بان كانت صغيرة
لا تطيق الوطى ولا تستهري لجماع فيها دون الفرج ايضا
كان المانع منها فلا نفقة لها لعدم وجود التسليم تكن
سائق فربما انما اذا كانت نفقة المنة واللا شئنا
واسكرها في بيتي وجبت نفقتها عند الثاني وقد مر عن
التقية بلفظ عن في الحفاظت نفقة كالمالكنا صغير
قال في المني ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لا نفقة
لها لان المني مني جاني فنها فانية ما في الباب ان يجعل
المنع من جهته لا لعدم والمنع من جهتها قائم ومع قيام
المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية فقرة او غير
موطونة اوله فوجب النفقة كان الزوج صغيرا وهذا
تنظير

تنظير لما في المص والمجام وجوب النفقة ولا حاجة المده
لهم من قول المص ولو الزوج صغيرا او كانت رتقا او ثوبا
او مستوصة اشارة الى الابداد بان المانع في هذه المذكورات
قد قام من جهته فلا ان التماس عدم وجوب النفقة هو
يجاب عنه بانه لا مانع فان الزوج في المذكورات رعا اتسع
بالدواعي والنفقة تجب بمجرد احتسابي ينتفع به الزوج
مطلقا لا بخصوص الوطى او كبيرة لا توطا اما لعدم اشهرها
او حلول مرضي بها يمنع من وطئها ويصح رجوع قوله لا يوطا
الى المستوصة ايضا بان كان الطبع ينفر منها وهو الاولى
لان المستوصة التي يمكن وطئها لا تشك في وجوب نفقتها
قال في البحر النفقة واجبة سواء اصابته هذه الموارض
بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك وكذا يجب
نفقة صغيرة لا يمكن وطئها ولا تستهري كمن تصلى للخدمة
ولا تستحي ان اسكرها في بيته عند الثاني واختاره
في التخمه صاحب الايضاح ايضا كما في البحر فافى الزهر لا يصح
ان الاطاقة ليس لها حد مقدر بالسبب وان السهينة
تطبق ولو صغيرة وقيل بنت تسع مفرع على انه يشترط
لوجوب النفقة صلاحيتها للوطى فزوج ذكر في الخلاصة
ايها الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فرض
النفقة على الزوج وظن الزوج ان ذلك عليه ففرض
لها النفقة لا يجب سكر والفرض باطل قال في البحر ونظيره
ما في الظهيرية لا فرض لها الثاني فاختارها شهر بن شهاب
الشهود انما اخذت من الرضاع وقررت القاضي بغيرها



ان التاجيل صحيح لوقوعه بالرضا ولها المنع لرضاها بسقوط
 حقه وان لم يكن لها حقة الطلب لصحة التاجيل والظاهر
 ان محلي ما ذكرنا لم يشترط الدخول اما اذا اهل الكل بشرط
 الدخول فنفت لا تشقّق النفقة لعدم رضاه باستقاط
 حقه في الاستمتاع كما افاده السيد احمد بقدرها/ها
 وهو قول الخصاف به يقتضي قال في الهداية وعليه الفتوى
 وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي
 الفتوي وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي
 وقال به جمع كبير من الشايخ ونص عليه محمد وقال في
 التحفة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفك
 ذممة من سمته ومن قدر عليه رزقه فلينفك
 مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها واستدل في
 الهداية لاعتبار حالها بما حديث هذنا فانما اعطى حاليها
 وما الف نفقون بموجبيه ولذلك قلنا انه لا يطلب نفقة
 وسمة فيما اذا كانت المرأة غنية وهو فقير والباقي دين
 في ذمته الى الميسرة وحاصله انه عمل بالابية والحديث
 وانتقوا على وجوب نفقة الميسرة اذا كانا ميسرين
 وعلى نفقة الميسرة اذا كانا ميسرين وليس الكلام الا
 فيما اذا كان احدهما ميسرا والاخر عسرا وقد مر ما اذا كان
 الزوج ميسرا وما لو كان الزوج ميسرا وهي فقيرة ففي
 ظاهر الرواية يجب نفقة الميسرة اعتبارا الى ما في الفتى به
 نفقة وسط وهو فوق نفقة الميسرة ودون نفقة
 الميسرة فاذا كان الزوج ميسرا والباكل المولود اللهم

رجع الزوج عليها بما اخذت اذ قال السيد احمد وهو
 يفيد الرجوع بالنفقة في مسالة الخلاصة فليحفظ
 ولو وصليته منعت نفسها عن الوطى للمهر المجل فوجب
 لها النفقة ايضا لانه منع بحت وكان فوات الاختصاص
 لمعي من قبله واطلقة فتشمل ما اذا دخل بها اولاً قبل
 قبض الصداق المجل ولا فاته لها المنع في الى النبي عند
 ابي حنيفة واما عندنا فتسقط بالمنع بعد الدخول
 الا اذا كانت سلمت نفسها دون البلوغ لعدم صحة
 تسليم الاب عيني اي اذا كان سلمها ابوها قبل بلوغها
 قبل قبض المهر لم يفت لها ان تمنع نفسها عنه حتي
 تنقض المهر عندنا ايضا فوجب النفقة لمثل هذه
 اتفاقا قال في البحر قبيدنا المهر بالمجل لانه لو كانت
 كله موجدلا فاستنفت فلا نفقة لها عندنا ابي حنيفة
 لانه نشوز ونجب لها النفقة لصحة منعها عند النبي
 لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باستقاط حقه في
 الاستمتاع وعليه الفتوي كما في البحر والنهر وارضاهما
 الاشارة كلكه اراد به المحوي لانه منع بحت فتحت النفقة
 قال الولوي وبقول ابي يوسف يعني استحقا فاجلانا
 البيع ولان العادة جارية بتأخير الدخول عندنا فخير
 جميع المهر وفي الخلاصة ان الاستاذ ظهير الدين كان
 يعني بان لا يستحق لها الاستمتاع والصدر السيد كان يعني
 بان لها المنع وقد مرنا هناك عن السيد انا تأجيل
 البعض بمنزلة تأجيل الكل عند ابي يوسف والمأصل
 ان

سبح
 من هذا الحديث
 المهر عندنا وهو

منزلنا انزلنا في احتياج الى مترلي هذا الخذكراه فلها
 النفقة ايضا تباع وان كان امتناعا عنها النيرحت فلا
 نفقة لها او مرضت في بيت الزوج بعد ان تزفت
 اليه فان لها النفقة اتفاقا ولو مرضا لا يطع معه
 الجماع استحقا فالنبي حرام الاحتباس اي لا يبيح لانها محتبة
 عنده وقد انتقلت اليه صحيحة سلمة وبعد مرضها
 بقي له نفق ما من نحو الاستيناس وداعي الجماع وحفظ
 البيت ونحو ذلك والتباس عدم النفقة اذا كان مرضها
 يمنع الجماع لنفوات الاحتباس للاستمتاع وجعل الاحتباس
 ما قد مناه فان شرب الحاقن وكذا تجب النفقة عند
 لومرحت في بيت اهلها ثم اليه اي الى الزوج تنقلت
 في مرضها خلافا لابي يوسف حيث قال لا تجب لان
 التسليم لم يصح وهذا كله اذا كان مرضا لا يمكن معه الجماع
 والا فلا خلافا في وجوبها كما حقتة الشيخ الرجمي و
 استحسن في البداية قوله ابي يوسف وعلى كل حال لا يبار من
 استحسانه المعنى به او كذا يجب لها النفقة فيما
 لو مرضت وفي منزلها ببيت ونفسها ما صنعت وعليه
 المتقوي كما حره في الفتق قال في البحر وحاصله ان للنقل
 في ظاهر الرواية وجوب النفقة للمريضة سواء كان قبل
 التتلة او بعدها وسواء كانت يمكنه جامعها اولاد كانت
 معها زوجها اولاد حيث لم تنفق نفسها كما صح به في البيات
 والخلصة والذخيرة وغاية البيان معنى اليه كما في كلام
 والمبسوط والناظر للطحاوي فكان هو الذنب

الطحاوي والباقيات والمرة نفقة تكل في بيتها خبر العسر
 لا يجب عليه ولا يلزمه ان يطهرها بما يكل بنفسه ولا يملك
 تكل في بيت اهلها ولكن يطهرها الوسط وهو خبز البرداج
 ويا حنن كذا في الذخيرة بل يندب قال شاذنا يستحب له
 ان يواكلها لانه ما مورجس المشقة معها واذا في ان يواكلها
 لتكون نفقتها ونفقة سوا وجر ولو وصليته هي في بيت
 ابيها قال في البحر واثار المص الى ان شرط وجوب النفقة
 تسليم المرأة نفقها الى الزوج وقت وجوب التسليم و
 معني بالتسليم التخلية وهي ان تحلى بين نفسها وزوجها
 برقع المانع من وطئها والاستمتاع بها اذا كان المانع من
 فعلها اربست قبل غير الزوج فلو تزوج بالتمة حرة صحيحة
 ونزل الى بيتها فلها النفقة وكذلك اذا تم بيعها ولم يطل بها
 الزوج بالنفقة وهي بحيث لا تمتنع نفسها وطليت هي
 بالنفقة ولو بالنفقة اربست وقال بعض الاخريات
 عنها الجدة بالخلاف في النفقة اذا تزوجت اليه بيت الزوج
 والفقهاء على الوجوب وكذا يهتدى بالوجود في نفقة النكاح
 ابي الزوجية الشفعة الى ابي بيت سوا تمتنع منه بعد النكاح
 نفقاتها وامتنعت فان كان اربست لم يمتنع كالتقال او
 استفتت المهر ابي المستفتي فمهرها هو المهر الذي لها النفقة
 ايها وكذا الويل لزوجها بالنفقة بعد ما اوفى المهر الذي ار
 به في بيتها في بيتها لها النفقة لانه في حقها ولو كانت
 ساكنة في منزلها فنفقة من الزوج عليه كما في قوله
 تسليم المستوفين في نفقاته وهو الذي يزوجها ويؤتيها

روي في فتح القدير وقال ان الفتوي عليه كن قال بعد
 ذلك فيها لو مرضت قبل الانتقال ولم يكن لها النقلة اصلا
 ح انها لم تمنع نفسها انه لا نفقة لها لعدم التسليم تقدير
 بدليل قولهم في توجيه ظاهر الرواية ان التسليم حاصل
 فزوت التكليف من الاستمتاع وان لم يكن انتقاء فان
 التسليم بالتكليف قال بهذا هو مراد الفارقين بين المريضة
 والصحة والمريضة التي لم تزف لا نفقة لها ان كانت
 بحيث لا تقدر على الانتقال منه سواء شئت نفسها
 بالقول اولاه ولم يلبثت الخارج الى هذا القيد بانه
 لا يمكنها الانتقال فقال او في منزلها بقيت ولتسرها
 ما سئمت ولعل ذلك مما عني ما سأت متنا من قوله
 ومرضت لم تزف وعلى كل حال فاني اخذت من التفصيل
 الاصل له كما في الحر وذك لا بد قال واذا انزمت المرأة
 الى بيت زوجها وهي صحيحة فزوت في بيت الزوج
 مرضا لا محتمل الجماع ان كان بيني بها كما قال لها النفقة
 لان المرأة لا تسلم عن المرض في الزوجان كانت لم يدخل
 فزوت مرضا لا محتمل الجماع لا نفقة لها وان اغنى غيرها
 انما اكبر ان هو عزلة المرض اه فقولوا وانما لم يدخل
 الخ مخالف لما هو رواية والمفتي به لان المرفوعة صحيحة
 يجب لها النفقة ودخل بها والا اذا كانت لا يتناسن
 بها ولا تطلب الجماع ولا تشتر به لصرفها لا مرضها فثبت
 على الخاتمة مرضت عند الزوج بعد الدخول هكذا اقيد
 به فيها بنام على التفصيل السابق وهو مراد وذاك
 قوله الخ لا تملك لدارا غيرها يعني ثم طلب الزوج
 عودها

عودها الى بيته ان لم يكن نقلها من بيت ابيها الى زوجها
 بحجة تكسر الميم شبه الودج وعوها مما يتاين به نقلها
 بدون مشقة عليها فلها النفقة قال الشيخ الرضوي وهم
 محل نظر لعدم وجود الاحتباس انتهى قلت لم يوجد
 امتناع عن الاحتباس وانما حال المارض بينه وبينها
 فالاحتباس وان لم يوجد حقيقة لكنه موجود حكما
 لانه المانع عذر سوي لا يستطاع دفعه والله اعلم والا
 بان امكن نقلها الى بيت الزوج بنحو حجة فلم تنتقل الا
 نفقة لها كما لا يلزم مدواتها اي اتيانها بالطيب
 والادوية كما في التبيين من باب صدقة العطر قال
 السيد احمد وانظر هل ما يعرف عليها في نقاسها من
 الادوية لا يلزم فلجرا لا نفقة لاحد عتزل الاول لا احد
 عشر احدها مرتدة فلا نفقة لها في عدتها لانها تحبس
 عند الامام لتزويج فليست بحتيسة عند الزوج وان
 جسرها الامام عند زواجها فلا نفقة ايضا لانه حينئذ وكيل
 عن الامام فكان جسرها عنده جسرها عند الامام تقدير
 لا لمصلحة ولا لاستئناس بها ولا تغل له الدواعي وهي
 فانشرة اشد النشور ومثيلة ابنة اراد به اصل زوجها
 او فرعه وكذا لو مكنت نفسها من احداهما فلا نفقة
 لها لانها ناشرة بمصيرها فلان ينبغي ان يقدم لنظر
 المصلحة فيقول معتده ردة ومثيلة لا صل او فرعه
 او مكنته من ذلك او نحوه مما يثبت به التحريم ومعتده
 موت لا انتطاع النكاح به وعجز الميت عن الانتاق لانه

لاسال له والعدة واجتعليلها لادعيه فلم تلقى من مصالح
 الزوج فلا توجب فناء ملكه ليوفى ما عليه من النفقة
 بخلاف المدبرين رحمتي وهذا ايم الحمل ايضا الا لو ولد
 الحامل فلها النفقة من كل المال افا ده السيد احمد
 قاسد الدند لا يسبح الوطى ولا دواعيه فلا احتساب
 عنده فلا تجب النفقة وعدته والاولى ان يقول
 معتدته اي المستدة من النكاح الفاسد بعد تفريق
 القاضي بينها وبها بعتلة الواحد والا لزا دت على
 احدي عشر وجه ذلك ان النفقة انما تجب في النكاح
 الصحيح او اثره وبها لبس كذلك وفي الخا بعتفان
 عنها تزوجها فترجعت باخر و دخل بها ففرق بينهما بعد
 عود الاول فلا نفقة لها في عدتها لاعلى الاول ولا على
 الثاني بخلاف المدخول اذا طلقت ثلثا فترجعت في
 العدة و دخل بها الثاني فلها السكنى والنفقة على الاول
 اه لانها معتددة من طلاق بائن من الاول واما في
 الاولى فهي معتددة ووطى الثاني بمقد فاسد فلا نفقة لها عليه
 ولا على زوجها لانها انصفت بنفسها بجمعي من جرستها
 وفيها الهندية اتهم بامراة فترجعت واكثر ان جعلها منه
 لا نفقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها بمضي من جهتها
 وان اقرب الزينة وامر لم يتواي امة تنكح ثانيا بعد
 ولم يزوجها مولاه لانها لم تكن محبوسة للزوج بل صبي
 فهي مصالحة سيدها وفي الهندية عن الشرخا بعتة عن البيت
 سكيل بالاديب رحمه الله تعالى عن امة زوجها مولاه صا

من انسان وهي مشغولة بمخدمته سيدها طول اليوم
 ومخدمته الزوج بالليل قتال نفقة اليوم على المولى بقتة
 الليل على الزوج اه وصغيرة لا توطأ ولا تستثنى لوطى
 ولا تنكح للمخدمة والاستثناسى لو طهرها لذلك فبنت
 اليه كما هو قيدنا بالنفقة لاث للاب مطالبة الزوج اه
 الصغيرة التي لا توطأ ولو كانت صغيرة جدا ويجوز الزوج
 على دفع المهر اليه لانه يجب بنفسى المقتد وحقق القضي
 للاب و خا رجة من بينه اي الزوج بغيره شرعي
 وهي النافقة وهي في اللنة الماصية على الزوج للنفقة
 له يقال نشرت المراه على زوجها فهي نافقة وعن
 الزجاج المنشور يكون بين الزوجين وهي كراهة كل
 واحد منهما صاحبه كذا في المغرب وفي الشرح تخا قال الحضا
 الخا رجة من منزل زوجها النافقة نفسها منه والرا بالخرج
 كونها في غير منزل بهير اذ لم يستعمل ما اذا امتنعت عب
 المحرم الى منزل ابتداء بعد انما محل مهرها وما اذا خرج
 من منزله بعد الانتقال اليه بمرحلي يعود الى منزل
 الزوج ولو وصليته بعد سفره فلا يشرط في عودها بقاء
 زوجها فبقي عادت خرجت عن كونها نافقة وفا كذا
 ان النفقة اذا كانت متضمنة او متراض عليها تلزمه
 واما اذا عدا و عادت في سفره فليس بانها تجاسر
 بعد قدومه على ما مضى بعد عودها خلافا للثاني قال
 الخبير الروملي في حاشيته على البحر وعند الشافعي لو بشر
 كان خرجت من بيته ففاب ففادت مطيعة في غيبته

زيلبي وقال بعضهم تكون ناشرة فأجاب السري وشمل
 الخروج أي الواقع في عبارة المتى معني الخروج فتبين
 وهو الحسنى كمن أقرتها منزله وانتقلها إلى بيت آخر
 الخروج الحكم وهو عدم تكليفها له من النكاح عليها
 لأن كانت المنزل لها ولا تأبى كنانا فيه بأدوار ولا كما
 قاله أبو السعود لم تمنع من الدخول عليها وإنما كانت أجنبية
 لا تنقلها وأما إذا لم تمنع من الدخول وصحت من
 الوطئ فلها النكحة كالممنوعة من منزلها لم تكن
 سائلة النقلة وإن قالت حولي إلى منزلي أو كثر
 لي منزل أنزل فإني احتاج إلى منزلي هذا الخ لانه فلها
 النكحة ولو منعته من الدخول عليها كما قد كان ولو كان
 فيه أي في البست الذي يريد الزوج نقلها إلى شجره
 كسيت السلطان أي عابني أو سري بالسنه لا
 يعني حله من حرمة فاستغنت من أي من النقال
 أي ذلك البيت ثم ناشرة لعدم اعتبار النكحة في زمانها
 كما في التخييس ولات التورع عن الشهرة مد وب
 وأطاعة الزوج فرض وترك الفرض للمندوب جنوب
 فلا يكون عذرا في عدم النقلة رخصت في قوله خرجت
 من بيت الفصيص يعني سكنت معه في بيت نظر لها
 أنه منصوب فخرجت فان لها النكحة لا نكح منزل
 له أصلا وهذا شريع من المص في محترزات قوى الفص
 بغير حلف قال الشافعي وسئل عن من أسكن زوجا
 في بلد والد زوج المحمد بن ثم استغنت وظلته السكني

لم تجب نفقتها ما دام عايبا في الأصح خروجها عن
 قسنته فلا يد من تجد يد التسليم والتسليم لا يحصل
 مع النية اه والقول لها في عدم النكاح بيمينها يعني
 لو ادعى نشوزها وانكرت ولا يثبت للنكاح حلفت
 فان حلفت اخذت النكحة وإن نكحت سقطت و
 يظهر ذلك في المدة المأمنة فتلزمه نفقتها إذا كان
 بالتضا والرضا وإن أقام البينة فإن شردوا فإلها
 المهر المحل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النكحة
 ولو شردوا فلها ليست في طاعة الزوج للمجموع لا تنقل لأنه
 يجمل أنها تكون في بيته ولا تكون في طاعة ربه لا تسقط
 النكحة لانه الزوج يغلب عليها بحر وشق سقطت به أي بالنشوز
 النكحة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر
 ثم نشرت سقطت تلك الأشهر المأمنة لا تسقط
 الكفنة الاستدانة يعني لو استدانتي في أيام نشوزها
 بأذنه أو عاذن القاضي فإنها لا تسقط بل لها النكاح
 إذا عين عليه ولو بددت رضاه لأنها كالمقبوضة منه
 حيث قبضت من دائنه في الأصح من الروايتين كما لو
 لا تسقط النكحة المستدانة أيضا كما في الذخيرة وهذا
 يعم مودته أو مودته أو مودتها كما سياتي تحت قول الماتن و
 يموت أحدها أو طلاقها سقطت المفروض إلا إذا استدان
 بأمر قاضي فتنسب قيد المص بالخروج لأنها لو ما تنسب من الوطئ
 مع كونهما بيمينه معه في منزله لم تكن ناشرة لأن الظاهر
 أن الزوج يقدر على وطئها ألا ترى أن النكاح لا يوطأ إلا كما

في بلاد الاسلام خوفا على دينها قال ويظهر لي ان لها ذلك
 لان بلاد الروم في زينا لنا تشبهه تداء الحروب اهوا
 وعاهها يسكنها في بيت الغصب وقد علبت بذلك فانت
 الدهاب فغنى الذال المحبة الكثرة لها النفقة لانه امتناع
 بحت او دعاه لتسا فرسمه فابت السفر معه لانه يكون
 فاشرة وحب نفقة على المفتي به انه ليس له اذ
 يسافر بها الا برضاها وانما على ظاهرها ولا نفقة لها اذا اشقت
 السفر معه اذا اوفاهها سجل مهرها ولا نفقة لها اذا اشقت
 كما في البحر وكان الزوج في بلد اخر قد سفر فاراد ان يحلها
 مع اجني ليس محرم لها كما خسه مثلا بمته مع المولود
 الزاد لينقلها اليه ولم يحدد محرمات عن السفر معه
 فلها النفقة وانما قد نفق السفر لانها اذا اشقت
 فيها دوند لا نفقة لها لان المرأة لها ان تخرج الى اوطان
 السفر بلا محرم وهذا على القول بان له السفر بها لقوله
 تعالى استكنوا من حيث سكنتم من وجدكم وقد لا تسر
 له السكنى الا بالسفر فله ان يسافر بها او ينقلها مع المحرم
 ولو اراد نقلها مع اجني مسافة السفر صفت ومنه الاجني
 واهل القافلة ان يرافقوها كما صرح بفنك الشيخ الرضوي
 فصرح سئل بعض العلماء امرأة لها زوج لا يصلح للمرأة
 قايي ان تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية
 وكذا اخبر لها النفقة لوانه نسرها الارضاع صبي والحال
 ان الزوج تاتر بغير اي يتصور الارضاع زوجة ابن الغير والحال
 انها لم تخرج من منزل الزوج يعني فلا يكون اجارة نسرها

ع

مع بقائها في منزل الزوج مسقط للنفقة بخلاف ما لو خرجت
 فيضاف النشور الى الخرج حيث كان بغير اذن وقيل تكون
 فاشرة حكايته بتقيل تسر بضمه وبه صرح في البحر وفي
 النهر من الرضاع عن الثانية يكون الارضاع من غير اذن
 زوجها الا اذا خافت هلاكه مخ لا بأس به قال في البحر
 ينبغي وجوبه وذكر في شرح قول صاحب الكترو لهم النظر
 والملاذ منها ما نصه وقالوا هل لدا ان يمنع امراته من
 النزول ولا تنقطع بالصلاة والصوم الا بالذات كذا في
 الظهيرية قال وينبغي عدم تخصيص النزول بل له اذ
 عيها من الاعمال كلها التخصيص للكسب لانها مستغنية
 عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل بتبع الاجني
 اه فاذا كان يجب عليها ان تنفرد لمصالحها كما كاناها
 مؤنة مصالحها مع عدم حقوق عار له في شغلها واكتسابها
 فكيف لا يمنعها عما لحق به من المار من اجارتها تسرا
 بالارضاع وصيرورتها ظيرا فيمنع في ان يتي بهذا القيل
 كاصح به الشيخ الرضوي والسيد احمد في قولهم له ان يمنعها
 من الاعمال كلها انظر اذا المنع لا يقتضي الحكم بنشورها
 فانها لو غزلت في بيت زوجها او انتقلت فلا يمنع ذلك
 وجوب النفقة لكن في الترخا نية عن الكافي في اجارة الظير
 وللزوج ان يمنع امراته عما يوجب خللا في حقه وقال السفاني
 لا نه في الارضاع والسهر تنقب فيمنع ذلك حالها
 وهو حقت الزوج فله ان يمنعها ولو سلمت بمسرها للزوج
 بالليل بان باقت عنده دون النهاء لتذهب في كسرها

اولاً وعكسه بان تضاحيه في النهار وتغارقه في الليل
 في مصاحبها اولاً فلا نفقة لها التقص التسليم الواجب
 عليها والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله قال
 في المجتبى وبه عرف جواب واقفة في زمانها ان تخرج
 من المحترقات كالعائلة والفاصلة والماشطة التي
 تكون بالنهار في مصاحبها وتكون بالليل عنده فلا
 نفقة لها التقص التسليم اهـ لا قر الترهتاني ما عتبه
 قال في النهر وفيه نظروا لم يبيح وجع النظر لكن قال في
 البحر انه سيأتي ان العائلة لها الخروج وهذا الجع لا يظهر
 لان الكلام فيمن يخرج جميع اليوم والليل والعائلة ليست
 كذلك ويبين الحلبي وجع النظر بأنها معذورة لاستغناءها
 بمصاحبها فلم يحمل نقص التسليم بخلاف من سلمت نفسها
 بالليل دون النهار وعكسه من غير عذر فان نقص
 التسليم ينسب اليها فلا نفقة لها اهـ واجاب عن
 الشيخ الرحمتي بان اشتغالها بمصاحبها ليس معذراً لان
 الرجل يقوم بطلبها وشربها وكسوتها وسكنها
 فله ان يمنحها من الاكتساب ومن الحياطة ونحوها
 لتتفرغ له في سائر اوقاتها حيث قام عونهما التفرغ
 ان المحبوسة ظلي والمحبوسة تادى الحياطة لغرض غير
 معذورة وقد سقطت نفقتها من افلا تكون هذه
 كذلك على ان كلام الزاهد في المجتبى عام للمعذورة
 وغيرها افاذه السيد احمد ولمل وجه النظر اقدم الراجح
 في نكاح الرقيق ان المولي اذا استخدم امته نكحها وان لم يلها

الى

الى الزوج لبلده ان يلزمه نفقتها ولا تكون ناشرة لكن
 نفقتها منها را على سدها كما قدسنا عن القوت في قال
 الشيخ الرحمتي وعكس الفرق بان في الحرة لزمها من التسليم
 بغير قيامها بواجبها حتى الحياطة ونحوها في منزلها
 لا يجب تبويتها وجل احتياج الزوج لها لئلا فاذا فورها
 المولي منزلاً بالليل واستخدمها لئلا حصل للزوج جل
 المقصود واكثر المنافع فلان التبتوة في ذلك معتبرة
 واسه اعلم اهـ ثم ان مهرها وعصمة وخريجه بلداً ان كانت
 ناشرة ما امت خاتمة وان لم يجرها لم تكن ناشرة و
 محسوسة تحت اولادها قال وتوصلية لان حبسها
 ظلي لان المعتبر في سقوط نفقتها فوات الاحتباس
 لامن جهة الزوج وقناعات الاحتباس هنا لامن جهة
 وفي الصيرفية راقا للقاضي جلال الدين اذا حبست
 ظلي او حبست في الاصل والجامع انه لا يجب لها النفقة من
 غير تفصيل في الحبس بالحق ان كان في دين فعند باب
 يوسف ان قدرت على ادائه فلا نفقة والا فلا النفقة
 وذكر الكرخي انها اذا حبست قبل التقله فان كانت
 تقدر ان تجلي بغيرها ويبيته في الحبس فلها النفقة وان
 كانت لا تقدر فلا نفقة لها ولو حبست بعد التقله
 لم يبطل نفقتها لان المنع بعارض الزوال وهو غير
 اليها فلا يثبت في استقاط حقها كالخض والنقاس وما
 قدسنا عن الاصل والجامع مطلق يشمل قبل التقله
 او بعدها قدرته على الاداء والا وعليه الاعتمادي

وعلمه الفتوى فتح الا اذا احسها هو اي زوجها بدين
 له عليها فلها النفقة في الاصح جوهره لا يمكنه الوصول
 اليها حتى يشاء ولذلك قال وكذا لو قدر على الوصول اليها
 في الحبس اي في دين غيره ظلم او حقت صبر فيه ولنظما
 هذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر
 تجب النفقة اه كحسب اي كما انها تشتق النفقة فيها
 لو احتبس الزوج مطلقا اي سواء قدر على الاداء او لا
 حبس تحت او ظلم تقدر على الوصول اليه الا لا
 الاحتباس صنافا لمعني من جهة الزوج مجزئ
 الخلاصة على انها محبوسة بجمته لا لا يرضى بخروجها
 حال حبسه لكن في صحيح القدوري لو حبس اي الزوج
 في حبس السلطان فالصحيح سقوطها ان حبس ظلم
 وتقله عن قاضيان ولنفذ ما نقله عن قاضيان لو
 حبس في حبس السلطان ظلم اختلفوا فيه والصحيح
 انها لا تشتق النفقة قال الشيخ الرجمي وهذا مشكل
 اذ لو كان صغيرا لا يقدر على الحجاج لا تشتق منها
 او لم يعدم المنع من قبلها ولذلك قال في الزهر جسه
 ليس مستقلا للنفقة اه وقال السيد احمد والذي
 في الهدية عنها اي الى نية تستحق دونه لا الثانية
 وذكر المقدسي انه وجد في نسخة المتيقنة من قاضي
 خان وعليها حظ بعض الفايح جذف لا ولا عليه
 ظاهر الخطا في نقل صاحب التجميع اوصاحب الزهر
 حيث نقل عن التجميع اه واذا حمل على جسه في دين لها
 عليه

عليه انتهى الاشكال لان المانغ من قبلها لكن التقييد
 بسجن السلطان خاتنا في فتاوى فقهنا في الخلاصة انها
 اذا حبسته وطلب ان تحبس معه فانها لا تحبس ثم نقل
 عن حال الفتاوى انه لو حبس عليها التمساد وظهر
 للقاضي ذلك لا يجرد دعوي الزوج ذلك فينبغي للقاضي
 ان يتخري في ذلك قال الشامي وقد وقع في زماننا ان
 امرأة حبست زوجها بدين لها عليه فطلب حبسها
 معه لا جلا ان يخرج من الحبس ويكملها اه حبس
 معه عند المتأخرين قال السيد احمد وظهره ولو كانت
 هي غير الحابسة له لان الظاهر ان تقييد صاحب
 الخلاصة بحبسها له اتفاقا في ثم قال وينبغي ان يفتد
 ذلك اي حبسها معه بما اذا كانت الحبس يصح جمعها
 اما اذا كان هناك رجال اخرون تختلط بمصرهم
 فينبغي ان لا يجازي ذلك لاسباب اذا كان المانغ ظلم
 او كانت قضيا الى حد متحد ومريضه لم ترق اي لا
 يمكنها الانتقال معه اصلا اي لا تحفة وغوها لا يفتد
 فلا نفقة لها وان لم تمنع مع بيتها في بيت اهلها
 لزوجه يعني بالقول او بالاعراض وسيا بر ما يدل على
 الاستناع هذا اذا لم يمكنه الانتناع منها بوجه من الوجوه
 كما يجتمع عليه تنبيهها وجوه الاستناع لعدم التسليم
 منها فقد بر الكافي في ذلك قال المواني قالوا اذا امر
 مريضه لا يمكن الانتناع بها بوجه من الوجوه
 تستقط النفقة وان امكن بنوع انتناع لا تستقط قلت

ومن هنا يظهر فائدة قوله لم تزف قانها اذا زفتم ولو
 مربية وجد منها التسليم مع اكلان الانتفاع منها يحفظ
 البيت مثلاً كالوكانت محرمة او زفنا او زفنا اسوا مما بها
 هذه العوارض بعد ما انتقلت الي بيته او قبله كما تقدم
 وعن ابي يوسف لا نفقة للزوجة والمريضة التي لا يجنب زوجها
 قبل ان يتقلها وان انتقلت بغير رضاه يرد اليها اهلها وما
 اذا تقلها مع علم بذلك الا يرضها خلاصه والمقتى به قول الامام
 المذكور متناً وقال القاضي والذهب المصحح الذي عليه الفتوى
 وجوب النفقة للمريضة قبل النقلة وبعد ما تكون جامعها
 اولاً معها زوجها اولاً حبيباً تمتنع نفسها اذا طلب تقلتها
 فلا تزف حينئذ بينها وبين المصححة لوجود التمكن من
 الاستمتاع كما في الحائض والنفساء فلا ينبغي ادخالها فيمن
 لا نفقة لها وما في المتي ماخوذ من التجنيس ومقصود
 قال في السراج لو غصبر رجلها فذهب بها شهر الم يكن
 لها نفقة علي زوجها المقصود منه لان هذا منع من جهة
 ادمي وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة لان
 فوات الاحتباس بسبب منها والفتوى علي الدول
 اه وقيد بتوليدها لان الاختلاف فيه والافلو كما نت
 راضية بالغصب لا نفقة لها اتفاقاً لنتوزها وحاجة
 قبيدها لان المعتمرة والتاجر اذا لم يكن زوجها معها
 لا نفقة لها اتفاقاً حموي ثم لو حجت قبل النقلة لا نفقة
 لها اجماعاً ولو حجت بمحرم لانها مستنفذة من التسليم فبطلانها
 ولو حجت بعد النقلة فلا تجلو اما ان يكون بمحرم ولا فان

لان

كان محمراً فنفى ابي يوسف لها النفقة اذا كان الح فرضا لان
 التسليم قد وجد منها ومنع احتباسها انما هو لا داو فرض
 عليها فهي كالصاحبة في رخصات لكن لا تجب عليها الا نفقة
 المحضر لانها هي المستحقة عليه ثم لو طليبت من الزوج ذلك
 فلا تشره قدر الذهاب والحجب لم يكن لها علي الزوج
 ولكن يبسطها نفقة شهراً واحداً فان عادت اخذت نفقة
 ما بقي لان النفقة تجب حاله في الافلو فلفناه دفع نفقة
 هذه المدة اضر زناه واما نفقة شهراً ففقد جرت المادة
 بدفعه ولو اقامت بركة بعد الحج اقامة لا يحتاج اليها
 نفقتها لانها غير معذورة فصار كالناشرة وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا نفقة لها مطلقة ولو حجت بمحرم وهو
 الاظهر لانها ما نفقة لنفسها كما ان شراً كان في السراج ولو
 وصليته نفقة لان الاولى ان يقول ولو فرضا لانه لا خلاف
 في سقوط النفقة لو حجت نفقاً ولان اذا اتم الح في الفرض
 يترجم في النفل بالاولى بخلاف عكسه قال في المحرر وفي رواية
 عنه يبرأ الزوج بالخروج منها والانتفاع عليها اذا ارادت
 حجة الاسلام اه قلت ولا اعتاد عليها لا تنقطع النفقة
 لو حجت معه ولو نفقاً كما في الهندية لا يمكن من الانتفاع
 بها في طريقه ولو وصليته كان حجة الاسلام محمراً فليس
 لها النفقة لفوات الاحتباس كما قد مضاه من قول محمد ولو
 حجت معه فعليه نفقة الحرة خاصة فينظر الي قيمة الطعام
 في الحضر ولا ينظر الي قيمة نفقة السفر ولا الكراما صرح به في
 الخبر هذا فيما لو خرج منها الاجلها واما لو اخرجها فهو يلزمه

على سوي الطعام ولذلك اذا طلعت الفواكه كان للزوج ان
يبتاع بعض الفواكه وان اعطاه خبز الشعير لا بد من
الادام لان لا يمكن تناوله ولو كن لا يجبر على ذلك في الحكم
ويستقامت الاعمال في البيت فالزوج يودي هذه الاشيا
اليها ويومر بذلك وبانه لا جبر ولا حكاية قال وظهر من
هذا ان الرخصي قد صرح بخلاف ما نقله في الجرح عن البائع
فلعل فيه اختلاف الرواية او جعل ما ذكره الرخصي على القضا
وماعت البديع على الديانة اه ولا يجوز لها اخذ الاجرة
على ذلك اي الخبز والطحن والطحن لو جبره اي ذلك العمل
عليها وبانه يميني لو اخذت الاجرة لا اخذت على عمل واجب
عليها في الفتوى اي الديانة فلما لم يمتنع الرخصي فلا يعمل
الاخذ كل من ذلك القاضي لا يجبرها عليه ولو وصليته كانت
شريفة لا بد صلى الله تعالى عليه وسلم قسم الاعمال اي اعمال
المشتة بين علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما فجعل اعمال
الحار ج اي ما يتعلقت بخارج البيت كالتيان الحطب والماء
وتخصيل النعقة على علي رضي الله تعالى عنه وجعل اعمال
الداخل كالطحن والخبز والحجوز على فاطمة رضي الله تعالى عنها
مع انها سيدة نسأ المالمين ولو غايشت الصديقة من حيث
انها بضمقة صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا هي افضل من سري
وقوله واصطفاك على نسأ المالمين فالمراد عالمي زواجرها
كامردي حديث حمري واذا علم الحكم ففاطمة زهري غيرها
بالاولى وقسمته هذه دليل الوجوب وبانه وانما يمين وجبا
قضا للزوم المخرج به علي بن ابي نقيتا مباشرة هذه الاعمال

جميع ذلك امتنعت المرأة اي الزوجة من الطحن والخبز ينظر
ان كانت من لا تخدم اي لا تشارك هذه الاعمال كانت
كانت من بنات من له رياسته او كانت بها علة تمنع عن
مباشرة ذلك العمل فليعلم ان ما فيها بطعام مرهيا للاكل
والا بان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك بسبب
افتقار الملأ بمنزلة لا يجب عليه ان ياتى بها بالطعام لهيبا
ولا معنى يرهيه لها استبعاد الاول من الحائق وصرح بالثاني
في المنع وفيد في بعض المواضع فجبر على ذلك قال الرخصي
لا تجبر ولكن اذا لم تنطخ لا يعطىها الادام وهو الصحيح انتهى
وقال الشيخ الرضوي وكتب العلائي في الهامش عن الزهري ادم
هو طام اساطقة كما لا يخفى اه قال لا تتركها تاتى بها ما
يجتاج الي علاج بل بخو سمس وعسل وفي الجرح عن البديع
واذا كانت وجوبها على الكفاية يجيب على الزوج ما يكفيها
من الطعام والادام كالذهن لان الخبز لا يوظف عادة الا
ما دوا وما الذهب فلا بد منه للنساء اه قال واشنا يموله
عادة الي انه لا يعتبر في نفقة الزوجة وان كانت فقيرة ما
ذكر في طعام المسكين من ان خبز البر لا يحتاج الي الادام لان
المقصود في الكفاية الطعام الخفيف وهو حاصل خبز البر يدو
ادام وفي نفقة الزوجة كفايتها والمعتاد في الفقير والغني
الكل الخبز بالادام كل على حسبه قال وفي الذخيرة قال شمس
الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا امتنعت المرأة من الطبخ
والخبز وعمال البيت كان للزوج ان يمتنع من الادام ايضاً و
ببطيها خبز البر ما يكتفي اكلها وحده ويقول هو طام وليس

والألفاظ هو الحديث بتقضي الوجوب قضاؤك لما أخرج
 أبو داود عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لابن أبي عمير
 ألا أحدئك عني وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قلت بلي قال إنها جرت بالرحا حتى اثرت في
 يديها واستقت بالقرية حتى اثرت في خصرها وكنت البيت
 حتى اغبرت ثيابها وزادني رداية واوقدت القدر حتى
 ذكبت ثيابها وأصابها من ذلك ضربة في النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فقلت لو اتيت أبوك فالتيت خاتما فأتته
 فوجدت عنده خدأ فأفرجت فأتتها من الدند قال كان
 حاجتك فسكت فقلت أنا أحدتك يا رسول الله جرت
 بالرحا حتى اثرت في يديها وحملت بالقرية حتى اثرت في خصرها
 فلما إن جاء الخدم امرتهم أن تأتيك فتستخذمنك خادما
 يتيها حروما فيه قال اتقي الله يا فاطمة زادي فريضة
 ربك واعلمي عمل اهلك وإذا أخذت مضجعتك فسمعي ثلاثا
 وتلائي وأحمدي ثلاثا وللاثنين وكبري أربعين وثلاثين
 فتلك مائة نهي خير لك من خادم قتالت رضيت عن الله
 وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعند ابن سعد عن علي
 رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 لما تزوج فاطمة ذكر الحديث وفيه تعالى علي فاطمة رضي
 الله تعالى عنهما ذات يوم والله لقد استوت حتى استكثرت
 صدري فتألت وأنا والله لقد طحنت حتى مجلت يداي
 فأتينا جميعا فقلت يا بني يا رسول الله والله لقد استوت
 حتى استكثرت صدري وقالت فاطمة لقد طحنت حتى مجلت

يدي

يدي وقد جاءك الله بصحبي وسعدت فأخذ منها فقال فإياه
 لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لأهل البيت
 عليهم وسلم ويسمهم واتفق عليهم أنما لهم الحديث فني فتله
 صلى الله تعالى عليه وسلم اتقى الله يا فاطمة واعلمي عمل اهلك
 دليل علي أن كل امرأة تطيف الخدمه يلزم منها خدمته يتيها
 ولا يجب علي زوجها أخدمها إذا كان ذلك واجباً لأمه
 صلى الله تعالى عليه وسلم عليها أما بأخذها خادما أو باستجار
 من يقوم بخدمتك كما امره أن يسوق إليها صداقها قبل الدخول
 مع أن الصداق ليس بواجب إذا مرضت المرأة أن يؤخره
 ومن البعيد أن يكتف صلى الله تعالى عليه وسلم عن الدمر
 بالواجب وبأمره بالواجب ولذلك حكى ابن حبيب عن
 أنس بن مالك وذهب أبو ثور إلى أن
 خدمت البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر بشر
 إذا كان الزوج فقيرا ولهذا لم يكره صلى الله تعالى عليه وسلم علي
 الزوج أن يراي زوجته أسما كان انت تنفق النوي من أرضه
 المير علي رأسها نحو لكمي فرسخ وكان تعلقه فرسه ويستقي
 الماء وتخز الفرب ويحجن ولم تكن تخشى الخبز فكانت جاراتها
 من الانصار يخزن لها كما أخرج البخاري وغيره كنى هذه
 القايح لما احتقلت أن ذلك إنما كانت في حال الفقرة أو في
 الأمر فهو ذلك محمول علي عوليد البلاد وهي مختلفة في هذا
 الباب وإن ذلك للوجوب حقيقة أوجب التوقف للمحتاج
 أن يحكم بالوجوب قضاؤا فتقر علي الحكم بالوجوب ديانة وأما
 ما تقدم لكم بأنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قسم أعمال

وقال فلما هروا لهديث يقتضي الوجوب قضا وذلك لما اخرج
ابو طار عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لا ابن اعبد
الا احب لك عني وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قلت بلي قال انها جرت بالرحا حتى اثرت لي
يدها واستقت بالقرية حتى اثرت في غيرها وكنت البيت
حتى اغبرت ثيابها وزادني رواية واوقدت القدر حتى
ذكت ثيابها واصابها من ذلك ضرفا حتى النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قلت لو اتيت اباك فست التية خادما فانت
فوجدت عنده خادما فزجيت فاناها من الدن فقال كان
حاجتك فسكرت فقلت انا احب لك يا رسول الله جرت
بالرحا حتى اثرت في يدها وحملت بالقرية حتى اثرت في
فمها ان جاء الخدم امرتهم ان تاتيكن فتخدمكن خادما
يتيرها حروما هي فيه قال اتقي الله يا فاطمة وادي فرينة
ربك واعلمي عمل اهلك واذا اخذت مضجعتك نسجي لئلا
وتلاكي واحدي لئلا تاملاني وكبري اربا وتلاكي
فتلك ما به نهي خيرك من خادم فتالت رضى عن الله
وعن رسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعد ابن سعد عن علي
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لا زوجه فاطمة فذكر الحديث وفيه فقال علي لفاطمة رضى
الله تعالى عنها ذات يوم والله لقد سنوت حتى استكثيت
صوري فقالت وانا والله لقد طمخت حتى مجلت يداي
فانتباه جميعا فقلت يا بني يا رسول الله والله لقد سنوت
حتى استكثيت صوري وقالت فاطمة لقد طمخت حتى مجلت

يداي وقد جاءك الله بسبي وسمعة فاخذ منا فقال والله
لا اعطيكما وادع اهل الصنة تطوى بطونهم لا اجد ما انت
عليهم ولكن ابيهم وانفق عليهم اثنا عشر مديك فني قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم اتقى الله يا فاطمة واعلمي عمل اهلك
دليل علي ان كل امرأة تطيق الخدمة يلزمها خدمتها بيها
ولا يجب علي زوجها اخذها اذا لو كان ذلك واجبا لاسر
صلى الله تعالى عليه وسلم عليها اما باخذها خادما او باستجار
من يقوم بخدمتك كما امره ان يسوق اليها صداقتها قبل الدخول
مع ان الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة ان يؤخره
ومن البعيد ان يسكرت صلى الله تعالى عليه وسلم عن الامر
بالواجب وبامره بما لا يجب ولذلك حكى ابن حبيب عن
اصبح وابن الما جشون عن مالك وذهب ابو ثور الي ان
خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر
اذا كان الزوج فقيرا ولهذا لم يكر صلى الله تعالى عليه وسلم علي
الزبير لما راى زوجته اسماء كانت تنقل النوى من ارض
المدينة على راسها نحوكم فرسخ وكانت تغلف فرسه وتسمى
الما وتحترق الغرب ويحترق ولم تكن تحسن الخبز فلما كانت جالسا
من الانصار يغزى لها كما اخرج البخاري وغيره لكن هذه
الوقائع لما احتلت ان ذلك انما كانت في حال الضرورة او
الامر فيها ذلك محمول على عوايد البلاد وهي مختلفة في هذا
الباب وان ذلك للوجوب حقيقة اوجب التوقف للمحدث
ان يحكم بالوجوب قضا او يقتصر على الحكم بالوجوب ديانة واما
ما تقدم لكم بان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قسم اعمال

استعملت في حال الحاجة على أعمال الدخول على فاطمة
 وهي استعملتها فقد نظرت في نوع السوي في رده عن ابن
 بطال الله حكى عن بعض الشيوخ قال لا نعلم في شيء من الآثار
 التي في علي بن أبي طالب وعلي بن أبي طالب وعلي بن أبي طالب
 الله تعالى عن أبيه في طائفة من الأسماء
 على ما تقرر من حسن الشجرة وجميع الأهل والولاء
 التي تخرج الدرة علي بن أبي طالب فلا أصل له بل الإجماع
 مستعمل في علي بن أبي طالب مؤنة الخدمة كلها له ويجب
 عليه في علي بن أبي طالب الطين وهي الحبان وما يتبع ذلك
 راقية الشرق ككونه رقة وقدر ومغفرة يرجع إلى
 اللطيف والمغفرة تبرزت كمنصة ما يفرق به قاموس وكذا
 سائر أدات البيت جمع أداة وهي الدلة قاموس
 جمع حصر ولدت للبد كحد واحد اللينود جامع اللغة وطينة
 مشقة اللطيف والمغفرة وكسر وقع الناف والمكسر واحدة
 الطنانة البسط والشيء وحصر من سمع عرسه
 دواع قاموس والمراد هنا البسط قال السيد أحمد
 المراهبة وترى كل به الوسخ كشك مشك وكنتف وعنت الآلة
 ينشط بها وأما شكت بنت معروف بالمدة شكت الشرف وت
 قيل فكل ما تنسل به الرأس كسدر وخطير وصار يونس على
 عادة أهل البلد وما يتبع الصناعات بالضم تغيير راحة اليد
 كالصنعة بالكسر فادر يجب عليه ما يتقدم منها وأما
 رجلا وأما ما يتقدم به الشك في الاستتار مثل الخفاف
 والحمل يلد به بل هو على اختياره أن شاء صباه لها

وان نشا تركه وإذا هيأ لها فمليها السواد والما الطبيب
 فلا يجب عليه منه إلا ما يقطعه السريرة لا غير ولا يجب
 الدوا للمريض ولا أجره الطبيب ولا النصد ولا الحان تكذا
 في السراج وعليه من المار ما تنسل به ثيابها وبندنها
 من الوسخ كما في الجوهره وقامه في الجوهره قد نقلت ما فيها
 بمن السراج والجوهره وعبارته ومن التنته التي على الزوج
 الحطب والصابون والدهن للاستباح أو غيره وغث
 ماء الاغتسال لانه مؤنة الجماع وفي كتاب رزين جعله
 عليه ما وفصل في ماء الطهر من الخصى بين أن يكون حصىها
 عشرة أيام فليطهرها أو أقل فليطهرها وأما إن ما الوضوء فليطهرها
 إن كانت غنية تنتجر من ينقله ولا تنقله بنفسها كذا
 في الخلاصة وبه علم أن أجره الجماع عليه لأن غن ما الاغتسال
 عليه كمن لم ينفها من الجماع حيث لم تكن نفسا كما سياتي بيانه
 أن نشا الله تعالى وسوي في الظهيرة بين غن ما الاغتسال
 وما الوضوء في الوجوب عليه وهو الظاهر في الواقع ما
 وضوئها غنية كانت أو فقيرة لأنه لا بد لها منه فصار
 لا الشرب أه نظهر ضعف ما في الخلاصة أه وفي البرازية
 لا تفرق لها النافكة وقال الكافي ولا يلزم منها التزوة
 والدخان وان تفررت بتكها لا ذلك أما من قبيل التنك
 أو الدوا وكل ذلك لا يجب عليه وقيدي البحرارة القابلة
 على من استأجرها من زوجة أو زوج وكراجات أي القابلة
 بل استأجر قبيل عليه أي يجب أجرها على الزوج وقيل عليها
 وظاهر عبارة الشا أنها منصوصة وليس كذلك قال في

المحرلوجات بلاد استيجار فلما جلت ان يقول عليه لانه مونة
 الجماع ولما نزل ان يقول عليها لاجرة الطبيب راسله في
 وجيز الكروبي قال السيد احمد ويؤخذ من قوله لاجرة
 الطبيب ان التماس من الامراض فلا يلزمه الاتيات
 بما تحتاج له ولا يخفى ان تنوع التماس ان عاد الى الولد
 فليبي ابيه او اليها فقط فلا والله تنالي اعلم وتعرض لها
 الكسوة في كل نصف حول مرة لتحدد الحاجة حار وبردا
 فلا تنال في الكسوة قبل ذلك الا اذا تزوجها وبنيها
 ولم يبعث اليها الكسوة فلها ان تطلب لبسها قبل نصف سنة
 اشهر حر وفي البدايع الكسوة على الاختلاف في التقية
 من اعتبار حاله او حالها وكذا في عدم ان يقبل الكلام
 على كسوة بصفة بعض فلا بد تقدم قوله وتزاد في الكسوة
 ولحافا هنا او يوزن هذا لجلته هنا واعلم ان تقديرها يختلف
 باختلاف الاماكن والمعدات والنسول فنوصي القاضي
 لان جميع ما يحتاج اليه المرأة من لباس بدنها وما يوضع
 عندها الى البرد وفرضي بيستها ما تمام عليه وتستغني به
 لازم على الرجل اما ان ياتق به على ما يبعثها وما ان يفرضه
 القاضي باعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت وكان فان
 شافرضها اصنافا وان شافرضها بالدرهم وفرضه بالقيمة
 وبما يبره بتجربها لا يبره في ان يلبس الزوج شراء المستغني بها
 كما قد منا في الانفاق الا ان ظهر بطله او خيا نته في الشرا
 لها وهي التي تلي ذلك في بنفسها او يوكيلها بجر والمزوج
 الانفاق عليها ينقسم كونه قواما عليها فيشتري

لها

لها ما يحتاج اليه ولا يجوزها الى الخرج ولو وصلت كان
 ذلك بعد فرض القاضي نفقتها خلاصة وما فرض القاضي
 لها يصير ملالها لما في الخلاصة لو سرت الكسوة وهكذا
 النفقة لا يفرض لها اخرى بخلاف الحارم ولو فرض لها
 دراهم ويغني عنها يفرض بخلاف الحارم وفي الذخيرة لو
 فرض لها القاضي عسكرة دراهم نفقة شهر فبقي الشهر قد
 بقي من المصرة شئ يفرض لها القاضي عشوة اخرى وفي
 القضية لو قال لها اخذي هذه الدنانير الخمسة لتشتري
 فلم يصيب الوقت فهو تعليق لا اباحة اه قال في البحر والترح
 على هذا ما لو قرر لها كل يوم مثلا قدر معين من النفقة
 فامتنعت بانفاق البصيف وارادت ان تمسك الباقي فتمتنع
 التخليك ان لها ذلك كما تقدم التبرج به عن الخلاصة و
 الذخيرة ولا فرق بين نفقة شهر ويوم فليس من فائدة
 انه يلبس الانفاق عليها ان ياخذ ما فضل بل يكونه قواما
 عليها كما لو اسرفت في نفقة الشهر فكلت ما قبله من نفقة
 واحتاجت لا يفرض لها اخرى كما لو هلكت كما مر في اصل
 ان المرفوعة والمدفوعة اليها ملك لها فلا الاطعام منها
 والتصدق وفي الحائنية المرأة اذا فرضت لها النفقة فكلت
 من مال نفسها او من مال الناس كانت لها ان ترجع
 بالمفروض على زوجها اه قال الشيخ الرضوي وهذا كله بعد
 فرض القاضي الذي اشار اليه بقوله ولو بعد فرض القاضي
 قال ولما قبله فلا يملكه فان نفقة عليها كان منفقاً
 لملكه قاضياً بذلك خلف عليه وما قص به كان باقياً في

ذمته لا ترجع به عليه لانها لا تجب نفقة مضت الا بالوقت
 الاول وانما فان التراجعي على قدر معين لمدة معينة ثم لا
 فرض القاضي وكذلك ما دفعه لها من النفقة تلكه بالذمة
 ايضاً ثم انما يكون له الا انها في بعد فرض القاضي او بعد ما
 دفع لها من النفقة في مدة معينة اذا لم يظهر للقاضي
 عند انعاقه ولذلك قال الا ان يظهر للقاضي عدم
 اتقائه يعني فان ظهر للقاضي انه لم يدفع لها نفقة
 لها القاضي او لم ينفق بنفسه او انفق عليها ما لا يكفيها
 او انفق يوماً وترك يوماً فيفرض اي يقدر لها القاضي ان لم
 يكن فرض لها اولاً او يلزمه بدفع ما فرضه ان كان ذلك
 بعد فرضه فالقاضي قوله يفرض النقص لوقوعها في جواب
 شرط مقدر كما سمعت ثم لما كان لفرض القاضي شروط
 قال بطلبها مع حضرة يعني انه يشترط لوجوب الفرض
 على القاضي شرطان احدهما طلب المرأة قال في البديع
 واذا طلبت المرأة من القاضي فرض النفقة قبل التتمة
 وهي لا تنفق من التسليم لطلبها او لكان امتناعها
 بحلف فرض القاضي لها انما لا على الوصول الى حقيقتها
 الواجب وان كان بعد ما حوّلها الى منزل فزعمت عدم الاتفاق
 او التضييق لا ينبغي له ان يجعل بالفرض وكفى بما صوره
 بالنفقة او التوسيع الا ان يظهر ظله فيفرض لها وبما صوره
 ان يدفعه اليها تنفق على نفسها اهر وقاينها حضرة
 الزوج حتى لو كان غائباً فطلبت المرأة من القاضي فرض
 نفقة عليه لم يفرض وان كان عالماً بالزوجية عند انبي

هـ

حنفية في قوله الاخبر لان الفرض من القاضي قضا ومن
 اصلنا ان القضا على الغائب لا يجوز من غير خصم انما
 وسياتي للماتق والتم حث مستقل في فرض القاضي نفقة
 زوجة الغائب فتنبه وبما صوره اي بامر القاضي الزوج عند
 عدم الاتفاق عليها قبل فرضه او بعده ليعطيه ما يجب
 النفقة المفروضة ان تشكت المرأة مطلقة يعني لاناموه
 القاضي بدفع المفروض اليها بمجرد طلبها بل لا بد من ملاحظة
 امرين احدهما ان طلبها كما في متروكها بشكالة المطلب منه
 فاذا ارادت التقدير لاختار المقتدر والتفت على نفسها
 من غير شكالة لا يجيبها فان الفرض مشروط بالطلب مع
 شكالة المطلب وحضوره واليه يشير ما قد ساعدنا البديع
 ولما قد دل عليه عبارة الخلاصة من ان الزوج يلي الاتفاق
 عليها فاذا لم تشك المطلب لا يفرض لها نفقة سوا ذلك
 صاحب ما يئده ولا وثاينها ان فرض القاضي انما يتوجه
 اذا لم يكن زوجها صاحب مائة يعني لو تشككت مطلقة
 وكان صاحب مائة لا تفتحو صاحب مائة لكنه
 لا ياذن لي بالاكل فلا يفرض له ان كلاً منها فاسد قال في
 البحر وظاهرهما في الذخيرة ان المراد بصاحب الطام الكثير
 الذي هو صاحب المائة ان ينفق على من لا تجب عليه
 نفقة وهي حنفية مستتة في طلب الفرض لانه اذا كانت
 ينفق على من لا تجب عليه نفقة فلا يتبع من الاتفاق
 على من عليه نفقة الا اذا ظهر للقاضي خلوها بها بان
 لا ينفق عليها فحنيفة يفرض لها النفقة اذ ببينة عجزها

عن الوصول لحولها فيعرض لها ما يغيرها راجعاً إلى معنى ومال
 يظهر فدعواها إلى الخط مطلبة فاسدة فأنها التفت
 على ذلك لأن لها أن تأكل من طعام مريلا اذن وتجد
 نونا من كوابسه بسر الطاني وهي شباب الفتن والمراد
شباب مثلها التي تلبس بلا اذن فان في البحر وطس
ايصال التفت نزع ان عليك فان التفت متن
فيما اذ لان له طعام كبير وهو صاحب ما لدة تتمتع
المرأة من تناول مغذ اكرفا يتربا فليس لها ان تطالب
بفرض التفت وان لم يكن بهذه الصفة فان رضيت ان
تأكل مع فيها وان فان صحت في فرض التفت فرض
لها بالمعروف وهو التفت كذا في غاية البيان فقول صاحب
البحر تتمتع المرأة من تناول مغذ اكرفا يتربا هو الذي
اشارة البير المولف يقول لان لها ان لها الوسط الزوج
ما امره الناظر ان يفطن عند طلبها او تكون لها مطلبة
ولم يكن صاحب ما لدة او لان كان كان عندها الكانت
تحت ان يفرض ها او بفرض ها بالقول كما حققت الرحمتي
حسبه الما حتى يدفع ما وجب عليها اذ لم يجد له مالا
والا يفسح الما كأن له عليه ويصرف في تفتتها والاياع
سكنه فان مد لان من اصول حوادث وهي مقدمة
علي ديونه وقيل يسبع ما سوي الذرا وقيل ما سوي دست
من النيا والبير مال الحلواني وقيل دستين والبحر مال
السرخسي ولا تباع ما منه تست ان عن الحط والاستقط
عند التفت مدة حسبه لان الان من قبله خلاصة
وغرها

وغيرها ونوله في كل شهر أي كل مدة تناسبه كيوم محرق
 أي من يستعين علي تخفيف القوت يحرثه كالصيانة للثأر
 وستة للدهنات أي صاحب الزراعة والعربة وأشار
 بذلك إلي أن ذكر الشهر في جلد المص اتنا في فني الحثوف
 يوما بيوم لأنه قد لا يقدر علي دفع نفقة شهر ويعطيها
 عند المساء اليوم الأتي للثمن من الصرف في حاجتها أول
 النهار وإن كان أجرا فيرض عليه النفقة شهر يشترط
 كان دهنا في فرض سنة بسنة وإن كان صانعا لا
 يتعطي غله إلا بالنقص الأسبوع فيرض عليه أسبوعا
 أسبوعا كذا في النسخ وغيره وينبغي أن يكون محله ما إذا
 رضي الزوج والزوج أو التنازل أو جازا له هاتان الصلتان
 أنا دفع نفقة كل يوم محلا ليجبر عليه غيره لأنه إنما اعتبر
 ما ذكر تخفيفا عليه فإذا كان يضره لا يفعل حر ولد ذلك
 قال إله وجاز له أي للزوج دهنا كان أو غيره الدفع
 كل يوم كما يجوز لها أن لو فرض لها الفاض نفقة تنصهر
 أوستة ورضي الزوج بذلك وقالت أنا يدفع نفقة كل يوم
 بيوم الطلب كل يوم عند المساء للزوج الاتي محث
 رأت ذلك أوفت في حرها كان لها ذلك ولا يجبرها علي
 قبول ما فرض في اللذة المذكورة ورضي الزوج به فانتمى
 التناقص الذي ادعاه الحلي بهذا التقرير فتنبه وإفاد
 التامين بالتزوج لو قبل نفقة الشهر وبالثالث فكل
 يوم كانت تنقصه قاصدة لأصله وهي صفة في كل
 يوم وبالثاني قد مر أن وجهه لا يصطبر وهذا أيضا لا بد

قد جعل الله لكل ما عتد عليه قسطا
 وقدره ما يشاء من عباده من غير
 حساب

ولها أخذ كنفيل بنفقة شهر فالت قال في الزهر ولو طلبت
منه كنفيل بها خوفا من غيبته عند الثاني استحسن
الثاني أنها تأخذ كنفيل بنفقة شهر وبقيته يوجب
الزوج عيني ذلك قال في الفسخ ولو علم القاضي أنه يفتك
في السفر أكثر من شهر أخذ كنفيل أكثر منه أهله بقدر
ما ينطق غيبته حتى إذا غاب أخذ من الكنفيل لا نكاحا
بالمال وقوله خوفا من غيبته قليل لاخذ الكنفيل بالشهر
وما فوقه لقول الزهر طلبت منه كنفيل بها خوفا من
غيبته ثم نقل عن الفسخ ولو علم القاضي أنه يفتك في السفر
أكثر من شهر رخ وكل منها معلل بخوف غيبته وسلم
أن الكنفيل إنما يؤخذ لذلك وحتى وقوله عند الثاني وبه
يعني إنما يتعلق بالمسألة الأولى فقط لظاهر عبارة
الزهر وإفاد الثاني خلاف أبي يوسف في المحل لا
في الأول فقط ففي الفسخ امرأة قالت إن زوجي يطلب
الغيبه فاطالبه بالكنفيل بالنفقة قال أبو حنيفة ليس
لها ذلك وقال أبو يوسف تأخذ كنفيل بنفقة شهر
واحدا مستحسنا وعليه الفتوى فلو علم أنه يفتك
في السفر أكثر من شهر أخذ عند أبي يوسف الكنفيل أكثر
من شهر أهله ثم لا يخفى أنه لا تصح الكفا لئلا يدين بالنفقة
لا نصير ديناً إلا بعد الفرض أو التراضي ونقل في البحر عن
الواقعات لوقالت أنه يبرر الغيبه وطلبت منه كنفيل
ليس لها ذلك لأن النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحسن
أخذ كنفيل بنفقة شهر وعليه الفتوى لا نكاحا لم تجب
للمال

للمال تجب بعده فيصير كما نكح ما ذاب لها على الزوج فخير
استحسنا أرفقا بالناس قال وزاد في الذخيرة أنه لا فرق
بين كونها من روضة أو لا أهله ووقت الزوم بأنه لا يقع
الكفا قبل الفرض أو التراضي بما إذا كان حاضر وتصح عند
الغيبه مطلقا استحسنا وإفاد الثاني بأن علة الاحتجاج
جارية في مسألتين الحضرة والغيبه وفي الفسخ ولو ضمن لها
نفقة سنة جاز وإن لم تكن واجبة أهله وقدموا الاستحسان
هنا على القياس المقر بأن الكفا لا بالمال يشرط لاحتجاجها
أن يكون المال ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط إلا بالداد
أو البر أو دين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالتحسين
عدم الكفا لا وقس عليه أي علي جواز أخذ الكنفيل من
النفقة التي لم تجب بعد سائر الديون من الرضى وثبت
المبيع والمهر فكل ديون خفف غيبته يؤخذ منه كنفيل
وقد جزم بتركه في آخر كتاب الكفا لم يستدل ببشارة
صاحب المحمية في منظومته ه ه ه
لوقال مديوني مودة السفره واجل الدين عليه ما استمر
وطلب التكفيل قالوا يلزمه عليه إعطاء كنفيل يعلم
فلا يقال بعد النص ما زعمه الشريبلد في شرح الهيا
أنه قياس مع الفارق وقد وقت هذه المسألة حاشية
الفتوى وخطا فيه معني عصرنا حيث أفق بعدم لزوم
الكنفيل فتنبه إليه أي يلزم الكنفيل في سائر الديون
أفقي بعضهم جواهر الفتاوى من كفا الأب الأول ولو
كفل لها أي في نفقتها رجل حيث قال كفلت لك بنتك

كل شهر كذا اي قدر ميسرا من الدرهم والتمام اذا ارادتها
 زوجين وضع ذلك التكفل على الابد اجماعا وكذا لو لم يبد
 ابدا واذا التقي بتولته تقلت ثمة بنفقتك فكل شهر كذا يقع
 علي الابد ايضا عند الثاني وعند ابي حنيفة لزمه شهر
 واحد والاول ارفق بالناس وبداي بالاول الذي هو
 قول الثاني يعني مجزئها اي البحر عليها دين زوجها المهر
 يلتقيها قضاها الا برضاها وعبارتها في الذخيرة لو طلت
 المرأة من الناضي فرض النفقة وكانت للزوج عليها
 دين فقال احسوا لها نفقتها منه لان ذلك لا بد
 الدينين من جنس واحد فتقع المقاصة كما في ساير
 الدينين الا ان في ساير الديون تقع المقاصة تقاها
 اول يتقاهما وهما يحتاج الي رضي الزوج لو وقع المقاصة
 لان دين النفقة انقص من ساير الديون لسقوطه
 اي دين النفقة بالموت فكل في ساير الديون فكل
 دين الزوج اقوي في شرطه رضاها بالمقاصة كما لو كان احد
 الدينين جيذا والاخر ديا ايه يعني فلا يهين رضي
 صاحب الجيد وكذا يسقط دين النفقة بالطلاق لكن
 على خلاف فيه حلبي وفيه اي البحر اجرت دارها من
 زوجهها ويكفان فيه لاجر عليه قال في جارة الثانية
 امراة اجرت دارها من زوجها فنكحها جميعا قالوا لاجر
 لها وهي بمنزلة الواستاجرها فخره او لطحنه والمردوا
 بهذا الا في ان منقمة سكني الدار تمودا اليها اي ولم
 يريدوا ان ذلك واجب عليها ديارنة كالحزن والطحن

ولان

ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الدورات وعسى ان
 يكون عامة نهاده في السوق وتكون الدار في يد المرأة اي
 فكلان الزوج وضعها لها عارية بعد الاستيصال والمستاجر
 اذا اجر من المؤجر واعاره انقضت الروايات على انه لا
 يجب الا اجر على المستاجر من الاجارة او الاعارة فكذلك
 هذا المركب نهاده اجر الدار على زوجها امكن سياقي في
 الاجارات عن محشمي الدار عاه عن المضرات عن الكسبي
 عن قاضي خاتان ان الفتوي على الصحة لتبعية الدار في السكني
 حلبي ولو دخل بها اي بزوجه في منزل كانت نبيدا اي في
 ذلك المنزل باجر فطوبلت المرأة به اي بالاجر بعد سنة
 من يوم دخوله فيها وذكر السنه مثقال والافان ذكر في حكمها
 فتايات لداي للزوج اخبرت بان هذا المنزل بالكل اي لم
 يكن ملكا لي فيكون عليك الاجر وهذا من تمام قولها له
 لهواي الا اجر يايت شرعا عليها لانها العاقدة ولا يلزم
 من اخبارها انه بالكل الزوم الا اجر عليه من الزينة ومنه
 اي مخروم التقليل بانها المارقة انها لو سكنت بخير
 اجارة في وقت او مال يتم او سكنت في موضع معد للتمتع
 قالوا في عليه اي لعدم المقد منها فلم تنقل قال السيد
 احمد وفيه ان السكني تكون بالنفس مثله وقد تحققت منها
 فيجب الا اجر عليها الا عليه اذ هو انما عرض عليها بعد
 المنصب منها ولا يارض هذا نسبة السكني اليه لعدم
 النسبة الواضحة بعد تحققت العمل منها اهو ويقدرها اي
 القاضية النفقة بقدر الفلا والرخى قال في البحر ولم يذكر

عجب عرق تلك البلدة وتقوم الاصناف التي تكفيها
بالدرهم وهذا معنى قوله ان شئ القاضي مضربا
النفقة اضافة لان تعيين من البركة او من الخ واليمن
والدهن وسائر ما يتوجه عليه قدر معين انما في كل
شهر او سنة كما مر واذا استغنى على زوجها ايضا تكلف
الاصناف فومر بالدراهم وامره بدفعها اليها وقيل في
البحر جثا اخذه من نضهم على الزوج للقاضي في سائر اللبس
وعبارته عن الخلاصة وللزوج ان يرفعها للقاضي
حتى يامر بها بلبس الثوب لان الزينة حقها قال
وهذا يدل على ان المرأة لو اسكت النفقة وكلت قليلا
وقترت على نفسها فله ان يرفعها الى القاضي لتكمل ما
فرض لها خوفا عليها من الزل فانه يضره اهكلامه وحمل
الناحية فلم يبين المنصوص من المحجور ومعنى قوله فانه
يضره اي نصف شهوته عند رويته لها هزيلة ويضرها
عن قضا مهرات متزله والزال منه السمن يقال هزلت
الاراة هزل الاعلى ما لم يسم فاعله وهزلتها هزلا صاحيا
جازله اي للزوج اذا اوفى لها ما استحققت من الكسوة ثم
قصرت في لبسها ان يرفعها للقاضي لللبس اللين لان
الزينة حقها ولها عليه ان يوفيهما حقها من الزينة بان
يقص شاربه ليدفع التسويد وليحسن تقبيلها وان عجلت
شرعا تنته وليست تظف لها كما ورد الامر بذلك فانه اذا
ترك ذلك لان داعيها الى الالتفات الى غيره وفيه
من المفاسد ما لا يجني كما وقع لسار بني اسرائيل لما

المهم تقدير النفقة لما في الخير وغيرهما من انه ليس في
النفقة عندنا تقدير لازم لان المقصود من النفقة
الكفاية وذلك مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم و
يختلف باختلاف الاوقات ايض في تقدير النفقة بخلاف
اضرارها وحدها ولا تقدر النفقة بدولهم وقاير كما في الاختيار
وعراه اي عدم التقدير باحد التقديرات المص شرع المحج
للمص قال في البحر والذي وقع في الكتاب ان لان الزوج مفسر
فرض القاضي النفقة لها اربعة دراهم فهذا ليس بتقدير
لازم بل اغا قدره محمد لما صاده في زمانه قال الشيخ الرقي
وذلك لان المقصود كفاية المرأة بحسب حالها وعرفها لها
ونقصها وغناها ونوسطها فان فقر ابغض البلد ويغنيهم
مالا يكفي هل بلدة اخرى وكذلك اوسطهم واغنياء لهم
فاهل البادية يكتفون بشربة لبن وبعض اهل المدينة
يكتفون بشيء من التزاهل انما لا يمشون بشيء
من ذلك فينظر القاضي في كل قوم بما يكفي معاشهم فيه
فالتقدير بالدرهم ابتداء يقطع النظر عما يكفيها من الطعام
والشراب والكسوة لانه لو قدر دراهم معينة لما يكفيها
لتحصيل ما اعتادت عليه في اهلها او لئلا زاد اسعار
فيكون اضرارها اولا ثم تحصل كفايتها بدون ما قدر
فيكون اضرارها بالزوج كمن لا تبين ما يكفيها من الطعام
وربما اشقت على زوجها ايصال الطعام با صنادق اسخب
للقاضي العمل بما في البحر المحيط ثم المحجبي انه ينبغي للقاضي
اذا فرض النفقة ينظر في سائر البلد وينظر ما يكفيها

ترك رجالهم النظافة ومن حقها عليه ان يصدقها في
 الجماع بالتالي لانزالها اذا انزل قتلها قال ابن عباس
 ابن احب ان الكفل لها كاحب ان تكفل لي وكل هذا
 منهم من قوله تعالى ومن مثل الذي عليهن بالمعروف
 افاده السيد احمد نزل البدينية ومن غاها في الالتماس
 بالتمحيص سائر ايامها في الزنا حبة وسكر ولا قال
 في البحر في الشتاء ربح خزيمة تزوجا بريم وسروا
 اقيانه مفردا لسراويل طريفة غير جادة والخمير والند
 سراويل مفردا لسراويل طريفة غير جادة والخمير والند
 المتكرية فروة او الكون علي قدوما يكفهم وسروا لاسطنا
 وكلا علي حسب ما يكفهم رحمتي ولم يبين الكاح ما
 يزل عليهما قال في الظهيرة وقد ربح الكسوة بدعرب
 وخامدين ولحقة في كل سنة واختلفوا في نفسهم للحقة
 قال بعضهم الملاحة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال
 بعضهم هي غطاء الليل تلبس في الليل وذكره رعي
 وخامدين انزلها مصفيا وسكاليا وفي فتح القدير ذكر
 في الاصل الدرع من الكسوة والخصاف ذكر القمص وهما
 سواء الا ان القمص يكون محبسا من قبل الكتف والدرع
 من الصد وعروة نراد لها مطلقا يدفع به ادي حريمها
 ويدفع في الفتحة الى فافر رشا اي من عوم مربعة وحدها
 اي غير الفرائس الذي تضاجع فيه زوجها لانها رعا
 فعتل عند ايام حيفها لم يرضها وكذلك في الليلة التي
 نبتت ضرته باخذ زوجها ان كانت له ضرورة وليس اعتراها

ايام حيفها الفرائس زوجها بواجب ولا مندوب لان النبي
 صلى الله عليه وسلم دعا امرأته حين فدت نفسها
 الي فرائسه فاصطحفت معها في الحيلة وانما ذكره الكاح
 باعتبار الواقع فتنبه ان طلبته لانه حقها فلا يلزم الا بطلها
 ويختلف ذلك اي جميع ما تقدم في الطعام والشراب
 والكسوة والحام والفراس في الزوج كما هو ظاهر الرواية
 او فيها كما قال الخصاف وعليه التنوي كما تقدم يسارا
 واعسا وادوا ولد الاختيار فينفق الغني على
 الننية نفقة الذهب والمال بالفتا القادرة على ذلك
 ولا يعتبر زيادة مال مدخلات المال ما تنفقه على
 نفسه كما في الحديث ما املت فانبت الحديق وكذلك
 صرحوا به في الكفاة بالغني ان يكون قادرا على نفقتها
 وسهرها المحل فهو حنف غني ويقال هتاه من كان قادرا
 على نفقة الاغنيا فهو غني ومن كانت قادرة على ذلك
 فهي غنية فينفق عليها نفقة الاغنيا وان كانت
 فقيرة لا يقدر ان الاعلى ما تنفقه به التراف في محل
 اقامتهم فينفق عليها نفقة الفقراء وان كان احدهما
 غنيا والاخر فقيرا فينفق عليها نفقة المتوسطين نظرا
 لتمامه وفقرها وعكسه وقد مر للشارح انه لا يختلف فرق
 طاقتة فيما اذا كان فقيرا وهي غنية وانما يكون الباقي
 دينا عليه الي الميسرة وليس عليه اي على الزوج خفها
 لانه لا يعجز عن الخروج بل يعتبر ما في البيت فاما كان
 من اسباب الخروج ليس عليه تهينة للنفق والمكسب و

المختصة وفي عرفنا البرقع والملدنة والخف والسر حوجة
رحمتي وقال ثم لا يلزم من كونه لا يمنعها عن الخروج الب
والدين وجوب نهضة اسباب الخروج لانها ليست
من حاجته يعني فيجب عليها لا على لانها المطالبة
ببر والديها وخلصة الامران لا يمنعها ولعل المكعب عبر
الماس فانه واجب عليه كل قدمه المؤلف افاده السيد
احمد بل يجب على الزوج خف امتهاجتبي ^{في} الزينة فقتة
الخادم بان كان موسرا لانها انما نقد لمصالحها وخدمتها
وربما ترسلها خارج البيت والخف بعد الخروج ويروان
الخف انما يجب في الحرقة لسفر عورتها وما تحت الرتبة
من الامة ليست بمودة وقد علة عمر رضي الله تعالى عنه
بالدرة على امته راءها مخمرة قال انتشبهت بي بالحرارة
بالكاع رحمتي كفى في الهندية ان ذلك تابع للعامة وبعيها
قال في الكتاب والخادم المرأة المكعب والخف يجب ما
يكفيها قال مشاخرهم الله تعالى ما ذكره محمد بن
في الكتاب من بيات الخادم وكسوتها زهوبنا على اثارهم
وذلك يختلف باختلاف الاسكنة في شدة الحر والبرد
باختلاف الماداة في كل وقت فعلى القاضي اعتبار
الكفاية في نفقة الخادم فيما يرضى لها في كل وقت وكان
الانه لا يلزم كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط
وفي البحر وقد استفيد من هذا اي من اجاب الكسوة
والفرائض لها ان ذلك لانها استغنى عن ذلك من زينة وجوها
لا يستغنى وجوب دفع ذلك اليها عن الزوج بل يجب عليه

قد تغفل ما فيه بالمعنى ونقطة والحاصل ان المرأة ليس عليها
الانتليم نفسها في بيته وعليه اجمع ما يكفيها يجب
حاله من الكل وشرب وليس وفريق ولا يلزمها ان تستمع
بما هو ملكها ولان تفريق لربها من زينة وانما الكفاية
من هذه المسائل لا قدرنا من الانزواج في زماننا من
التفسير في حقوقهم حتي لا يبين ان ما مر بها فترش متفترها
كجبر وكذلك لا ضيا قد جبر عليها وذلك حرام لانه لا يجل
من مال الاخر الا لما طابت به نفسه ومع الجبر يبق الرضا
كمنع كسوتها قال بعضهم لا يبطيها كسوة حتي كانت
عند الدخول غنسة فصارت فقيرة وهذا كله حرام
كفى قد مننا في المهر من كتاب النكاح عنه اي عن صاحب
المهر فيما نقله عن المستفي بالفتن المحمدي بعد الفوقانية
لوزنفت المرأة اليه اي زوجهها بل جاز من فرائض ونحاس
وشباب يلبس به فله اي فيجوز للزوج مطالبة الاب وكذا
ساي من تولي تزويجها من اقاربها بالنقد الذي دفعه
في المهر فيشتري له ما يناسب حاله كما في مهر الجبر الا اذا
سكت الزوج عن مطالبة ما تنقص زينة يعرف بذلك
رضاه ثم لم يجز له ان يجصر بعد ذلك وان لم يتجدد ربي
كما ذكره الموكيف في الوقت اه وعليه اي ولما كان للزوج
مطالبة ولها في النقد الذي دفعه في المهر عن عدم جريان
يليق به لان من اللات ان يبني عليه قوله فلوزنفت
به اي بالجزا من الفرائض اليه لا يجبر عليه اي على زوجها
الا تنفع به فان قلت ان المهر ما يدفع في مقابلة البضع

فلا وجه لتملكه للمهاز ولا لتملكه لمتمنعة قلت عجب
 عني ذلك بما قال وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة
 المهاز وقلته لقلته ولا تشك ان المهر وف كالمسروط
 اي الذي عرف في العادة بحيث لم يجف على احد فهو يبره
 ما شرط فيمنع في القول بما مر اي من عدم حرمة الانتفاع
 عليه كذا في النهر قلت وهذا البحث لا يجلو عني اشكاله
 الاول ان المهر انما هو في مقابلته المضع فلا وجه لتملك
 الزوج للمهاز لانه اشترى بالمهر المحلوك لها فيكون ملكا
 لها بلا نزاع ولا سبيل الي تملكه لمتمنعة لانه لا يتكسب
 ادخاله في عقود الاجارة لفقد ركزها بشرطها من عدم
 بيان الهدية ولصيرورتها صفتين في صفة زوايا قوله
 وفي عرفنا انما ذلك مرغبة في ذات المال لا قال صلى الله
 تعالى عليه وسليتمك المراه لانها لا تمنع المهاز ولا الجارية
 وهذا الاخذ انية على احد الثاني ان الشارح قد قدم في
 المهر عني النهر عني البزانية ان الصحيح انه لا يرجع
 على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود انتهى
 ولذلك قال الجوي هنا بعد نقلها قوله انا حارح هنا عني
 النهر وفيه نظر لان ما في المتن في ضعف كما اعترف به وهو
 في باب المهر والعرف انما يجعل به اذا كان ما نال الحق ما في
 النهر اي انه لا يباح للزوج الانتفاع بها زوايا جبر عليها
 الثالث انه لا يلزم من كون المطلقة له بالمهاز ومن
 التزم كثرة المهر لكثرتة وقلته لقلته ان يكون له استعمال
 جهازها بغير اذنها بل يجوز ان يكون ذلك للافتتاح بين

ت

الأقزان حتي يذهب المار عني كل منها فلا يقال للزوج
 ما هذه التي تزوجت لم تجلب لك شيئا ولا يقال لها ما
 بالك قصرت حاكك عني من يشا بهك ولما هذه الازواج
 ربح الشيخ الرعي بانه المراد من قولهم لمسطا ليد ايها
 بجها نمثلها او يا الفتاة اذا كان ذلك غير المهر بل كان
 من قبيل ما يرسله الزوج في مقابلته ما ترسله له ويرسل
 ابوها او امرها له من الهدية فلو لم ياتوا به لانه يطلب
 الشئ الذي فقده لاجله كالو كالات عا دت ان يرسل
 اليها شيئا من الدنيا نيرا والاستغنة فتزول له شيئا من
 المنياب او التتمتع فلو لم ترسل فله ان يطلب ما ارسله
 ليحازي عليه لان المهر عرفا كالشرط شرطها وعما
 يؤيد هذا قولهم لمسطا ليد ايها لانه لم تتزوج المطلقة
 لايها الا اذا كان ما دفع لاجل ما يتقابل به لا المهر بل
 الما قد عني المهر صغير وصغير لا ترجع الحقوق اليه بل الي
 الاصل وهما كذا رجعة الي المباشرة فعمل انه غير المهر
 واما قول البزانية لا يرجع على الاب بشئ فيجعل على ما
 اذا دفعه للمهر ولا عبرة للعرف عند ذلك فانه ينظر
 المهر لكثرة المهاز ويقل لقلته لما قد مناع لها مطالبة
 ايها فيما دفع زوجها في المهر ان لم يشتر لها بذلك شيئا وهذا
 غير مطالبة الزوج لايها الا انه بقي هنا شيء وهو ما
 اذا تصور في ان المقتضى من الزوج مهر يتخذ منه ما يلبق
 به فاذا حصل العصود فيها يلبق به عرفا له المطالبة
 ولانه يكون ذلك بمنزلة الاستئذان من اصل المدفوع



بالفرق الخاص لما صح ذلك في مسالتنا لان كلامنا فيما اذا
قال ولي المرة زوجتك فلان تبأيت مثلاً انصرفنا لالة
الي المهر فقط ولا ننظر عند ذلك للعادة بانهم لم يجعلوا
المأنة الا في متابله كثرة الجهاز والادفانث العشرة تكفي
لانا لو نظرنا الى العادة لزونا لزوم صفتين في صفة
بناء على ان المتاب الزوج بجهازا المارة اما ان تكون
على سبيل التملك او الاجارة لا سبيل الى الاول والثاني
لوسلنا له لوزنا ذلك المحذور وانما قلنا لوسلناه لانه
لا سبيل اليه ايضا لان الاجارة شرط صحته بايات الامة
ولم يبين فان قيل بيان ما ثبت عرفا يعني ببناء الزوجية
او ببناء الالفة قلنا لوزنا الجهازة اذ لم يعلم قدر ذلك
الامه جل وعلا فالماصل انه لا مطالبة للزوج لانها
اذا تعورق ان المقنوض من الزوج مهر يتجدد منه ما
يليق فاذا قصر ايها في ذلك لم يطالب له لا غير والله
اعلم وفيه اي الزهر عن قضاء المهر هل تقرير القاضي المختار
المتقنة بالراجحة وذلك التقرير بالتقدير والعمل اصل
النسخة تقدير القاضي للمتقنة بالادال حكم منه يعني لو
قدر القاضي المتقنة على الزوج بان قال لا طل يوم درهم
ولم يقل حكمت بذلك فهل يكون ذلك حكما قلت نعم
لان طلب التتري اي طلب المراءة من القاضي ان
يقدر لها المتقنة بنظره وهو حصن الزوج وشكوى
المطل وكونه غير صاحب مأنة دعوى يعني وتقرير
القاضي عقيب الدعوى المعبرة شرعا حكم فلا تستقط

فكذلك النقطة المقترحة في بعض المدد وتجاهه في عباد في الشهر
لا أن نقطة الزمان المستعمل نصير واجبة نقض القاضي
حتى لو ابرأت بعد الغرض صحها وسيا في المنار ما به
اماره بعد الغرض ولو فرض القاضي لها كل يوم أو كل
شهر يعني قدر اعسها هل يكون ذلك الغرض نقض
ستمرها تمام المظالم بينها قايام يقتصر على يوم واحد
أو شهر واحد قلت ان يستمر ذلك نقض لان كل هذا هو
الانضمام الالامان لا كاستمر فانه يستقط النقطة فان
عادت الى الوفاق ونكحت المستمر عادت نقضها الزوال
المات ومات المانع ايتم غير السرسب الغلاد الى الرخص
او عكسه اذا كان تقديرها بالدرهم بعد فرضها انما عا
على ما سرر حتى ولذا قالوا هذا نقض لكل ما استنفذ ما تقدم
اف النقطة نصير دينا بالقضا ولا تستقط بعض المدد
قالوا لا بر قبل الغرض اي فرض القاضي النقطة فان اطل
وتعده يعني بالابر بعد الغرض يصح تمامه وفي شهر
مستقبل اعلم ان محل هذه الجملة عند قول المتن والنقطة
لا نصير دينا الا بالقضا او الرضا كما فعله في الشهر
للجرح حيث قال واعلم انه ينبغي على كونهها لا تنفذ في الزمة
الا بالقضا او الرضا ان الامر اعترضها قبل ذلك غير صحيح
لما انه ابر قبل الوجوب ولو كانت القاضي فرض لها كل
شهر كذا صح في الشهر الاول فقط وكذا الوفاية ابرتك
على نقطة سنة لا يبر الا بعد شهر لان يكون فرض
لها كل سنة كذا ولو ابر لا يتبع مدني اشهر عا مدني

نقطة

وعا يستقبل بري عا مدني وعن شهر فيما يستقبل اي لان
لها قبضه اول دخوله فيبيع لها ان تبريه منه كذا في النسخ
يعني اذا فرض كل شهر كذا وقياسه انه لو فرض لها كل سنة
كذا فاعلى مصت سنة ابراة عا مدني وعما يستقبل ان
يبراعن سنتين ماضية ومستقبلة وانه لو فرض لها
كل يوم نصف ابراة عن النقطة من يوم فقط
اه حتى هذا التعرير على ان تقدير القاضي النقطة حكم
منه وذلك ان القاضي اذا لم يقدره تراضي عليه الاجل
لا يكون حكما بل قد ينقض تراضيها كما لو شرط الزوج
في العقد ان النقطة تعوين اي يقدر ما يحتاج اليه في
الموت من غير فرض اصناف او قبضتها فتقوله من غير
تقدير ييات له وشرط ايض في العقد ان الكسوة لكسوة
الشتا والصيف اي كسوة واحدة لها لم يلزم ذلك الشرط
لان ليس يحكم فلها بعد ذلك اي بعد تمام العقد والشرط
المذكور طلب التزوير فيها اي في النقطة والكسوة من
الحاكم وهذا البحث من صاحب الجرح حيث قال لم ار ذلك
صريحا والقواعد تقتضي ان لها ذلك لان هذا الشرط
ليس بلام اذ هو شرط فيما لم يكن واجبا بعد وللهذا
قالوا ان الابراعن النقطة لا يبع الا اذا وجبت بالقضا
او الرضا ومضت مدة فحسب يبيع الا بالراك في البدايع
اه اي وهما لم يوجد القضا فيبيع ان تطلب تقدير
النقطة لعدم المانع خلاف ما بعد حكم الحاكم بتقدير
اذ لو حكم بكونها تحتويها بعد فرضها تقديره الى ان جعلناه

حكما مادام النكاح لم يبرأ من بطلان النكاح لا يصح
 لا بتراض ولا بتقضا والله اعلم رحماني وفي الشهر ولحكم القاضي
 بالتدريسيين مقدار كل مدة فلا يصح الرجوع عنه لان التقضا
 لا يستغنى وان قلت لو حكم بموجب العقد ما لكى يرب
 ذلك اى لو قضى ما لكى في اصل العقد وفي شروطه استل
 حكم بموجب حيث لا يرى ذلك ثم بعد ذلك شكك
 المرأة وطلبت التقدير عند قاضى حنفى فهل له تقدرها
 قلت قال صاحب البحر لم اذكر مرجحا وما نقلوه في
 كتاب القضا في فصول الولاية والبرائة من ان الحكم
 لا يرجع الخلاف الا اذا لم يبد دعوى صحيحة في جاد
 من خصم على خصم وما نقل المل من ان شرط صحة الحكم
 تقدم الدعوى والحادث فلهذا يقتضى ما قاله الشارح
 فللحكمى تقديريها اى لعدم الدعوى والحادث يقتضى ان
 المتقد لها صاخره قاضى ما لكى وقال ذلك القاضي حكمت
 بصحة ويلزم شروطه ويعوجه لا يكون ذلك حكما لعدم
 وجود شرط صحة الحكم وهو تقدم الدعوى والحادث و
 الخصومة بين مدعى ومدعى عليه وحيث لم يوجد الحكم
 كان لقاضى اخر ان يتقضى ويقدر النقطة ويكون مديرو
 حكما لعدم صحة تقضا المالكى لعدم استينافا شروط صحة
 التقضا وليس الحكمى بقيد بل للقاتضى نقض حكم المالكى
 وانما يصح حكم القاضي مطلقا اذا استوفيت الدعوى شروطها
 ولو حنفيا فان نقض هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو
 افتاء صرح به السرخسي ونقل العلامة قاسم الاجعاع عليه
 رحماني

وفي الفوائد البدرية اتفق اعيان الحنفية والشافعية
 على انه يشترط لصحة الحكم في حقوق المباد الدعوى
 الصحيحة المسموعة شرعا والله لا بد في ذلك من الخصومة
 الشرعية قال المص في القضا والخصومة الشرعية ما كانت
 قبل مضي خمس عشرة سنة وما بعدها فليت جادته
 ولا خصوصية شرعية فلا يرص حكم المالك الخلاف الا عند
 استينافا شروط الدعوى كاحققة الشيخ الرضوي قال في
 البحر وقد ذكر وقوعها في زماننا خصوصا ان النقطة تجوز
 كل يوم وما يجدد لم يتبع فيه حكمه وقد علمت تقريرا
 ان الجواب في الصور يتبع المذكورين بحث لصاحب
 البحر وسألتها ان المساق المضمون لوضوحها بقى ولحكم
 الحكمى بنظرها اى النقطة اصنافا واداه بعد استوفى
 مالا تدره من شروط الحكم كما في النزع وغيره ههنا لان افعى
 بعده اى بعد حكم الحكمى ان يحكم بالتموين اى بالكفاية
 من غير تقدير قال الشيخ قاسم وطلوبين في موجبات
 الاحكام ينفذ جميع موجب وصوما يرب على الحكم
 ويلزمه لا اى ليس له الحكم بالتموين لان فيه ابطال
 التقضا الحكمى للمستوفى للشرط ثم قال صاحب البحر حكما
 اخذه من نص الشيخ قاسم على حكم الفرع السابق فلو
 حكم القاضي اى حكما مستوفيا للشرط بان تراضا
 اليه وطلبت منه التمرين ولم يظهر مطلبه فحكم
 لها بالتموين ليس للحكمى خلافه لان حكم الاول
 لما استوفى الشرط لا ان ضحيا رافعا للخلاف فلا يتقبل

التقضى من موافق ولا من مخالف الا ان يظهر بعد ذلك
 مطله فيفرضها وراهم ككون ذلك حادثة اخرى غير التي
 حكم بها النافى فلم يختلف ثم لو انقضى اي الزوجان بعد
 الفرض على ان كل واحد منهما يموت يعني انه يقدم لكل يوم
 مائة قد زواج بينهما بل قد يرشئ من الاضاف واخترت
 بالتموين عما لو صالحا على ما لا يصلح للنفقة كسند ونوب
 فانه لا يبطل الفرض السابق لانه ما وضمه بطل الفرض
 السابق لرضاها بذلك وفي المهر وقد علم ان رضاها وحكمها
 على ما في صالح النفقة بعد فرض القاضى النفقة مبطل الفرض
 القاضى حتى لا يلزم الا ما تراضا عليه بعد فرض القاضى
 فيستند منه انها لو انقضت على ان تاكل معه تموتنا
 بعد فرض النفقة الا ان اتفاقا على قدر معين انه يبطل
 التقدير السابق لرضاها بذلك وهي كثيرة الوترع في
 زماننا اه يعنى فليس لها ان تخاسب على السابق و
 تستوفيه وانما اقتيد بالسابق ليعيد انما اذا انت عت
 التموين وعاد الى طلب المقدري المستعمل لها ذلك
 لان فرض القاضى قضا ما دام على ما مر حتى تكن قال
 السيد احمد ويغيب قوله بطل الفرض انها اذا خصت عن
 التموين تحتاج الى تقدير مستانفاه وفي السراجية اي
 في فتاوى قاري الهداية لسراج الدين قرطبي بطل الفاعل
 اي القاضى كسوتها وراهم ورضيت وقضي به لوعبرها و
 لك ان اولى ليعيد ان حكم القضا والرضا واحد الا ان يقال
 ان الرضا المحرم دينه حكمه بالاولى هل اهل ان يرجع ويطلب
 كسوة فانما اجاب نعم وهذا لا نذ والمدا علم ان الاصل

التقدير بالتماش والتقدير بالدرهم ليس بلان لم سرعة
 اختلاف الاحوال فبقاس على هذا ان القاضى لو فرض لها
 اصنافا في طعامها فتم قدرها بدارهم جاز لها ان ترجع من
 الدرهم الى الاصناف وهذا لا يجيالك ما تقدم ان فرض القاضى
 حكم اكلها الشئ الرجعي وذلك لان ليس للقاضى ان
 يرضها ابتداء بالدرهم فلي فرض الاصناف ابتداء بالدرهم
 ذلك الفرض حكما لا يحالته بخلاف تقوم تلك الاصناف
 بالدرهم فانه يختلف باختلاف الاوقات وفي عدم حرمها
 عنه حرج كبير لانه القاضى ربما قوم بالدرهم في زمان
 الرخص وعند الغلاء لا يكفيتها ذلك فتجوز بالضرورة الى
 الاضاف في تمام وقالوا ما بقي منها من النفقة وقوله لها
 خبره اي لو قرر القاضى او دفع الزوج بالدرهم نفقة كل يوم
 من الطعام كذا او قيمته فانفقت دونه ذلك فالباقي لها
 لان ما اخذته شيها بالاجرة لانها جزاء الاحتساب
 ولذا تجب غنمية او فقيرة لا لسد خلقتها فيقتضى بالنفقة
 اخرى لمدة مستقلة ولا يجب ما بقي عندها من طعام
 او قيمة بخلاف اسرق وسرقته وهذا وك وهذا من عطف
 المام على الخاص اي لو اسرقت فانفقت ما دفع لها لشهر
 في اقل منه او سرق منها ليس لها عوضه فانما فرض لها
 جزا احتسابها لاهل غنم وعليها غرمه وبخلاف نفقة
 محرم سواء كان بالولد او غيره فان القصد كناية بتم
 وسد خلقتها فلو ابتوا النفقة او بعضها وقضوا تلك
 المدة بالسؤال من الناس فابقي في ايديهم يجب عن

على ما اذا قضى بالكسوة الى مدة وبقيت بعد هاكن مع
استئصال كسوة اخري فيفرض لها اخري عند انتهاء المدة لا
قد مناعن البحر ولذلك قال في الاول في التمس ان يقول ان بقيت
وقد استعملت منها اخري اه وجب النفقة لها ودها لان
كفايتها واجبة عليه وهذا من تمام كفايتها وانما
الرملى بانها المورثت وجب عليه اخداها وبه صرح
الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم اره صريحا وان
علمت كلاهما اه وذلك لانها اذا اتحدت من غيرهما فيكون
الاخدا من تمام كفايتها وكذلك كانت صحيحة وكانت بمن
لا تطبخ ولا تخدم او كان لها اولاد منه فعليه اخداها
لذلك اذ لا بد لها منه فيلزم للخدام ادنى الكفاية لا تبلغ
نفقة المرأة وكذا الكسوة ما رخص ما يكون بحرطامه
ادنى انما هو في الكيفية لا في الكمية لان الخادم وما اكلت
الشر من مولا نقا ويفرض لها مهاد خف كما مر المجلد لها
على الظاهر اي ظاهر الرواية حتى لو لم يكن لها خادم لا
يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب ملكها لا فاذا لم يكن
في ملكها لا تلزمه نفقة الخادم اذ لم يكن له خادم لا
يستحق نفقة الخادم في بيت المالك وظاهر كلاهما ان خادما
هو المملوك لها سواء كان عبدا او جارية كما صرح به في
وبه ثبت ان تفسير الزيلعي خادما بالجارية المملوكة
لها في ظاهر الرواية فيه نظر وقيل يجب عليه نفقة كل من
يخدمها حر كان او عبدا ملكا لها او لدها ولغيرها وقوله
لما لم يخرج به ما اذا كانت الزوجة مائة ولها خادم

مدة مستقلة وليس لهم الا ما يسد خلعتهم وان سرق ما
دفع اليهم او هلك او اسرقوا فانفقوه في زمن يسير فانه
لا مدنى سد خلعتهم بخلاف كسوة فانها اذا زادت على
الوقت الذي قدره القاضي لا يقدر اخري لانها لما استقرت
جميع المدة ولم تنقرف فقد ظهر خطأ القاضي في التقدير يبين
افاده صاحب المراجعة وهلك الكسوة او سرقته لا تلازم
اخرى سراج الا انه يلزم ادعاؤها اذا نكحت تلك الكسوة
المفوضة قبل معنى المدة بالاستئصال المستأكل لا بتبين
الحظ في التقدير ويؤيد بالمستأد لانها اذا لم يكن مستأدا
الحال انما تخرقت قبل معنى المدة لا يفرض بحر واستعملت
المرأة معها اي مع الكسوة المفوضة كسوة اخري وفي
كل منها عند انقضاء المدة فيفرض القاضي لها كسوة اخري
لانها تبين انها لم تكف بكسوته في المدة فعليه رد ما
لبقى لها من القضا والرضا رجعت وانما قد نكحت كل منها
عند انتهاء المدة لما في البحر ولو مضت المدة والكسوة باقية
فان لم تستعمل تلك الكسوة اصلا حتى مضى الوقت يفرض
لها القاض كسوة اخري لا لذكر يظهر خطأ القاضي في
التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت منها
كسوة اخري لم يبي تلك المدة تفرض لها كسوة وان لم تستعمل
مع هذه الكسوة كسوة اخري لا يفرض لها اخري لانها طهر
خطاؤه في التقدير وقت وقتا تبقى كسوة تصل
ذلك الوقت في الشهور لا في السنين احد رخصه مثالي
في معنى قول القائل استعملت منها اخري فيفرض اخري

فانه لا تنفقت له على الزوج لعدم تمام الملك لانها قد تنجز
 عن ادائها بدل الكفالة فيعود ملكا للمسيء افاده المصنف
 والاولى ان يقال الحرة لو كانت لها جارية تخدمها لكنها
 مكاتبة فلا تنفقت لها لانها لم تكن لمولاتها ملكا تاما واما
 لو كانت الزوجة مكاتبة فهي خارجة بتقيد الحرية افاده
 السيد احمد وقد يقال ان نفقة مكاتبة الزوجة الحرة على
 زوجها انما تنفذ عن خدمتها لان التقيد بالحرية لا
 يلزم منه اخراج امتها المكاتبة وقال في البحر والسيب ان
 يدخل المهر والمهر ابي نجيب لها نفقة ولا تسلم لربها
 المأدم عبر حرسها بالنفل قال في البحر بان يكون متفرغا
 وفيه عن الذخيرة نفقة المأدم انما تجب على الزوج
 باذائه الخدمة فاذا امتنعت عن الطبخ والخبز وانما
 البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة
 بخالصة بخلاف نفقة المرأة فانها في مقام بلية الاختصاص
 فاذا لم تحمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية انتهى
 قال السيد احمد وظاهر هذا انها اذا لم تخدم لعدم قضاء
 خدمة في يومه مثلا لا تنسقط النفقة لعدم الامتناع
 وهو خلاف ما يقتضيه قول الشافعي بالنفل اهـ وسئل الشيخ
 الرضوي على ظاهر عبارة الشافعي قال وقد علم انه وان لم
 يستمع ابي المأدم حيث لم تخدمه لا تستحق النفقة على الزوج
 سيدتها لان نفقتها بلية بالخدمة ولم توجد انتهى
 ولذلك قال الشافعي فلو علم يكن المأدم في ملكها بان كان حر او
 عبد العبد وكان ملكها كفى لم يكن تاما مكاتبة او كانت

لها

لها خادم ملوكا كفى لم يجدرها قال الشيخ الرضوي سواء امتنع
 عن الخدمة كما وقع في الخاتبة والذخيرة او لم يستخف كما
 نصبه قوله النفل اهـ لا تنفقت له لان نفقة المأدم باذائه
 الخدمة فحيث لم توجد الخدمة لا امتناعه او لعدم استخفاف
 اوله عليه عن الخدمة لم يوجد ما تستحق به النفقة فلا
 تجب لها رخصتي فوايد وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة المأدم
 بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يرضى له ما يكفيه
 بالمعروف على ما قدمنا واكسوة المأدم على المسرق فيصير
 كرباس في الدنيا واذا ورد الرخص ما يكون وفي الصنف
 فيصير مثل ذلك واذا ورد على الوسر في الشتاء فيصير خلطي
 وانرا كورباس وكسار خفيف وفي الصيف فيصير مثل ذلك
 فاذا ورد يرضى لها خالات راسها ليس بمهر فيخرج
 الزوجية الحرة وفرض المأدم الا اذا دلها على احتياج للخروج
 قال مشايخنا وما ذكره محمد في الكتاب من بيان المأدم
 فهو بيان على ما دامته وذلك يختلف باختلاف الامكنة
 في شدة الحر والبرد والاختلاف في العادات في كل وقت وعلى
 التراضي اعتبرا واكتفا في نفقة المأدم اهـ وما ذكره من
 كسوة المأدم على المسرا فانما هو على قول محمد بن يونس
 زوجهها بخادم لم يقبل منه الا برضاها يعني اذا قصد اخراج
 خادمتها قال في البحر واطلقت في وجوب نفقة المأدم فتحمل
 ما اذا دلها الزوج ان يجدها خادمة ولا ينفقت على خادمتها
 قال في الخاتبة ولان قال الزوج انا اخدكم او تخدكم
 جارية من جواردي الصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم

كان القول قوله الا ان نفقة المرأة البيينة ونفى عن البيع والقرض اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذلك في المهر وكفنا له وقال بعض الناس يحكم الراي فان اقامت المرأة البيينة انه موسر قضى عليه بنفقة المورس وان اقامت كانت البيينة بيينة المرأة وان لم تكن لها بيينة فطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه وان سأل كانت حسا وان اخبر عدل ان موسر لا يقبل القاضي ذلك وان اخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة وان قال اسما انه موسر او بلغنا ذلك لا يقبل القاضي ذلك اه ولو له اولاد لا يكفيهم الاولي لا يكفيهم **خادم واحد** فرض عليه كخادمين او اكثر اتفاقا من الامام وصاحبيه السيد احمد ولعل المراد انه يلزمه ان ياتي لهم بمن يعينها ولو بالاجرة وليس المراد ان هو لا الخدم منك اه لا ينهها قد تضطر الى من يعينها في اولاده ولا يملك الخدم انتهى وقال الشيخ الرجعتي والذي يظهر من حال من مارسى الولاد ان كل ولد يجتاز كخادم منفرد لخدمته اه فتح وعنى الثاني عنية زفت اليه بخدمته استخفت نفقة الجميع ذكره القم بروي صاحب الاملاعى ابي يوسف ان المرأة اذا كانت تحت رجل مقدرها عن خدمة خادم واحد انتفت علي من لا بد لها منه من الخدم عنى هو اكثر من الخادم الواحد او الاثنين او اكثر من ذلك ثم قال القم وفي البحر عن الغاية وبه تأخذ وقال فيه والحاصل ان المذهب الاقتصار

في الفتح واجاب عنه في البحر بانه قد يقال انما يقبل في نفقتها ذلك كالحكم بيني الدليلين الاية وحديث صند وليس ذلك في الخادم بقى علي الاصل من اعتبار حاله اه قال في النهر وفيه نظرا ذلنا اعتبر حاله فيه لوجبت عليه نفقة لو كان موسرا وهي نفقة وقد علمت انها لا تجب اه قال الشيخ الرجعتي وكلام البحر ظاهر لا غبار عليه وليس فيما تقدم انها لو كانت فقيرة وهو موسر لا تجب عليه نفقة الخادم ولو سلمنا فذاك لما نفى وهو ان النفقة تخدم نفسها عاودة فلم تجع الي خادم تجب نفقته على الزوج وتعتب صاحب النهر لا حبيبه لوجه له علي كل حال ولو اختلفنا في اليسار والاعسار فقلت هو موسر وادعي الاعسار كان القول له في الاعسار لا ذم منك بالا صل لان الانسان اول امره لا يملك شيئا وفي النهر ولو طلبت من القاضي السؤال عن حاله من غير انه لا يجب عليه ذلك بخلاف سابق القول ببنازية وقال القم في والمسا راسم من الاعسار وهو الافتقار يستعمل بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم ارتكبه ليزر الباء اه قلت وهو كذلك وقع في التناوب والوقاية وقع في نسخة الشيخ الرجعتي في الاعسار فقال مصدرا عن القم قاموس اعسارا كالكريم كذا في نسخة من الدر المنثور والحمد لله قال وكان وقع في بعض النسخ المسار اه ولو يربها فبستها او لي لا تنبأ تنها خلق الظاهر خانية ولتذكر لفظها الاستمال علي فوايد قال فان قال رجل انا معسر وعلي نفقة المعسر

على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول ابي يوسف
 انه قلت وهذا كله اذا كان موسرا والا فالمسرح عليه
 نفقة الخادم كما صرفته قال وفي السراجية ويفرض عليه
 اى الزوج نفقة خادما بيتي ان كانت من اوساط الناس
 واما ان كانت من الاشراف فرض القاضي لها نفقة خادما
 وعليه الفتوى هذا على رواية ابي يوسف المولى عليها
 وعلمه فيما اذا لم يجعل قدره صاعا الا لثمن والا فلها ان يزيد
 كما مر عن صاحب الاملا فصرح اذا لم يكن لها خادم علوى
 لا يلزم الزوج كرافلا مخدمها لكن يلزمه ان يستترى
 لها ما تحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتاوى السراجية
 ولا يفرق بينهما اى الزوجين بسبب عجزه عنها اى
 النفقة لان فيه ابطال حقها وفي عدمه تاخير حقها و
 الا بى اخف ضررا من الاول فلان اولى على ان غاية
 النفقة ان تكون دينيا في الذمة وقد عسر الزوج بها
 فكانت مأمورة بالا نظارا بالنص حموي ومن ذكر النفقة
 يعلم حكم المهر بالديون كما في البحر وفي المجتبى والذخيرة قال
 الزوج في مجلس ابي يوسف ليس عندى نفقة فقال لها
 خدي عمامته وانفقها على نفسك فيحتمل ان ايا يوسف
 علم ان له عمامة اخرى اذا ابتاع الممامة في النفقة وسائر
 الديون قال الخصا في لا يبيع مسكنه وخارجه ويبيع ماسوي
 ذلك وقيل يبيع ماسوي الا زار وقيل يترك لنفسه وستا
 من الثياب ويبيع ما عداه وقيل وسقي وقيل لو كان له
 ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها فيبيعها وتشتري

ذلك

ذلك ببعضها ويصرف الباقي الى الديون والنفقة اه قال الشيخ
 الرحمتي ويكفي حمل ما فعله ابو يوسف بناء على انه لا يترك له
 ماسوي الا زاراه بانواعها اى النفقة الثلاثة من طعام
 وكسوة وسكنى فلا يفرق بعجزه عن كلها وبعضها ولا يفرق
 بينها بسبب عدم انفاذه لو كان الزوج غائبا وذلك
 بان لم يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولم ينفق لها
 ما يكفيها حتمها ولو وصلية كان الزوج الغائب موسرا
 واما الموسر الحاضر فقال في فتح القدير لو امتنع من الاتفاق
 عليها مع اليسار لم يفرق ويبيع الحاكم ما له عليه ويعرضه
 في نفقتها فان لم يجد ما يجد يبيع حتى ينفق عليها
 ولا ينسخ اه وقد يقال المناسب ولو عسر الا انه اشارة
 الى خلاف القاضي والاصح عنده عدم الفسخ بعجز المور
 حتمها كذهابنا وجوزة اى التفرق بينهما الا ان يفسخ
 الزوج ويستدل في ذلك بما اخرج الشخات عن ابى هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ابد ابنى يقول
 فقيل من اعول يا رسول الله فقال امرأتك من تقول
 تقول اطمنى اوقارنى وجاريتك تقول اطمنى واسترلى
 وولد يقول انى من تتركتى وروى الدارقطنى عن ابى هريرة
 في الرجل لا يجد ما ينفق بقرق بينها ولنا قولنا تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وليس في حديث ابى هريرة
 عند الشيخين حجة لانهم قالوا لم سمعت هذا من رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هذا من ليس ابى
 هريرة ورواه البخاري وكذا الحديث الثاني ليس حجة

لان في طريقه عبد الباقي بن قانع وقال البرقاني في حديثه
 مكره وقال ايضا هو ضعيف عندنا وضعفه غيره وخوذه
 الى ابي التريقي يشرحها بتقريبها بغيرية يعني لو غاب
 عنها واستقت عليها غيبته فقط من دون احتياج لها الي
 النقطة جاز للقاضي التريقي هكذا وجدت في نسخة
 بتقريبها من التريقي ودفع في نسخة القتال الذي حكي
 عليها ويتقريبها بغيرية وهذا هو الذي اري صحة
 لما نقل في البحر عن القاضي ابي الطيب من القاضي اذا
 تفردت النقطة عليها بغيرية ثبت المسخ قال في
 الحلية وجه جيد انه كفي قال الخطيب الشافعي في شرح
 الفاية وان عسر الزوج بغيرية المستقبلت فان صبرت
 وانقضت من مالها او ما اقرضته صار دينها عليه فان لم
 تصبر فلها فسخ النكاح لا بائنا مع موسر من الاتفاق
 سوا حضام غاي عندها التكنها من تحصيل حرتها لما لم ولو
 حضر الزوج وغاب ماله فان بمسافة التقرب اكثر فلها الفسخ
 ولا يلزمها الصبر للضرورة وان كانت مسافة القفر فلا
 فسخ لها ويومر باحضاره بسرعة اه فتقوله فان بمسافة
 الفسخ اكثر فلها الفسخ يصح بتصحيح النسخة الاولى
 لكن بارجاع صبر غيبته الى المال يعني وجوز الشافعي الترتيب
 بينهما لتقريب المرأة بغيرية مال النقطة والمال لم تذكر في
 عبارة الشافعي ثمانية ما يلزم الاضطرار والذكر لا يثبت
 به كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وفي تحفة
 ابن حجر منقطع خبر لا مال له حاله حاله يسارا واعسارا
 لا

لا ينسخ نكاحه بل لو شهدت بيته انه غاب مسرا فلا
 فسخ ما لم تستشهد باعساره الا انه اهل الحضانة ولو قضى به
 حتمي اي بالتقريب يشرحها المحرر عن النقطة او لتقريبها
 بغيرية تزوجها او لتقريبها بغيرية مال زوجها لا يثبت لانه
 لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهب اذ لا يثبت حكمه
 الا اذا كان الحنفى جبردا ووقع اجتهاده على ذلك فان
 قضى بخالفه لا يثبت من غير اجتهاد فمن ابي حنيفة روا
 نقله في البحر عن غايه السياسة معزيا الى الفضول ثم لو مر
 الحنفى شافعي فتنقض القاضي به اي بالتقريب فقد اذالم
 يورث الامور المأمور بحر لان حكمه بالرشوة غير نافذ كما قرره
 في كتاب التقضا وهذا شرط في حكم كل صدر من القاضي ولو
 خالف لا ينفذ بالرشوة وهو مما يجب حمله اذ لا يصح امر
 الحنفى الشافعي الا اذا كان معازنا بالتفويض وظاهره
 ان الحنفى يامرك اني ياذن ولو وجد من يدين الزوجة
 وفي شرح المحوي خلافة فانه قال واعلم ان اذا لم يوجد من
 هو له احد ولا من يدينها استحسن على ان يامر
 القاضي شافعي المذهب ان يقر بغيرية وينفذ قضاءه فان
 كان الزوج غائبا واقامت بيته على عساره فالصحيح
 ان قضاه لا ينفذ ولو نفذه قاض اخر على الاصح كما في
 الذخيرة يعني القاضي الحنفى فلا يثبت ما في فتاوي قاضي
 الهداية فلو فسخ مع الغيبة فان نفذه قاض اخر تزوجت
 مع الفسخ والتفويض والتزويج فان ذلك محمول على القاضي
 الشافعي ولا يرفع القضا بحضور الزوج وادعائه انه



ترك عندها نفقة مدة غيبته واقامة البيعة لذلك
 لان بيعة المرأة بعدم النفقة انقضت بها التقضا فلا تنقض
 اهل بقبيل ايضاح قال السيد احمد رحمه الله قلت لا نسلم
 ارادة القاضي الحنفى فلا تنقض المرافعة وذلك لما في البحر
 على غاية البيان فان كان الزوج غاييا فزفت الامر
 الى القاضي واقامت المرأة البيعة ان تزوجها النائب عاجز
 عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان
 القاضي حنفيا فقد ذكرنا يصح ان لا ينقض حكمه وان كان
 شافيا فمفروق بينهما قال شيخ سمرقند جاز تنقيحه لانه
 قضى في فصلين مختلف فيهما التفرقة بسبب العجز عن
 النفقة والتفصل على النائب وكل واحد منهما مجتهد فيه
 وقال القاضي طبري العيني الرغباني لا يصح هذا التفرقة
 لان التقضا على النائب انما يجوز عند الشافعي وينبذ
 في احادي الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود
 به وهما لم يثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز
 لان المال غادر وراج ومنه الحائز ان النائب صار غنيا
 ولم يعلم بذلك التاهد لما بينهما من المساقة فكان الشاهد
 مجازا في هذه الشهادة وقال صاحب الدخيرة الصحيح
 انه لا يصح قضاؤه لان العجز لا يبرف بدحا لانه غيبته لم يبر
 ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الانفاق لا العجز عن
 الانفاق فان رفع هذا التقضا الى قاضي اخر واجاز قضاؤه
 فالصحيح انه لا ينقض لان هذا التقضا ليس بمجتهد فيه لما
 ذكرنا ان العجز لم يثبت اه والاصل ان التفرقة بالعجز عن

النفقة

النفقة جاز عند الشافعي حال حصة الزوج فلو فرق الشافعي
 في حضوره جاز تنقيته الخ لاني لا فيا لوقر وهو غايي على
 القول المرجوح عندنا ان في فليس للمختص تنقيده فاطلاق
 الخارج التنازع غير مبرور وقيل جاز تنقيده القاضي الحنفى
 فانه مروي التفرقة في حال غيبة الزوج والله تعالى اعلم وبعد
 النسخ اي فرض القاضي النفقة على المأخوذ المأخوذ الذي لم
 يوف الحق وان كان مؤثرا كما سلف وتذكر بعد سلف القاضي
 لان نفقتها لا تجب الا بالتقضا او الرضا واما الزوج الغائب
 اذا لم يكن له مال حال فلا تفرق في اهل نفقة عليه كما في كافي
 الحاكم وسيد كره المصنف ما مرقها القاضي بالاستدانة
 وفي الذخيرة فرق بين النفقة وبين سائر الديون في الامر
 بالاستدانة فان في سائر الديون من عليه الدين اذا عجز
 عن تقضا الدين لا يومر صاحب الدين بالاستدانة عليه وفي
 هنا بعد ما فرض القاضي لايومر بالاستدانة على الزوج والفرق
 بينهما ان المرأة لو لم تؤمر بالاستدانة عسي تموت جوعا
 او مموتا الزوج فتستقط نفقتها فالكاف الامرين بالتاكيد
 حرها وهذا المعنى معدوم في سائر الديون قال في البحر والم
 من ذكر الوجه في امرها بالاستدانة دون امره بذلك مع
 انه المديون فكان ينبغي ان يأمره القاضي بالاستدانة
 قال وقد ظهر لي وجهها انه لو امر بما تراخي في ذلك فيحصل
 لها الضرر فامرت هي بالاستدانة لا دفع الضرر ولا ان العجز
 يطهر لانه لا تفرق استدانته باعتبار انه يصير
 له المقابلة على شخصي الزوج والمرأة بخلاف استدانته

لارجموع اه ما في النخيرة فقد ذكرنا الامور بالاستدانة
 ثلاث فوائد كفي من جعل فابديتها امكان الاحاطة عليه
 بدون مرقاه ظاهره انه ليس لرب الدين الاخذ من الزوج
 الكافي لتحويل عليه انما اشار به الى احبب الغايد ولما قل
 ان يقول المرداد انه لا ينفق الا في روجي فلان فطالما
 بالدين ولا يتأتى ارادة حقيقة الحوائج هنا دليل ما خروا
 ان للزعم حطانية المرأة بهر ابيض وانه لا يسترط رجي
 الحال عليه وصرحوا ايضا بان الاستدانة من القاضى غا
 هو ايجاب الدين على الزوج لان للقاضى ولادته كامن
 عليه فلذا يرجع الزعم عليه ولو لم يامر بها لا يرجع
 بل عليه وهي ترجع على الزوج فحيث كان الامر بالاستدانة
 ايجاب الدين ~~للقاضى عليه~~ لا يطرئ اليها الا في
 ما مر من ان التوكيل بالاستدانة لا يصح وفي فضا الحائز
 الرهوي فان لم تحدد من تستدين عليه كتبت وكتبت
 وحصلت دين عليه بامر القاضى وان لم تعد على الاستدانة
 لها السؤال ليومها وتحويل مسؤلها دين عليه بامره
 به اما الاستدانة بدون الامر لها من القاضى بعد
 ما فرض لها التفتة فيرجع غريمها عليه وهي بعد ذلك
 ترجع عليه اي على زوجها ان صرحت بانها اتي الاستدانة
 عليه اي الزوج او نزلت ظاهره انه لا ينفق لها الرجوع الا
 اذا صرحت او نزلت وليس كذلك بل الرجوع لها مطلقا بعد
 النفي ولو انقضت من مال نفسها وعبارة الجرس ليجد

الزوج فانه لا يبطال الا الزوج فلو امره القاضى بالاستدانة
 لانتقضت قبل ان يامر بها كفي بميد اول امره منتقلا انتهى
 وقال القاضى بنو وتومر بالاستدانة اي باستدانة ما فرض
 القاضى لاجلها من التفتة عليه اي على الزوج ليؤدى
 عند التيسار كفي التوكيل بالاستدانة لم يصح على الاصح بل
 الاصح ما قال المحقق انها تستري بالنسبة فتقضى
 من مال الزوج قريب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة
 هذا اذا كانت مأمورة هي القاضى بالاستدانة فان قال
 لها استري الطعام والكسوة وكلي والبسي لترجمي بنحوها
 على الزوج حموي وان لم يامر بها فبسي بنحوها لتحويل المرأة
 الزعم عليه قال في البحر قال مشايخنا ليس فائدة الامر
 بالامر انتزاع رضى القاضى التفتة اثبات حق المرأة
 عليه لان حق رجوعها ثابت بالفرض سواء اكلت من
 مال نفسها او استدانته بامر القاضى او بغير امره وكفى فائدة
 عدم سقوطها بغير احدتها وطلاتها بخلاف الفرض بلا
 امر والا استدانة فابديته ابيض ان يرجع الزعم على الزوج
 ويدون الامر ليس له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على
 المرأة وهي ترجع بالفرض على الزوج وفي جريد التدوين
 ان فابديته ان تحويل المرأة الزعم على الزوج وان لم يرض
 الزوج ولذلك قال وان وصيلة ابي الزوج ~~تستري~~ ويبدو
 ليس لها ذلك وفيه انه يسترط في الرجوع يعني ويبدو
 عليه قاله السيد اخذ قال في البحر وذكر الحاكم في المختصر
 ان فابديته الرجوع على الزوج بعد موت احدكما وبدونه

اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكان كالميت اهو واقره في النكاح كمن قال في البحر يميني ان يكون حله ما اذا لم تجد اجنبيا يسيرها بالسنه او يقرضها فتح يتعين على ولدها وعوه قال في الشهر وهذا مدفوع بالتقليد بالحروف اذ ليس منه ان تنقضي من اجني لتنتهي بالرجوع من حرقا دبري عليها من اقاربها اهل تكن سياتي قبيل الفرع انه لا رجوع في الصحيح الا للام وهذا خلا في مقتضى ما تقدم من انه لا فرق بين الام وغيرها وسد كراي شاذ الله تعالى كلاما هناك قال الشيخ الرجتي وعلم من هذا ان قول شريح المختار ابن اواخر انهما اذا اجتمعا يقدم الام في ذلك كما تقدم في الاتفاق عليها عند عدم الزوج وقال ايضا وقد يكون من تجب عليه نفقتها غير من تجب نفقته الصغار عليه لان يكون لها اب غني وللصغار اخوة من غيرها اغنيا فستدبر لنفسها من ابائها وللصغار من اخوتهم ثم يرجعون على زوجها اذا اسرارها وسيرها اي في الفرع قضى القاضي على الزوج بنفقة الاعسار لا عساره ثم بعد مدة اسير فخاصته ثم نفقة يساره في المستقبل واما الماضي قبل المخاطبة فنقدت بدولو بعد عروض اليسار طاهر هذه العارية فيقتضي ان اذا اسير الزوج وهي فقيرة ثم نفقة يسار الزوج ولا يعتبر عسارها ولا يستحق هذا الاعلى قول الكوفي حيث اعتبر حال الرجل فقط وهو ظاهر الرواية وقد مر ان المتمد اعن حالها

من ذلك ونصها فاذا استدانته هل تنصح بانني استدنت على زوجي او تنوي فاما اذا اصرحت فظاهر كذا اذا فوت واذا لم تنصح ولم تتولد يكون استدانته عليه اهل فعمل الكلام في كون ما ذكره بعد استدانته اولاد في الرجوع وعدمه اذ هو قايمة كما سبق ولما صلت انها لا تكون استدانته ويرتب عليها الغوايب الثلاثة الا بشرط في الامر من الثاني ونصحه عند الاختار ذلك ومن عليه او نيتها التي يصدرها الزوج فيها افاده السداد وتكون او تمت انها فوت الاستدانته واكثر الزوج يثبتها فانقول الرجعي يعني يمينه كما نقله الشيخ الرجتي عنه ثم قال وهو عجيب فكيف يجلف على نيتها ولا اطلاع له عليها اهو وجب الاداة اي بذل الدين على من تجب عليه نفقتها ونفقة اولاد منه او من غيره الصغار لولا الزوج لان زوجها او محسني الاخ وعوه اي عيها وابيها اذا امتنع لان هذا من المروءة ينبغي واختيار قال الزيلعي وفي شرح المختار والمرأة المسرة اذا كان زوجها مسرورا لها ابنت من غيره موصرا واخ موصرا فنقتضها على زوجها ويومر الابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا اسير وتجبس الابن والاخ اذا امتنع لان هذا من المروءة فينبين له ان الاداة لتنتقض اذا كان الزوج مسرورا وهي مسرة تجب على كل من كانت عليه نفقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمفسر اولاد صغار ولم يقدر على انقائهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الان كالمال والادخ والم ثم يرجع به على الاب اذا اسير فجلد في حققة اولاده

وهو قول الخصاف لكن قال في البحر بابنها لو كانا محسرين
وقضى بنفقة الاعسار ثم ابسرا فاذ يتم نفقة البسار
اتفاقا واذا ابسرا رجلا وحده فانه يقضى بنفقة بيساره
ونفقة بيساره في جالده اعساره عند الخصاف وهي الوسط
اه قال في الزهر ما ذكره سبني علي ان نفقة الوسط تشمل
نفقة بيساره هو مجموع اه قلت لان هذا عند الاضاح
في قوله بيساره فان نفقة الوسط عند بيسار الزوج
نفقة بيساره اي تقطع ولذا اكتفى الملاءم بالاضافة ونفا
للإبرادات وعلي كل حال لو قال وجب الوسط كما قال في
الذي بعده لان اوضح وانا قيد بقوله في خاصته لانه شرط
التقدير كما مر وانما امرناه باتمام نفقة بيساره لان القضا
بنفقة الاعسار انما لان الخدر الاعسار وقد زال
فقط كما تكفي بالبرص ان اوجد رتبة بطل صومعه وزومه
الاعتاق او الجسدي لو كانا موسرين نقضى بنفقة البسار
فالعسر فقط وجب الوسط كما مر يعني فنقدف لها ما قدر
عليه وما عجز بيدي دينه عليه الى الميسرة كما لو كان مسرا
في الادبدا وهي موسرة وكذا لو كانت مسرة وهو موسر
او كانا موسرين فاعسر ن يجب عليه الوسط وان اعسر
وجبت نفقة المسرين هذا مذهب الخصاف واختاره
المصنعا للكثر صحت زوجه اعلى بنفقة كل شهر
على دراهم مقدرة ثم قالت لا تلغيني بريدت مفتقاه
انها تترادج ودعواها من غير ان ينظر القاضي في سمر
الطعام وليس كذلك بل اذا ادعت ذلك ينظر القاضي
في

في سمر الطعام فان كانت متفتته لا تسمع دعواها وعبارة
الخاصة صريحة في هذا حيث قال ولو صاحت زوجها على
بالادبنيها لان لها ان ترجع وتطلب الكفاية اترجم
روح لا فرق بينها وبين الزوج من النظار الى سمر الطعام
وفي البحر وشار المص الى ان القاضي اذا فرض للمرأة
النفقة فنقد الطعام او رخصى فان القاضي يغير ذلك
الحكم ظهري وفي الذخيرة واذا فرض القاضي بالادبنيها
فعلية ان يتدبر الخطا بالنقصان بما يكفيها وكذلك
اذا فرض على الزوج زيادة علي ما يكفيها فله ان يمتنع
عن الزيادة اه وهذا صريح في المساواة ولنا ان يمتنع
المساواة بان الزوج لما اقرض باختباره كان في دعواه
انه لا يطيق ذلك مستصفا بخلاف المرأة فلا تلتزم
منها لعدم التزامها ولها الرجوع عن الصلح فصح ما
بعد الكفاية فان اقرضك الزمة الزيادة وان انكر
حلف او طلب منها بينة ولا يفسل كذلك في دعوي
الزوج للتناقص المانع عن سماع دعواه وهذا يقبل
في مسألة الثانية فانها مبينة على الصلح واما مسألة
الذخيرة فغيره القضا بطريق الاثر على الزوج فلحم
يظهر فيه التناقض منه فتنبه وهذا كله في المستقبل
لانها مضي وكو قال الزوج لا يطيق ذلك فهو لا يترك
فلا التناقض لكلاهما حال يعني ولا ينظر فيكونه بطيئة
اولد لانه قد رضيه وفي الذخيرة واذا صاحت المرأة
زوجها على للملائة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا يطيق

ذلك فانه لا يصدق في ذلك لانه التزيم باختياره
 وذلك دليل كونه قادرا على ما التزمه فاذا قال لا اطلق
 فقد ادعى خلافا ما كان فلا يصدق ويلزمه جمع ذلك
 الا اذا تغير سمر الطعام وعلم القاضى ان ما دون
 ذلك المصالح عليه كغيرها فحينئذ يرضى كتابتها نقطة
 المصمحت الحانية كنى قول المص وعلم القاضى لا يقتضي
 ان القاضى يعصى بعلمه لانه تغير سمر الطعام بظن الكل
 احد وفي الجرحى الذخيرة فاذا قال لا اطلق فقد ادعى
 خلاف ما كان فلا يصدق ويلزمه جمع ذلك الا ان يسرى
 القاضى عن حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروه انه
 لا يطبق ذلك نقضى عليه فيوجب بعد رطافة التزيم
 ان في الاستدلال على القاضى ان الزوج لا يطبق هذا
 المقدار لا يفرضه عليه فاذا علم في الاتية ما يرفع عند الزيادة
 بقدر رطافته او تبريه المراه بنفسها لان النقطة حقها
 وان كان لها ان ترضى بدونها او يرضى السمر فيكفيها
 دون ذلك فالقاضي يدفع عنه قدر الزيادة لان المعتبر
 في النقطة مقدار الكفاية اه وفي الظاهرية صالحها عن
نقطة كل شهر على ما يه درهم اى وهى ان يند من نقطة
مثلا بزيادة فاحشة فصل في هذه التقدير لا منافاة في
هذا وفيما تقدم في المتى صاكت زوجها على نقطة كل شهر
على دراهم فانها انقضت لا يثبتت الى قول الزوج لا الحقيقة
ولذلك قال السيد احمد وان كان مما يتقارب فيه
جائز ولا تنقض قال في الخلاصة لوصاحته على التزيم

حقوقها

حقوقها في النقطة والكسوة ان كان قدر ما يتقارب الناس
 في مثله جائز وان كان قدر ما لا يتقارب الناس فالزادة
 مردودة ويلزمه نقطة مثلها اه وظاهر قوله والزوج
 محتاج مع ما قدمنا انه قيد اتفاقي لم يلزمه الانقضاء
 مثلا فلا عبرة بما اصطلح عليه من النقطة في نقطة الزوجة
 فنقطة الزوج لا تنصير دينا ولو بعد التقنا والرضا
 حتى لو مضت مدة بعدها تنسقط كما سياتى للنصير
 دينا بحيث يطالب بها ويجس عليها اذا لم ينقض
 عليها بان غاب عنها او امتنع وهو حاضر الا باحد
 الكين وذلك ما اشار اليه بقوله لا بالقضاء بان يرضى
عليه اصنافا او دراهم وذلك بان يقول القاضى يرضى
عليك نقطة امراتك كذا كذا في مدة كذا او يقول نقضت
عليك بنقطة كذا لمدة كذا يصح ويجب على الزوج حتى
 لا تنسقط بعض المدة لانه نقطة الزمان المستقل يصير
 واجبة بقضاء القاضى حتى لو ابرأت بعد الفرض صح لذاني
 خرائته المنقضية او الرضا بان يصالحها الزوج على مقدار
 معين ثم بصير ايضا دينا في الذمة لانه لا يشترط ما على
 اقتصرها فوق ولادة القاضى عليها كفى هذا اذا صالحها
 على شيء يجوز للتقاضي ان يفرضه في نقطة ما حال فالصالح
 بغيرها تقدير للنقطة ولا تنصير ما رضى وبشير الى ذلك
 قول الخارج اى اصطلاحها اي الزوجي على قدر معين
 اصنافا او دراهم سواء كان هذا الصالح قبل فرضا القاضى
 او التراضي على كسرى او كان بعد احدها واذا وقع الصالح

على سبيل لا يجوز للقاضي ان يفرضه على الزوج في نفقتها
 حال كالتوب والمبد ينظر ان كان الصلح بينهما قبل
 فضا القاضي لها بالنفقة وقيل ترضيها على كل
 شهر يعتبر الصلح منها تقدير وبعد احد هما يبتزها
 وفائدة اعتبار التقدير ان يجوز الزيادة عليه و
 التقاضي عنه وفائدة اعتبار الما وصلة لا يجوز
 الزيادة على ذلك ولا النقصات كما حقق في الجرح قبل
 ذكره اي قبل القضا او الرضا لا يلزمه شيء يعني لو
 مضت مدة نفرض ولا رضني ثم رضني الزوج بغير
 او رضني القاضي فانه لا يلزمه عما مضى لانه لم يترتب
 دين في ذمته قال في الحاشية واذا فرض القاضي على
 الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض
 لانه عندنا لا نصير النفقة ديناً الا بالقبض والقبض
 فان كانت المرأة استدانته قبل الفرض وانفقت على
 نفسها لا ترجع بذلك على الزوج اهـ واطلق الكا
 في عدم اللزوم فتمل المدة القليلة لكن ذكر في الفاشية
 ان نفقة ما دون الشهر لا تستقط وعزاه الى الخيرة فكانه
 جعل التليل بما لا يمكن الخرز منه اذ لو سقطت بمضي
 بغير من المدة لما تمكنت من الاخذ اصلاً فاده
 صاحب البحر قال السيد محمد وفي التليل نظر بعده
 اي بعد كل من القضا او الرضا ترجع على زوجها بما
 انفقت في المدة الماضية بعد الفرض او الرضا سواء
 شرط الرجوع لها ام لا وفي الخيرة الكفاية بالنفقة

قبل الفرض والتراضي على ممين لم يبع وبعد احدها
 يبع اهـ وفيه ان الكفاية لا تصح الا بين صحيح وهو
 ما لا يستقط الا بالاداء او الابراء وهذا الذي يستقط
 بالموت والطلاق على خلاف فيه قال السيد احمد
 انه تعالى ولو وصليته انفقت من مال نفسها بالامر
 قاضي يعني حيث وجد منها التراضي على قدر معين
 في مدة معينة لو وجد فرض القاضي لها بالنفقة فلا يشترط
 بعد ذلك امر القاضي لها بالاستدانة فكل النفقة
 على نفسها شيئا ولو مضى ما لها ترجع به على زوجها
 لا لئلا يمتد على نفسه بالقد والمعين في الرضا او يفرض
 القاضي في القضا ويشكل عليه ما في الحاشية والظهيرية
 القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضني
 كل شهر كذا وانت على نفسك ففعلت ليس لها ان
 ترجع على الزوج الا ان يقول وترجى بذلك على اهـ قال
 في البحر لم ارجع باعزها ولعل المراد ان لا ترجع بما ستر
 وانما ترجع بما فرض لها لانه المأمور باسترضائه قد يكون
 ان يدا من خلاف الجنس وان لم يقول بذلك فهو غلط
 محض كما لا يخفى وفي الظهيرية اذا قال رجل استدن على
 امراتى وانفقت عليها كل شهر عشرة دراهم وقال نفقت
 وقال المرأة صدق لم يصدق علي ذلك الا ان يكون القاضي
 فرض لها النفقة في يصدق لانها اخذت ما ذبح القاضي
 وكذا هذا في الدوالد الصغار ولو اختلفا في ثلثه ثا
 قالت وقع القضا والصلح منذ سنة وقال منذ نصفها

فالقول لداي للزوج مع البيني لانه المنكر للزيادة والقول
 قول المنكر اذا لم يكن بينة والا فني برهن قتل برهان البينة
 لها البرهان لانيات يستترها الزيادة ولا ذنها المدعية
 لها والبينة المدعي وهذا ما يدعي فم انما يجب نقنة
 ما مضى قبل الفرض او الرضا اذ لو كانت كذلك لم يختلفا في المدة
 التي بعد ذلك بل كانت تطلب منه ما قبلها وما بعدها وكذا
 لو اختلفا في قدر النفقة وجنسها لم يخط في الزاوية ولو ي
 الزوج الاتفاق عليها في المدة وانكرت اتفاقية البينة له
 لانه المدعي وبينة المثبتة ولا تفتقر البينة من قبلها
 لادان البينة على النفي لا تسمع فلو لم يقر الزوج ببينة فالقول
 لها بيمينها لانها المنكرة لا تناقذ واليمين على المنكر
 ذخيرة وعمود احدها مستند وضرب مستطاف الموضع
 فيما ياتي متنا فتنبر التقييد باحدها اتفاق لانها لو انا
 ساءت الحكم كذلك مستباح بل هو ولو ابر السقوط وطلاها
 قال في الجريد بالموت لان سقوط النفقة المقضي بها
 بالطلاق مختلف فيه فخرج في التقا بة بسقوطها بالموت
 وكذا في الجوهره والنا في الثانية والظهيرية الى الاختلاف
 في ذلك قال بعضهم لا تسقط وقال ابو علي النسبي وجبت
 روائية في السقوط وذكر التتالي ان علي قول محمد تسقط لا
 روائية عن ابي يوسف وقد نقله شمس الامية الحلواني عن
 الخفاف سقوطها به وبه كان يعني المصدر السريبي والدام
 ظهير الدين المرغيناني وبه جزم في المحبتي فقد رار من هذا
 ان الرجح عندهم سقوطها بالطلاق للموت خصوصاً فتن

به النسخة وتوطا هر كلهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي
 والباقي لما في الظهيرية وتسقط اذا طلعت اواباها بعتك
 اباها على طلقها يعلم انه وجهه ولذلك قال الشارع رحمه
 الله تعالى ولو رجعنا لما في الظهيرية والخاصية قال في الرابي
 وجبنا السقوط بالطلاق السراج المانوي با اذا مضى
 ببني فابيد وهو قيد لا بد منه قامل هو واعتقد في الجمر
 بحثا عدم سقوط اي النفقة بالطلاق حيث قال قال
 السيد الضيف ببني صنف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو باينا الامور الاولى انهم اتفقوا على انه يجبي في
 النفقة المفروضة اذا امتنع من دفعها ولو سقطت بالطلاق
 لا يمكن ان يطلها فتسقط ثم يراجعها الثاني انهم صرحوا
 اخذ الكفيل بالنفقة المفروضة فقد راجع المدة التي فرضها الثاني
 مع ان الكفالة لا تصح الا بدب صحيح قالوا وهو الذي لا يسقط
 الا بالاداء والا بر فلو كانت دين النفقة يستقط بالطلاق
 لم يكن صحيحاً فلا تصح الكفالة به ولا يضرنا سقوطه بموت
 احدها لانه لما رضى ان اصله صلة والصلوات تسقط
 بالموت قبل القبض الثالث وهو قولها ما ذكره في باب
 الخلع فان الحل قد ذكرنا ان الطلاق على مال لا يسقط
 من حقوق النكاح بخلاف الخلع على ما له حقوق النكاح
 تلاثة المهر والنفقة والكسوة ولا يمكن حمله على المهر فقط
 لانه يبطل قوله سائر الحقوق وقال في البدايع واما حكم
 الخلع فان كان بغير بدل بان قال خالعتك ونوى الطلاق
 فحكمه ان يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة

المأبنة فهذا صريح في المأبنة ايضاً وقال ايضاً ولا خلاف بينهم
في الطلاق على مال انه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي
وجبت لها بسبب النكاح اه وظاهر هذا ان الطلاق اذا لم
يكن على مال لا يسقط شيئا من الحقوق الواجبة اتفاقاً لهذا
كله يدل على ضعف الرواية السابقة خصوصاً ان مفاهيم
الكتب حجة وقد قيدوا سقوطها بموت احدتها وظاهر
ما في الحاشية والظاهر ببرائة ان الحضاف زاد الطلاق من
عنده وليس له اصل في المذهب فالذي ينبغي المصير اليه
على كل مقت وقاض اعتمد عدم السقوط خصوصاً ما تقدم
القول بالسقوط من الاضرار بالنسبة استغثت
وقت تأليف هذا المحل عن امرأة لها الكسوة مفرضة
تجد لها عشر سنين ولم يدفع لها الزوج ثم انما رافعه
الى قاضي وحكم عليه بالدفع فاستقر لها يوماً ثم ذهب
الى قاضي رومي وخلعها عنده بغير علمها فحكم له القاضي
الحنفي بسقوط الكسوة المأبنة ولا يجزي ما في ذلك
من الضرر ملخصاً وقد اجاب المقوسي والروملي عن كل
امرفق لا لا يلزم الاول لاحتمال عدم علم الزوج بان
الطلاق يسقط النفقة المفروضة او عدم الرضى بتقصيص
العدد واحداً الثاني فمردود بالموت فاجيب عنه بجواب
له عن الاخر قال المقدسي وجعل الموت من الموارض
دونت الطلاق تخكم ببلد ريب واما الثالث فانه دلالة
فيه على مدعاه لا ندرج على ما وقعت فيه الاستدانة
بأمر القاضي ولنا ان تمنع دخول النفقة في حقوق النكاح

اذ لو كانت كذلك لما اختلف الحال بين المطيعة للموطي و
الناشرة وغيرها وقال المقدسي واما قولهم ان الطلاق
على مال لا يبطل سائر الحقوق فسيأبرجني بمعنى جميع
فتكون القضية جزئية قصدياً سلب العموم لا عموم
السلب ويكون فيه تعلقه بالمهر فقط وايضاً يمكن حمل
الحقوق التي لا تسقط بالطلاق على المهر والنفقة من
دونت الشرع ونفقة استدين عليها بالامراه قلت
وهذا كله مدفوع بما قد مناه من تصريح البداية بعدم
سقوط النفقة وهي اعم من ان تكون مستدانة او لا
ادعي التخصيص فليبرهن مع ان المستدانة لا تسقط
بموت ولا طلاق حيث كانت بأمر القاضي وكلاهما فيما
تسقط بالموت فقط دون الطلاق واما عدم وجوب
نفقة غير المطيعة والناشرة فلقد شرط وجوبها
وهو الاحتباس كما هو مقتضى عقد النكاح وغير المطيعة
لا تنقل للاحتباس حتى لو كان بيتاً نسى بها وطلبها
الزوج للمدانة او الاستيناس وجبت نفقتها كما تقدم
قال الحموي بعد نقل ما قد مناه عن البر والمقت ان يقال
يتامل عند الفتوى كما جرت به عادة المتأخر واختار
شيخنا جمال الدين انها لا تسقط اه لكن اعتمد المصنف
ما في جواهر الفتاوى حيث كان لنظرها والفتوى عدم
سقوطها اي النفقة بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك
حيلة واستحسنه محشي الاشارة قال في المبع اقول
ينبغي ان يقول على هذا ما في الافتاء بخلافه من الاضرار

بالنساء فان الزوج لا يجوز ان يطلق رجعيًا فمراجعتها فيسقط
 ماعلمه من نفقة تزوجه والله اعلم وبالأول اي بالسقوط
 بالطلاق ولو رجعيًا اتي سجنًا خير الدين الرولى حيث
 قال نعم هو مسقط للنفقة المتقضي بها مطلقًا ولو كان
 الطلاق رجعيًا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير
 من الكتب واقتي به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا الشيخ
 امين الدين وهى في فتاها وصرح به في الخاتمة والظهرية
 وقد عطف اليان على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي
 والساكنة سيرة وقد جئت فيها ببعض المتأخرين حيث
 لا يبرهن مع صريح النقل بالسقوط وقد اختلفنا فيها مرارًا
 كما اتي الصدراك هريد الامام طهير الدين وتواثر النقل
 فيها واستفاض اه والذني نقله الرولى عن الشيخ زين
 في فتاواه ينافي ما اعتمدته في البحر لكني صحح الكرنبلالى في
 شرحه للوهبانية وكذا في حاشيته لذكر ما جئت في
 البحر من عدم السقوط ولو وصلية كان الطلاق بائنا
 قال الشرنبلالى وهو الاصح وروى ما ذكره انى السجدة
 فتأمل عند الفتوى وعبارة الكرنبلالى المرة اذا
 طلقت وقد تجمعت لها نفقة مفرضة قبل تسقط هذا
 غير المختار وانتشار الية المص بصفة قبل والاصح عدم
 السقوط ولو كان الطلاق بائنا ليلد يتخذ حيلة لسقوط
 حقوق النساء قال وما ذكره الشيخ يعني ابن السجدة
 غير التحقير في المسألة اه كلاه وفي الزينى ما
 يرافقه حيث قال وفي خزانة المختارين ان المفرضة

لا تسقط بالطلاق على الاصح اه وما قول الخارج فتأمل
 عند الفتوى معناه انه يتأمل فيما يظهر من حال الزوج هل
 فعل ذلك تخلفا من النفقة او لسوء اخلاقه متلافات
 كان الاول يلزم به وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله
 المقدسي في الرور وبينه في التعويل عليه قاله السيد احمد
 رحمه الله تعالى يسقط المرفوض من النفقة لانه صلت
 اى والصلاة تسقط بالموت كما هبة والدية والحربة و
 العنق يجرى هذا التقليل لا يظهر في الطلاق الا اذا
 استدرنت باصره فببده لانه لو استدرنت بغير
 اذن القاضى فانها تسقط بموت احدها كما لو انقضت
 من حال نفسها يجرى فلا تسقط النفقة المستدانة بموت
 او طلاق في الصحيح وفيه اشارة الى ان عدم السقوط بالموت
 والطلاق فيه خلاف والامر كذلك لما نقل الرورين
 عن الخلاصة ان في سقوط النفقة المستدانة بالموت واثباتها
 والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط اه ونسب الى الحفاف
 القول بسقوطها ولو مع الامر بالاستدانة وهو ظاهر
 الهداية لما في المنع والصحيح ما ذكره الحاكم الشريد انا مع
 الامر بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة
 باصره له ولابنه تامر عليه كالا استدانة بنفسه فلا
 تسقط بالموت واما في الطلاق ففي الخ ان الاستدانة
 باصره القاضى لا تسقط بالطلاق في الصحيح اه لما مر
 اى المستدانة باصره القاضى كما استدانت اى الزوج بنفسه
 وهي لازمة له لا محالة فكذلك هذه وعبارة ابن

الكامل الا اذا استدانته بعد فرض قاضى وكو وصليته للامرو
عبارة في الاصلاح الا اذا استدانته بعد فرض قاضى
وقال في الشرح لم يتبل بامر قاضى لان الشرط كونها بعد فرضه
لا كونها بامره قال ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانة
غير مخصصة في امكان احالة الفريم كما توهم عبارة انتهى
يعنى فله فائدة ثانية وهو عدم سقوطها بالموت كما وثقنا
واما قوله ومن هنا ظهر ان فائدة هذه الفائدة فيما
اذا امر القاضى بالاستدانة كما تقدم ان له ثلاث فوائد
فلم يرت انت خبير بانه محال للتوف والشروح فلا يبول
عليه حلي ولا نزول النقطة والكسوة المحملة بعد فرض
القاضى والتراخي بموت او طلاق ولو قبل الدخول
بحر عجلها اي النقطة الزوج او عجلها ابوة وذلك لما في
الاولوية وغيرهما ابو الزوج اذا دفع نفقة امرأة ان
ما ياتي مثله ثم طلعتا الزوج ليس للاب ان يسترد ما
دفع لانه لو اعطاها الزوج والمسالة عجلها لم يكن له ذلك
وكذا اذا اعطاها ابو الزوج بموجبه انها وصلت الزوج
ولا رجوع فيما يهبه للزوج والمسالة لوقت ابنة الوقت
الرجوع والزوجة من موانع الرجوع عن ابنة وظاهره
ان دفع الاجنبي ليس كذلك لان هبة الاب للزوجة ابنة
في الحقيقة انها هي هبة لابنه والقرابة ما تمنع الرجوع
ولا كذلك الاجنبي وهذا عند ابي يوسف وعليه الفتوى
ولو وصليته لانت النقطة المحملة قايمة بدقيقة انشأ
الي خلاف محمد في قوله اذا كانت قايمة او مستهلكة يجب
لها

لها نفقة ماضية وما بقي فهو للزوج وهو على هذا الخلاف
الكسوة وفي الفتح القوي على قولهما وانما لا يات هاتكة
فلا رجوع اتقا ما مع وفي الفتح وفي نفقة المطلقة اذا مات
الزوج اختلفوا فيه قبل تزود وقبل الاستدانة والاتاق
لان المدة قايمة في موته كما في الاقضية وقد قيل الخبر
الرملي عن مبانة عجلها زوجها نفقة تسعة اشهر فخطبت
سقطا بعد عشرة ايام فانقضت بذلك عدتها بانها هل
يسترد ما زاد علي حصته المشرة فاجاب لا يرجع عندها
لا عند محمد وهو القياس ببيع القن الذي له حرية فيه
بوجه عند النكح وانما يباع لان دين النفقة وجب في
ذمته لوجود سببه وقد ظهر رجوعه في حق المولي حيث
كان تزوجه بانه فينفقت برقبة فيبيعه فيه مولاه
وان ابي باعد القاضى محضته كما في نكاح النهر ويسمي
مدير ومثله ولد ام المولد لعدم جواز بيعها ومكاتب
لم يخرج نكح بالشد بد ومنه قوله عزوف وهو نفسه و
بالتحقيق لازم فاذا عجز نفسه ببيع لزوال المانع الماذون
بالنكاح ولو تزوج التقى او المديون نحوها لزوجته اعي
بدون اذن المولي بطالب بالنفقة بعد عتقه اعي
بالنفقة المستقلة لا التي في حال رقة لعدم كونها
تزوجته قال في البحر قيدنا باذن المولي لانه لو تزوج
بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبها لعدم صحة
النكاح وانما قال لعدم صحة النكاح مع ان نكاح العبد
بلاد ان السيد موقوف لان الموقوف لا يفسد وقال

في الهندية فان تزوج هو لا يغير ذن المولى فلا نفقة
عليهم ولا مهر كذا في الكافي واذا اعتق واحد منهم جازنهما
حين تمت وجب عليه النفقة والمهر في المستقبل ومتى
انقض عند الامام بمثلثة المكاتب كذا في المحيط في نفقة تز
المزوجة واما غير المزوجة لا يباع فيها السقوط لها مع
المدقة والمراعى عليها ليست للمزوجة في العبد عن التفريق
اذا اجتمع عليه اي علي المبد من النفقة ما يجز عن اداءه
قال في البرزخ اهل بيع القن في النفقة اليسيرة او قصير
المراة حتي يجتمع لها من النفقة قدر قيمته ان قلنا بالدول
فيه اضرار بالمولى ويقتضي ان يباع في نفقة يوم اذا طلبتها
وان قلنا بالثاني فيه اضرار بها خصوصا اذا كانت فقيرة
وكوفي الذخيرة ما يدل على المراء وانظرها فان اجتمع عليه
من النفقة ما يجز عن ادايه يباع فيه الا ان يفديه السيد
اه قال في الزهر وبه عرف ان لا يباع في نفقة يوم اه وقال
الشيخ الرضوي ولا نسلم ان بتاخير بيده اضرار بها لما تقدم
انه يجب على من يجب عليه نفقتها لولا الزوج اذ انها تخر
يرجع به على الزوج اذا ايسرها يبرح في تمه اذ ابيع او فيما
قداه به المولى واذا اعتق وايسر ولا نها قد جعلت مقسما
العمر حيث تزوجت العبد ومن شانه الفقر والحاجة والمطل
في النفقة ومعرف النكاح واذا قام السيد بموتها اجزاه و
استغنى عن هذا كله اه وفي المهر ولو اختارت استئثاره
بشرائط تجايب المهر ذلك لا لما توفرت المديونية في الحيوة عن
البرجيد ان يباع العبد اكاله يمين من كسبه ما يبرفه

الى

الى الدين اما اذا كان فلا يتباع رقبته ما بقي الكسب في يده
اه في نيا يباع اذا لم يبد سببه ذخيرة والا فلو فناه لا
يسعه لاد حوزا في عيني النفقة لاني عني الرقبة جبر
ولو وصليه كانت زوجه العبد بنت المولى حيث تثبت
لها النفقة لان النفقة في عصبي ساير الديون من وجه
والبنت تستحق الدين علي الاب فكذلك علي العبد لا
يجب علي العبد نفقة زوجه التي هي امته اي امته
مولاه سواء يولاه او لا وانما هي علي المولى لانها جميعا
ملك المولى ونفقة المملوك علي المالك ذخيرة ولو كان
مكتبا للمولى فله نفقتها عليه شرعا لانه وقيد بامه
السيد لانه لو تزوج بامته الغير وجب عليه النفقة جبر
ولا يجب علي العبد نفقة ولده لانه لا يخلو اما ان تكون
الزوجة حرة وامة والحرة يكون اولادها احرار ابتعا لها
ولا نفقة كعلي مملوك فنقتلهم عليها بالوقاية والا فلي
من يبرئهم والامة اولادها مملوك لمولاها تبعا لها
فنقتلهم عليه سواء كانت امته امه برة ام ولد واما
اولاد المالك فتبيع لها في الكفاية فنقتلهم عليها وبهذا
التبرير يظهر معني قول الراجح ولو وصليه كانت زوجه
اي العبد حرة بل يجب نفقتها اي ولد العبد علي امه كالاولاد
المكاتبه ولذلك قال ولو كانت الام مكاتبه لتعصية
اي الولد للام في الحرية واكثر اية ولو كان الزوجان
مكاتبين سواء كانا لسيدني او سيد واحد واما وقع في
البر من قولهم المولى واحد وهو للتخييل لا للتعصية

عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود
 من بعد ذلك فلو كان الله تعالى
 لا يبيع فيه واضحا فيه ما اشتراه
 يعلم ما يريد في نقته محمد عليه السلام
 على حسب عقد الزمان على وجه يظهر في حقه
 في الحقيقة دين حاد في عقد المشتري ويظهر في نقته
 اشارة الى ان لا يبيع فيها بغير من البيع الاول
 الكلام فيه واضحا فيه ما اشتراه ما علم به
 يعلم ما يريد في نقته محمد عليه السلام

فبذلك لانه لو اشتراه ولم يعلم او علم ولم يرض كان له الرد
 بالبيع كافي في فتح القدير قال الشيخ الرضوي كفى ما لزم من
 نقته فزوجته بعد شرائه المشتري قبل علم النكاح وبعده
 قبل الرضا والرد على من تكون نقته الزوجية تأمل قلت
 ان رضي المشتري فله ان لا يرضى بالملك له من وقت
 الشرائ وان لم يرضى فالبايع يبيعه في نقته وادسه اعلم
 ببيع العبد تأنيا وكذا لو اشتراه الثالث وقد علم بذلك
 ورضي ثم اجتمعت عليه نقته اخرى يبيعه فيها وادسه اعلم
 حرر الاله ابي دين النقته دين حادث قال الكمال في التبع
 واثبت المال حيث قال في الايضاح والاصلاح ونقته عرس
 الثمن يبيع فيها مرة بعد اخرى بعد ما يبيع في النقته يبيع
 تأنيا واثبتا وادسا وفي غيره يبيع فيها مرة والفرق ان
 النقته تتحدد في كل زمان فتكون ديناً اخر خارجاً عن
 البيع ولا كذلك سائر الديون اه مختصراً في الدرر
 للصدر سهر هذا تصريح على قوله لانه دين حادث المنبذ
 انه لا يبيع فيها بغير من النقته لعدم حدوثه وعبارة
 الصدور عبثت زوج امرأة باذن المولي ففرض القاضي
 النقته عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بخمسائة
 وهو قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النقته يبيع
 مرة اخرى بخلاف ما اذا كان عليه الف بسبب اخر فبيع
 بخمسائة لا يبيع مرة اخرى وهي عبارة الدرر بعينها
 ولا شك ان ذلك لا يصح في بيع مرة اخرى للخصم
 الباقية من النقته بقرينة اخر العبارة كما نبه عليه

الشرين لادى وانما كان سرهما التفرج بهم بان دين النفقة
 في الحقيقة دين حادث عند التفرج فانما هي اية الباقية
 حيث لا تكون حادثة عند التفرج لا يباع بها بل ينظر
 بها الي ما بعد العتق كما قد مناه في باب نكاح الرقيق
 ولا تد يلزم على بيعه في الخمسة اية الباقية ولو قلناه ان
 يكون دين النفقة اتويع من سائر الديون والادوية بالعس
 وقد جزم صاحب البحر والمخ وابن الكمال وغيرهم بوجه
 النارج وتزويج الحلي بين كلام الجمهور والدرر البعيد
 قد اطال الشيخ الرحمتي في رده ويكفيه ما قاله الشرين لادى
 ان فيه تسا هلا لا نه يوههم انه يباع فيها بقي عليه من
 الالف وليس كذلك بل فيها تجدد عليه من النفقة عند
 المستريح كما هو مستقول المذهب اه وتسقط نفقة الت
 وما الحق به بموته وقتله ولا يورث به المولي بكى الفوات
 محل الاستيفاء لان النفقة من الصلوات وهي تملك
 بالسقط وتسقط بالموت قبله وما ذكر من سقوطها
 بالقتل كالموت اهما هو في الاصح وقيل لا تسقط لان خلف
 التهمة فتنتقل اليه كسائر الديون وانما تسقط ان لو
 المحل لا يخلو خلفه كالسيد الخاني اذا قتل بالمجانبة وهذا
 ليس بشي لان الدين انما ينتقل الي التهمة اذا كان ديناً
 لا يسقط بالموت على ما بينا كيف ينتقل اليها من بيع
 في دين غيرهما اي في غير النفقة كالمهرودين لزم
 بالجملة بالاذن ومخو سره لعدم الجدية في دين غير
 النفقة ولبيد انه لا يظهر في دين النفقة وغيرها

فان الدين الحادث في ملك المولى اذا بيع لا يباع في قيمته
 عند مولي اخر نفقة كان او غيرها والحادث يباع فيه
 كان سرها ونفقة او غيرها الا ان يقال ان سبب النفقة
 وهو النكاح لا كان امرا واحدا مستمرا يقال انه يبيع فيه
 مرارا عند مولى متقد دين بخلاف غيره حلي ويجهى
 في الاول ان للزنا استمارة وهو ان يوجر ويخذ
 من احمد ما زاد على نفقة ومناه ان لها اي لزوجه
 التقى استمارة ككونها من جملة الفرما ويؤكد انها
 نكاحهم ولو وصليته لنفقة كل يوم جرح قال في الجرح لم
 ارفع صرحها بان المرأة اذا اختارت استمارة في
 النفقة دون بيعه ان لها ذلك ام لا لكن صرحوا في الاول
 لرفي التجارة اذا الحق دين واختار الفرما واستمارة
 دون بيعه ان لم ذلك ذكره الزيلعي في المادون في
 ان يكون هنا كذلك وان المرأة اذا اختارت استمارة
 في نفقتها كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا اه واقرة في
 كما قد ساع عليه فنقول الملائى لها استمارة اي يبي
 اجتمع عليه من النفقة وقوله ولو لنفقة كل يوم اي
 قبل اجتماع دين النفقة رحمتي وقد صرح به في الخبر
 اي يوسف قال اي صاحب الم وهل يباع التقين
 كنفه الادب مؤنة تجهيزها ينبغي على قول الثاني
 المنقبة به ثم كما يباع في كسوتها وعقارة الم وقد يدل
 عن كنف امرأة العبد وتجهيزها على الشئ المنقبة
 من ان التجهيز على الزوج وان كانت غنية فاجبت باني

امته السيد اي زوجها حتى تستقر في بيته ولا يستخرجها
 ولو استخرجها السيد في منزل الزوج لا تنقته لان التتوي
 شرطين كونها في بيت الزوج وعدم استخدامها لتكون
 مستغرقة لمصالحه فاذا فقد احدهما فقدت التتوية ولذا
 قالوا لاستخدامها بعد التتوية تسقطت النفقة ولا ينافيه
 تسليم الهداية بقوله لانه فان الاحتباس لان المراد ان
 تكون مختصة لمصالح الزوج واذا كانت تخدم المولى في بيت
 الزوج لم تكن محتصة لمصالحه الا بيري ان زوج الحرة لان
 يمنحها من الاكتساب ولو في بيته لان نفقته وارضاه
 عليها قايما يلزمها من المؤت فلا بد ان تكون مستغرقة
 له ثم ينبغي ان يكون ذلك عند حضوره ولا معنى لمفترها
 عن الحياطة ونحوها عند غيبته لان في بقايتها بلدا
 شغل توالي الوسوس عليها والمفرقة بلدا فائيه تحصل
 للزوج رخصي ثم قال مستدركا علي ما سبق وتقدم في باب
 نكاح الرقيق لو استخدمها نهرا او اعادها لبيت الزوج
 ليللا تستقط لتما التتوية وعلى الزوج نفقة المالك فليس
 اذا استخدمها في بيت الزوج نهرا لا تستقط بالاولى لان
 جل احتياج الزوج لها ليللا فاذا براءها المولى بمنزلة بالليل
 واستخدمها نهرا في بيته او في بيت الزوج حصل للزوج
 جل المقصود واكثر المنافع فكانت التتوية في ذلك معتبرا
 قالوا واختار صاحب الجواهر خروجها من بيت الزوج لا
 يكون منشورا الا اذا كان يفرجها او اجاب عنه السيد
 احمد بان قولهم لو استخدمها في بيت الزوج محمول على عدم

الى الآن لم ارها صريحة تكتي تسليمه لابي يوسف بان الكفن
 لا تقسوة في حال الحياة يقتضي ان يكون على السيد مقتضاها
 ان يباع فيه كما يباع في كسوتها او راقبها على هذا صاحب
 الزهر والحوي ونفقة الامة المنكوحه اي المقتود عليها
 قال في البحر واخرج بقيد المنكوحه المملوكه لانه فان نفقتها
 على سيدها مطلقا ولو واصلته كانت الامة المنكوحه
 مدبرة او مولدا اما المالكه فلا حرة فلا تحتاج الي التتوية
 لاستحقاق النفقة لان منافها على حكمها بصيرورتها
 اخذ بنفسها ومنافها بعقد الكتابة وانه لم يثبت للمولى
 عليها ولا ية الاستخدام فكانت للاحرة حرة تجري فتستحق
 النفقة بحود الحكمي من نفسها وان لم تنتقل وتستقط
 بالنشوز كما تقدم في الحرة كمن يرد على ما ذكر ان المالكه غير
 مستغرقة لمصالحه لانها مشغولة بالاكساب لتخصيل بدل
 المكتات ولعلم لما تزوجها عا لما يحاها وهو يقوم بمؤنتها
 لا يوافقا بدل كتبتها كما ان راضيا حبي الزوج بالكتباها
 فليس ليرفعها منه بعد ذلك بعد ان تكون عنده وفرجها
 ولو ليللا تنقط كما ان الحرة تخدم اباه وان لم يرض الزوج اذا
 كان الاب زمرنا ولا تستقط نفقتها بذلك لانها كانت
 فرضا عليها كما ان ساقطت نفقة الزوج منه كما اشتغالها بفرض
 الصلابة فانما تحب نفقة الامة على الزوج ولو واصلته عبدا
 اي لعن سيد الامة اذ لو كان عبده فنقطتها على السيد
 براءها ولا زليبي وينظر بالوكالات كالتبالي للزوج ولعلمها
 عليه شر بلا لينة بالتتوية بان يزمرها اي السيد

التفسير بلا حجب لانه اذا لم يبورئها اصلا / حجب حتى يقال سقطت ولو فرضها قبلها بطل الفرض ثم المراد نفى التوبة المستمرة الي وقت الطلاق لم يكن له ادعاء دلتها لتطالب بالتقعة كما نفي عليه في كل حكم بخلاف حرة بسرت حتى سقطت تقعتها فطلعت وهي ناشئة فمادة بعد ذلك الي منزل زوجه لا نقضا العدة وجبت لها التقعة ولعل الفرق ان وجوب التقعة في الامة منوط بالتوبة فام تزجدهم حجب والمولى ان يرجع ويبورئها فانما بالنا وهكذا فحجب التقعة وكما استردها سقطت كما في النسخ وفي الحرة بالنسليم ولو حكا بعد من انفسها والتبوية المعيرة ما وقت حال قيام النكاح لابعده وما الحرة بعد الطلاق ما دامت في العدة في حكم المنكوحة الا ان الشور استقطها فاذا عادت وجبت فانها السيد احمد بن الجبر هجا فرضها اي تقعة الامة الزوجة قبل التوبة فاطلالة قبل السب وتتقات الزوجات المختلفة اي بيا واعصار والافصح المختلفة مختلفة تجاها لان المعني به اعتبار حالها لاحاله فقط وهذا غير ما ذكره صاحب الجبر الذخيرة والولول الحجة فيما اذا كان بمضن احرا او بمضن ذميات فانهن في التقعة سواء لان التقعة مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق الحرية الا ان الامة لا تتحقق تقعة الخادم اهلا لان كلام الذخيرة والولول الحجة من جهة ان كلا حجبها كفايتها وقد تكلف في مآتا كل الحرة والفقيرة فوق ما تكفل الفسنة وما انشا اليه

لا يستخدم كما يظهر ما لو خدمت مولدها ليلدا لانها را فليبه تقعة الليل خاصه كما تقدم في باب نكاح الرقيق فتتنبه وقال بمضن انهما اذا خدمت مولدها في بيت زوجهما فقد حصل الاحتباس المستوجب للتقعة وحل قولهم لو استخدمها سقطت التقعة على ما لو استخدمها في غير بيت زوجهما دل عليه كلام الزيلي والهداية خلافا لما اصره في البحر من ان قولهم ولا يستخدمها في تعريف التوبة شرط اخرها وليس كذلك بل هو عطف تفسيرها فلما استخدمها المولى اي ولو في بيتها كما تقدم وانما قيد بالاستخدام لانها لو جارات من منزلها بعد التوبة وخدمت المولى في بعض الاوقات من غير ان يستخدمها سقطت كما صرح به في الذخيرة واستخدمها اهلا اي اهل المولى قال في الذخيرة ولو جات الي بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت فاستخدمها اهل المولى وسقوها من الرجوع الي بيت الزوج فلا تقعة لها لان استخدام اهل المولى ايها بمنزلة استخدام المولى فيه توقيت التوبة وانظر هل المراد بالاهل الزوجة او ما هو اعم فتنبه لو بورها مثلا ثم عملها التقعة ثم اخرجه المولى للمخدمة وقد بقي في يد هاشمي يسترده ربي لم يعضها اي بعد التوبة او بورها بعد الطلاق اي طلاق زوجها كما قيل امتد بوصول حيث لا يتبع الاصل وانما بورها لاحتفاء العدة الاولى للصداد في منزل زوجها لا قبله اي ويكره بورها قبل الطلاق سقطت الاولى

الشارح فانما هو من جهة حسن ما تأكله وعدد ذلك
 يكون على حسب حالها ورجعت وكذا تجب لها السكنى اي
 الاسكان نهرا لان السكنى فعلها والاسكان فعل الزوج
 والواجب عليه فله لافضل غيره وانما واجب عليه لتقله
 تنافي اسكنوهن من حيث سكنتم في بيت اي في مكان
 يصلح ما روي للاندلس ان حيث احب الزوج تكن تكونان
 جيران صالحيين لاسيما اذا كان معنى يتهم بالاذن اقتصاني
 خال عن اهله من ضرة وحرم كأمه واخته ودرست في لاث
 غيرها ربا لا تاتى على متاعها ورجا منها عن المعاشرة
 والاستمتاع بزوجه الا ان اختارت فقد رويت بانتقاض
 حترها كافي الهداية طفله الذي لا يزوج الجماع ولو
 غيرها كافي الخ واما الذي يزعم فليس له اسكانه سرها
 للمعاودة بينها خالبا الا ان ترضي قال في الهداية وان
 كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه سرها لا يثبت
 اهافهم ان ولده منها يسكنه سرها وليس لها ان تمتنع
 منه والمزوج في الرواية معتبر رجعت وامنة فليس لها ان
 تمتنع عن اسكانها معها في المختار وقيل لا بد من رضاها
 وعلى كل حال لا يطاها مجترتها كما انه لا اجل وطى الزوجية
 مجترتها ولا يحضرة الفرة ابو السعد وعن الشربلانية
 وكوه وطيرها وفي البيت نايم او معنى عليه او صبي عاقل
 زنا من دام ولده على المختار مجر قبل ان لها الاهل فلها
 منها كافي شرح الملتقى ولو كان البيت ملكا لانه رجا
 كان اضرا دام ولده لها ان ترضى اضرا ضررتها واهلها ولو

وصلية

وصلية ولدها من غيره سواء كان صغيرا لا ينفقه الجماع اولا
 لما علم من كراهة كل منهما ولدا الاخر وان لم توجد منه مضرة
 مع انه رجا شغلها عن خدمة الزوج بل عن الجماع ولو رجا
 الاحياء وقد يتضرر بيكا ولدها الصغير واما ولدها
 فليس لاحد منها الاستمتاع لان حق الحضنة لأمه
 وذلك بالكلية كما انه موها ولان الولد لا يتضرر بان يولد
 عاوة واما ما عداه فالبيت ملك الزوج فلا يدخل فيه
 احد الا باذنه فلو رضى فقد اسقط حقه كالورثية
 باهله وامتناع كل من الاهلين عند تضرر الاخر وطلب
 الاضرار عنهم واخذ القرضا من من التقليل بانه ملك
 الزوج انه ليس المنع من ملك الغير بان كان ملكها والمراد
 بملكه ملك الرقبة او المنفعة لكن في حاشية الخیر الرمي
 على البحر بان له منها من ارضاع ولدها وتربيته لان الار
 وسهر التربيته ينقص جماله ويغير حاله بقدر حالها
 اي في السبا والاعسا فليس يسكن الاغتيا كسكن
 القرا ولو كانت غنية وهو فقير فهل يجا طلب بتدبير
 والباقي دين الي الميرة كافي الطعام والكسوة ام لا يجر
 وكسوة وببيت اي ما يبيت فيه وهو محل مفرد معين
 مختص بها وليس المراد به المتاع من داره غلظ
 بالتحريك ما ينفق ويمنع بالفتح اي كالضمة والكسوة
 لا يجوز الخشب والستر لان الاول نائم على متاعها ومن
 هجوم احد عليها وحيث قد تنصرف على الفلقة انه ولو كان
 الخلاصة كافي فليس لها ان تظالبه بمسكن اخر به قال

ضاح

الفاهم

الامام لان الضرر بالخوف على المتاع وعدم التمكن من
 الاستمتاع قد زال وفي شرح المختار ولو كان في الدار بيت
 رابث ان تستكن مع ضررتها او مع احد من اهله ان اخلي
 لها بيتا وجعل له مرافق وغلفا على حده ليس لها ان
 تطلب بيتا كذا في النسخ ولذلك قال زاد في الاختيار
 والمبيني على الفلق ومرافق قال الشرنبلالي ابي
 بيت كامل المرافق كافي المرفاه والمرافق ما ارتقت
 به وانتفعت صحاح وشعاده اي مخاد ذكور المرافق لزوم
 كنف وهو بيت قضا الحاجة سمي كنفا لانه يكنف
 الداخل فيه اي يستوره قال الرحمتي وما فهم بعض النسخ
 من الهداية من ان عبا رثها تفيد ان بيت الخلا لو
 كان عتري لكان دار له غلف على حده فاسكنها في
 بيت من تلك بغيرها وليس لها ان تطلبه بمسكن
 اخر فيه نظر لقولهم ان كان البيت لا بد ان يكون
 كامل المرافق ولان الاشتراك في الخلا ولو مع غيره
 الاجانب ضررها هو ويطبخ اي يحل يطبخ فيه مجيب
 حالها ويثبت ان يزداد محل التنوير اذا كانت جرت
 عادة مثله بالخبر في البيوت لانه من المرافق قاله
 السيد احمد ويثبت الاشتراك بغيره فيقدم على ما في
 الهداية من اشتراط الفلق فقط كفاها للحصول
 المقصود هداية فلا يطلب بغيره وظاهرها ولو جازها
 كثير لانه لا يلزمه اشتراط محل كنفه كونه ملكا
 انما هو السيد احمد وفي البحر من الثانية بشرط ان

لا يكون في دار احد من اجاء الزوج يوذنها الاولى ان
 يقول من اجاء المرأة لان اقارب الزوج اجاء المرأة قال
 اجاءه وانما قلنا الاولى لانه يمكن ان يقال صح في كلام
 العرب الطلاق الزوج على المرأة ايضا لكن التعبير بالمرأة
 اوضح لكل احد قال في الفحاح وحاجة المرأة ام زوجها
 لا لغة فيها غير هذه وكل شيء من قبل المرأة لم
 الاختار اه وتقل المص عن الملتقط كناية ابي
 البيت مع الاجاء مع الطرير حيث قال وقرق في
 الملتقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرتين
 واسكن كلا في بيت له غلف على حده لكل منهما ان
 تطلب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل
 منهما حقها الا اذا كانت لها دار على حدها ولذلك
 قال الثاقب فكل كل من زوجتيه مطالبة اي الزوج
 بيت من دار على حدة صفة للدار لا للبيت بخلاف
 المرأة مع الاجاء فان المناقرة مع الفراير وفرد
 واسه اعلم وحمل الحلي ما في الملتقط على ما اذا كانوا
 لا يزوجونها فلا ينفق ما في الثانية انه قلت كن
 يشك على ما قررنا بتأنيده ان لا بد ان يتخذ لكل
 امرأة من نسائه بيتا من دار على حدة حيث يمنع
 ظاهره من ابتداء الفريضة في دار واحدة لكل واحدة
 منها بيت مستقل كامل المرافق واقع عليه الفلق
 ما في الفريضة امرأة ابنت ان تستكن مع ضررتها
 او مع اجائها كما هو وغيرها فان كانت في الدار بيت

ونزع لها بيتا وجعل لبيتها خلفا على حدة ليس لها
الطلب باخر فان لم يكن فيها البيت واحد فلها ذلك
اه وبه صرح في البرازية والبدايه وقد قدمنا ذلك
عن شرح المختار وهو المعلوم عليه لكن ذكر الحضانة ان
ان تنزل الاسكن مع والديك واقرائك في الدار اخر
دارا قال صاحب الملتقط هذه الرواية محمولة على
الموسرة الكريفة ولا يكفي افراد البيت فقط الا في
الوسطى والطلاق المتوث انه يكفيها بيت له علت
من دار كان في الدار ضربها اولاد والقول الاخر انه
يكفيها البيت الموصوف في دار فيها احوالها الاخر
وقولناك هو ما نقلنا عن ملتقط ابي القاسم
وتجنيسه للاستدلال ان ذلك يختلف باختلاف
الناس فالشريعة الغنية لا بد من افراد بيت في دار
مفرقة عن غيرها وبغيرها يكفيها بيت له خلف ولو
اخذت الدار ببيتها وبيت ضربها ومن كان من ذوات
الاعساب يكفيها بيت ولو مع احوالها وضربها كما ذكر
الاعراب واهل التري وقراء المدف الذي يسكنون
في الدواشي والربوع لقوله تعالى اسكنوهن من حيث
تسكنتم من وجدكم وينبغي اعتنا به في ما تناقوا لا يخ
عابدين ان اسكنوه ولا يلزمه انما منها بموسرة
ويوم الزوج باسكانها بيتا حيران صالحين قال
في الهندية فان اسكنها في منزل ليس مبرا احد فشكت
الي القاضي ان الزوج بغيرها ويؤديها رسالت القاضي
ان

ان يامره ان يسكنها بيت قوم صالحين يرفون احسانه
وراساته فان علم القاضي ان الامر كما قالت فجزه على
ذلك ومنعه عن التقدي وان لم يعلم ينظر ان كان حيران
هذه الدار قوما صالحين اقرها هيهاك وكفى بسال
الجيران عن صميم فان ذكروا مثل الذي ذكرت فجزه
ومنعه من التقدي في حقها وان ذكروا انه لا يوزع
فالقاضي يتركها ثمة وان لم يكن في جوارحه من يوزع
به او كما يميلون الي الزوج فالقاضي يامر الزوج ان
يسكنها بيت قوم صالحين ويسال عن ذلك ويبني
الامر على خبرهم محيط قال الشيخ الرحي وهل يشترط
في الجيران ان يكونوا داخل الدار كما هو اثنى المدينه
المتخلة على منازل تتقطن مسكنا ومرافق وشان
بعضهم ببعض او يكفي كونهم حوالا بحيث تسع كل ام
ويسمحون كل امها وتنتا نسيمهم وينشون ادا
الظاهر الثاني اما بعض الدور الكريفة البنا بحيث
لا يسع الجيران كل ام من فيها حتى يفيقهم ان
استنقوا بهم ولا يسع اهل الدار كل ام لئلا تنسوا
به فهي كالدار التي لا جيران لها كما يشير اليه قول
الثاني بحيث لا تستوحش سراجية الدار بها فتاوي
سراج الدين قاري الهداية لان المسكنة فيها وساده
اي مفا في السراجية ان البيت بلا جيران ليس
مسكنا شرعا حيث لا يومن عليها وهي النهر وظاهره
اي ظاهرها في السراجية حيث قال ويامره باسكانها

بيت جيران صالحين وجيران اي المؤنسة لو كان البيت
 خاليا عن الجيران لاسما اذا خشيتم على عطلها من
 سعة اي البيت خصوصا حيث تنوهم بان لا تسكنه
 قلت كذا نظرية الترتيب لا بما مران ما لا جيران
 له غير سكنى شرعي يعني فلا عبدة بالتساع البيت
 اوصفه وانما العبدة للجيران فحيث وجد الجيران
 كان مسكنا شرعيا والا سرا بالتقل الي موضع بيت
 جيران صالحين وعلي كل حال لا يجب عليه الاتيان
 بالمؤنسة فتنبه كذا قال ابو السمود ما ذكره قاري
 الهداية من عدم لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن
 صغيرا كالساكن التي في الربوع وفي الجيشتات ينسب
 الي ذلك قوله حيث لا تنسحق اذا لا يلزم من كون
 المسكن بيت جيران عدم الاتيان بالمؤنسة اذا
 استوحشت بان كان المسكن مستحقا للداروات
 كان لها جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه
 الحالة من المضارة بغير شك لاسما اذا خشيتم
 على عطلها وما في النهي من قوله وهو ظاهر في وجوبها
 فيما اذا كان المشتكى خاليا عن الجيران بحمل على ما اذا
 رضيت بسكنها فيه ولم تطالبه بالسكنى الشرعي
 وهو ما له جيران وجيز فلا يستقيم الرد عليه
 بما في الجرح من ان البيت الذي ليس له جيران غير
 مسكن شرعي فيحصل ان الافتاء بلزوم المؤنسة
 وعدمه يختلف باختلاف المسكن ولزوم وجود
 الجيران

الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها
 سريعا لايهمهم من القرب لا تلزمه المؤنسة ولا لزمتها
 قلت رايته هذا الكلام خاليا عن التحقيق والدولي اثبت
 يقال ان يسترها ان كان مخمورا بجيران يفتونها اذا
 بهم فهو سكنى شرعي ولا يلزمه الاتيان بالمؤنسة وان لم
 يكن لها جيران او كانوا لكن لا يفتونها لعدم او لعدم
 قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك منهم فياخذون بقولها
 الي موضع جيرانها الجيران ولا يلزمه ايضا الاتيان بالمؤنسة
 هذا ما رايت والله اعلم ولا يفتونها من الخروج الي الزاوية
 في كل جمعة ان لم يتدرا الي والداهما على اتيانها على اتيانها
 في الاختيار فان قدر علي اتيانها لا تذهب وهو خسين
 فان بعض النساء لا يستعليه الخروج الي الاب وقد يست
 ذلك على الزوج فمتنع وهذا قول ابي يوسف قال في الجرح
 افاد كلامه اي الكثران لانه يمنع اهلها من الدخول في
 بيته ولو لولادة او ولد الان المنزل مكله وله حق المنع
 عن الدخول في ملكه وما التيام على باب الدار فليس له
 منهم من الدخول كما في الخانية واختاره القديري وقيل لا
 يمنعهم من الدخول وانما يمنعهم من التزاول في الفتنة في الملك
 وطول الكلام والصحيح خلاف كل من التوليبي قالوا الصحيح
 انه لا يمنعها من الخروج الي والدوين ولا يمنعها من الدخول
 عليها في كل جمعة وفي غيرها من المومنين كل سنة وانما يمنعهم
 من الدخول واكتسبوا عند عتدها وعليه الفتوى كما في الخانية
 وقد اختار بعض الشايخ منها من الخروج اليها وقد اشار

في الزينة والخيالية ذلك ايضا لكن عبارة منلا سكني
 من التزاري في فحجبت النسخة الاولى عنهما به بقيت خاتمة
 وفي الخاتمة قال بعضهم له ان يمينهم من الدخول ولا يمينهم
 من النظر والتكلم والقيام علي باب الدار والمراة في الداخل
 ويمنع من لا يكون حرما وقال بعضهم لا يمين الا يمين من الدخول
 عليها للزبانية في كل جمعة واغنا يمينهم عن البيوت عتدها
 وبه اخذ شاذنا وعليه التقوي وهل يمين غير الا يمين
 عن الزبانية قال بعضهم له ان يمين وقال بعضهم لا يمين الحرم
 عت الزبانية في كل شهر وقال شاذنا بل في كل سنة كذا اليد
 ارادت المراة ان تخرج للزبانية المحارم كالخالد والموت واللا
 فهو علي هذه الاقاويل قال الحوي تحت قول صاحب الكثر
 ولهم النظر والكلام معها اي وقت شاذنا عما عاينا عن فلسطين
 مع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح التناينة للرحيد
 فيهم من ذلك اي من السليل له لو كان في النظم مرده
 الزوج باب فيهم من الدخول علي خاتمة الزوج نزل النبا
 والعموم في كلام بعضهم ليس علي ظاهره بل المراد الاوقات
 التي لا تكون للزوج فيها مخالطة معها بالجماع وما يتصل
 به وهو في العموم الخلاصة بجهد الرجل ان ياذن لها بالخروج
 الي سبعة مواضع زبانية الا يمين وعيادتها وتزيتها او
 احدها زبانية المحارم وعلي الصحيح المغني به يخرج للوالدين
 في كل جمعة باذنه وبغير اذنه وللزبانية المحارم في كل سنة باذنه
 وبغير اذنه وابا الخروج الي اهلها لا يذنه علي ذلك فلها ذلك
 باذنه فقط هو وعينها من زبانية الاجانب اراد به من لم

الي تنقله في شرح المختار والحقت الاخذ بقول ابي يوسف
 اذا كان الا يمين بالصفة التي ذكرت وان لم يكن كذلك
 يميني ان ياذن لها المين بعد المين علي قدر متعارف
 اما في كل جمعة فمفيد فان في كثرة الخروج فتح باب القصة
 خصوصا اذا كانت شاذنا والزيج من ذوي الرهبات مثلا
 خروج الا يمين فانها ليس لها ولو كان ابوها زنا مثلا
 اراد بالزمن هنا المريض واحتج ابي احتاج الي خدمتها
 والزوج يمينها من تهاذه فمكبرها تقاهده اي الاب ولو
 وصلت لان ابوها لا فراقصي زوجها لذلك قال وان ابي
 الزوج فتح وقيد بالاحتياج لانه لو استغنى عنها بزوجه
 او رفيقه او غيره لا يجب افاده السيد احمد ولا تكون بهذا
 العصيان فاشرة فحجب لها النفقة حموي قال السيد احمد
 وفيه ان نفقتها جزا احتسابا وقدرات اه ولا يمينها
 اي والديها من الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرها من الى ارضي كل سنة لها الخروج واما الدخول
 فزيجي هل الواضي قوله ولها الدخول علي بابها فيخلان
 عليها وتدخل عليها في كل جمعة او هي يميني او فيكتفي
 بالدخول من احدي الطائفتين بحررحتي قلت الذي
 يفرم عامني انها تمنع من الخروج الي ابيها اذا قدر علي
 اقتباسها ان الواضي يميني والاهم الا ان يقال هذا علي المعنى
 به لا علي قول ابي يوسف المنع للدخول طالوا وعلى
 باب الله اعلم وعينهم من الكيفية لان الكثرة قد عرفت
 منه فخرج علي الزوج وقيل نسخة من البيوت وقد وقع

يكن محرما لها كابن عمرها وعاها وغيرها عن حضورها
الوليمة او وليمة النكاح ولولا حد والديها الا انها تستحل على
جمع فلا تخلو من الفسا وعادة وعمله فيما اذا لم تكن في وقت
الزيارة كما في عليه السيد احمد وان اذت الزوج في خروجها
الي ما منع عن خروجها الي بشرعا كالانما صحين كما في باب
المهر في الحول منها من الفرق وكل عمل لا يستغني يا عنه
لوجوب تباينها عليه وكونه صلية تبرعا لا جنبا قال السيد
الرحمني القاعدة في كروا الصلية ان يكون ما قبلها اولى بالحكم
ما بعد ها وليس غلبا لنفسها اولى من تبرعها لا جنبا
وكان د سيف قلم من الاجاه وهو لوه صلية قابلة واضلة
لتقدم ختمه على فرض الكفاية قال في البحر وقيد خروج
الطائفة والان تقدم بأذن الزوج وفسر الفاسلة بمن تفصل
الموتى ويبين في للزوج ان يمنع التاخذ والان سلة من المخرج
لان في الزوج الطائفة وهي محموسة كختمه وحقه مقدم على
فرض الاجاه في الزوج لان ختمه لا يقدم على فرض
الجنين اه قلت وقد تقدم في البحر تبين هذا بأس تقدم على فرض
الخلاصة معز بالي مجموع النوازل فان كانت قابلة او عاسلة
او كان لها على اخر ختم تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على
هذا اه مخرج القابلة والفاسلة بغير الاذن ما ان عمل على
انها لم تسبق محل مهر فانها الزوج بغير اذن كما في الزهر وعمل
على انه لم يوجد غير هو ضعف هؤلاء الولد او الام اولم يوجد
من يقتل الميت سوا ها فانها الزوج بغير اذن لان د صار لها
فرض عيني والله اعلم وقد توقف فيها الزوج والموتى واما

الحج

الحج فلا تخرج بغير اذن الا اذا كان لها محر او كان زوجها
 حيا واما التي لها خف فلها الخروج بغير اذن اذا لم تكن تحضر
 فتخرج عند القاضي لانه حينئذ لا يتقبل منها التكفل واما
 اذا كانت محدرة فلا تخرج الا باذن لقبول التوكيل منها بغير
 رضئ الحظ كما في الحول منكره منها من مجلس العلم الا ان اذله
 نروجها من نسائها قال في البحر فان اراد ان تخرج الي مجلس
 العلم بغير رضئ الزوج ليس لها ذلك فان وقت لها نازله
 ان سال الزوج من العالم او اخبرها بذلك لا يسمى بالخروج
 وان امتنع من السؤال يسمى بالخروج من غير رضئ الزوج بان
 لم تنع نازله تكفى ارادات ان تخرج الي مجلس العلم فتعلم
 مسال من مسائل الوضوء والصلوة فان كان الزوج يحفظ
 المسائل ويذكر عند الحاجة فبان كان لا يحفظ فالاول
 ان ياذن لها احيانا وان لم ياذن فلا شك عليه ولا لغيره
 الخروج لم تنع لها نازله اه وله منها من الحام الا لنفسه
 في الفسخ او ربيعة وان وصلية جاز للنساء دخول الحام اي نفسه
 اياها من دخول لا يدل على حرمة دخولها قول الزهرقول
 النقيب انها تمنع من الحام وخالفه قاضيان في اول الفتاوى
 حيث قال دخول الحام مشروع للنساء والرجال خلافا لما
 قال بعض النساء اه فيه نظر فان منها من لا يدل على عدم
 مشروعيتها ثم تقل عن الفسخ وحيث اجنا الخروج فانما يباح
 بشرط عدم الزينة وتعيين الرهينة التي لا يكون داعية
 لنظر الرجال والاستئذان اه وهذا معني قول التمس بلا عيب
 وكشف عورة احد قال الباقر بن نسبة الي باقة قرية من

اعمال نابلس وعليه اي على انشر اط عدم الزينة وعدم
كشف عورة احد الفتوي فلا خلاف في سفره اي من
دخول الحام للمعلم بكتف بعصره وموت الحرفج لاعتبار
الفتوي اذ اوردت الحرفج رجعتي وكذا في النشر لثلاثة
للكمال حيث قال ناقله على الفتحة وتعمق من الحام ثم قال
خالف فيه قاضي خات حيث قال الحام بسوء النسا و
الرجال جميعا خلافا لما قاله بعض الناس ويمكن ان يقال للنسب
لا تفتني المنع اذ بمنها من صوم النفل وان كان مستوعبا
وانما يباح الاذن في دخول الحام اذ الم يكن فيه انسان مكشوف
الصورة وعلى ذلك فلا خلاف في سفره في دخوله اي في هذا
الزمي للمعلم بان كثير منهم مكشوف الصورة وقد وردت
احاديث تبيح قول الفتحة اي بالمنع وهو المراد ببعض الناس
وهو يفرض الفتحة بانواعها الثلاثة من المأكول والملبوس
والسكنى لوروجه تعايب اما الحام فقد تقدم الكلام ان لا يمنع
لها ما يلزمه باختبارها ان اخذ ما يكسبها من مال بالمؤذن
فان لم يمكنها ترفع الامر للقاضي فيفرض لها الفتحة وكذا لو كانت
معرضة ومهنت مدة ثم غاب لها اخذ المأوى من ماله المأكول
كما افاده في البدائع ولا يفرض لوروجه الغائب الا اذا غاب مدة
سمر صيرفية واستحسنه في البحر حيث قال وهو قيد حسن
يجب حفظه وانما فيجب دونها سهلا احضاره وراجمته اه
كلام البحر كفي في الترتيب ويفرض القاضي لمدرس الغائب
عن البلد سواء كان بمنها مدة سفره الا في المدينة ويشي
ان يفرض نفقة عرس المتولي في البلد اه وفي البحر على

البرجندك

البرجندك نقلا عن الفتية عن الحارث شوا كانت النفقة
مدة سفره لا حتي لو ذهب الى الغزاة وتركها في البلد فلما
ان يفرض لها الفتحة اه وسال في هذا الشيخ خير الدين في
حاشيته علي البحر ولو وصلية متعودا وهو الذي لا يدري
معلمه ولا حياته او موته وطنه اي الفتية الحارث وشوا اي
مثل الطفل كبر زمن او ولده الكبير الذي لا يقدر علي التكسب
فيفرض لدا ايضا وانتي مطلقا سواء كانت صحيحة او مريضة
لان نفقة الاولاد تجوز لا تتصور الاكتساب لغيرها عادة
فان اكتسبت ووجد عند ما تنفق علي نفسها من
اجرة خياطة او نحوها او وجب لها مال او زينة لا تجب
تنفقتها علي ابيها صغيرة كانت او كبيرة ومنزلها الكبير
الزمن ونحوه لو وجد عنده مال حصل له باي طريق كان
لان نفقة الشخص لا تجب علي غيره لجمع وجود ما ينفقه
علي نفسه لان المقصود ثبات بيت فلا تجب مع قيام ثباته
ماله الا الزوجة لان نفقتها جزء الاحتساب فيجب سوا
كانت غنية او فقيرة رجعتي وايويه ان كانا محتاجين
مطلقاتا ولو مع القدرة علي الاكتساب لو وجوب نفقتها بالجر
النشر بخلاف غيرهما من الاقارب حيث لا يكفي لوجوب
النفقة مجرد الاحتياج بل لا بد منه من صفة الزوجية
الكسب والاحداد والحدات كالابوين ابي السعد فتقط
فلا تنقض النفقة لم لو كذا اي الغائب لان السيد لو كان
حاضرا لا يجبر علي نفقة نبالا ولو كان غائبا وانما لو كان
تنفقه في كسبه كبر قال الشيخ الوجهي كفي في البحر القاضي

ضحي

انما يامر من يفتي القضاة بما يكون منظره وحفظ المصلحة وفرض
 الانفاق على زوجته من ماله وحفظ ماله وهذا جائز في كل
 الاوقات لان الله عز وجل امر بضمه وهذا عمل من الخير فان
 اولي يجب حقه وادله محرم على ما اذا مكنته المكنت ولا يضر
 اذا مكنت انما يفتي على ما فيها المكنت فيعرض لها بالطريق
 الاول فيعلم رجع ويجوز ان يفتي لواجب القاضى بغير تقييد
 له فانه على المكنت او يراجع له عاجزا لان ذلك انفع
 والله تعالى اعلم واجتهد المدايم على قريب من هذا محرم منه
 غير الاصول والافروغ ولذا قال الشيخ الرضوي في الارحام
 من واجب اولي ونفقة المدايم لا يجب الا بالقضاء فليس لما دون
 الاصول والافروغ اجتهاد ما اذا نظر في قبيل القضا فلان
 القضا في حقهم ابتداء اجاب ولا يجوز ذلك على الغائب علقا
 الرضوي وقوله الاولاد ولا يقضى عنه دينه قال في المجموع
 بنفقة من ذكروا خلافتا زعمى دينه على الغائب فانما صاحبه
 الدين لو احضر غريبا او مودعا للغائب لم يامره القاضى بقبض
 الدين وان كان مقر بالمال ويدينه لدف القاضى اياها فترجع
 الغائب بما يكون نظرا وحفظا للملكة وفي الانفاق على زوجة
 حفظ ماله وفي وفاء دينه قضا عليه بقول الغير وقهولا
 يجوز كذا في الخبر اه قال السيد احمد رحمه الله تعالى فيه
 يستفاد جوازا ما يرضى ان يتخلف يدعى انه كان منافرا
 بغير يله فاذ فيها شخص ظالم واخذ منه قدر اسلوكه
 من المال وانما يريد الدعوى على وكيله بغير شخصه لدا القاضى
 بالذم من ماله موكله الذي يبيد الوكيل فاجبت بان الدعوى

علي

علي الوكيل لا تسع ولا يقضى عليه بالدفع وان كان مقررا
 بما يدعيه من اخذ موكله ابو السعد لا تدفعا على الغائب
 علته لقوله ولا يقضى عنه دينه ولقوله واخيه قال في المير
 قند بالمثل والا يوجب للدخلة ان ترضى عنه من الاقرباء
 كالاخ والمرفاق فيفتقرهم انما يجب بالقضاء لا بغيره فبغير
 والقضاء على الغائب لا يجوز اه في مال له ما اذا لم يكن له
 مال لسياتي الكلام عليه في المتن من جنس حقه من
 كتب يبيغ تقييده بما اذا وقع به التسامح كقوله الرضوي
 او خلت الخاف الدراهم والدينار وغلة العبد والدراهم
 وحصول التبرع لانه لا يفتقر لانه يصلح قيمة للمضروب
 زليبي ووقع في بعض النسخ كمن قال الرضوي هو ظاهر لانه من
 جنس حرم وفي بعضها كبر لكتي يكون قوله وطعام من
 عطاه المام على الخاص اما خلافة كالمروض والبقار
 فيمنع للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا ما عند الامام
 فلانه لا يباع على الحاضر فالغائب بالاولى وامامه عندنا
 يقضى بالبيع على الحاضر لا متناعه والغائب لا يعرف
 امتناعه هداية به ينظر ضعف ما في البرجندى من ان
 عروض الغائب تنبأ في نفقة زوجته عندها لا عند الامام
 وفي المتار وابتاع اه عند او علي من يترجمه عند الامام
 وعلى الدين وانما كانت عند الامام لانه لا يترجمه عند الامام
 عند الامام اي تحت يده اي مظرفته في حوزة وامام الدين
 فيلزم الذمة وليس له عين موجوده بلفظ وصف ولذا
 لو حلف انه لا مال له وله دين لم يجز ولا كالمالك الدين

وفيها ذم المدعيون التي يعنى الله على الضرر والمال
 محبة موهبة لا يري ان يكون مظهر فاعند المدعيون وان
 ان الامانة عين قامة تسمر في الحان وعند طرفه لمد
 وصفت ثابت في الذمة وعلى تدلى على الضرر قال في الجواب
 فتم عند فتمل مود عدم موصنا وبه قالوا وكذا عند
 ثم قال فلو قال المصامى صاحب الكثرة عند او عليه كان
 او لم لا عند للامانة فلو استعملت هنا للامانة والدين
 كان حين بين الحقيقة والحجاز لم يظفر واحد لا يجوز ان
 قال اولى لوصفاته هذه على عموم الحان وحذف الثاني على
 بدلالة السياق عليه رحمتي قال في البحر اطلقت في وصف
 التفتة فتعلم ما اذا قال المودع ان الزوج امرين ان الاول
 اليها شيئا فان القاضي لا يلتفت اليه ويأمره بالانفاق
 ولا ضمان عليه كذا في الذخيرة وكذا لو بيعت مالوك لانه
 استفتات في غلة الوقت واقر به الناظر كما اقرت في الجامة
 وكذا غلة السيد والداو كما في الشهر وسيد الاول وهو الامانة
 اولاد قال في الذخيرة وان كان للنايب دين وودعة والدين
 والمودع كلدها سقران بالودعة او الدين والناظر في القاضي
 بأسر اولاد بالانفاق من الودعة وذكره في البحر الكبير
 وقال لان القاضي نصب ناظر وانظر النايب في المدة من
 المودعة لا منها تختار الهلاك بخلاف الدين لان الامانة
 لو هلكته هلكت غير مضمون على المودع وانما نزلت على
 صاحبها فالبقرة بها اشيع للنايب ولو كان المال في بيت
 تحت يد صاحبها لان انفاق منه اولى من الهالك المودع عند

الآخر

الاخر اذا علم القاضي بزوجهيتها وبقرانه الوالدين والاولاد
 والحاصل ان الامانة تقدم على الدين لانه محفوظ بخلافها
 والسدادة لا ترم فلا يتوهم انه على سبيل الاولوية فلا
 بظا صر عبارة الشارح والتمسك في الامانة من القول
 ولان الحكم لا يحكم الا بما هو الاول ولا نظر ولا يسوغ للمدعي
 عند وليس في هذا خفاء على من له ادنى ميسر بالفتنة
 والناضي والسلفان وولي التيم المتولي يجب عليهم العمل
 بما هو الاول ولا نظر رحمتي كذا قال الامي واذا انف
 افلاسي المدعيون او هو به او انكاره فالبداية بدولى رحمتي
 ولو انفنا اي المودع والمدعيون على زوجة الغائب ونحوها
 بلا فرض القاضي ضمن اي ضمن المودع ولا يبرر المدعيون
 لتقديرها حيث لم يكونا ما دونين من المالك او القاضي
 بلا رجوع للفتنة على من انفق عليه ذخيرة لانه اوصلا
 الحق لمستحق في زيمتها وفي نفس الامر كمن قضى دين
 غيره بغير امره فانه لا يرجع على المدعيون ولا يسترده من
 الدائن وتيسر حول المودع بالغنى في الدفع للفتنة يعني لو
 ادعى المودع بعد امر القاضي بالدفع له ان زوجته ونحوها
 اليها قبل تولد لانه اسبب والقول قول الامي في ذلك
 الظاهر فلا يلتفت الى نكاح المرأة لا يتقبل قول المدعي
 في دفع المال اليها للفتنة حيث كانت المرأة تنكره ولو بعد
 فرض القاضي لانه يدعي فراغ ذمته فلا يصدق الايسة
 فاذا اقامها قبلت لان الثابت به كالمات بالماتية
 او انزاعها بقر قال فيه ولم ينكر قولها وينبغي ان يكون كالايسة

[illegible]

من جنس الدين وطلب صاحب الدين قضاء دينه من ذلك
قضى له به قال ايضا وقيد بالقرار لانه لو انكر اي للمدين
او الموقع الديني والودعية فطلبت بمجيبه لا يستحق
يعني لانه لا يستحق الامن لان خصا خاصا وهي
بيتي من قوتهم كل من اقر بي ارضه فاذا انكر على غيره
قال ولواقامت البهتان بما ادعته عليه لا تقبل لانها
اما ان تقام على المال فتكون المراه بهذه البيئه تثبت
المال للفايب وهي ليست مخض من اثبات المك لدواما
على الزوجية فلا تقبل ايضا لانها برهنه البيئه تثبت
انكاح على الفايب والمودع والمدينون ليسا بخض في اثبات
النكاح عليها فالحاصل ان المدينون لو وجد الدين المودع
الودعية لا تنفع بيئه المراه على ذلك لان البيئه بعد
صحته الدعوي ولا تنفع الا اذا قامت على خصم وهي ليست
بخض لانها ليست نائبة عن الفايب في اثبات ذلك وكذا
الادب والاولاد فلا يكون المدعي خصما لهما وحيث لم تصح الدعوي
لما اقر على نفسه بما لم تحت ايديهما فلا ينهما اقربا للزوجة
والوالدين والاولاد حت لا تنفاق على انفسهم من هذا
الاعل الذي تحت يديهما لينفذ اقرارها وهذا في المدون
ظاهر لاد الدين ثابت في نفسه وهو يقضي بال نفسه فكان
اقراره على ما لم يصح كالوادعي انما انه وكيل الفايب
في قبض الدين منه فصدقه فانه يومر بالمبلغ المودع
المودع فان يده يده الفايب فالحال اقراره اقرارا على الفايب

والاقرار على الغير غيرنا قد ولذ الوصوق الوكيل يتصفه
لا يومر بالدفع اليه لكن لما كانت الامانة تحت يد الغائب
كما رحت يد الامين حقيقة اعتبرنا اليه الحكمة في حق
الوكيل لعدم الضرورة واعتبرنا الحقيقة في مسالتنا للفرز
لا احتياج المذكورين الي النقطة والدة اعلم وكذا وانكر
الزوجية والزانية لا تنعم البينة عليه لانه ليس بتائب
عن الغائب فلم يصح الدعوى فلا يتوجه اليه لكن قال
الشيخ الوجهي ديا تني في القضا انه لا يقضى على غائب بلد
حصون نايب الا اذا كان ما يدعي على النايب سبب لا يوجب
على المحضر هنا ما يدعي على الغائب من لزوم النقطة عليه في
ماله سبب لما يدعي على المحضر من تسليم ما في يده من المال
للنقطة فكان حقه ان يصح القضا فيها على الغائب ويصح
البينة فليست الجواب عن ذلك اه ولو قال المدعي ان البينة
فالظاهر انها لا تقال بالبينة اقول المودع اذ يتعلم خلفه
لانه ليست خصما في ذلك رملي ولو برهن على ان زوجها
دفع لها نقطة تكفيها قبل غيبته او ان طهرتها ووضعت عدتها
يبني قبوله في حق منع ما تحت يده مقدسي الا ان تدعي
ضيق المدفع او عدم كفايته تامل وكلها اي اخذ القاضي
منها كغيبلا ما اخذت لا بنفسها وقيل ياخذ من كغيبلا بنفسها
وجوبا واختلف في اخذ الكفيل هل هو واجب على القاضي
او حسن ذهب السرخسي الي الاول والخصاف الي الثاني
وصح الصدر الشهيد الاول لانه نصب ناظر للعاجز فيجب
عليه النظر اليه وهو في اخذ الكفيل منع وقوله في الاصح راجع

الي وجوب اخذ الكفيل بما اخذت جميعا فتنبه وحلها باسمه
اي مع الكفيل احتياطا الواو لا تقتضي الترتيب فلا يبعد
ان التخليف بعد الزوى والتكفيل بل القاضي يعلق اوله ثم
يبطل النقطة وياخذ الكفيل كما في ايضاح الاصلاح قال السيد
احمد وانظر هل يحلها انها ما اخذت منه النقطة لا لاطفال
اه وكذا يعلق القاضي اخذ كل نقطة من الزوجة والوالدين
والانا وكذا باصحا والذكر اكبار الزوي ابو السمود
وفي الشربلانية وكذلك ياخذ الكفيل من الغريب ولا داوية
وفي الجوهرة وياخذ منهم كغيبلا بذلك لان القاضي ناظر لخطا ط
وفي اخذ الكفيل نظر النايب اه اي وكذلك التخليف كسنة
لو كان صغيرا كيف يعلق فليست نظر اه كلا ما الشربلاني لاجاب
بمضرم بانه يكتفي في الصغير غير تخليف وكذا للفرز ورو
لمه يعلق القاضي للصغير كما يوخذ الكفيل منه رحمتي
قلت ومنه يعلم ما توقف فيه السيد احمد بقا ان عجلنا
انها ما اخذت نقطة الا طحال فتنبه واعترض في الجرم
المرز علي اخذ الكفيل من الغريب ولاداد تخليفه لانه لا
قابلة فيبرها لانه لو اقر باستيفاء النقطة وادعى هلاكها
او سرقتهما قضى له باخرى ويجاب بانه لو اثبتت غنى الغريب
رجع بالنقطة لمدم وجوبها للفني ويظهر من فائدة التنازل
ايضا اذا لم يبيعها ضياعها ولا هلاكها سدا خذها من مال
الغائب رجع عليها بما اخذاه ثانيا وكالت الكفا للتصححة
وفيما اذا كانت اخذت نقطة الوالد فابنته الغائب ان له اخا واث
النقطة عليه ما فيسحق الرجوع عليه بتدريما يلزم لخاله

او اخوته ولد ان يرجع به على الكفيل رحتي فلو ذكر المات
 الصغر في كفنها ويجعلها كالابن الكمال حيث قال في ابيضاح
 الاصلاح ويجلفه انه لم يستوف التتقة ويكفلهما هـ الكاف
 اولى لان ما هنا قاصر على الزوجة وعبارة ابن الكمال اشغل
 واعلم فائدة ان الفاي لم يعطها التتقة ولا كانت
 فاشرة لان هنا للاستمرار لانها لو كانت فاشرة في عادات
 لبيتة ولو في غيبته عادات تنقترها كما تقدم ولا كانت
 مطلقة منعت عدتها قيد به لانه لو لم تحض عدتها فلما
 التتقة فان عطر الزوج وبرهنه ان ذافها التتقة اما
 باعطاءها لمن غير واسطتها ما بالارسال طولت هي
 او كفيلها يميني له الخيار في مطالبة ايها شاشا لافزعه المقدسي
 حيث قال وخير الزوج في الاخذ منها ومن الكفيل وفي الجمع
 كمنك كبر ما اخذت لانه ظهر عند القاضي انها اخذت
 ببرهنه وكذا الوادعي الزوج بعد قدومه انبار التتقة كمن
 لم يبرهن وحلفت على ذلك فلم تحلف وتكلفت قال في العجوة
 تنكول المرأة لان تنكول الكفيل ليس بلانز منكول الزاة يميني
 لتتوت الخيار للزوج في مطالبة ايها شاشا لان لم ينكول الكفيل
 لان التنكول اقرار بالاصيل اذا قرأ بالانز الكفيل وان مجد
 الكفيل ولا ضمان على الكودع لان امر القاضي بالدفع اليها
 قد صرح فصار كما مره بفسدها وخالف قوله ولا اصيل اذا
 اقر الزوج ما في المسوط وشرح الطحاوي انها لو اقرت انز
 تنكول تنقترها فالزوج ياخذ من المرأة ولا ياخذ من الكفيل
 اه وهذا يبين الفرق بيني التنكول منها واقرارها فنقد انتقوا

في

في تنكولها في ان الزوج يطالب الكفيل او يطالبها وفي الاقرار
 يطالبها لا غير والحقت ما في المسوط بحر قال المقدسي وان
 لتزكن له بيتة وحلفت فلا شيء على الكفيل فان نكلا
 المال ويجوز للزوج وذكر تنكولها وتنكولها كفاف لانه اقرار بالاصيل
 اذا اقرت عا لزم كفيله وان محمد وفي المسوط وشرح الطحاوي
 اذا اقرت انها تنكول تنقترها فالزوج ياخذ من المرأة ولا
 ياخذ من الكفيل اه والحقت ما في المسوط بحر سياتي في
 الكفالة الفرق بين الكفالة بديت قائم في الحال كتنكول تنكول
 بما لك عليه فلا يلزم الكفيل ما اقر به الاصيل وبين الكفالة
 بديت يجب كتوله ما ثبت لك عليه اذ اب فيلزم الكفيل
 ما اقر به كذا في النسخ ولا يخفى ان الكفيل انما ضمن الدين
 القائم في الحال لانها لما اخذت ثانيا ضمنها فكان الدين
 وقت الضمان قائما في ذمتها للحال وهو ما اخذت ثانيا
 فظهر بهذا ان ذمت التمس الاول فالحقت ما في المسوط بحر في
 اه فتقول انك ونكلت لا يسلم لانه عزلة الاقرار واذا اقرت
 لا يلزم الكفيل فكذا اذا انكلت واشتال النسخ الرجعي بان التوثيق
 محكي لانها اذا اقرت بتحويل التتقة لزمها المال فقط كذا
 فيما اذا نكل عنها في حال قيام الدين واقرت بليزرها منتطو هو
 رواية المسوط ولو كفل عنها بتمتة ستا خذنا خذت شهر
 اقرت او تنكلت طالب الزوج ايها شاشا وهي الرواية الاخرى
 كما يبرهن من النسخ اه بالمعنى ولو حلفت طولت فقط هذه
 السابرة غير مستقيمة وكما فيها تحريم من المالك لا لنها لو
 حلفت برئت وبرئي الكفيل وفي الجرد لم يكن للزوج

وحلفت المرأة علي ذلك فلا شيء علي الكفيل هـ واما
لونكلت انزوها المال ولزم الكفيل علي ما ذكره المهر ولزوها
فقط علي ما في المبسوط وعبارته في شرح علي الملقني فاذا
رجع وبهره ان دخلها مالا وحلفها فنكلت وجع علي الكفيل
او الزوجة واذا فرت باخذها اي النفقة يرجع عليها فقط
كافي التزويج في شرح الطحاوي هـ وهذا يرشد الي
ان ما وقع في الدرمن قوله ولو حلفت صوابه ولو اقررت
حتى يتوافقت ما في الدرمن كفي يلزم علي هذا الفرق
بين النكاح والازواجان الزوج في نكاحها يطالب ايها
شامو في اقرارها يطالبها فقط وكانت هذا جمعا لما في
المبسوط وغيره والله اعلم ولم يسبق احد في الفرق بين
اقرارها ونكاحها كفي صرح السيد ابو السعود بان الخيار له
في نكاحها متفق عليه فبتاملا لا تقرض النفقة علي
غايب باقامة الزوجة بمينة علي النكاح او النسب اشار
الناج بهذه الزيادة الي ان كان الاولين ان يقول
لا يرض علي غايب باقامة الزوجة او التريب ولاد الخواص
اعلم وانما ترض لاث المودع والمديون ليسا خصم عن الغايب
في اثبات النكاح ولا تقرض النفقة ايض يعني كما لا يرض في عامر
ان لم يخلف الغايب ما لا يبيته ولا علي مديون ولا عند
مودع وهذا محترز ما مر في المتن في مال له فاقامت بمينة
ليرض القاضي النفقة عليه اي علي زوجها الغايب و
لما مرها هو منصوب عطفا علي ليرض بالاستدانة ولا
يقضي به اي بالنكاح لانه اي لان فرض النفقة حيث

لم يترج مالا والا مر بالادستدانة والحكم يكونها منكوحة
قضا علي الغايب ولا يصح ذلك وقال زكريا يرضي بها
اي بالنفقة علي فرض صحة دعواها لا يقضي بما في النكاح
حيث اقامت بمينة علي انه تزوجها ولم يعلم القاضي ذلك
واما لو علم فانكاح ثابت لا محالة والاصل ان القاضي يقدّر
لها نفقة علي فرض صحة دعواها وانها تزوجته وتنفق
النفقة علي زوجها الغايب وهو ليس بقضا صريح علي الغايب
لان لم يقطع برفض تلك النفقة بل يرضها علي تقدير
كونها تزوجة وعلي فرض تقدير كونها قضا وعلي الغايب
تختل دفعا للضرر عن المراجعة مع عدم لحوق ضرر بالزوج
لان له لوضر بعد ذلك ان اعترف بدعواها صح اعترافه
لان اعترف بلزم حق عليه وان انكر كونها تزوجته فان
اشتت عليه بالبينة او يتكوله تبين ان الفرض وقع
في محله ولم يقع عليه حيف وان لم يجد بمينة وحلف له
يشيت لها شيء لان القاضي لم يحكم لها بالنكاح ولا بالنفقة
الا اذا ثبت صدق دعواها ولم تثبت ولو وقع الضرر
لان له لوم برفضها لم تستحق نفقة بدون قضا ولا رضا
في محتها ظلم وجور مع انه لا مضرة علي الزوج كان عمل القضا
اليوم علي هذا اي علي قول زكريا لاجبة فيبعتي به وهذا
من الست الما بالذي ينبغي بها يقول زكريا في ذلك
المهر والمهر يزاد المحرم ناظرا لثقاتها
تقود في حال الصلح كما تقود مستشهد للذي قد
تقود في حال الصلح كما تقود مستشهد للذي قد

وشاهدك في نقل الصلاة كذا ساعات الى السلطان وخرج
 احسن الضمان بما قد كانا فيه ، شخصاً برياً وذا حق بلا دخل
 دعوى المتار بها لا بدارية ، من الحدود وهذا بين وجلي
 فوعدنا فقلت خاتماً دته ، على اناس مع ما في اكر من خللي
 ثم الوكيل باننا المصومة لم ، كتي وكيل بتبقي المال في العمل
 لروية الدار من صحت كونه بها ، ما للخيار سقط بعد ذلك لي
 رروية الثوب مطرا غير كافيه لا بداه ذلك من نشر بلا سهل
 مجلس الحكم تسليم الكليل اذا كان اشترط فتم واضح السبل
 كذا المراجعي بيع يمين ما ، قد اشتراه سلباً خفية الفصل
 تاخير في سقفة للدار سقطا ، بعد الشراة شهر ابرط لمل
 سماع قاضي علي من غاب بيته ، من زوجة صم لانا قاضي امل
 وصية الثالث من نقد ومنهم ، بعد الهلاك لتكثيرة على عمل
 ثلث الذي قد بقي من ذاك حصته في اربع القول فاحتفظت بجل
 مدني زيف جيا ، قد قضاه فاه جبر الفرج قبول الاداء العمل
 اتفاق سلطت بالاذن بسقطا ، بعد الهلاك بحس للوفاء جلي
 كما يسير اليه في الهداية اذ ، او ما ترجعه من غير ما خطل
 زنا في حقوق النظم قد جليلة ، ان كنت تحطيرها فاسم على عمل
 حسا وعشرا من الدر الحسا ثلثه تسمي على مهل في الحلي والحلل
 قلت ويحب اسقاط ثلاثة وهى دعوى المقار وشرا دة
 الاعمى والوصية بثلاث النقد فالمفتي به خلاف زفر وهو
 قول ائمتنا الثلاثة وعليه الموت قال الشيخ الرضوي وزوت
 عليها ايضا وقصد ضرب بحساب بيع كاهربى الكمال بخير وزوت
 من

من اخر الوطى تبدا عدة نشات ، من فاسد الزم الصغار اذا العمل
 خصوصية وتقاص من بولكل لم ، عليك لتبض نمم ذاق لا عمل
 ونذر دج ابنه لم ينقد وكذا ، ابلا به باطل في اوجه النقل
 بالموت والقتل اي كان حرره ، فذاك تدبيره والوجيف جلي
 كذا مارجي في بيع يمين ما ، قد اشتراه سلباً كالمال
 وقد تحيب لامن صنع ما كاه ، فاستبرعر منك من خسية الفصل
 اه قلت والبيان الاخبارات قد تقدم منها في نظر الحوي
 ومن جملة ما زيدوقف الدراع والدان يصح عند زفر
 عليه قاضي خان وانتم به التاخر وت والناح الوقت يصح
 عنده ورجحه ابن الهام باعمال التوقيت فتسبه وعليه
 ابي وعلى قول زفر لو كان رجل ولوا قل من مدة سفر كاسلف
 وله زوجة واولاد صغار وشيال ما الفائدة في فرض تقية
 الصغار مع انها اذا مضت مدة بعد الفرض لا تجب معهم
 لان المقصود به اسد حاجتهم وقد سدت بدوت انشا
 من الاب فلا رجوع عليه بخلاف الزوجة الا ان يقال الثانية
 تحصل بامرهما بالانفاق او الاستدانة فيجوز يسوغ لها
 اولد ائني الرجوع اذا تنبى لزوم النقة على الزوج وعلى هذا
 قال يرضى للاب كالمصنار يرجع ويحرر رجعتي تقبل بشرا
 على النكاح لفرض النقة لا الحكم بالنكاح لما مر من انه لا
 يقضى بالنكاح عندنا ولا عند زفر جلي ولم يذكر البيه
 على النسب اما اختصار الاول منها حيث قامت على النكاح
 تكونت فاجبه على النسب ضمن لتقيام الفراش تامل شام
 ان لم يكن القاضي عالما به اما اذا علم به القاضي فيضضها

لذلك كما يعلم وليس قضايا بالعلم بل اعادة على الحق مع دفع
الحرج لانه لا قضاء مع غيبة الخصم كما تقر في غير فرض لم
يأمرها بالانتفاء اي من اهلها لان لها مال على نفسها
واذا دها او لا استدانت من الغير لانتفاءها ونقضها ان
لم يكن مال لتجميع حجر او عيني الواو لا نها لو لم تنتفك
ومضت مدة تنقض نفقة غير الزوج ولو بعد النفا
كنى سيان ان الزوجي جعل الصغير كالزوجة في عدم سقوط
بالضي بخلاف بقية الاقارب فائدة كتب الخير الرولى
في حاشية المخ سئل عن رجل تقدم الي القاهني وقال
له ان زيدا الخاضع زوجته ابني ولم يدخل بها ولا يبتغ
عليها فافرض لها عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره
لينظر اجوابه هل يصح ذلك الفرض ويطلب مما فرض
ام لا فاجبت بان لا يصح لان جوازا فرض في الغائب و
استحسنه الشيخ واقتوا به للحاجه اما الذي يمكن احفار
لعدم غيبته فلا يلزم على اننا يجوز الفرض عليه من
غير حضوره واكثر القضاة الآن يفرضون عليه من غير
حضوره وهو سقيم ببلدة خاضعي محلة والدحول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون اهـ و
تجب النفقة لمطلقة الرجعي والمباين قال في الهندية
المعتدة عن الطلاق تنقح النفقة والسكنى سواء لان
الطلاق رجعي او بائنا او ثلاثا ما سلكا كانت المرأة الحر
تكن فاينتولو رجعت المدة على المرأة تجب نفقة
عليها تنقض النفقة والمعتدة اذا كانت لا تلم بيت
العدة

العدة بل تسكن زينا فاينتوز زينا لا تنقح النفقة
كذا في الظهيرية ولو طلقها وهي ناشرة فلها ان تعود الى
بيت الزوجها وتأخذ النفقة وفي محيط السرخسي لو نشز
فطلقها ثم تزكت النشوز فلها النفقة هندية واحترز
بالمطلقة عما لو اعتق ام ولده فلا نفقة لها في العودة كما في
لا في الحاكم وعما لو كانت النكاح فاسدا فلو تزوجت معتدة
المباين وفرو بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لنسأد
نكاحه ولا على الاول لنشوزها وعما لو خالعت عليا لان لا
نفقة لها فلها الكني دون النفقة والفرقة بلا عصية
كما عرفت وبلوغ والاصل ان الفرقة متى كانت من
جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان
كانت تمت لها النفقة وان كانت بمعصية لان نفقة لها ولها
السكنى وان كانت معصية من جهة غيرها فلها النفقة
فلما عدت النفقة والسكنى والمباينة بالخلم والابلا و
الزوج وعجاسة الزوج امها تنقح النفقة وكذا امراة
العنين اذا اختارت الفرقة وكذا ام الولد والمدة ادا
اعتقت وهما عند الزوج وقد بواها المولي بيتا واختارت
الفرقة وكذا الصغيرة اذا دركت فاختارت نفسها وكذا
الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة وان
ارتدت او طرعت ابن الزوج او اباه او ابنته بشهوة
فلا نفقة لها استحقاقا لها السكنى هندية وكذا ذلك
تجب النفقة لمن حصل لها تفريق بعد كفاية اي
بعد الدخول فيه ومثله عدم مهر المثل اذا تزوجها غير

ايها رجاها واما قبل الدخول فلا نفقة لعدم العدة وكذا
 فيما قبله من الحيات وهو سبني على طاهر الرات ان
 النكاح ينفذ ولا يلحق الاعراض وقوله النفقة
 والسكنى في منزل لا نفقة قبل الطلاق وتستأنف
 والكسوة مستأخر في كلام الماتن وقاعل النكاح في كلام
 الشارح ان طالت العدة هذا جواب سؤال مقدر وذلك
 ان الزيلعي ذكر النفقة والسكنى ولم يذكر الكسوة والمتن
 في الذخيرة والحانية والمن يتناول المجتبى ان العدة تستحق
 الكسوة فاجاب عن ذلك بما قالوا ان محمد ارحمه الله
 تعالى لم يذكرها في الكتاب لان العدة لا تطول غالبا فيستفي
 عنها حتى لو احتاجت اليها يرضى لها ذلك اه نظر بهذا
 ان كسوة المعتدة على التفصيل ان استغنت عنها القصر
 المدة كما كانت عدتها بالحيض وحاصت اوبالاشهر
 فانه لا كسوة لها وان احتاجت اليها الطول المدة كما كانت
 معتدة الطهر ولم تحض فان القاضى يرضى لها وهذا هو الذي
 حرره الطرسوسي في انموذس ايل وهو خير حسن من غيره
 من كلامهم ولا تستقط النفقة المفروضة والمتراضى عليها
 بمضى العدة على المختار رتبة ونظما والمعتدة اذا سحر
 تاخذ ولم يسط الزوج لها النفقة المفروضة حتى مصنت
 المدة قال الامام الحلواني المختار عدم السقوط من غير
 الخلاصة اذا كانت نفقة المعتدة مفروضة ذكره الصدر
 الشريبي في الفتاوى الصغرى عن شمس الامعة الحلواني
 انه قال المختار عدوى انها لا تستقط بانقضاء عدتها اه

وفي

وفي الذخيرة ان امرها بالاستدانة فاستدانت فلها
 الرجوع الزوج كما استدانت نفسه وان لم توجه الا كسوة
 اشارة الرخصى الي انها تستقط حيث علل فقال سب
 استحقاق هذه النفقة المدة والمسقط بهذا السب
 فحكم الصلوة فلا بد من قيام السب في استحقاق المطلب
 الاتري ان الزوجي اذا سلم وعليه خراج راسه لم يطالب
 بشيء منه فكذا هنا وهو الصحيح وكذلك قال في
 بيني التصحيح لقول الرخصى نقلا عن جواهر الاطلاق
 والتمادي تتبع عن قدسنا عنهم من اختار عدم السقوط
 والافلح من القولين فدرجهم بعض المناجح فتنبه وهو
 ادعت امتداد الطهر فلها النفقة قال في الذخيرة و
 واجبة للمعدة طالبت المدة او قصرت ويكون القول
 في العدة انها لم تنقض قولها مع عيضا لانها امينة في
 الاخبار في حرمانها الميم الحكم بانقضائها اي انقضاء
 عدتها وذلك بان يعيم الزوج بينة على امرها ولدت
 عدتها فانه يبرأ منها وكذلك لو برهن على امرها ولو غيرها
 سقطا سبب الخلق او تقررا باسرها باقرارها ولو غيرها
 مدة الامساك والثابت بالبينة كالنائب بالمأينة ما لم
 تدع الحيل فلها النفقة الفاضحة اذا ثبتت طعن في
 تقديره وان ادعت الحيل فلها النفقة الي سببين مد
 طلقتها وهذا التركيب يقتضى انها اذا ادعت الحيل بمد
 الحكم بانقضاء المدة فلها النفقة الي سببين مع ان الذي
 تقدم في باب نبوت النسب انها اذا اقرت بانقضاء عدتها

على

بيت

في مدة تحمله ثم انت بولد لسته اشهر من وقت الاقرار
لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة الي ستي جلي والاولي
جلها سالة مستقلة وقد وقع في بعض النسخ وبالمذموم
بالو اعطف علي ما لم تكن الصواب قال في الذخيرة ولما ادعت
انها جلي انتف عليها ما بينها وبين ستي من يوم
للقها لا فندعة الحامل انما تنقضي بوضع الحمل والولد يمتني
في البطن الي ستي فان مضت سنتان ولم تلد انتقضت
النفقة لان الولد لا يمتني في البطن اكثر من سنتين فان
قالت كنت اظن اني حامل ولم احض واذا تعدت الطهر الي
هذه الناية واظن ان هذا الذي يري رج وانا رايد النفقة
حتى تنقضي عدتي وقال الزوج قد ادعيت الحمل واكثر منه
الحمل سنتان فالناضي لا يلتفت الي قوله وتلزمه النفقة
ما لم تنقض العدة لان هذا امر قد يشتب فان سرقه ما في
الرحم حقيقة لله تعالى وسيعلم ما في الارحام وتكون صدرة
في ذلك فلهذا النفقة حتى تنقضي عدتها بثلث حيث
او بد خولها في حداثها وبهني ثلاثة اشهر بعد ذلك
فان حاضت في هذه الاشر الثلاثة استقبلت العدة
بالحيض لانه تبين انها لم تكن ايسة والنفقة واجبة لها
في جميع ذلك ما لم يحكم باقتضا العدة لانه لمحتسنة في
عدتها منها فلو ادعت حبل او جري عليها النفقة
بعد الطلاق سنتين حتى مضت ثم تبين ان لا حمل ولم
تدع امتداد الطهر بعد هذا فلا رجوع للزوج عليها انما
علي ما زاد من عدة عدتها الحقيقية وان وصليته تترط

بان

بان قال انتف عليه لدعواك انك حامله فان بان كذلك
استرجعت ما اخذت به فمع ذلك لا يرجع ايضا لان الشرط
بأبطل جرحه اذا ادعت بعد انقضا السنتين امتداد طهر
كما قد مضى قال الشافعي ولو اقرت ان عدتها انتقضت منذ
كذا وانها لم تكن حاملا رجع عليها بما اخذت بعد انقضا
اثر المراهقة لو طلقت ينتف عليها ما لم ينظر فراغ
رجعها كذا في المحيط ولو صالحها عن نفقة العدة اهر بدهم
مساهة لا يزيد عليها حتى تنقضي ذخيرة ان كانت
عدتها ما لا يشتر لان كانت صغيرة او ايسة صح الصلح لانها
معلومه بعد دها وان كانت بالحيض عدتها لا يصح الصلح لها
لانها تحتل ان عدتها تنقضي في سنتين يوما ويحتمل ان
يجتد الظاهر فيشتق عليها هذا الصلح ولم يتكلم علي الحامل
اذا اوصحت ويجرح حكمها والظاهر عدم الصلح لانه منة لكل
تختلف افاده السيد احمد وقال الشافعي وينقضي السابق
ان الحامل كذلك ويروى علي التعليل ان حرمها المقتضى عنه
لا تقرب وقد نبه علي ذلك المقدسي لا تجب النفقة بانواعها
من مأكول ومشروب وملبوس وسكني لمعددة موث
مطلقا ولو وصليته حاملا وهذا تفسير للاطلاق وانما
لم تجب للحامل ايضا لان احبها ليس ليحتك الزوج
بل لحقت الشرع نزل في المني فان التريض عبادة سنها
الا تري ان معنى الترضي عن براءة الرحم ليس بمرعا فيه
حتى لا يشترط قبضها الحيض ولان النفقة تجب نسب
فنيا ولا ملك له بعد الموت ولا يجنى ايجابها في ملكك

لن

يها

الورثة وفي الظهيرية وإذا انتف الوصي على الحامل فضمنه
 يرجع على المرأة بما انتف الا ان يكون ذكهاً ذكهاً بالطلاق
 لان علياً رضي الله تعالى عنه وشريحاً كالنا بربان ذلك
 لمجل من جميع المال والمرا من القاضى قاضى بوي ذلك
 والا فلا يستبرأ من الحكم الا فيها وافق منه هبه وقد جزم
 في البحر والنهر والهندية والشر بنلابية بذلك ايضاً يعني
 لا نفقة للمحامل المتوفي عنها كمن نقل المحوي عن الجندى
 استنا معتدة الوفاة الحامل فنجب لها النفقة ولوحي
 الترهتاني عن المضرات قبل للمحامل النفقة في جميع
 المال فحصل ان اصحابنا اختلفوا في وجوب النفقة
 للمعتدة الى ما حل الا اذا كانت المتوفي عنها ام ولد وهي
 حامل من مولاه يعني اذا احلت امه من سيدها
 واعترف مولاه بان الحمل منه لكنها لم تلد الا بعد موت
 سيدها يعني ما ولدت لسيدها قبل ذلك فلها النفقة
 من كل المال قيدنا بالاعتراف لانه لا يشك نسب
 ما تلده الامه الا باقرار من السيد وتصديق ورثته
 بعد ما قاراه فلم يعلم بغير السيد ولم تصدق الورثة كانت
 امه مملوكة للورثة تنصها على من توال الدمار قاصداً
 بانها لم تلد قبل ذلك لسيدها لانه لو كانت ولدت قبل
 ذلك يشك نسب ولدها الا بركبوت من مولاه
 فلموات سيدها عتقت بموته بسبب الولادة الاولى
 وتكون احنية عند لا تقطع الملك عنه بالموت ولا وحي
 لا يجاب تنصها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك

ومات

ومات سيدها وهي حامل منه وقد كانت اعترفت بحملها فانها
 عند موته باقية في ملكه لا يتبين عتقها الا بعد الولادة
 وما دامت في ملكه او انتقلت لملك ورثته بعده فنصتها
 في التركة فنصيب جوهرة وذكره في السراج ايضاً عن الفتاوى
 قال الشيخ الرضوي ولم يذكر هذه المسألة غيره فراجع لملكه
 تقطع بما يوبده ويجب السكنى فقط لمعتدة فرقة بمعصيتها
 الا اذا خرجت من بيته اي من دون اخراجها فلا سكنى
 لها في هذه الفرقة اي فلا يجب على الزوج دفع الجارية
 مسكنى لها حيث تركت المقت الواجب عليها هستاني
 وكناية والترستاني تنقله من الكفاية وشارادش بطف
 الكفاية انه اطلع على عبا رتها كروه وتبين السيد وقد مر
 الكلام في ذلك قريباً الا غير اي غير السكنى من طلاقه
 والفرق بين النفقة حيث تنسقط بسبب معصيتها
 والسكنى لا تنسقط ان السكنى حقت الله تعالى لقوله
 تعالى ولا تخرجوه من بيوتهم ولا يخرجن فلا يسقط
 حقت الله مجال ولذلك لو خالها على ان لا نفقة لها ولا
 سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة ختم فيها
 الا بامنها دون السكنى بجر ولو شرط الزوج عدم مودته
 السكنى ورضيت بسكنى بيتها او في بيت كنانا كان
 فيه كالأصح ولزمتها الاجرة لان ذلك يخص حقاً
 النفقة ختمها وتنسقط بالفرقة بمعصيتها هذا اذا كانت
 الفرقة من اجماعها والا فلو كانت الفرقة من قبلها
 النفقة طلقتا بمعصية او بغير معصية طلاقاً كانت او

نسخا محرقة وشققت النقرة برؤيتها بعد البت اي لو
 طلقتها باثنا عشر ارادت والعياذ بالله سقطت نفقتها
 لا لمين الرده كنى لانها تحبس حتى تتوب فلا تكون في
 بيت زوجها ولذلك قال ان خرجت المرتدة من بينه
 اي الزوج والافلحلم تخرج بل ارادت ولم تحبس فالنقرة
 واجبة لها حيث استمر بقاءها في بيت زوجها فليس
 للرده دخل في الاستقاط وعدده وقيد بالبيت وهو
 المأبى بالواحدة او الثلاث وما في الهادي من تقييده
 بالثلاث وقع اتفقا لان المنة عن رجعي اذا طاعت
 ابن زوجها او قبلت بشهوة فلا نفقة لها لان الفرقة
 لم تقع بالطلاق وانما وقعت بسبب وجد منها وهي مصيتها
 مع نكاحي لا تسقط بنكاحي انما عدالت يعني طلقها
 بالثاني كنت ابن زوجها لم تسقط نفقتها لدم خسر
 اي لانه لا يتوجه خسرهما بخلاف المرتدة فان الخسر
 متوجه عليها حتى تعود الي الاسلام ومع خسرهما نفقة
 كالواخرجه الامام لجبرها لدين عليها عنده حتى لو لم
 يحبس المرتدة او خسرهما الامام عند زوجها رجعي فلا
 النفقة الا اذا اخفت المرتدة بداء الحرب ثم عادت مسلمة
 وباتت فلا نفقة لها كيف ما كان سوا حصلت الفرقة
 بالردة او ارادت بعد الفرقة لتسقط العدة بالحياف
 لانه لا يموت بحر يبعي ولو سكنت ابن زوجها بعد الطلاق
 الرجعي فلا نفقة لها لان الفرقة تقع بالطلاق بل
 بمصيتها لان العدة تسقط بالحياف خيف لان الحياف

بمثلة الموت واندم السبب الموجب وهو اي التليل
 بان الحياف كالقوت يشير الي انه قد حكم بلى انها وهو محل
 ما في الجامع من عدم عود النفقة بعد ما خفت وعادت
 وعمل ما في الذخيرة من انها تقود نفقتها بعودها على
 ما اذا لم يحكم بلى انها توفيت بيسرها بشرها لالبنة عن النفقة
 وكثير من المواضع يطلقون حقوق المرتدة بدار الحرب ويروى
 به ان يحكم بلى انها والحياف لا يكون موثقا كليا الا بعد الحكم
 به رجعي ولذلك قال الش والاي وان لم يحكم بلى انها
 فتعود نفقتها بعودها يعني لو ابانها ثم ارادت نكحت
 بدار الحرب كنى لم يحكم بلى انها ثم رجعت مسلمة وجبت
 نفقتها زاد الشربنلا لي وكذا العادات التي مترلة مرتدة
 لوجود الاحتباس كالاشارة اذا عادت لزوال المانع وهذا
 كله فيما لو ارادت بعد الا بالانتهاء المأبى بالردة اذا
 اسلمت لا تعود نفقتها تسقط نفقتها اصلا عصبها
 والساقط لا يهود فلم يحفظ وجب النفقة بانواعها الثلاثة
 من سلبوس ومطعم وكفى كفى في ايجاب السكني نظرا في
 الطفل لا يحتاج اليها الا ان يقال ان وجوبها فيها
 اذا كان محضوفا وطلبت الى ائمة السكني كالمزني الخضانة
 على الحر قبيد لان العبد لا مال له فلا تجب عليه نفقة
 اولاده ولو من حره كما سيحكي لطفه هو الولد جي يسقط
 من بطن امه الي ان يحتلم ويقال جارية طفل وطفلة
 منوب ولذلك قال النبي الامني واول ما يولد صبي
 ثم طفل فزهر فتل في الخ عن المختار الطنر المولود وولد

اذا كانت كسابة تنفقتها في كسبها الا اذا لم يكن لها فعل الاب
 قدر ما يكسبها ولا يخرجها بخلاف الابن الفتي راى الذي
 لم يبلغ حد الكسب ولا له مال ورثه من احد او اعطى
 له والا فنفتته في ماله الخرافان وهذا من ونشر مشهور
 لانه قدم محترزا لم يخرج محترزا الفقير تنقته المملوك على
 مالكه لا على ابيه حركات الاب او عيدا وصحي عتق الولد
 وجبت التنقته على الاب لما ساء في ان تنقته المملوك واستقط
 عن ماله بعقته ولو زنا فلا عبرة بريقة الولد قبل
 ذلك وعلى هذا لا ينال في ما سيقوله الشرح فيما بعد عن النسبة
 انه لا تنقته على المولود لانه من الامة فان ذلك محمول
 على صفة بناء اولاده في الرقبة ولذلك استثناه
 الا ان يشترط الزوج حريتهم فنفتهم عليه فنفتهم
 واقعة المتقوى انما كانت تنقته اولاد الامة قبل المتب
 على السيد ووث ابههم لا غير لو اعطوا شيئا ملك سيدهم
 ذلك لا ابوهم ولومات ابوهم لم ير ثوابه لان الرقبة نافذة
 عن الارث بخلاف ما لو عتق الولد وسوا عتق مع ابيه او
 وحده فانه لو ملك شيئا ملكه وليس لمعتقه منه شيء
 ولومات ورثه ابوهم كما يورث من ابيه لومات فنفتهم
 تنقته النخعي ولو صغيرا في ماله الحاضر ~~فله~~ فلولو كان مال
 الطفل غاييا فملى الاب تنقته ثم يرجع الاب على الطفل
 بما انفقت عند خضوعه وماله وانما يمكن الرجوع في القضا
 ان اشترط انه انفق ليخرج وان لم يرشه ويؤي الرجوع
 لكان ذلك وباتية لا نقض اذا لم يقصد قهر الولد انه

كل شيء والجمع اطفال وقد يكون واحد او جمعا مثل جنب
 قال الله تعالى والطفل الذي يظهر واعلى عورات النساء
 فنفت الطفل بصفة الجمع من الموصول وانما عليه ضمير
 جماعة الذكور ولذلك قال الشرح في الجمع ونقل الرمي عن
 الملقى ان هذا الاسم يعني للولد حتى يميز ثم لا يقال له بعد
 ذلك طفل الى ان يجتمه ويرده قوله تعالى واذا بلغ الاطفال
 فسموهم اطفالا الى البلوغ وفي الصباح الولد الصغير سمى
 الانسان والدوان قال ابن ابي نباري ويكون الطفل بالقط
 واحد للذكر والمؤنث والجمع وتحموز الما بقية في التنشئة و
 الجمع والتأنيث فيقال طفلة واطفال وطفلات واطفت
 كل انثى اذا ولدت فهي طفل قال بعضهم ويبقى هذا
 الاسم للولد حتى يمير ثم لا يقال له بعد ذلك طفل بل
 صبي وخدور ويافع ومراهق وبالع وفي التهذيب يقال
 له طفل الى ان يجتمه قال الرمي لقول بدل الطفل العليز
 عن الكسب كان ابي لانه اذا قدر عليه سقط الوجوب
 عن ابيه وان لم يبلغ حتى الانثى الصغيرة اذا استفتت
 بنحو خياطة وغزل لا تشبهه في سقوط نفقتها عن ابيها
 اه وبقيل ايض البالغ الماهر عن الكسب لا تؤثرت امراته
 كالصغير ثم لزم نفقته على الاب فلو قال وتجب للولد
 الماهر لكان احسن رحمة فان النفقة على الاب في كل
 ولد الى ان يبلغ حد الكسب وان لم يبلغ الخ فاذ ابلغ
 حد الكسب كان للاب ان يورثه وينفق عليه متى جرت
 وليس له في الانثى ذلك بحر فافاد الكاسي بان البنت

اراد الرجوع فنقول ان اشهد اي ليحك الرجوع مع غيره
 الابن التبرع او وارث الابن بعد موته لانه يتكر استحقاق
 الرجوع عليه واستحقاق الرجوع في نفس الامر يست
 بحججه ذلك ولذلك قال لا يحك الرجوع ان لو
 الاب الرجوع حال اتفاقه الا انه يجوز له الرجوع وبانه
 كما لا يشهد الاتفاق باذن القاضي كما في البحر والاب
 اع من المورس والمسل الا انها تعرض عليه بقدر الكفاية
 وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم تهت في وهذا الحكم
 ما لم يبلغ حد الكسب فاذا بلغه سلمه الي عمل وينفق
 من كسبه اذا كان ذكرا وليس له في الانثى ذلك كما مر
 تنبيه ان كان للصغير عتق او ارادة او ثياب واجت
 للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه
 لانه غني بهذه الاشياء فاده السيد احمد ولو كانا اب
 الاب وطلعه الحرقين يكتسب اي اذا كان قادرا على
 الكسب وان امتنع حبس او يتكف اي يسال الناس
 كفته ان عجز عن الكسب ففي المقام توزيع لا تحجير وينفق
 عليهم الا نسب عليه وانما يلزم الاب ذلك ما لم يكن
 الولد مجسنا ذلك لانه قلزمه نفقته ما دام عاجزا عن
 الكسب فاذا امكنه سقطت نفقته عن ابه وان كان
 الاب غنيا واطلقوا عدم لزوم التكف للغير لكن علقوه
 بانه يتكف لنفسه والميت لما كان لا يتكف يسال له
 ما يجز به من لم يقدر علي تجهيزه لان الميت لا يقدر
 ان يسال بنفسه والصغير الذي لا يعرف سوال الناس
 عتله

عتله الميت فتكف له ابوه ويبني ان لا تكون الانثى
 كذلك لما في مبشرتها لسوال الناس ما يجت من التفتاد
 ولا من مبني حالها على التركيزه وعجزها صغيرة رجسي
 وقيل لا يلزمه التكف مطلقا ونفقة في بيت المال ذكر
 الحضاف في ادب التفات ان في هذه الصورة يرضها التا
 على الاب وبما مر المارة بالاستدانة على الزوج وتطالبه اذا
 قدر وكذا الوفر ضرها عليه ثم امتنع مع قدرته وان امتنع
 عن الكسب حبس بخلاف ساير الديون اذ لا يجس
 والد في ديب ولده الا في النفقة ولو لم يبيسر الكسب
 اولى بكسبه بما جته انتف عليهم اي على اطفاله
 المتزلات ترب مطلقا سواء كان من قبل ابه او امه اذا لم
 يوجد من هو احوط بالاتفاق منه ولا يبا فيه ما تقدم
 من انه يتكف لان ذلك حيث لا قريب يتفق عليهم
 ولا من يدين بمدام القاضي بالاستدانة ويرجع ذلك
 القريب على الاب الا ايسر وخيرة بعبي اذا كان اشهد
 او امره القاضي لكن تقدم في باب الحضانة ان في الرجوع
 على الاب خلافا وسياتي بتصح عدم الرجوع لغير الاب و
 سيذكر التصح خلافا وانه لا بد من اصلاح المتوف
 وباقي الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب رزعا عاجزا عن
 الكسب والا فنفقته ونفقة اولاده الصغار واجبة
 على الجدا اتفاقا وكلامنا الا في الاب الما عجز عن الكسب
 ولو خا صمته الام في نفقته اي خا صمت الام الاب في
 نفقة اولاده الصغار سربان شكنت انه لا يتفق

في نفقة الاولاد فان القاضي يرضى على الاب نفقة الصغار النصارى
 تدفع فان ادعى الاب انها نصبت عليهم لا يقبل قوله لانها امينة
 ودعوى الحباثة على الامين لا تتمع من غير حجة فان قال
 للقاضي سل جيرانها سألهم احتياطا ولا يسأل الامن
 بيد اخلا فان اخبر الجيران بما قال الاب نزعها القاضي
 وعصرها عن ذلك نظر لهم ومن شأنا من قال ان القاضي
 بالحيار ان شأنا دفعها الي يد نفقة يدفعها اليها صبا حارسا
 ولا يدفع اليها حلة وان شأنا غيرها ان ينفق عليهم ولذا
 صاحت المرأة بزوجه اعنى نفقة الاولاد الصغار وموسرا كان
 الزوج او معسرا جازا واختلف الشايخ في طريقتي جواز هذا
 الصلح فقال بعضهم ان الاب هو المالك من الما يبيي كسبه
 ماله ولده الصغير من نفسه وشراؤه كذلك وقال بعضهم
 الاب من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان بعضهم
 من اسباب التربية والحضانة وهي للام ولا يجس والد
 وان علا في ديني ولده وان سفل الدني النفقة لان الاتع
 اتلاق النفس ولا يجمل للاب ذلك ولذا لو عدي الاب
 على ابنه بسيف بحيث لا يدفع عنه الا يقتله حل له قتله
 اه باختصار ولو صناعت عند الام فتقتهم رجعت نفقتهم
 دون محض لان نفقة القريب ترضى بعد هلاكها او سرقها
 لا بد يقصد بنفقتهم سد الخلة ولم تحصل مع الضياع بخلاف
 نفقتها فانها جزء الاحتباس وقد يرضى منها بالدفع اليها
 كما روي في المنية ان معسرا مومسرة تومس الام من القاضي
 بالاتفاق حيث كان الاب عاجزا عن الكسب والتكف

وان خلتها

عليهم او يقتل زوجها القاضي اي قدر نفقتهم وامره اي
 الاب لدفعها اي النفقة المقدرة للام في كل جمعة وكل
 شهر وظاهره ولو كان النكاح قائما لانها ارفقت بالاولاد
 ما لم ينشأ الاب خيا نترها باف يرضى انها قاتخذ بعضها
 او كلها وتتركهم بلا نفقة مخيند يدفع القاضي اويا مسر
 القاضي اب الاطفال ان يدفع من الطعام والشراب
 صبا حارسا ولا يدفعها اليها حلة والواو يعني وزهر
 مخبر يعني ان يدفعها في صبيحة اليوم ويبني ان يدفعها في
 المساء لليوم الثاني وانما يدفعها لانها تخرجها نترها في
 يوم واذا كانت قاتخذ نفقة اليوم ولا تظلمها الاولاد
 فيدفعونها الي نفقة بري القاضي اما ننته وهذا معني قوله
 اويا مومسرة ينفق عليهم وضع صحتها اي الام عن نفقتهم
 اي نفقة الاولاد الصغار وموسرا كان الزوج او معسرا جاز
 ولو وصليته بزيادة يسيرة تدخل اي تلك الزيادة تحت
 التقدير اي تقدير المقدريين لان يرضى لها عشرة دراهم
 لنفقتهم والحال ان يكفيهم ثمانية او تسعة لكن اذا حال
 المقدرون يقول بعضهم يكفيهم عشرة والعرض يقول
 اقل وهذه الجملة تنصير الزيادة اليسيرة فان لم تدخل
 تحت تقدير المقدريين بل وقف كل واحد منهم على ان يكفيهم
 تسعة او اقل من ذلك طرحت تلك الزيادة واجرب
 لها الباقي ولو صاحت على ما لا يكفيهم كان صا الحنة على
 سمعة ولا يكفيهم الا المسرة زينة الي ان تبلغ القدر
 الكافي بحيث تقل عن الذخيرة ان الدم اذا خاضعت

في

ليوافق عبارة الذخيرة السابقة ويكون ما انفقت عليهم
دينا على الاب ترجع به عليه اذا ابسر وهي اي الام والاولى من
الحق المورس اذا واسطة بينها وبينه بخلاف الحد ومثله
في البحر حيث قال الام الولي بالتمثيل من ساير الاقارب حتي
لو كان الاب مسرا والام موسرة وللصغير جد موسر وتر
بالانفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يرث الجد
فذلك لانها اقرب الي الصغير وهذا ايضا في ما في الاثني
من كتاب الفرائض الحد كالاب الذي ثلاث عشرة سالة
منها ما في الخاينة مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم
ولهم ام وجد اب فان التفتة عليهم الملائكا وينافي ايضا
ما في الواقعات للعلامة عبد القادر فقلد عن الخاينة
في نفقة ذوي الدوام حيث قال رجل مات وترك ولدا
صغيرا وجدا وحالا كانت نفقة الصغير على جده فان كان
للصغير ام موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على
الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميلرات وفي
رواية الحسن عن الام كانت نفقة الصغير على الجد وتحمل
الام كالمعدومة وحاصل دفع المناقاة ان ما في الاثني
والواقعات مريض حال موت الاب وما في البحر حال حياله
وفي جوامع الفقه اذا لم يكن للاب مال والجد والام والمحال
والام موسر يخرج على نفقة الصغير ويخرج بها على الاب
اذا ابسر وكذا يجبر الابعد اذا عاب الاب اقرب ثم يرجع
عليه فان كان له ام موسرة فنقتصر عليها وكذا اذا
لم يكن له اب الا انها ترجع في الاول وما نقل ابن

قدامة

قدامة عن الامية الاربية من عدم الرجوع فيه نظر وان
كان له جدام موسران فنقتت عليه ما على قدر ميراثها
في ظاهر المذهب وروي الحسن عن ابي حنيفة انها على
الجد وحده لجملة كالاب ويسق بالشره بد وفي نفقات
الشره بد خلع امراته وغاب عنها فلما لنت عنهم فخلعهم
قلنا فنقتتهم وعلى الام الثلث اذا كانت موسرين ويكون
دينا على الاب يرجع ان عليه اذا كان با من الحاكم قال القاضي
هذا اذا كانت النية منتظمة اه قلت وهذا ايضا في
ما قد سناه من التوفيق لان النية المنتظمة في حكم
الموت فاما مل تمتة قال في الهندية وان كان الاب قد مات
وترك اموالا وترك اولاد اصغارا كانت نفقة الاولاد من
انصايرهم وكذا كل من يكون وارثا فنقتت في نصيبه
امارة الميت وبعد هذا ينظر ان كانت الميت قد وصي الي
رجل فالوصي يفتت على الصغار من انصايرهم وان كانت
لم يرص الي احد فالقاضي يفرض لكل من الصغار في نصيبه
بقدر ما يحتاج اليه في النفقة على قدر سعة اموالهم ونسبها
ويستري للصغير خادما ان كان يحتاج اليه لانه من جملة
مساكنه وكذا كل من كان من الصالح فان كان الميت لم يرص
الي احد ولده او لا ذكبا او صغارا فنقتت كل واحد في نصيبه
ويصيب القاضي وصيا في مال فان لم يكن في البلدة قاضي
فانفتت الكبار على الصغار ثم انصاير الصغار لا نواضا
في هذه النفقة وهذا في الحكم اما فيما بينهم وبين امه
فانما لا ضمان عليهم ذخيرة قال شيخنا في رجلين

قدامة

في سفر اغني على احدثها فانفق الاخر على المغني عليه من مال
المغني عليه لم يتضمن استحقاقا وكذا اذا مات فيموت
من ماله وتماه فيها وفيها اي المنية لا نفقة على الاولاد
من الامة غير الماتية اما هي فنقتصر عليها تنسب لها
في الكتابة ولا نفقة على العبد والاولاد لانه لا ملك الا فان
كانت امهم امته فعلى مولاهما لانه ما لكم ركو وصلية كانوا
من حرة يعني فنقتصر عليها لو غنية وعلى وارثهم لو
فقيرة وعلى المازنقة ولده المسلم لانه جزية واختلف
الدين انما ينسقط الارث لا النفقة في الولاد والزوجية كما
يسمي اي في الشرح جري قول اكثر لا نفقة مع اختلاف الدين
الابا والوجية والولاد وكذا تجب النفقة لو لده الكبير الخارج
عن الكسب كالذي يمرضنا نة او عسى او شلل او ذهاب عقل
حوي وكان يبي اي ان تخرج واذا طلقت وانقضت عنها
عادت فنقتصر على حوي مطلقا اي صغيرة كانت او كبيرة ولو
قادرة على العمل ليس لمراد ان يوجها في عمل وان كان بها
قدرة وزمن صور تمثيل للمخرج كما قدمنا ومن يلحقه العار
بالكسب كما في الكلام اذا كانوا لا يجدون من ينسبهم
حوي قال السيد احمد وظاهره انه لا يشرط عدم اهتدائهم
للكسب فليت ومنهم من لا يشرط ان يقع ما توجه الشيخ الخوي
بان المراد من يلحقه العار بالكسب وكان فاندر عليه

محصل

محصل للنفقة من كسبه لو عمل ولم يتقده عن الكسب
الالحوق العار وذلك لانهم من عسارت حيث قال الكسب
الحلال بقدر مؤنته ومؤنته من تلزمه نفقته فرض تكلف
الحاق العار به هذا من ابي الاسلام بيلع
اسا فله ويضغ لاسه على الارض في الصلاة ولوي اذي
الاكتساب اقل عار من كونه كلالا على غيره وكان اصحاب
رسول الله صلى الله تعالى عليهم لم يجزفون ويكتسبون
ولكان سيد العرب على امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه
يخرج نفسه لليهود وكل ولو يملأ له لم يمترة وينقته الا لرجال
الجزيلة في سبيل الله ولم يلحقه عارا لا كسبا وقد جاز
انه من قاضي الاكتساب واستحيا منه اورثه الله تعالى
سوال الناس وفي المخرج عن الخلاصة اذا كان من ابناء
الكلام ولا يستجرة الناس فهو عار له قال وهذا اقرب
من الذي قبله لانهم قد يتكفون استجاره حيا منه او
لضعفه عن العمل لعدم اعتياده اياه ومع ذلك فانواع
الاكتساب كثيرة ومن اراده وقصد الله تعالى على الاعانة
يديره عليه وييسره ومن احب البطالة تنزل بالمحال
اه وكذا تجب نفقة طالب علم لا يتفرغ لذلك اي للتكسب
كنا في الزيلعي والعبيد واقفي ابو حامد بعد مهال الطلبة
زما ننا كما بسط في الفنية حيث قال بعد رزقه لمجد
الائمة التجاري والترجائي والشيخ ابي حامد لا تجب
نفقة فقيه مفسر على اب موسر وفي نقات صدر
التضاة وقال اصحابنا تجب نفقة طالب العلم على

الاب ويرى للمحيط وشمس الائمة الخواص الرجل الحج
 قد لا يتدبر على الكتب لمحنة او لكونه من اهل البيت فانه
 نفقته على الاب وهكذا اقاوا في طالب العلم اذا كانت
 لا يهتدي الي الكتب لا تسقط نفقته عن ابيه معتزلة
 الرضى والانبي قال رضى الله تعالى عنه والظاهر انه لم
 يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب
 العلم على الاب لكن اقتضى بعدم وجوبها لفساد احوال
 اكثر طلبة العلم فان من كان منهم حتى السيرة
 بالعلوم انما تقتضيه الاباء عليهم الى الانفاق عليهم
 وانما يطالبهم فساد المتدربة الذي نشره اكثر من
 خبرهم بغير رت الدرس ساعة مجلات ركبت ففر
 في الدين اكثر من نعمها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية
 والغيبة والوقوع في الناس بما يستحقون به لعنة الله
 تعالى والملايكة والناس اجمعين فينفذ الله البغض
 في قلوب ابايهم ويترفع عنهم الشفقة عليهم فلا يطوب
 مناهم في المطامير والملايكة فيطالبون في النفقة ويؤذونهم
 مع حرمة التافيف ولوعلم السلف سيرتهم لمحرور الانفاق
 عليهم ومن كان مجلدهم فهو نادر في هذا الزمان فلا يزد
 بالحكم دفعا لمخرج التمييز بين المصلح والمفسد قلنا
 كفى نري طلبة العلم بعد الفتنة العامة في فتنة التنازع
 وابادتهم لاهل العلم مستغلبين بالنفقة والادب الذي لها
 قواعد الدليل واصول كلام العرب والاشغال بالكتب
 ينجون عن التخصيل ويؤدي الى ضياع العلم بأسره والتعطيل
 فلان

فلان المختار الآن قول السلف وهو ان المصنف لا ينبغي
 وجوب النفقة اه زاد في الدر المنقذ طلبة زمنا نتا
 يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس
 بلا صلاحية ويسلمون سلام الامير وينهقون نهيق الجبر
 واذا قاموا من الدرس وسيلوا عا القبي اليهم لم يوجد عندهم
 شيء من التوايد ولا في فكرهم ذرة من الفرائد جل همهم
 التكلم بلادية ليقال انه متكلم ويشت النية لا باركة
 الله فيهم انهم قوم سفل الارب يحقون شيا لا كثيرا ولا
 قليلا ولا تجب على ابايهم نفقتهم اوليك كالانعام بل
 هم اضل سبيلا ه قال الشيخ الرجتي وكل تكلم باعتبار
 زمانه والان قد اتسع الخرق على الراقع وتفرقوا الى قبايح
 لهم تكن تخطر ببال نسال الله تعالى التوفيق على كل حال
 ووجود الصالح منهم المرجو خيره اعز من بعض الاثوف
 وعلى فرض وجوده وتعد بر الحال فهو مغرض للخاص والعام
 فيصرفون والده عن الانفاق عليه ان قدروا وينسبون
 اليه كل تبجح وذم وعيد حوت كل خبيث وسفيه ويجعلونه
 في الذرة العليا وان الله لا يرجع العباد اليه لما اخبر
 الصادق المصدوق ان الدوايح جبنو مجندة ولحق الفرف
 في هذا الزمان ان يفتي بعدم وجوب نفقتهم فانه اقبح
 لنشرهم وقد وصفهم من قال شعوره ه ه
 ان رمت تدعي فقيه قوم فاطول الكرم ع
 واضرب على الراس طيبا ما واعتمد على الكسكين واختم
 ويا حب الناس في زعيق لا بالخاري ولا بمسك

الولد من غير ان يشارك احد من الاعمام والعمات والاخذاد
والجدات ويجب على الذكور والاثاث بالسوية لان النبي
وهو التاويل يعمل الذكر والانثى وفي الحوى عن الجدين
ولو كان للتفجير بنات احداهما ثابت في الغني والآخر ملك
نضابا فقط كانت النفقة عليها بالسوية وفي الذخيرة
عن الحملاتى السنوية انما تكون اذا كانت التناوت يسيرا
اما اذا كانت التناوت فاحشا يجب ان يتناوتا في قدر
النفقة وانما وجبت على الولد نفقتها لانها في مال
الولد تاويل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت وما لك
لا يبيك ولا تاويلها في مال غيره ولانه اقرب الناس
اليها فكان اولى بايجاب نفقتها عليه وتلزم نفقة الجداد
وجدانته منها من الاباء والامهات ولو كانا فاستقروا
وسواكالوا من قبل الاب او الام كافي الشرب لانه لا يشرط
لهم النقر ولو كان لهم منزل ونخادم فمستحقا اجرة المنزل
ونفقة الخادم خلافي ورواية الاستحقاق هي المصواب
ودل اطلاقه ان الاب لو كان مع قربة يتدبر على الاكتساب
يجب نفقة ايضا ابو السعد وعمره اى زوجته وفي
الصحاح العرس بالكسر اسراة الرجل به بنتي ومقابلته
ما في تصحيح القديري يجب نفقة البنت الباتة والابن
الزمن على الاب الملكات والام الثلث قال في الهداية
وهذه رواية النضاب والحسد وفي ظاهر الرواية كل النفقة
على الاب قال المحجوبين به بنتي وبنتي عليه النسب
وصدر السريعة والمراد بالزمن البالغ واما الصغير فنفقة

الانثى نفقا كسره وقول لا ولا نسف لغير
تياهم بوضو رايوه وقلمهم بالسواد مطلقا
ان يدركوا الوقف تملكوه ويتركوا المهر والمعلم
وان سمعت قالوا فقتلوه فصح وقيل باسلام سلمه
اه وقال الحلبي واقول الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة
ولا تنفر منه الا ذواق السليمة القول بوجوبها الذي الرشد
لا غيره وللخرج في التمييز بين المنفد والمصلح لغيره
الاستقانة تميزه عن غيره وبالله التوفيق اه والذاتي
كوت ابى حامد افي بعد من الطلبة زمانا فقيده اى جوب
نفقة الابن الطالب للعلم على ابيه في الخلاصة بدي رغب
لعله يريد ان تكون همته سامية فلا يطلب الا العلم النافع
في الدنيا والاخرة ولا يجالط السفلة ولا يكون همه احمقار
الاخر باظهارها رعله والله اعلم عبا رتبة في الدر المنقى او طالب
علم لا يهتدى الى الكسب وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة
اه لا يشا ركة اى الاب ولو وصلية كان الاب فقير القتر
ثلاثة فقير عا جرح الكسب اما له فهو ملحق بالموت
وفقر لمال له ويكتب في المني ان يدخل الابوان في نفقة
كسبه وفقر بفضل كسبه عن قوته فيجب على الانفاق
الابوين والاولاد ولو بنت كبيرة وكذا الابن الكبير الزمن
وعلى الاجداد واما الوجوب على غيره فعلى الزم المحرم بشرط
نضاب محرم للصدقة وفي الاجناس نضاب الزكاة من
ملخص احد في ذلك اى في نفقة طئله والولد الكبير
المحبوب والاذني يطلق كنفقة ابيه اى فانها يجب على
الولد

على الأدب مطلقا أي زينا أو غير زين اتفاقا أي على ظاهر
 الرواية وغيرها قال الشربلاني ووجد الفرق بين الصغير
 والكبير الزم أن اجتمع للابن الصغير ولاية وموتة حتى
 وجبت عليه صدقة قطره فاخص بلزوم نفقة عليه
 ولا كذلك الكبير لا نفقة له ولا ولاية له إلا أن
 يكن الأدب معسرا فإذا كان معسرا لمحق الأدب بالبيت
 النفقة على غيره أي غير الأدب وذلك من حجب نفقة
 عند فقد الأدب فلا رجوع عليه أي على الأدب والابن إذا
 اسروا الأدب فلا بد الميت لا تكفي نفقته في الدنيا على
 الصحيح من المذهب الأدب معسرة محرقة قال فبأن كان الأدب
 معسرا ولا موصوفة امرأت أن تنفق من مالها على الولد
 فيكون ديناً ترجع به عليه إذا أسير لأن نفقة الصغير على
 الأب وإن كان معسرا كنفقة نفقة كانت الدم واقضية
 حقا واجبا عليه بامر القاضي فتخرج عليه إذا أسير
 قال الشيخ الرحمتي فقلنا أن قولنا امرأت أي امرأه القاضي
 وإنها إنما ترجع إذا انفقت بالأمر اختار فيما سواها
 من الأقارب عدم الرجوع مع لادان الأدب عند اعساره
 بمنزلة الميت ثم حكى على المتوفى والشروح بجوب صلاحها
 لأنها موقوفة الأدب لا كمن أخذ فعل أنه لا يتقدم عليه أحد
 بالأول وبالأول إذا كانت فتمثل الأدب الموسر والمعسر وقد
 هنا على غيره من الأقارب معسرا عساره الذي صيرته كالميت
 فيقال فما الفرق بين الأمرين حيث أرجب الرجوع لها
 لأنها نفقت حقا عليه بالأمر ولم يجل بالنسبة إليها
 كالميت وبالنسبة إلى غيرها جيل كالميت ولم يعلم

قاضي حقا عليه بالأمر فيثبت لهم الرجوع كما يثبت
 للأول والابن من صاحب الشرح حيث أقر كلامه مع
 ظهور الخلل فيه والعجب منه اقتراح الكلام مع تنبيه
 شيخه الرملي على ما فيه من الخلل قال وعليه فلا بد
 من اصلاح المتوفى قال الرملي في حاشية البحر لأحاده
 لا صلاحها لأنها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها
 أهل المتوفى والشروح فاستقروا في كتبهم مقتضين عليها
 والله أعلم أي بني وإذا اختاروا قولنا ومثلوا عليه كانت
 عليه العمل وكان الاصلاح في ابتاعهم وليس لغيرهم تغيير
 فضلا عن وجوده فأن تغييره انفساد الاصلاح وبيان
 هذا أن أصحاب المتوفى تبطل القدر في حيث قالوا ولا
 يشارك الأدب في نفقة ولده أحد فلا ينجس أحد بالانفاق
 على الأولاد مع وجود الأدب معسرا كان أو معسرا وفي حال
 اعساره تنفق القريب على ولده ويرجع عليه إذا أسير
 كما قال القذوري لو كان للفقر أولاد صغار وجد معسر لم
 تفرض النفقة على الجد كمن يورس الجد بالانفاق صيانة
 لولد الولد ويكون ديناً على والد الصغار وصاحب الجبر
 يقول الصحيح أن الأدب المعسر كالميت ولو كان ميتا وأبوه
 معسرا كانت نفقة أولاد الأدب على الجد الموسر فكذلك إذا كان
 معسرا حيث جعلناه كالميت فينبغي إصلاح المتوفى فيقال
 ولا يشارك الأدب غير المعسر إنما الأدب المعسر هو الميت
 فتفرض النفقة على من بعده من الأقارب الذين يجب
 النفقة عليهم لو كانت الأدب ميتا والخير الرملي يقول القول

الذي ذكره القديري وبني عليه اصحاب المتن هو الذي
 يقول عليه وبني به ولا يلتفت الى ما زعم صاحب البحر اذ
 الصحيح لان المتن هي الموضوع لنقل المذهب وعلى هذا
 فلا فرق بين كون المتن هي الموضوع لنقل المذهب وعلى هذا
 الرجوع على الادب كما ينبغي الادب زمنا فانه يكون حثيثا في حم
 المثلث انتفاقا وفي الخاتمة نفقة الصناعات والادفات
 المفسرات على الادب لا يشترك في ذلك احد ولا تنسقط
 بغيره وفي المذاهب لا تجب على الجدم وجود الادب القادر
 على اكتساب جوهرة هكذا وقع في بعض النسخ واعتزفت
 لذلك السيد احمد فقال ان كانت المراد ان صاحب البحر
 نقل هذه العبارة عن الجوهرة فلا يسلم ^{للموضوع} انما عن ذلك
 ونظرة وحاصلها ان الوجوب على الادب المفسرا ناهوا اذا
 انتفتت الامر المرسلة والافاد لا يكتفى بالوجوب على
 غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا
 بد من اصلاح المتن واشرح كما ينبغي له وان كان
 المراد ان صاحب الجوهرة نقل ذلك عن صاحب البحر
 فبطلان تظاهرها بسيف صاحب الجوهرة على صاحب البحر
 اه قلت وقد وقع في النسخة التي حثي غلبها النسخ
 الوجهي وهي الجوهرة مروج وهذا هو الصواب لو لم يقدّر ذلك
 الاعلى نفقة احد المودع يعني لا يقدر على الانتفاق عليها
 جميعا فالادب احتياطي وجبه انها لا تقدر على اكتساب
 ولان لها من العراضات ما لا ادب كما دلت عليه الاحاديث
 وذلك كثرة تخلفها في حمله وروايتها ورضاعه

وضحا

وخصانته وقد بين الله تعالى سبب الاحسان في حقها دون
 الادب بقوله تعالى حملة امه وهن على وهن وخملة امه
 كرها ووضعتن كرها وفي الحديث قيل يا رسول الله امه
 ابن قال امك ثم قال امك قال ثم قال امك قال
 ثم قال امك قال في الجوهرة وقال بعضهم الادب احت
 لانه هو الذي تجب عليه نفقة الابن في صغره ودون
 الدم وقبل يتسم بها بغيرها ولو كان له اي للرجل اب وطفل
 وهو لا نقد الاعلى نفقة احدهما فالطفل احت لانه لا
 صبر له ولا يمكنه التكسب ولا التكف نفقته الادب قبل
 يتسم بها اي نفقة احدهما التي قدر عليها غيرها اي في
 الطفل والادب قال في الجوهرة وان كان له اموال وهو لا
 يقدر على نفقة احد منهما فانها بالكلية منه ما اكمل عليه
 اي على الولد نفقة زوجة ابية وظاهر اطلاقه انه لا فرق
 بين ان يكون زوجة الادب مسلمة او ذمية وهو مكمل
 لان النفقة مع اختلاف الدين لا تجب الا في الزوجية لا
 الولاد وقد يقال وجوبها عليه انما هو بطريق التبع لا
 ويتغير في التابع ما لا ينفق في غيره حموي وفي رواية انما
 تجب نفقة زوجة الادب اذا كان الاب سريضا او بهر
 يحتاج الي الخدمه اما اذا كان صحيا فلا قال في المحيط
 هذا فلا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهر
 المشايه يجبر الاب على نفقة خا مدها يعني سوا كان
 الخادم امراة او عبدا قال في البحر وما القول بوجوب نفقة
 خادم الادب مطلقا انما هو رواية عن ابي يوسف وظاهر

ماني الذخيرة اعطاء والتقييد بالحاجة قلت واليه
 جمع الخير الربلي قتال والذي تحريم المذهب انه لا فرق
 بين الاب والابن في نفقة الخ دم وان الاب او الابن
 اذا احتاج الى خادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة الخدم
 لا احتياجه اليه فلان من جملة نفقته واذا لم يجتمع اليه
 فلا تجب عليه فاعلم ذلك واعتفه فانه كثير الوقوع
 اه وام ولده يعني لو كان للاب امر ولد لزم الاب نفقته
 ايض جوهرة بل ويجب عليه اي علي الابن تزويجه وان
 قال في الجوهرة وان احتاج الاب الي زوجة والابن
 موسر وجب عليه ان يزوجه او يستتر به له جارية ويكرمه
 نفقتها وكسوتها كما تجب نفقة الاب وكسوته انتهى
 ولذا قال السيد احمد وهذا محمول علي ما اذا كان اي
 الاب زمنا او مريضاً كما هو المذهب كما صرح به في الذخيرة
 ولو كان له اي للاب زوجات فعليه اي فتجب علي الابن
 نفقة واحدة فاذا كن موسرات فالوسط او معسرات
 قال دون لتساوين مع الزوج في الفقر وان كان بمحض
 موسر والبعض معسر كما في كان له زوجتان موسر وموسرة
 معسرة فالظاهر ان يدفع نصف نفقة معسرة ونصف نفقة
 متوسطة فان كانت نفقة الموسرة اربعين والموسرة
 ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للموسرة
 والخمسة عشر للموسرة وقد اعتبرنا في جميع حال الزوج
 مع الزوجات افاذه السيد احمد بيد اي يدفع الولد
 نفقة زوجته واحدة من زوجات الاب للاب ليزير عنها

عليه

٤٧٥
 عليه اي علي حسب استحقاقه ان كان قد منا الا انه يقال
 انه تقدم ان الفدية يدفع لها نفقة الفقر ويكون الباقي
 استحقاقها ديناً عليه الي يساره فيقال هنا نفقة عليه
 بالسوية وتنتظر الفدية يساره في تكمل نفقة التوسطين
 فليراجع وليرحمي قال السيد احمد وان ابن يرضع من
 الي القاضي لياسره في استئناثة ما يكنين وتكون ديناً
 في ذمته يدفعها اذا يسروا لم يجد من يدينها وجبت
 نفقتها علي من تجب عليه لولا الزوج اه ضوع في جوار
 ان كان الابن فقيراً والاب فقيراً الا انه صحيح البدن لم يجز
 الابن علي نفقته الا ان يكون الاب زمناً لا يقدر علي الكسب
 فانه يشترك الابن في نفقته واما الام اذا كانت فقيرة فانه
 يلزمه الابن نفقتها وان كان معسراً وهي غيرة زمناً لانها
 لا تقدر علي الكسب اه وتركها الخارج لان الصحيح ان الابن
 يلزمه ان يكتب لابييه كما يكتب لنفسه ولا يكلف اباه
 الكسب وان كان صحيحاً لان ذلك ليس من الزوايا الام
 فلا تكلف للابن كتابة قول واحد لعدم اهليتهن للاكتساب
 والرجال قوامون عليهن ان يزوجا لانا اوراق واذ امر
 بقدر الاعلى نفقة احدى الام احت كما تقدم وكل ذلك
 عند فقر المتفق عليه ومتي وجد عند الشخص ما ينقته
 علي نفسه بامه وجده كان لا تجب نفقته علي غيره الا الزوجة
 رجعت وفي المختار والمتفق ونفقة زوجة الابن علي ابيه
 ان كانت الابن صغيراً او فقيراً او ضعفاً بني الفد ما قدمه
 المصنف في باب المهر واقره ان كان وفقرها ولا يطالب

اندي بان الاب يجبر على نفقة زوجة ابنه واولاده وتعل
 في الجرحى الولو الجية ان في كل موضع او جسانا نفقة الولد
 فانه يدخل فيه واولاده واولاد النساء والبنين اهر كذا
يجبر الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب الغائب
 وكذا يجبر الاب على نفقة الام اذا كانت زوجها غائبا
 ليرجع على زوج امه ان يكون اباه واولاها صر بالاب
 في الواقعات وهذا الاينافي ما قدمه من نصيح انه لا يرجع
 الا للام لان دامت ورضي في النفقة وذلك في الاغتصا وكذا
يجبر الاخ على نفقة اولاد ابيه ليرجع بها على الاب اذا رج
 من غيبة اذا كانت امه واولاده فقيرة ولا تغد مرانا الام
 اولى بالنخل من ساير الاقارب وقد سئل عن ذلك الشيخ
 خير الدين الريلي في صغيرين لهما ام فقيرة وعلم على واب
 غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمرهما ام لا اجاب نعم يلزم
 عمرهما نفقتهما اذ يجبر الامعد اذا غاب الاقرب اه فقلت
 وكذا قال يجبر الامعد اذا غاب الاقرب اه يعني ويرجع بها
 على الاقرب وقلا سفيد ما هنا وما تقدم عن جوامع الفتة
 ان النسية كالاعسار في وجوب النفقة على الامعد
 على الاقرب بعد حضوره او بينا رده وليس الرجوع على الاب
 خاص بالام خلفا لامرئ قوله الا الام موسرة فسرع
 لو كان للصبي ام مطلقة وقد خرجت من العدة فاحتاجت
 الى ان ينفت عليها من كسب ولها فلها ذلك لان
 الاب متى احتاج اليه فله ان ياخر منه قدر حاجته فكذا
الام واقفا وفي التفصيل من الواجب والتدابير اجبي

الاب بمهر ابنه الصغير الفقير اما الغني فيطالب ابوه بالضع
 من مال ابنه لان مال نفسه اذا تزوجه امرأة الا اذا
 ضمنه على المتمد كافي النفقة فانه لا يواخذ بها الا اذا
 ضمن ولا رجوع للاب الا اذا اشهد على الرجوع عند الاداء
 اه ووجه المناقشة ان التفسير يسلي بفيد الوجوب ولم يقيد
 بالضاف والذي يظهر ان ما هنا هو الممول عليه لان ذكر
 الشيء في غير محله قد يتسا هل فيه او ما تقدم في المرحول
 على غير التقير الزمن والصغير الفقير والله اعلم وفي واقعات
 المتنيين لقدير افندي اسمه عبد القادر يوسف كما ذكره
 اول خطبة الكتاب المذكور وكان يتولى امانة النسيان
 بالروم للمتنيين وجمع هذا المجموع ويجبر الاب على نفقة
 امرأة ابنه الغائب اذا لم يتزك الا عند مودع او على
 مديون يقرب الزوجية والولد وولدها قال السيد احمد
 والظاهر ثبت الرجوع كافي النظاير الالنية ولا يجتمع
 الى الامر بالسدات مع وجود الاب وانما قيد بالغائب
 لتبين انه لو كان حاضرا لا تزمه نفقتهم وعلى ذلك
 يحمل ما في الواقعات قبل هذه المسارة من قوله رجل
 معسر زمني وله عيال هل يجبر من عليه نفقته ان كان
 ابنه يجبر على نفقة زوجة ابية وان كان بالاجبر على
 نفقة زوجة الابن لان زوجة الاب تخدمه وخدمته
 الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب على الابن
 واجبة حتى يصير خذ متخا كخدمته فيجوز ان تكون
 واجبة والاشك في زوجة الابن فان التبع قدري

فلينحفظ ويستقي وقته أي الفصولين قال رجل آخر
على أن تنفق على عيالي أوقاتا تنفق على أولادي ففعل المأمور
بأمره به فقبل يرجع المأمور ببلدته بغير ما يرجع المأمور
ولم يشترط الأمر رجوعه عليه وقيل لا يرجع المأمور على
الأمر إلا إذا شرط الرجوع وظاهره أن القولين على حد سواء
وفي الدر المنتهي أن كل من قام عن غيره بواجب بأمره جمع
بما دفع وإن لم يشترط كالأمر بالإنفاق عليه وينقضاء
دينه الذي سأل أمره بتقويضه عن هبته وبأطعامه
كفارته وبإدائه ماله وإن يهرب فلا نا عيب فلا رجوع
وكل موضع يحكم المدفوع إليه المال المدفوع إليه متاعا
بملكه مال فان المأمور يرجع بلا شرط ولا تلاها ولو لم
دينه بأمره جمع بلاد شرطه وكذا كل مكان مطلقا
اللام منه من جهة العباد أي فانه يرجع بالأمر ولا شرط
الرجوع كجاءت صورته جني على شخص وقضى عليه بالرجوع
فأمره شخصاً بدينه فله الرجوع بما دفع وإن لم يشترط الرجوع
قال الشافعي والذي في جامع الفصولين جارية بالموحدة بدل
السوت وبنيتي في كتاب الكفا أنه يجوز الكفا لانه لا نوب
ولو يغيره حنف كجاءت زمانا فانها في المطالبة كالدينون
بل فوترها وموت مالكية كالعشر والخارج كمن في جامع الفصولين
أيض الأمر بالإنفاق وإدخاله وصداقات وأجبة لا يوجب
الرجوع بالشرط الأولية عن أي يوسف وعليه فيكون
المراد من الموت المالية ما تقدم ذكره أي صاحب الفصولين
أن الأسير من المسلمين الذي أخذته أهل الحرب وأدخلوه

فلينحفظ

انفق على بعض الورثة فقال الدجني انفق بأمر الوصي
وأمر به أي بالأمر الوصي ولا يعلم ذلك أي الأمر لا يقول
الوصي بعدما انفق يقبل قول الوصي لو كان المنفق عليه
من الورثة صغيرا أهلا فله هو الذي يتصرف عليه الوصي
وأما الكبير فالنفقة عليه تنبع هذا إذا انفق الدجني
من مال البيت نفقة المثل في تلك المدة أمالوا انفق من
مال نفسه مدعيا أمر الوصي له وصداقة الوصي فغيبه
أقبات الدين على البيت يحرم إقرار الوصي والذوارح
قاصرة فلا يلزم البيت بل يطالب الوصي إذا أنكر البيت بعد
بلوغه والله تعالى أعلم **تنبيه** الوصي إذا استترى
من مال نفسه كسوة للصغير وأما ينفق عليه يرجع إذا
اشهد على ذلك وأما شرط الإشهاد لا ينقل الوصي
يقبل في حق الانفاق لا في حق الرجوع بل إذا شهد
بإزايته وفي القنية والخلاصة أن له الرجوع بالثمن وإن
لم يشهد بخلافه الأبوي ويقبل قوله في كل ما يدينه
من الانفاق إلا في اثني عشر سنة والأصل أن كل
شئ كان مسلطا عليه فانه يصدر فيه وما لا فلا
والذي يملك ما يملك الوصي بخلاف الحد واللاب عارة
طلعه اتفاق أماله على الأكثر ولو استترى لطلعه ثوبا
أو طعاما أو شهد أنه يرجع له لولده مال رجوع الأفلان رجوع
عليه ومثله لو استترى له دارا أو عبدا فيرجع سوا كان
له مال أولاد وإن لم يشهد لم يرجع كذا عن أبي يوسف وهو
حسن يجب حفظه وأما ذكرته هنا لكثرة الاحتياج إليه
فلينحفظ

بها

وفي غيرهن الا اذا تعيبت بان لا باخذلبن الذير
 اولا يوجد من ترضعه او يوجد ولكن لا ترضع بلاجرة
 ولا للمصغير ما لا فتجبر اتفاقا دفعا للضرر عن الصغير
 كما مر في الحضانة حيث قال الماتن والناجح ولا تجبر
 من لها الحضانة عليها الا اذا تعيبت لها وظاهر اكثر
 لا تجبر وان تعيبت لتعذيبه بالدهن وغيره قال الزبي
 وهو ظاهر الرواية وبالدول جزم في الهداية وهو الاصح
 وعليه الفتوى خاتمة وحشي وهو الاصح في فتح وفي البحر
 عن الخاتمة وان لم تكن للاب ولا للمولود لا تجبر الا على
 ارضاعه عند الكل اه قال محل الخلاف عند قدرة الاب
 قال الرطبي وما في الخاتمة نقل الزلي عن النصارى والذ
 عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب اه ومثله في المحم وبه
 علم انه لا منافاة بين احكامها في ارضاعه الا في ارضاعه
 ودمه في الحضانة عن الجوهرية وكذا الظاهر يجب على ابي
 الاجارة بما رتبته اي اذا استوجرت شهر مثلاً فلما انقضت
 الشهر ايت ان ترضعه وقد تعيبت لا ارضاعه بان لم يوجد
 غيرها والنها الصبي فتجبر كما اذا انقضت مدة اجاره الدابة
 قبل بلوغ المقصد او انفسخت بسبب من الدساي فانها
 تبقى الى بلوغه اذ لم يكن الاستغناء عنها بغيرها بالاجر
 وهي فصل تجبر الظئر على الاجارة ابتداء اذ يوجد غيرها
 او وجد ولم يقبل الا ثوبها او يغيره بالدهن فليرجع حلي
 واستطرا لا من اجبارها في املاك التقدي بالدهن
 فربما يرضع لضعفه وموتة قال ولنا رجحان اجار الام على ظاهر

في دارهم ومن اخذه السلطان ليصادره اي ليطالبه بشي
 قال في التاموس صا درية كذا طالبه به لوقال اي احدها
 لرجل خلصت اي من ايدي الكفار والسلطان قد دفع
 الامور ما لا في لصفه فيل يرجع ظاهر الرجوع اي ولزم
 غير تعيبت قد روى عن غير اشتراط رجوع وقيل لا يرجع
 اي الا ان يشترط الرجوع قال السيد احمد والنظر هل
 يشترط مع ذلك تعيبت المقدار من الامر في الصحيح وقد
 بيني وذلك لانه ليس واجب عليه شرا فلا سلطان له
 من جهة المباداه وقد ذكر الخارج في الكفاية القول الاول
 وصاحب الخاتمة صح الرجوع بلا شرط وقا شيخنا اجل
 من يعتمد على يتجبر كما نص عليه العلامة قاسم وليس
 على امه جبرا ارضاعه قضا سوا لانت ما قبله فنفذ
 فلاح ابيه او مطلقة لذاتها لوقود وشغقتها لا تمتنع عن
 ارضاعه مع القدرة عادة او غاها فانها اياها
 ذلك اصرار بها وقد قال تعالى ولا تضار والده بولدها
 من يبي بل توعد بانه لا يمت بآب الاستخدام ككنس
 البيت والطبخ وغسل الثياب والخبر وغير ذلك فانه واجب
 عليها ديانة ولا يجبرها القاضي عليها لان المستحق عليها
 قضا بمقتضى الفلاح تسليم النفس للاستمتاع لو غير
 وفي الديانة خدمة داخل البيت وما اعتادت النساء
 القيام به وانما امتنع عن ذلك في القضا خشية عجزها وزم
 مصارعتها وانما الرأيه انه لا يجب عليها قضا ولا ديانة
 ارضاع ولده من غير حاله انما انتم الدرع في الولادات
 دون

الرواية ويستأجر الاب اذا استنعت الام من الارضاع حيث
 ساع لها ذلك من ترضعه ويبقى الولد عندها ايامه
 لان الحضنة لها والنقطة اي ثقبه الطير والصغير
 وامه عليه اي علي الاب قال السيد احمد واما اذا استقطت
 الحضنة فالأمر للاب وظاهر هذا التعليل ان كل من
 بُنيت لها الحضنة في حكم الام وانما قلنا ويبقى الولد
 عند الام لقوله ولا يلزم النظر الملت عند الام اذا كانت
 الولد مستقنيا عنها في وقت والي ذلك يشير ما في البحر
 حيث قال لها ان تحمل الصبي الي منزلها او تقول اخرجه
 فترضعه في قنار الدار ثم تدخل الولد على الوالدة الا اذا
 شرب في العقد بقاء النظر عند امه فيلزم رعاها الوفا انتهى
 لمخصا ولا تخله الي منزلها الا برضا امه لان الحضنة
 للام ويجب ان يجعل العقد عند ظراف الارضاع اي اذا
 اجرت نفسها لارضاع الصبي انعقدت الاجارة على
 وخذ منه معاد من ضرورة ذلك ان تاتي لببيت الام
 فنرضعه وقوم بلوازمه من غوغسل يده ولبا به وما
 يحتاج اليه لان الحضنة للام ثم اذا فرغت الطير من
 امر الصبي يرجع الي بيئتها ان نشأت ولا يلزمها الكف
 عند الام ما لم يشترط كنفها في العقد وانما قلنا ان
 الاجارة تنعقد على ارضاعها وخذ منها ما لم ياتي ثبنا
 في كتاب الاجارة ان عليهما غسل الصبي ولبا به وصلاح
 طعامه ودهنه قال في الشرح لان خذ منه الصبي عليها
 واجبة وهذا منها فليبقى لها الان نظر الي منزلها
 الا

الا

لا بعد تمام خدمته واستقنا به عن الرضاع الي المود
 البتة في المرة الثانية وانما كان عليها الخدمة لان العقد
 لا يجوز ان يكون على اللبن لانه خردا من لا يجوز بيعه
 ولان الاجارة عقد على المنافع لا على الاعيان واللبن
 عيني فعمل العقد على خدمة الصغير يبرط ان ترضعه
 لبها حتى لو ارضعت لبنين نشاة لا تستحق الاجر ولو
 ارضعت لبنين ادمية اخرى فان اللبن يجب بطريق
 التبعية لا مقصود ارحم لا يستأجر الاب امه اي امر
 الصبي لو كانت منكوحه له لان الرضاع مستحق عليها
 دينا لقول الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن
 وهذا امر بصيغة الخبر وهو كذا فلا يجوز لها اخذ الجهر
 عليه كالا تاخذ على خدمة البيت من الكس وغيره وانما
 لم تجبر عليه لاحتمال عجزها فعدرت فاذا قدمت عليها
 قد ترضعها فلا تقدر ولا نه تعالى جعل تقربها وكسوتها في
 حق ابلة ارضاعه قال تعالى وعلى المولود لرزقه من
 بالمعروف فلو اخذت الاجر على ذلك كوز اخذ العوض
 في سبب واحد وهو لا يجوز وهذا يشكل ما لو دفع لها
 من مال الاب او من مال الصغير ولذلك قال الخارج ولو
 من مال الصغير خلا في التدخيرة والمحتمل قال في التدخيرة
 فكون عدم جواز استيجار رزقه جنة فتا وقله اذا كان ذلك
 من مال نفسه كبلد يودي الي اجتماع اجرة الرضاع ونقطة
 السلاج في مال واحد وخبر به في المجتبى قال في الزهر والادوية
 عند عدم الجواز ويبذل على ذلك ما قاله من انه لو

استاجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جائز من غير
 ذكر خلاف لانه غير واجب عليها مع ان فيه احتياج اجرة
 الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح ما فلما لم يجزها
 فتدبره اه عيني فالمانع انما هو وجوب ارضاع ولده منها
 عليها ديانة مادام الاب ينتفع عليها فلا يجزها اخذ
 الاجرة مع وجوب نفقتها عليها ولو اخذت اجرتها من مال
 الصغير لكان اخذ الاجرة على الواجب عليها مع استغنائها
 ولا يجب عليها ارضاع غيره ولدها في زلها فند اخذ الاجرة
 كفى في الحوى عن البرجدي مزييا للمصورية ما لفظه ذكر
 ابن رستم عن محمد اندا استاجر الاب امه من مال حال
 قيام النكاح يجوز لان نفقتها ليست من مال الرضيع فيجوز
 ان تستخرج الاجرة من ماله بمقابلة الارضاع بالشرط والفري
 على هذه الرواية انه قال السيد احمد محمد بنيتي ياتي بالخبر
 والمحتمل هو معتدة رجعي رجائيا استجارتها في البائن
 ولو كانت معتدة منه في الاصح جوهره قال في الزهر وفي البائن
 روايات قيل وظاهر الرواية الجواز وهو اصح الروايتين كذا
 في الموصرة والفتية معللا بان النكاح قد نزل في كالأجنبي
 الا ان ظاهر لصدائة يمينه ترجيح عدده وهو رواية الحسن
 عن الامام وهو الدولي اه قال المحقق ووجه ان العدة من
 احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة والسكنى ولا يجوز
 دفع الزكاة البها والشهادة لانه لم ينقطع في حق هذه
 الاحكام فكذا في هذا الحكم وهو ظاهر التخيير ايضا وعليه
 اطلاق المتن وتكتب الخبز الدوملي على المدخ وفيها لجة
 في

في رواية محمد بن جعفر وفي رواية الحسن لا يجوز لعلم المتن
 انه من الترخائية ثم قال في الخبر صاحب الكفر اختار ما
 اختار صاحب الهداية واكثر المشايخ وصاحب الكفر اعلم
 بالراجح والمرجوح كذلك صاحب الهداية ولذا اجموعا على
 وجوب النفقة لها وهي في عدة البائن معللين بان النكاح
 لم ينقطع احكامه وصحوا بانه واجب عليها ديانة مع
 قد نزلت لكونه ولدها لا لغيره وهو موجود بعد البينة
 اه لا استجارت منكوحته لولده من غيرها فانه جائز لانه لم
 يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه
 ديانة بجرحي اي الام لاحت بارضاع ولدها لانها اشقت
 على الولد ولبنها انفع له وهي انظر للصبي وفي الاخذ منها
 اضار بها فكانت اولى ولو بقصد العدة لان اوليتها قبلها
 ظاهرا فانضى على ما بعد العدة ليصح قوله اذا لم يطلب الام
 في الاجرة فزيادة على ما تاخذه الاجنبية في ارضاع
 الصبي اما اذا اطلبت الزيادة على الاجنبية ولو وصلت
 كان الذي تاخذه الاجنبية دون اجر المثل وطلبت
 الام اجر المثل او طلبت الام اجرا والاجنبية محالة فليست
 الام باحت بارضاعه حينئذ بل الاجنبية المتبرعة احق
 منها تريلي قال فان التمنت اكثر من ذلك لم يجز الاب
 عليها وقنا للضرر عنه قال انه تعالى لا تضاروا ولدكم
 ولا هو لولدكم اي لا تضاروه باخذ الولد منها اذا
 برصت بارضيت به الاجنبية ولا يضار هو بالزام اكثر
 من الحرة الاجنبية وان تقاسمتم فتمضضه كراخي وان

ذلك ونظا لب الاب بالادج ونفقة الولد والام احت بالولد
 وانما يبطل حلف الام اذا اعتكفت في اجراء رضاع بكثر من
 اجر مثلها فاصحح ان يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير
 اجر اما ان تدفعيه الي الغمة اه قال في البحر والذي ينبغي
 ان يقال عند تحكيمها اما ان تمسكي الولد بالجر مثل التربي
 فالماصل ان الاب لو وجد حاضنة من آخره الاستحقاق
 للحضنة عن الام تربي الولد مجانا لا يؤخذ الولد من الام
 ويوضع لها اجرة الحضنة الى مقدار اجر المثل الاكثر من
 ذلك هذا اذا كان الاب موسرا والا فعند اعساره جاز
 له نزع ولده منها ووضعه للمساخرة الا اذا رضيت تحريمه
 محانا فليس للاب نزع من امه فانها احتف تكونها السنن
 واما لو وجد الاب مرضعة مجانا او بدو ما طلبته الام
 جاز له الاكثر ابتلاك المرضعة كمن يشترط بقاء الولد عند
 امه رعاية للطرفين يعني في دفع المضارة عن الاب
 وفي دفع المضارة عن الام حيث ابتينا الولد عند
 ولتر نبدا في هذه المسألة رسالة قد ذكرنا بعضا
 منها في الحضنة واكتفينا ببعض منها هنا وتركنا الباقي
 للتكرار ونطوّل الكلام في غير حاجة وقد استوفينا في هذا
 الموضوع الشيخ الرخمي اكثرها وللرضيع النفقة والكسوة
 فان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شيء اخر كما هو
 المشاهد خصوصا اكسوة فيقدر القاض له نفقة غير
 اجرة الارضاع وغير اجرة الحضنة فعلى قضايب علي
 الاب كلاً اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد

رضيت الاجنبية انه ترضعه بغير جرء الدم به او بدو
 اجرة المثل والام بالجر المثل حال اجنبية او ليها ياتي
 الارضاع فعند ذلك استاجر الاب له من يرضعه عندها
 وان لم ترض الاجنبية / الا باجرها الاخذ الاجرة بعد التقار
 تقدم ان الام راحت واغابا عنها اخذ الاجرة بعد التقار
 عدتها لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية
 فان قلت ان وجوب الارضاع عليها هو المانع من اخذ
 الاجرة وهو يمينه موجود بعد انقضائها فليست كالاجنبية
 قلت ان الوجوب عليها بعيد بايجاب رزقها على الاب
 لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن فان حال
 الزوجية والنفقة هو قائم بغيرها وفيها بعد العدة لا
 يقوم بشئ فتقوهر الاجرة مقامه كما في الفتح اما اجرة
 الحضنة فللام كما مر في الحضنة يعني اذا استاجر الاب
 لا رضاع ولده اجنبية فحق الام في الحضنة باق لمر
 يستقطر ولو كانت عمة او خالة فلا يستقطن حق الام
 بترحمهم فتربية الولد مجانا لان الحضنة حقها وحقي
 الولد وهي اخى به قبل الغرقة وبمعها الادعاء الضرور
 وذلك عند اعسار الاب اذا رضيت الحاضنة المتأخرة
 عن الام ان ترضعه مجانا وطلبت الام اجرة الحضنة
 فتقدم الحاضنة المتأخرة عليها لضرمة اعساره بخلاف
 ما لو كان موسرا فلما نقله نبي الجرح الى الجيرة رجل طلق
 امرأته وتبينها لصبي وللصبي عمة ارادت ان ترضعه
 فطلبه من عمة له بنين فطلبوا ان يرضع الام عنهم والام تباري
 ذلك

اما جرة الرضاع فقد صرحوا بها ههنا واما اجرة الحفنة
 فقد صرح بها قاري الهداية في فتاواه واما نفقة الولد
 فقد صرحوا بها في الاجارة للظفر قال الزبيبي فيها الطما
 والياب علي الولد وما ذكره محمد من الدهن والرجان علي
 الظفر هو علي عادة اهل الكوفة اه نفقته في ايام الرضاع
 بقدر ما يعتاد واما بعد الفطام فيفرض القاضي نفقة كاملة
 ولا بد من ملا حظة صابون ودهن وفرانين وغطا في كل
 من الحالتين وفي الحجبى واذا كان للصبي مال فوفنة
 الرضاع ونفقته بعد النظام في مال الصغير حجر وكذا اجرة
 الحاصنة ونفقته قبل النظام في مال ابيضان كان لرمال
 رجعتي وسكت عن المسكن الذي تحضنه فيه والذي في معين
 المفتي ان المختارات السكنى في الحضانة علي الاب وهو
 الاظهر حموي عن شرح الوهباء في الظفر بتره واذا
 اقربت المعتدة انها قبضت نفقة اولادها الصغار الخمسة
 اشهر ثم قالت انما قبضت عشرين ونفقة خمسة اشهر
 مائة درهم لرصد ق على ذلك وات قالت ضاعته النفقة
 فانها ترجع علي ابيهم بنفقتهم دون حصتها اه واما
اجر الرضاع بلا عقد اجارة بل يستحقه بالارضاع في
 المدة ومن قال خلافة عليه اثباته حموي عن مؤلفي
 فيكون هذا مستثني من قولهم ان الاجرة لا تضر من
 غير عقد الا في الثلاثة المشهورة فتضم هذه الي الثلاثة
 قال السيد احمد رحمه الله في نكاحي قال في الجرم عدة الرضاع
 ثلاثة اوقات ادنى وهو حول ونصف واوسط وهو حولان
 واعلى

واعلى وهو حولان ونصف حتي لو نكح عن الحولين لا
 يكون شططا ولو زاد لا يكون نفقا فلو استغنى الولد
 دون الحوليني فنطمنه في حول ونصف حل بالاجماع وكلا
 قائم ولو لم يستغن حولين حل لها ان تزمن بمدها
 عند عامة المشايخ الا عند خلف بن ايوب واما الكلام
 في استحقاق الاجرة فمنهم من قال انه علي الخلاف حتي
 ان المأنة تستحق الي حولين ونصف عنده وعند
 الي الحولين فقط واكثر المشايخ علي ان مدة الرضاع في حق
 الاجرة حولان عند الكل حتي لا تستحق بعد الحولين اجاعا
اه وحكم الصلح كالا استيجار يعني لو قال صالحتك علي كذا
 في كل شهر كان من قبيل عقد الاجارة لا من قبيل التقاضي
 لان الصلح عن اقرار في منفعة يكون اجارة كايان وقد
 علم ان استيجار المنكوحه او المعتدة عن رجعي لا يجوز
 المعتدة عن بائن او ثلاث يجوز في احدي الروايتين
 وبعد انقضاء العدة مطلقا يجوز اجماعا فيرجي هذا الكلام
 في الصلح قال في الخيرة لو صالحت المرأة زوجا عن رجعي
 علي سني ان كان الصلح حال تيام النكاح وفي العدة عن
 طلاق رجعي لا يجوز وفي عدة البائن او ثلاث جاز علي
 رواية لان الصلح ان يعطيا سياترضع ولده استيجارا
 فحيث جاز الصلح لو صالح عنها علي سني فيرجع عنه لا يجدر
 الا ان يدفع ذلك في المجلس حتي لا يكون بيع دين بدين
 اه قال السيد احمد رحمه الله ما عليه من الاجرة بالمصالح
 به وفي كل موضع جاز لا استيجار وهي اذا كانت خالية

من العدة لوفى عدة باين وعبر بالجواز ان سارة الى انهاء
 تلزم مجرد العمل وان لم يحصل عقد وقد مر وجبت النفقة
 خوج بذكرك ما اذا لم يحب النفقة كما اذ افاعت عليها
 فانه لا شيء لها حينئذ قاله السيد احمد لا تستقط احقة
 الارضاع بموت الزوج اي اب الولد بل تكون المصلحة اسوة
 الزموا اي غرض الزوج لانها اجرة لا تتوقف على القضا
 لا نفقة اي حتى تستقط بالموت وقال الشيخ الرجعي قوله
 ووجبت النفقة معطوف على جاز الاستحجار ويراة انه
 لو استاجر الطير بنفقتها وكسوتها فيذل ذلك لها واجب
 لصحة كاحرازه في كتابه الاجارة وغيرها ولها حكم الاجرة
 فلا تستقط بموت الزوج قال في النهز الطعام والسياب على
 التولد وكانه اراد طعام المصلحة وثبائها لانه قال بعده
 ولا تستقط هذه الاجرة فحمل ذلك من قبيل اجرة الرضاع
 لادم باب النفقة والدة جرة لا تستقط بالموت قال وهذا
 ما عناه الكايج بقوله ووجبت وانما قلنا اجرة المصلحة
 ولم نقل اجرة الحاضنة لان الطير يجوز استجارها بطعام
 وكسوتها لان الجهالة قد لا تدوي الى الترع لان اصل
 الصغير لا يتصرف في ذلك ولا يحملون به لان بالطعام
 يكون اللبن والكياب يندفع عنهما الحوز البرد المتصل ضررها
 بالصغير فهم يحملونها على لبس الثياب دفعا للضرر عت
 صغيرهم ويكلفونها على ثن اول الطعام والشراب ليغزروا
 لبنها للصغير ولانه اعلم وجبت اي النفقة كما سيجي متنا
 على موسى وتورصلية كانت الابن الموسر صغيرا شاربه

الى

الي ان سب الوجوب البنوة مع اليسار ولا فرق بين الذكر
 والانثى والصغير والكبير ولذا وقع في بعض النسخ ولو
 صغيره مونا ثم الوجوب على غير المكلف في مال فيخاطب
 وليه في دفعه واما هو فليس محلا للمخطاب ثم اشتراط
 اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاكم والدرر
 والسنخ والمنتقى والمواهب والجم والزهري في كافي الحاكم ايضا
 انه لا يجبر الممسرة على نفقة احد الاعلى نفقة الزوجة و
 الولد ومثله في الهداية والاختيار وفي الخاتبة لا يجب
 على الابن الصغير نفقة والده الصغير كما الا ان كان والده
 زنيا ولا يتدر على عمل فليته ان يصفه الى نفسه وعباله
 وينفق على الاخرى في النفقة صرحا في الرواية عن اصحابنا
 والواحد لا يضرا اذا دخل على الاربعة بخلاف ما لو دخل على
 الواحد وفي الغاريز ان راي القاضي انه يفضل من قوته
 شئ اجبر على النفقة من الفاضل على المحتار وان لم يفضل
 فلا جبر لكن في ظاهر الرواية يؤمر بان لا ياتى بالانفاق ان كان
 الابن وحده ولولد عيال اجبر على ضم ابيه ولا يجبر على اعطاء
 شئ على حدة قاله ابن ابي شيراز في غير الاب الرمن لما
 عن الكسب وان كان زنا فلا يشترط الا قدرة الولد على
 الكسب فان كان كسبه فصل اجبر على انفاق الفاضل ولو لم
 يكن الولد كسوبا امر بان ينفق عليه والام بتملة الاب
 الزمن لان الانوفية يجوزها مجزأ به صرح في البدايع اليسار
 الفطرة وهو كونه ما كالا للنفاب فاضلا على حواجته
 الاصلية وان لم يكن فاميا على الزوج احترز عن القول

بانه يشترط نصاب الزكاة وهو ان يكون تاميا ولو تغير
قال في الشرنبلالية وهو اي يسارا لان الذي يجب
عليه نفقة اصوله الميني النامي الذي يوجب حرقان الصدقة
وهو عتار صاحب الهداية وهو قول ابي يوسف وعليه الفتوى
وفي الخلاصة هو مقدم بنصاب الزكاة وبه يعني قال في
الاجناس قال الصدور به يعني واختار المص والارح قول
ابي يوسف وعن محمد انه فوزه بما يفضل عن نفسه وعياله
شهر ان كان من اهل الفلانة وان كان من اهل الحرف فهو
مقدم بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم اه قال
في النسخ وهذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار
فاصل نفقة شهر الثانية فاصل كسبه كل يوم ورجح الترمذي
والكامل اتفاق فاصل كسبه قال في الشهر عن النسخ هذا اذا
لم يكن كسوبا فان كان كسوبا يمتنع قول محمد وهو ان اليسار
بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كانت كسبه كل يوم ستة
دراهم وتكفيه اربعة دراهم وجب عليه الاثنتان لان
قال وهذا يجب ان يقول عليه في الفتوى وفي الدر المنقي
النسخ بانه قول اخر هو الظاهر ما نقله في الشرنبلالية
عن الخلاصة كما قدمنا وفي البداية انه لا فرق والكمال صاحب
النسخ من اهل الترجيع بل من اهل الاجتهاد كما قدمناه وقد نقل
خلاصة تلميذه العلامة فاسم وصاحب الزهر والشرنبلالية و
المقدسي واقره عليه ومال اليه الرضوي وقال في التفتة
والبدائع انه لا فرق واعتمده المتأخرون فصار في حنا اليسار
اربعية اقوال كما قاله في البحر اربابا بنصاب الزكاة والثاني

بار

يسار النظر والثالث قدرته على ما يفضل من نفقة نفسه
وعياله شهر او الرابع كونه كسوبا ورجح الاخير لقوة الدليل
وان صرح بالفتوى على غيره وعن ابي يوسف اذا كان الاب
زمتا وكسب الابن لا يفضل عن نفقته فليد ان يضم
الاب اليه كي لا يضيع ولا يخفى لذلك الهلاك على الولد
لان الانسان لا يهلك على نصف بطنه وتوبه ما في
الخلاصة المختارة ان الكسوب يدخل ابويه في نفقته ابا
سوا فضل من كسبه شي اولاد وفي الدر المنقي لو لم يفضل
من كسبه شي فلا شيء عليه كذا يومردياته ان لا
يضيع والده اه وهذا باطلا قدر في الام وما في الاب فاث
كان زمتا فذلك والافيشترط يسارا لو لم يملك الخلافة الار
قال في النسخ ان اسمه تعالى انزل في الابوين الكافرين وان
جاهدك علي ان تترك بي ما ليس لك به علم فلا تقطعها
وصاحبها في الدنيا معروف قال وليس من المعروف ان تتركها
مع الجوع والعري ويتعلب هو في النعم وتعليه في النعم صاوي
على قدرته على الكسب وقال قبله واذا كان الابن قادرا على
الكسب لا تجب نفقته على الاب فلو كان كل منهما كسوبا يجب
ان يكتب الابن ويتفق على الاب فالمعتبر فيما يجب نفقة
الوالدين مجرد الفقر قيل هو ظاهر رواية لان معنى الابن
في انكاله الى الكسب والتعب اكثر منه في التاقيف المحرم في قوله
تعالى ولا تنقلها اها قال الشيخ الرضوي في هذا يقتضي
منازعة ابويه في كسب نفسه ولاكتفاء بالافتيات في
بعض بطنه وان كان الاب كسوبا وهذا هو الظاهر

اللدنيك بما يجب علي الانبا في بر الوالدتين وسبني المسلم راسا
 اخوانه المسلمي فضلا عن ارحامه فضلا عن والدته الام
 وفقنا لما يرضيك عنا امين اه وفي المتن بالمعجمة بالفتح
 يعني اذا كان الاب محتاجا وابن الابن ان يتفق عليه جاز
 للاب ان يسرق من مال ابنه المورث ولو بالكسب علي ما
 تقدم ما يكفي ان ابي الابن واما اذا اعطى فخرج السرقة
 كما انه يات لسرق ما فوق الكفاية عند اياته وكما ان لا يجوز
 له ان يسرق من مال ابنه لولم يكن محتاجا ولم تكن نفقته
 عليه كما في البحر ولا قاضي كتمه ولا اتم علي الاب في ذلك عند
 الحال المذكور واما بوجود قاضي ثم يات بسرقته ما له جرح قال
 الشيخ الرجعي وهل اشترط عدم القاضي مطرد في كل من يجب
 له النفقة في مال غيره كالزوجة والاولاد ويكون قوله في
 الله تعالى عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف
 قضاء لها بذلك وكذا كل من ظهر مجتنب حق يتوقف جوار
 اخذه علي حكم القاضي ظاهر في الاشباه في كتاب اللذان
 ان الرد بية في بد المودع حقيقة بتملكها عن دينه ولا
 يحتاج الي قبض جديد واليد الحكيمة تحتاج الي قبض جديد
 لكن بشرط حضور المودع بالكسر وحكم النصف كذلك قال
 المحمدي الا اذا كان المقتوب مستهلكا فيكون تخلف الديون
 اه وصياتي تريا لو انفق الابوات ما عندها للنايب من
 مال علي انفسها وصور من جنس ابي من جنس النفقة
 لا يضمنان لو جوب نفقة الابوين والزوجة قبل النفا
 حي لو ظفر خشي حقة فله اخذه ولذا فرضت في مال
 النايب

النايب بخلاف بنية الدائب ونحوه في المصح والتبيين وخرج
 في الموصلة في كتاب الزكاة ان الدائني اذا ظفر بحسن حقة فله
 اخذه من غير قضا ولا رضاه وكتب البيهري علي عبارة
 الدسابة قال في شرح الطحاوي كل شيء له مثل من جنس فانه
 يوجب رد في الرد في الجيد بالجيد وليس له ان يلخذ الجيد
 بالودي لانه زيادة الجودة حق الغير لا يأخذه الا برضاه
 ولو اخذ الردي بالجيد فذلك له لانه رضي بدون حقه اه
 قال في الروضة فان اشترى الف درهم بدينار بدينار
 والدرهم بدينار وقال اعطاني سودا لم يكن له ذلك الا برضاه
 البائع ولو اقترض زنيا فادان يعطيه جباذا غير شرط
 فليس له الامتناع وكذلك في ثمن السلم ليس للبائع الامتناع
 وفي الخلاصة من الاجارة فاقلا عن المحيط اذا كان للمسافر
 علي اخر دينار فرض وللآخر عليه عشرة دراهم اجرة البيت
 فتشاصا يجوز وان كان الجنس مختلفا بالتراضي اه وفي
 الثانية من الصرف رجل له علي رجل مائة درهم لا يقصد
 السلم والمديون عليه مائة دينار فرضا وغصبا لا تقع
 المقاصة بينهما ما لم يتقاسا فاذا اتقاسا نصير الدرهم
 قصاصا بانية وقبحة الدينارين بقي لصاحبه الدنانير
 علي صاحب الدرهم سميون دينارا وقبحة رجل له علي رجل
 دراهم نظفر بدرهم مد يونه كان له ان يأخذ دراهم
 المديون اذا التفتل دراهم المديون اجود ولم تكن موجلا
 وان نظفر بدينارين مد يونه ليس له ان يأخذ الدنانير في
 ظاهر الرواية وذكر في كتاب العيب والدين له ان يأخذ

والكسوة والسكنى حتي الخادم يحرم لاصوله ايا كان او اما او
 جدا فان الحد بغيره الاب في استحقاقه النفقة عليه
 ان كان الاب ميتا او فقيرا فان النفقة يلحق بالميت
 فحق استحقاق النفقة على المورس والمخدا من ان
 يكون اب اب او اب امر ولدك قال ولو وصله كالا الحد
 ان امره دجيرة قال في البحر والطلق المصنف في الحد فشكل
 اب الاب واب الام وجزم به في الذخيرة وغيرها نقل
 الاختلاف في باب الدم قال واطلق الحد فشكل الحد من
 قبل الاب والجدة من قبل الام ثم اعلم ان الام انما تستحق
 النفقة على الابن اذ لم تكن متزوجت والا فنقتها على
 زوجها كبنته المراهقة اذ ازوجها صارت نفقتها على
 زوجها كنفقة تقدم ان الزوج لو كان مسرا ان الابن لو تزوج
 بان يفرضها ثم يرجع عليه اذا ايسر قال في الذخيرة فان
 ابي الابن ان يفرضها النفقة فرضها عليه النفقة وتزوج
 منه وتذفع اليها لان الزوج الممسر بمنزلة الميت وهذا
 لو كان زوجها غير ابيه والا فنقتها ونفقتها على الابن
 اذا كانت مسرة ولو كانت موسرة فنقتها على زوجها
 وهل يرسل الابن بالانفاق عليها ليجمع على ابيه يرجع
 كمن يرسل الاب محتجا اليها فنقتها زوجته على ابيه
 وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل الفقر شرط الفقرة
 لانهم لو كانوا ذوي مال فالجواب النفقة في مال اولي من
 ايجابها في مال غيره بخلاف الزوجة ولو وصله قادرتين
 اي يجب نفقتهم مع وجود اقتدارهم على الكسب فليس

فالفصح الاول ثم نقل عن شرح الطحاوي الصغير لو كان لرجل
 علي رجل الف درهم فحذف ولم تكن له بنت ثم اذ ادع
 عنده هذا الرجل الف درهم له ان يجيبه ويترك له خمسة قضا
 لحقه ثم قال وفي شرح الطحاوي بعد قوله وليس له ان ياخذ
 خلاف جنس حقه واما في العقب ونحوه ان كان عينة
 قابلا ليس له ان ياخذ لانه حقه عيني فكذلك الشيء لا مثله
 الا اذا هلك عنده اذا كان مثليا له ان ياخذ مثله وان لم
 يكن مثليا لالتياب والحيوانات له ان ياخذ قيمته درهم
 او دنانير وليس له ان ياخذ ثوبه سلا له ولا حيوانا مثله
 اه وظاهر هذه النقول انه ان كان من جنس حقه لا
 يتوقف اخذه علي قضا ولا رضا وانما يحتاج اليه اذا
 اختلف جنس المال بينه وبين الزوجين والزوج والاولاد
 ممن طفر جنس حقه فيجري فيه حكمه والدرهم والدنانير
 من استراط عدم القاضي محمول علي اخذ غير الدرهم و
 الدنانير كالتياب او هويرواية فليحذر فلما حصل انه انما
 ينبغي ان يكون عدم القاضي سريطا اذا كان ما ياخذها
 خلاف جنس حقه فان كان من جنس حقه لا يتوقف
 علي القضا والدرهم والدنانير في باب النفقة جنس واحد
 بخلافه في الدين ونحوه والمراد بوجود القاضي قاضي الجنة
 دني العلم والمال والذي يطلب الرشوة على حكمه كالعدم
 وفي النسخ تحت قوله ويجعلها بالله ما اعطاها النفقة
 وفي كل موضع جاز القضا بالدفع لان لها ان تأخذ من
 ماله بشرط تغيير نفيها النفقة اي الطعام والشراب
 والكسوة

عن الحلواني ان هذا الم يتقوا في اليسار تقوا فافا خشا
والد فيجب ان يتقوا وفاق في قدر النقطة بحر وقيل كالد
يعني فيجب علي الابن سرها وتعلي البنت سرهم وهم
رواية عن الدمام تستاني وبه قال الثاني والمعتبر فيه
اي في وجوب نفقة الولاد القرب والجزئية فلو وجدت
الجزئية في شخصين وكانت احدهما اقرب من الآخر
على الاقرب ولا عبرة بالارث كالوكان له بنت وابن ابن
فان الجزئية موجودة فيهما والارث مشتركة بينهما
والنفقة على البنت ككونها اقرب ولان الارث غير
في الجزئية او كان له بنت بنت واخ النفقة في النسالة
الاولى علي البنت لما صار وبناتها اي تكون النفقة على
بنت الابن والابن الا ان يكون الابن بنت
البنت فرعه بخلاف الدخ ولان لارث للدخ لانه لا يرث
الارث والدليل علي عدم اعتنا بالميراث في هذه النفقة
انه لو كان احدا ابنه ذميا فالنفقة عليهما وان كانت
الميراث للمسلم منهما كما لو كان للمسلم الفقير ابن نصراني
واخ مسلم فالنفقة على الابن والميراث للاخ كما في البحر
وذكر الاخ فيما نقلنا وفي حلام الخارج خروج عن الموضوع
لانه في نفقة الاصول على الفروع الا اذا استويا في القرب
يعني انما يعتبر الارث مع وجود الجزئية اذ لم يستويا في
القرب فان استويا كجد وابن ابن يعني لو كان لغير جد وابن
ابن موسرات فنفقة عليهما كما رويها منه لاستويا بينهما
في القرب منه حيث يدلي كل منهما اليه بواسطة واحدة

من البر والاحسان ان يكلمهم لمنفعة الاكتساب فانها
اشد من التافيف المنهي عنه والقول لمنكر اليسار يعني
لوا دعي محتاج النفقة يسارا قريبا وانكر المدعي عليه او
ان المدعي عليه ادعي يسارا طالب النفقة وان لا يستحقها
لقد ردت علي ما ينفقه علي نفسه وعدم فقره فالقول لمنكر
اليسار وطلاق الازالة الاصل الفقر وعدم اليسار ولكن يمينه
وان اقام كل منهما بينة علي مدعاه فالبينة تدعيه اي
لمن ادعي اليسار ولا نشأته اخلاف الظاهر والبيانات للاب
بالسوية بين الابن والبنت يعني لو كان لفقير ابن
وبنت موسرات فرسنت نفقته بينهما بالسوية وهو
الصحيح وفي الاصلية وبه يعني وفي فتح القدير وهو الحق
لنفقة الوجوب بالولادة وهي تشملها بالسوية بخلاف
غير الولادة لانه الواجب علي فيه بالارث فلو قضى
بالنفقة علي الولدين للاب فابي احدهما ان يبطل الاب
ما يجب عليه فالقاضي باسرها ان يبطل كل النفقة
ثم يرجع علي الآخر حصته ذخيرة قال المقدسي هذا
اذا لم يكن الاخذ منه لغيره او عتوه والا فلا يؤمر
بما روي في الداء ولو كان احدها كسوبا فغيره بل يبرئه ما
رجح التبريلي وتكامل عن اعطاء قاصر كسبة اهل العلم
تقط يرجع ولو كان لفقير ابنا احدها فاق في اليسار
والآخر يملك نصا باق عليهما بالسوا كالوكان احدها
مسلم والاخر ذميا فعلي السوا خائبة وذكر في الذخيرة
فيه اختلاف وعرض ما في الثانية الي مبسوط محمد تقي

تقط ولانما رجع التبريلي والكمال
من اعطى فاقضيه فله بل يبرئه ما
هنا ايضا ان لا يرث الابن الفتي

فكلا رتبهما اي فسد س النفقة علي الجد والباقي علي ابن
 الابن وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقيما لكن الايناس
 ما نحن فيه اذ كلامنا في اتفاق الفرع علي اصله وهذا
 المثال من قبيل ان يتفق علي التخييل اصله وفرعه
 حلي تم ببحث في الاستثنا بان الابن والبنت مستويان
 في القرب وقد سويت في النفقة ولم تعتبر بينهما الارث
 افاده السيد احمد المرح استثنا من الاستثنا والمعنى
 انه عند التناوي يعتبر في النفقة الارث الا اذا ترجح
 احد المتناويين فتكثرت النفقة عليه خاصة اعتبارا
 لذلك المرح ويسقط اعتبار التناوي كوالد وولد ابوي
 وابن الاول وابو الثاني فتدنفقة علي ولده لترجيح ابوي
 الولد اي لترجح وجوب النفقة علي الولد بقوله صلي الله
 تعالى علي ابيك ولابيك ولا يجب علي ابيه
 مع استوائيهما في القرب جعل النبي صلي الله تعالى
 عليه وسلم مال الولد لابيه بمعنى ان له تمكده عند
 الضرورة ولم يجعل مال الوالد للولد لترجح وجوب الاتفاق
 علي الولد وصف الوالد انما قيدنا بقوله عند الضرورة
 لان المقصود من الحديث الحث علي اكرام الابن بايام
 وليس المراد الملك حقيقة بقربية انه لم يقصره علي
 المال بل جعل ذاته في ملك ابيه مع ان ذاته حرة لا ملك
 لاحد من الخلق فتنبه كفي قال الشيخ الرضائي وينبغي
 ان في سائر الجد وابن الابن لترجح ابن الابن في وجوب
 الاتفاق عليه لهذا المرح فانهم جعلوا انت وذاك

لا يبيك مطرد في جميع الاصول مع الفروع وينظر عليه مساهل
 منها ان الجد اذا ادعى ولدا من ابنته عند فقد الابن
 صححت دعواه ويتكلم بالتمتع كما هو الحكم في الابن لهذا
 الحديث فتأمل اه وفي الخاتمة له امر وابو اب فكل رتبهما
 اي فالنفقة عليهما علي قدر رتبهما اثلثا لان الام ترجح
 بالقرب والجهد يكونه اباب زهوب والرجال احت بالانفا
 لانهم قوامون علي النساء فتعارض المرحا فاعتبرنا
 جانب الارث وهذا المثال ليس ما نحن فيه بل من قبيل
 اتفاق الاصل علي رفعه وكذا المثال الذي بعده فكل ذكرها
 قوله ولطفله الفقير وفي القنية له امر واب ام فلي الام
 لان اب الاب لما سوي الام وكان ابوالام ادني من اب
 الاب كونه جافا فان كان ادني من الام بالضرورة
 فتدست عليه ولان المعتبر في هذا الاصل القرب والحزبية
 وقد استتركت الام وابوها في الحزبية وترجحت بالقرب
 فكانت النفقة عليها ودوت ابوها ولوله عم واب ام فلي
 اب الام نفقة لوجده ان الحزبية في ابها دون عمه ولا
 عبرة للميراث مع الحزبية كما تقدم فكانت النفقة علي اب
 الام وان كان الميراث للام واستشكل في الجراي نقل اشكال
 فان المستشكل صاحب القنية وعبارته بعد ان رقم لغير الام
 البخاري وشرح الطحاوي له عم وجد اب الام موسرات فنفقة
 علي اب الام وان لان الميراث للعم رقم لغير الام لاجل البخاري
 ولو كان له اولاد موسرات فلي الام قال وفيه اشكال
 قوي بسبب قولهم له امر وعم فكل رتبهما وعبارتها لانه ذكر

يكونوا وارثين كلهم اذ لا نؤكد ذلك فلا كالام والعم والجد
 لقولهم بقدر الميراث قال والذى ينبغي التفرع عليه في الفرع
 المشكل ان تكون على الام والعم اثلاثا لا تكون كل واحدة وارث
 وقد سقط اب الام بالام فكانت كالميت فتأمل بظهر كرك
 الامراه ويقاربه ما اجابه بعض الفضلاء وقال لا تقتض
 في السائل الثلاثه فمضى مسألة الام وابيها قدمت بختار
 اقربيتها في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وفي مسألة
 الدين والعم قدم ابوالام لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة
 في الارث ايضا وفي مسألة الام والعم يطالب كل منهما بقدر
 امرئه لوجود المشاركة في الارث لا تفرق انه يعتب الميراث
 في غير بقعة الأصول فلما وجدت المشاركة في الارث اعتبر
 قدر الميراث فلا تقتضي في السائل الثلاثه وقال الشيخ
 الرضوي وحل اشكال صاحب التنبيه ان ما نقله اولادنا
 جاز على الأصل الذي تقررات الاعتبار بالقرب والجزئية لا الارث
 وهذا هو المول عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء
 على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه في الولد الكبير الرضوي
 والاشي ان التنقته على حسب الميراث وهي رواية مضعفة
 لا ترد على الرواية الصحيحة فان المراد بالكتاب البسوط
 وهو اول تنب ظاهر الرواية تأليفا ولذا يسمى في الأصل
 واداءه في ما في التاليف المتقدم والمتاخر فالعروة لما في
 المتاخر لانه الذي استعمل عليه في المختصر فيكون التنقته
 في المسألة التي روي أنها اشكل ما قبلها على الام لانها
 اولي من ابوها بالقرب ومن العم بالقرب والجزئية ويترك

في الكتاب اذا كان له اعم وموسرات فالنقطة اثلاثا عليها
 فلم يخل الامر اقرب من العم وجعل في المسألة المتقدمة
 اب الام اقرب من العم ولزم منه ان تكون النقطة على
 اب الام مع الام لانه مقدم على العم الساري للام فهو مقدم
 على الام ولان المقدم على المساوي مقدم على مساويه
 وهذا لا يقتضي لانه بالام فكيف يقدم عليها ثم قال
 ومع هذا وجب على الام خواهر زاده وايضا مقتضى تقدمها
 على ابوها ان تقدم على الام لان ابها متقدم عليها فكيف
 تكون عليها كما رتبها ثم قال ويستخرج على هذه الحجة فرع
 اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان كل ام وعم واب الام موسرات
 فيجوز ان يجب على الام لا غير لان اب الام والعم من العم
 والام اولي من اب الام فكانت الام اولي من العم فتنبه
 جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعم ثلاثا
 وهذا معنى قول الشيخ ولو له اعم وعم واب ام وحل لنزهر
 التنقته على الام فنقط كونها اولي من ابها فصلا عن
 العم ام كما اوردت فيكون الثلث على الام والثلثا
 على العم كالميراث احتمال ولم يرد عليه صاحب النجاشي
 محضه الخبر الرضوي اقرب وفي الغرض للكركي وعند الاستاذ
 في الحرمة يرجح من لان وارثا حقيقه في هذه الحجة
 لو كانت له عم وخال فالنقطة على العم وكذا لو كان له عم وعمه
 وخالة النقطة على العم ولو كان له العم مسرات فالنقطة على
 العم والخالة اثلاثا على قدر ميراثها ويجعل كالميت
 اه قال يعجز من فرغهم ان الاقربيه انما تقدم اذا لم
 يكونوا

جواب الكتاب لان الدعوى على الرواية الاخرى والى ما علم
فالماصل ان في المسائل الروايتين صحيحة ومصفقة تتلها
صاحب الغنية واستشكل احداهما بالاحزاب ولا اشكال
لان احدي الروايتين لا تروى على الثانية بل يعمل بالرجحة
ويقدم فيه القرب والخبرية على ما خلا عنها وما فيه
احدهما على خلاف عن كل منهما وتترى الرواية المضعفة ولا
عبرة للمبررات مع معارضة القرب والخبرية اهـ ويجب
ايضا اي كما وجبت نفقة الاصول بشرط يسارسن يجب
عليه علي الخلاف المار في حد اليسار لكن نفقة ذي الرحم
المحرم لا يجب اداؤها الا بالنفص او الرضا بخلاف الاصول
والفروع والزوجة وان هذا لا يقتضي بها على الغايب وليس امام
اخذ شيء نظرا به من جنس النفقة بخلاف الاصول وعلم
حوي وهو مقيد بكون من يجب نفقته حرا اما لو كان ذر
الرحم المحرم او امة او مدبرة او ولد فلا نفقة له لم
على ذي الرحم المحرم منهم لانها واجبة على موالهم برحمة
واطلاق المص فمن يجب عليهم هذه النفقة فتعلم النبي
الصغير والغنية الصغيرة فيوصي بدفع نفقة ونفقة
المحرم بشرط كذا في منع الوسايل بمرطل ذي رحم محرم راي
بسبب الرجحية وهذا من تعليل الحكم بالنسبة المؤذنة
بعلية الاستتاق اذ بنى وصف المحرمية على الرجحة فعلم
ان المراد ان محرمية بسبب الرجحية فخرج عما كان رجحا بالنسبة
لابن العم اذا كانت اخص من الرضا لان الرضا كان رجحا بحرا
لكن محرمية لا بسبب الرحم فلا يجب عليه النفقة وبين
انهم

الرحم والمحرم عموم وخصوص من وجه لصدقها على البنت
والاخذت وصدق الاول على بنت العم ودون الثاني لصحة
نكاحها وصدق الثاني على ام الزوج لعدم صحة نكاحها
دون الاول ان لم تكن بينها قرابة فان كانت ام زوجة
بنت عمه لا يجب عليها نفقة لان محرميتها لا من الرحم
بل من المصاهرة ولا يتقيد هنا بالافتراق ذكره ونونية
فلو كانا اخوين او اخنتين مفرقتين في اليسار والاعسار
وجب نفقة المسر العاخر عن اكسب الزنا نتهوا ونونية
على الميسر لانهم ارادوا بالرحم كل شخصين لو فرض احدهما
تكرر الاخر انني محرم عليه الثاني صغير فلا نفقة لكبير
الثالث وعلى اكسب كاسيا في تربية او انثى طالت اي يسير
كانت زينة او لا بالغة او لا كاسية بقوله ولو وصلت كانت
الانثى بالغة صهيحة اي قادرة على التكسب فلا يعتبر
في الانثى الا الفقر فخر قال الشيخ الرضا لان الانثى مألوفة
من الاكسبان فهي في حكم الزانية ولو اكسبت كقابلة
وعا سلة بحيث ان تستغني بكسبها فلا نفقة لها فان الغنى
لا يجب نفقة على غيره والظاهر انها لو كانت تصدق على
الاكسبان كسرتها لم تكسب بعرض لها فقرها لانهم يشترطوا
عجزها وانما اشتراط فقرها في وجوده يجب لها النفقة والى
اعلم لو كان الذكر من ذي الرحم بالغا الاخرى له لان الصغير
او المكين عاجز استغنى نفقة عن ابيه فعن قريبه بالاولى
وكان الاولى للمص ان يقول او بالغ عاجز بالجزالة معطوف
على صغير لانه لا يصح دخوله تحت المبالغة فتنبه لمن

عاجز عن اكتساب الدوابي حذف كفى لان العطف بكنى يشترط
 له تقدم نفي او نهي ولا تقطف على الدوابات افادة السيد احمد
 رحمه الله تعالى بخوارزمية اي الذي طال مرضه زمانا كما
 في المغرب كهن وعنه بسكون التاء قال في القاموس عنه
 كفتي عنها وعنها وعناها نقص عقله اهوافاذا في الصباح
 انه يفتح التاء وجعله من باب نقب وقد سلف وقبح وهو
 ذهاب منقعة يد ورجل من جانب لانه نازل بارد يعطل
 شق الانسان وافاد الكارج بان المعنى والعمته والناسخ
 ليس من الزمان بل من نحوها وينافيه ما في شرحه للفتي
 حيث قال اعلم ان الزمان تذكور في سمة اعمى وداصب
 الرجلين وداصب اليد والرجل من جانب والاخرى من الجانب
 كما افاده القهستاني فان قلت ما ذكره قد لا يجف من الاسب
 فقد رايته اعمى يشق في ثلثة ايام بالبيع ورايته اعمى
 بغير وسائر في البلاد البعيدة والقريبة وفاقه الديني
 يدوس العتب برجليه ويرى بصره وفاقه الرجلين قد
 يعمل باليدين وكذا فاقه اليد والرجل من جانب يصلح حارسا
 والحرس لا يمنع الاكتساب قلنا من شأن هذه الماهات
 انها تمنع من اكتساب فبني الامر على الظاهر ليلا يضيع
 هذا الزمن والقضايا يني على ظاهر الحال فان كان مستغنيا
 ويقدري على الاكتساب لا يعمل له تحصيل نفسه على غيره وبانه
 فيما بينه وبين الله تعالى ولو بيننا امر الجميع على هؤلاء
 الافراد المكتسبين مع وجود هذه الماهات لزم تقسيم كثير
 من الناس والله اعلم برحمتي راد في الملتقى والختم اوكرك
 بمرض

بمرض البالغ اذا كان لا يجنى الكسب لخرقة اي صناعة
 يكتب منها لهي بالحاء والراء المهملة وتاء التانيث
 كنه فاصلا من لا خرقة له يمكنه الاكتساب بوجوه اخر
 كسبي البنا والقيام والحمام والاحسن بالحاء المعجمة والراء والثاق
 وصغير النسيبة اي لا يهتدي للاكتساب وح فلا يخرج عما
 قبله لان صحيح الجسم والمقتل لا بد ان يهتدي لتفصيل
 ما لا بد له منه كما في وجهه كان رحمتي او كونه من دون السوء
 اي الذي يلحقهم المار والتكسب كمن قال الشيخ الرحمتي
 يقال له ليكل بيتك او يفتح قد للوا وهذا على باب البيت
 طالع رضى الله تعالى عنه سيد الرب لان يوجب ثلثة ايام
 كل دوليتي غره من البيوت ثمره ولم يمنعه بيته العالي الرئيس
 الذي هو حيا والبيوت من الاكتساب بهدم بيوتنا الاصل
 لا الدنيا ولا الدنيا لا نغير شغلنا بالعلم والا لداخل في
 طالب العلم ولا يقدر على تحصيل ما شئنا والا لاستغني
 عن اتفاق غيره عليه وكان اصحاب رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم يكتسبون ويحترفون نساء ورجالا
 وينصرفون بما فضل عنهم من ما يكتسبون وقد يوترون
 على انفسهم واربو بكر رضى الله تعالى عنه بعد ان يبيع
 بالخلافة حمل اترابا وقصد السوق فزوه رضى الله تعالى
 عنهم وفرض له من بيت المال ما يكفيه واهله وقال قد علمت
 ان اباي بكر ياكلون من هذا المال وساجر المسلمين في
 ما لم يحي اعوضهم عما انتقت على نفسي وعبالي وكسب
 الحلال فريضة من فرايض الله تعالى بسعوي فير بها العباد

كالهدوم قاله الرضحي وقال ايضا والكبير اذا كان غير قادر
على الاكساب بالالمان المتقدمه قد جعل الشارع ما دون
النصاب في حقه او ما كان مستغولا بجوارحه الاصلية بمنزلة
العدم حتي اباح له اخذ الصدقات مع انها كالمسببة لا تتناو
الا المصطر اليها فوجب نفقة علي قريبه كونه عا دما
للمال حقيقة او حكما يعني فلا يقال كيف يكون من جملك
ما دون النصاب واجبة نفقة علي قريبه مع ان الصغير
اذا اكتسب بنحو الخياطة لا تجب نفقة علي ابيه وعل
القريب المحرم بالاولي لانها انما وجبت لسد الحاجة فني
قد عر علي سد حاجة نفسه لا يتحمل علي غيره الا الزوجة و
خوها من كان محتسبا في مصلحة غيره وهذا الكبير لما
وجد ما دون النصاب وبلا شك انه يقوم بسد حاجة
وقتا كيف وجبت نفقة علي قريبه وخالدة ما تقدم
في الجواب علي هذا ان ذلك يختلف باختلاف احوال الناس
فالصغيرة قلقة حواجرها منع من وجوب نفقتها اكتسابها
والكبير الذكور كثرة حواجره وكثرة عياله كان ما دون النفا
وما لا يغنا له عنه بمنزلة الهدوم وفي الذخيرة ولو كان يكسبه
بعض المتزل امر ببيع بعضه وانفاقه علي نفسه وكذا
لو كانت له دابة نفيسة يوزع بشرائه الا دمي وانفاقه
الغضل وفي شرح ادب القضاء ان متاع البيت المحتاج
اليه مثل المنزل والداية ثم انه لو كان عنده من الطعام
والنقد وما دون النصاب فخلل له الصدقة ولا تجب له
النفقة فيما يظهر لانها معالة بالكفاية وما دام عنده

طبي فصل لبيوت تحمل اصلها ان يكون كلاء علي الناس اتري
او طالب علم اذا كان لا يهتدي الي اكسب وهذا اذا كان به
يرشد وقد مر الكلام فيما سبق فيه مفصلا فقيرا اي لا يد
ان يكون الذي تجب له النفقة مسرا فقيرا كان الذي تجب
عليه لا بد من كونه موسرا واختلف في السرا علي امر بة فقال
صح منها قولان احدها انه مقدر بنصاب الزكاة حتي لو
انقص منه درهم لا يجب وبه يفتي ناينهما انه نفا حر
الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنامي قال في الهداية
وعليه الفتوي قال في البحر وهو الارجح حال من المجموع و
الاولي جعله حال من ذي رحم محرم لعموم الكلام وفي نسخة
فترأيت نخل له الصدقة تفسير للفقير قال في البحر واختلفوا
في حد العسر الذي يستحق هذه النفقة فقيل هو المحتاج
وقيل هو الذي نخل له الصدقة يعني لم يملك النصاب
مطلقا سواء كان ثامبا او غريثا ام او تركك نضاما ونضابا
مستغولا بحاجته الاصلية كما اشار اليه بقوله ولو لم يزل
وخادم علي المواب بدايع وفي كلامه اشارة الي اني استحقا ق
مثل ذلك النفقة اختلفوا فقال في البحر فيه اختلاف في الزاوية
في رواية لا يستحق حتي لو كانت اخذت لا يبرر الاخ بالانفاق
عليها وكذا لو كانت بنتا لو امار وفي رواية تستحق وهو
الصواب كذا في البدايع والمروء من الخادم من لا حق له رده
وعلي هذا فكل من يملك لا بد له من ما ليس ويسكنه وخادم
ومعنه ارمية التي ينسب اليها عيشه الا حيا لا يملكه ولا
يملك وجوب نفقته علي الزوج لان الزوج في الحال حية
كالهدوم

ما لك يسمن فكيف لا يلزم غير وكننا تيتعلم الان انه يق
 الكلام فوالله ما يجتهد في فهم كلامه كمن يفسد ما في
 المصالح فيقول انه قال وكل من رحت على من رحت
 عليه فاعلموا ان الله لا يكل ولا يفرق بين الناس
 الا ان يوجبها لكفاية وهي تتصلق بالدين الاول والاول
 لما لم تامل ما يحتاج الي خدمته فيقول له ان الله لا يكل
 من اجله الكفاية اه يقدر الاول ان الله لا يكل في قوله
 مثل ذلك يعني يجب على الاول ان الله لا يكل في قوله
 ما يجب على الموكود له فقد وثب العلم على رخصته كونهما
 فاشترطت الاول عشرة لوجوب الله في تحقيق حكمه
 لا ان التمر بالعلم ولو فرض بان هذه التفتير القدره لكانت
 غشيا وما تسمى ما لم يورث منه هذه التفتير بنات لكانت
 يورث جميع ما لم يورث جميع التفتير وان كانت يورث بعضها
 فيجب عليه من التفتير بقدره ومصلحة التفتير للتلازمة التفتير
 جميعه غير فيها بعلم المعنوية فلا الامم جميعه عليه ان
 على الاول ان كان في المبلغ وفي المبلغ في قوله ان الله لا يكل
 رتب الا يجب ان يكون فيها اليه ولا صلا من صلا في قوله
 ان الله لا يكل في التفتير الاول من ذلك الاول ان الله لا يكل
 في قوله باله وليا لان الاول لا يكل في قوله باله وليا
 التفتير في قوله باله وليا لان الاول لا يكل في قوله باله وليا
 والاول في قوله باله وليا لان الاول لا يكل في قوله باله وليا
 من ان الله لا يكل في قوله باله وليا لان الاول لا يكل في قوله باله وليا
 كذا صلا في قوله باله وليا لان الاول لا يكل في قوله باله وليا

أي اخت شقيقة واخت لآب واخت لآم موصرات عليهن
أخماساً لأن أرتهن منه كذلك لومات عزهن لأن الشقيقة
النصف ولأخت لآب السدس تكمل للثلاثين ولولد
الأم الواحد السدس ذكراً لأننا نحن فاضل المسألة من
سنة وكفى يزيد سهم فيه وعليهن على حسب سهمها منهن
فيكون للثقيقة ثلاثة أخماس وللأخت لآم خمس وكذا
للأخت لآب فنرد المسألة من ستة إلى خمسة وأذا كانت
نقطة عليهن لغز في الشقيقة ثلاثة أخماس
النقطة وعلى كل واحدة من الأختين خمس وكذلك النقطة
تكون أخماساً لو كانت منهن ابن عم فليد خمساً لا
نقطة عليه بخلاف ما لو كانت منهن عم عصي فتصير النقطة
أسداساً ولو كان فقير عاجز عن الكسب له أخوه من قريب
أي كشتيق وأخت لآب وأخت لآم فسدسها أي النقطة على
الأخت لآم والباقي على الشقيقة لأنه لومات وتركهم لأن
الأخت لآب محجوبة بالشقيقة والأخت لآم السدس حيث
لأن واحد والباقي للشقيقة لأنه عصية كما رثه
مضاف إلى المفقول أي كما رثهم أباه وكذا لو كان منهن
أي الأخوات المتفرقات أو سهم أي الأخوة المتفرقة ابن
ممسر عاجز عن الكسب والانيوسر يأكسب لينفق علي
نفسه وعليه أبيه علي رواية محمد بن يحيى الزيلعي يبي
فينبغي الحكم على ما تقدم فيها إذا كان منهن تكون النقطة
عليهن أخماساً وفيها إذا كان سهم يكون سدس النقطة
علي الأخت لآم والباقي على الشقيقة ولا عبرة بوجود الابن

الموسرين فقط كذا امرى كرجل فقير عاجز عن اكس
له امر واخوات متفرقات والحالات الام والسقينة
مستقرات بمعنى والاخت لاب والاخت لهم كلاهما
مستقرات فالنقطة عليها اي علي الام والشقيقة
واختها لاننا اعتبرنا الاخت لاب والاخت لهم اجبا
قلنا لومات رجل وترك اما وترك اخوات متفرقات
لان الام السدس وللشقيقة النصف وللأخت لاب
السدس تكونه للثلاثين وللأخت لام السدس تكون
المسا لثمة ستة للام واحد وللشقيقة ثلاث ولكل
واحدة من الاختين واحد واحد فلانك مسرتين
جعل وجودها بمنزلة العدم وسقط سهمها ونقيت
اربعة اسهم فلذلك قلنا لان علي الام ربع النقطة
وعلى الشقيقة ثلاثة ارباعها وهذا معي قوله بلزيم
الكل اي كل النقطة ولو كنا اعتبرنا الاخت لاب والاخت
لام اموات لاعسارها قلنا مثل ما مات رجل عن ام و
شقيقة كان الثلث للام لانه لا يغير فرضها من الثلث
الي السدس الا الابن والابنت وما زاد علي الواحد من
الاخوة والاخوات لم تكن من الاخوات في المسالة الا
سقيقة واحدة كانت المسالة في الاصل من ستة فعنا
للام سهمها ساهبين وللشقيقة ثلاثة فلانك مسالتين
وهي تعتبر من سهمها للجماع النصف وتخرج اثنان
والثلث وتخرج من ثلاثة فالجموع خمسة فنقد اعتبار
موتها بلزيم اخر سدس النقطة ويلزم الشقيقة ثلاثة

لانها جعلت لالميت بصير وارثه اي وصيته على النقطة
وما لم يجعل الابن للمعدم لا تقير الاخوة والاخوات
بسقط رايها بالنقطة عليهم او عليهم لان الجمع لارث
امم الابن ونقطة ذلك الابن علي غمت الشقيقة في
الدول وعده الشقيق في الثانية لان الابن المالك
فيكون ارث الابن لعمه او عمة فكذا انتقته ولو كان ملكا
اي الابن بنت يعني لو كان فقير لم ينت واخوان مستقرات
واخوة مستقرات فنقطة الاب اي اب البنت علي اخوة
واخوانه الاستا فقط لارثها يعني لو فرض موت
هذه الفقيرة وترك بنتا واخوات مستقرتين والاخت
لام تسقط بوجود البنت والاخت اب تسقط با
لشقيقة حيث صارت الشقيقة عصبة لوجود البنت
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع
البنيات عصبة فارثه بينهنما نصفان وقد تقدمت
النقطة علي البنت لاعسارها فقجب تقطعت علي الاخت
فقط ولو فرض موته وترك بنتا واخوة مستقرتين فالاخت
لام يسقط بالابنت والاخت لاب يحجب بالشقيقة فالاخت
حبيب يجوز لها في بعده نصف البنت في الميراث شقيقا
عليه جميع النقطة تكون البنت مع اعسارها في حكم المعدم
وعلى الظن والى يخطد والموسرين والميسر يسمون
البنات لا يحجب الا علي الموسرين يعني راسمات
لما يلزم الموسرين اي تحت الظن لا يفسد راسمات
الموسرين ام الاطهر المالك في كل ولا يفسد كلاما علي
الموسرين

لانا موسرين والافالمسر كالميت ولذا قال سالم يكني الخال
 في المسألة الاولى والى في المسألة الثانية مسرا بجعل
 اي عند المسراة كانت فتكون النفقة في المسألة الثالثة
 كلها على الخال ولا شيء على ابن العم في المسألة الرابعة
 الخال لان ابن العم لم يكن محرما وهي التقية يجبر الاب بعد
 من ذي الرحم المحرم على النفقة اذا غاب الاقرب صورته
 له اخ مستقيم واخ لا وبها موسرات فتاب الشقيق
 بجبر الاخ للاب على النفقة كمن مع الرجوع على الشقيق
 اذا حضر كما هو صحيح بخلافه التقية فانه قال بجبر الاب على
 نفقة زوجته ابنة الغائب وولدها وكذا الام على نفقة
 الولد لترجع بهما على الاب وكذا الابن على نفقة الام لترجع
 على زوجها مسرا وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بهما
 على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب الاقرب اه ولو انتقوا في
 المحرمية ولا يرث في الحال وكان بمصرهم فقير جعل للمعسر
 ووجب على الباقين على قدر ثروتهم كما انه ليس منهم غيرهم
 احد وفي الذخيرة لولد عمر وعمة وخالة موسر ونفقة
 على العم فلو لم يعسر فعلى العم والخال ثلاثة اثار لا رثها
 وفي السراج مسرا لزوجته ولزوجته اخ مسرا جبر اخوها على
 نفقتها لا ندرج محرر ويرجع اخوها به اي بما انتفج عليها
 على الزوج اذا يسرا هذه بياقي ما تقدم ان الرجوع انا
 بيبنت للام فتعطي على الاب دون غيرها لكن قد قدمنا ان
 الرجوع لا يخص على الام فذلك خلاف المتمد ولا نلاحظ
 هنا على الزوج لا على الاب فتبينه وقيد اي السراج النفقة

اخاسها وليس الامر كذلك اذ ليس الواجب على الام الا ان
 النفقة فقط والباقي على الشقيقة فلا بد من اعتبارها
 اول احيا لبيات ما يلزم كل موسر من يلزمهم جميع النفقة
 وفي الخاتمة لو كان للصغير من مصرعة ولأمه اخوات
 متفرقات موسرات فالنفقة على الخال لا وبها موسرات
 الام تحز لظالميراث فتحمل كالمعسر ومما تنفقة الام
 فعلي اخواتها اخانسا على الشقيقة ثلاثة اثار على
 الاخت لا وب مسرا هي على الاخت لام خمس اه والفتنة
 فيها به الرحم المحرم اهلية الارث مسرا يكونه وارثا في الجدة
 لا في حقيقة الواقع وهذا معنى قوله لا حقيقة بان
 يكون عزز الهميراث بل المراد ان لا يكون محررا لومات
 ولم يوجد خايب اذ لا يجتمع اربعة الا بعد الموت يعني
 ولا نفقة فقولته تعالى وعلى الوارث مثل ذلك معناه
 والله تعالى اعلم الزرق والكسوة واجبان على من صور
 اهل لارث ذلك المنفق عليه في الجدة نفقة من
 له حال لو لم يعسر على الخال اي ولو كان ابن العم هو الوارث
 وحده في الحال كونه عصبة وانما كانت النفقة على الخال
 لانه محرر مسرا فابن العم فانه وان كان رجلا لكنه ليس
 بمحرر وهذه النفقة لا تجب الا على ذي رحم محرر ولو
 استقر بيننا مسرا مع استقر ايهما في اهلية الميراث كم
 يملك بالمصنفه فقال بهن كونه من ذوي الارحام
مسرا الطالعة الخال اي بالخطير موسر المنفق عليه والدة
 زوجة موسر والى مسرا في هذه المسألة رواية فثبت ان

انما هي واجبة على من رحمتها من ذلك بان يكون محررا
من النسب ولذا اي يكون النفقة لا تجب الا على من رحمه
كامل قال التهرستاني قولهم اي في مسالة عاتقنا في لغته
خال وابن العم نبيه نظرا لانه اي ابن العم ليس بمحرر الكلام
في ذي الرحم المحرم فانهم اعلم انه قال في كنفنا لانه لا يخلو
لا يخلو على الخال قال التهرستاني في مسالة عاتقنا في لغته
محرر همل لغيره دون ابن العم لان وارثا لا يخلو
محرر من الظن ان الاول في التمهيد خال وعم لا يخلو
الكلام في ذي رحم محرر واعلم ان ما ذكرناه لا يخلو عن نوع
مخالفة تكلام الثور لانه ان نسب ظاهره هو الخال الذي
والجيرة الصواب في اتباع السلف وتترك اتباع الراي فان
عبادهم لا يخلو فيها اصله لانهم ابرار لان النفقة على
ذي الرحم المحرم والذي فيه اصله الا ترك عند موت قريبه
لولا فقد الى الخ والواجب وترك ذلك التبريد ما لا ينبغي
حياته عند مسرته تكون النفقة عليه فلو كان للمعسر
التي تجب النفقة على التبريد خال وابن عم وسران كانت
النفقة على الخال لانه في ذمهم وهو الذي تجب عليه
النفقة فربما لا على ابن العم لانه وان كان وجهه
مجهول اصله ليس بمحرر وهذه النفقة انما تجب على ذي
الرحم المحرم مع انه هو الواجب في الخال اي لو لم يكن
ذلك الغير الذي مات في ذم ذلك الوقت عن مال مورثه
الذي لم يترك المصنف له الخال لانه من ذوي الارحام وهو
مورث على النصف كما ذكرناه في قوله هو اصل الميراث عند
موت

موت التبريد لان الارث انما يكون عند موته ولا يخلو
من يكون حيا غير محجوب او ميتا او محجوبا عن الميراث
فاعتبرنا من يكون وارثا في الجدة اهلا للميراث اذ لو وجد
لذلك الميت مال ولم يوجد ما يغني عن ميراثه والخال كذلك
وما ذكره التهرستاني في غير صحيح فضلا عن كون ابن العم
العم لا يخلو على الخال في الارث والافتقار كما هو ظاهر
وقوله هناك وخال يشمل الشقيق ولا يفتقر من ان
نشا عنه قتالي ما حرره في المتوفى والشقيق هو الصحيح وما
خطر للتهرستاني في غير صحيح واسه اعلم ان الخال عابدين
انما في حاشية على الدر المختار واعلم ان ما يخلو هذا
الباب مما تمحير فيها اوله الا لالباب وكثير فيها اصله على القول
فذلك لانهم لم يذكروا الهنا ناطا فافضل اصله ما جاز
جمعت رساله تسميتها تخير النقول في نقضات الفروع و
الاصول فذكرت شيئا اسبق اليه واخترت هنا فافضل
كلها مبنيا على تقسيم عقلي ما خذ من كلامهم بضرعي
وقلوعها جازا في عرضهم جمعا صحيحا بحيث لا يخرج عنها
شاذة وبيات ذلك انه لا يخلو ما ان يكون الميراث من
قربة الولد وشخصا واحدا او اكثر والاول ظاهر وهو انجب
النفقة عليه عند استيناء شروط الوجوب والثاني لا يخلو
اما ان يكونوا ذواتا فقط او ذواتا وحواشي او ذواتا واصولا
او ذواتا واصولا وحواشي او اصولا فقط او اصولا وحواشي
فهذه ستة اقسام ويبقى قسم سابع وهو الحواشي فقط
فذكره تنجيلا للاقسام ولان لم يكن من قربة الولد التسميم

تجب على الابن

اب وابن فقط لترجيحهم بآنت وماك لا ييك ذخيره و
بدائع وانما استويا في قرب الجزئية ومثله ام وابن اذا لا
يشارك الولد في نفقة ابويه احد وفي حدود ابن ابن على
قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب والارث وانتقاء
المخرج من وجه اخر بدائع وظاهره انه لوله ابن ابن ابنة
بنت وابن فعلي الاب فقط للقرب في الجزئية ولنفع النساء
القسم الرابع الفروع مع الاصول والحواسي وحكم كالثالث
لما علمت من سقوط الحواسي بالفروع لترجيحهم بالقرب الجزئية
فلا لا يوجب سوي الفروع والاصول وهو القسم الثالث
بعبارة القسم الخامس الاصول فقط فان كان منهم ابن
فقط التفتة لقول المتن لا يشترك الاب في نفقة ولده احد
والا فاما ان يكون بمضمر وارثا وبمضمر غير وارث او كلهم
وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جزئية لما في القنينة
لوله ام وجد لا مفعلي ام لقربها ويظهر منه ان ام
الاب لاب الام وفي حاشية الرملى اذا اجتمع اجداد وجدات
فعلى الاقرب ولولم يبدل به الاخراته فان تساوا وفي القرب
فالمرموم من كلامهم ترجيح الوارث بل هو صريح قول البدائع
في قرابة الولاد اذا لم يوجد الترجيح اعتبر الدار اه وعليه
ففي جد لام وجد لا يوجب على الجد لاب فقط اعتبارا
للادب وفي الثاني اعني لو كانت كل الاصول وارثين فكالأثر
ففي ام وجد لا يوجب عليها اثلا في ظاهر الرواية القسم
السادس الاصول مع الحواسي فان كان احد الصنفين
غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشار

كثرة

الاول الفروع فقط والمعتبر فيهم القرابة والجزئية اي
القرب بعد الجزئية دون الميراث ففي ولد من مسلم
فقير ولو احدثها بفرايا او انثى تجب نفقته عليها سوية
لتساويهما في القرب والجزئية وان اختلفا في الدارث
ولوله ابن وابن ابن فعلي الابن فقط لقربه ولونت وابن
ابن فعلي البنت فقط لقربها ويؤخذ من هذا انه لا ترجح
لابن ابن علي بنت بنت وان كانت هو الوارث لاستوئها
في القرب والجزئية ولتصريحهم باذ لا اعتبار الدارث في
الفروع والارث جيت اثلا في ابن وبنت ولما لم يرد في
الفروع مع الابن المسلم شي وبه ظهران قول الخليلي
في حاشية البحر انها على ابن الابن لرجحانه كالتكلام
التفسير الثاني الفروع مع الحواسي والمعتبر فيه ايضا
القرب مع الجزئية ودون الدارث ففي بنت واخت مستفقتة
على البنت فقط وان ورثنا بدائع فذخيرة وتسقط الاخت
لتقدم الجزئية وفي ابن نضر ابن واخ مسلم على الابن فقط
وان كانت الوارث هو الاخ وما ذكك الاقرب الابن والجزئية
وفي ولد بنت واخ مستفقتة على ولد البنت وان لم يرث
للجزئية وان استويا في القرب لا دلا وكل منهما بواسطة
والمراد بالحواسي من ليس من عمود النسب لا يكون اصلا
ولا فرعاً فيه دخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى عتاقة
فعلى البنت فقط وان ورثنا لا ختمها صها بالجزئية القسم
الثالث الفروع مع الاصول والمعتبر فيه الاقرب جزئية
فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الدارث في

اب

اثلا في ظاهرها الرواية القسم السابع المواشي فقط
 والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحم محرمة وتبريره واضح
 في كلامهم كما صرح هذا كله اذا كان جميع الموجودين موكرين
 فلو كان فيهم مسرف تارة يترك المسرف منزلة الميت
 وتارة يتنزل منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر خصمهم
 من الارث كما تقدم بيانه وانه تعالى الهادي الى الرشاد
 وبعده كلام الماتين لا تفتقة مع الاختلاف ديناً فتسنة
 ولا تفتقة بواجبة تزله لبنياد انه ليس المقصود بهي
 عن الاتفاق على غير من ذكر مع الاختلاف ديناً فلا
 تجب على المسلم تفتقة اخيه النصراي وعكسه لان التفتقة
 متعلقة بالارث بالنص فتختلف الفتق عند الملك لانه
 متعلق بالترتبة والمجربة ولاد القرابة موجبة للصلة
 ومع اتفاقية الدين اكد ودام تلك البيمين اعلى في القطعة
 من حرمان التفتقة باعتبارها في الاعلى اصل العلة وفي
 الادبي الملة الموكدة فلهذا اختلفوا في عدم وجوب
 التفتقة مع اختلاف الدين اشعاراً بان تفتقة السني
 على الموسر الشيعي متلا كما اشير اليه في التكميل لرساني
 والمراد بالشيخي من يفضل علياً علي بن بكر وعمر رضي الله
 تعالى عنهم اجمعين فتجب تفتقة اخيه السني عليه تفتقة
 بشرطه وهو ان يكون المنفق مرسلاً لا غيراً عن
 الكسب بخلاف السابق او القاذي فان مرسداً يقتل ان
 ثبت عليه ذلك فان لم يقتل كما هو الواقع الان من
 وقوع التساهل في اقامة الحدود فهذا يجب تفتقة

في الارث حتى يقتبر فيقدم الاصل سوا كان هو الوارث
 او كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الثانية
 لوله جد لاب واخ شقيق فعلي الجد ومثال الثاني ما في
 الثانية لوله جد لام وعم فعلي الجد لترجيح الاصل في
 المثالين بالجينية مع عدم الاشتراك في الارث لانه
 هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان
 كان كل من الصنفين اعني الاصول والحواشي وارثاً
 اعتبر الارث في اوراق عصي او ابن اخ كذلك وعم
 كذلك علي الام الثالث وعلي العصبة الثالثان بداين
 ثم اذا تعدد الاصول في هذا القسم بنوعيه ينظر اليه
 ويفتبر فيهم ما اعتبروا في القسم الخامس متلا ولو وجد
 في المثال الاول المار عن الثانية جد لام مع الجد لاب
 فعلي الجد لاب لترجيحه بالارث مع تساويهما في الجينية
 ولو وجد في المثال الثاني ام مع الجد لام تقدم الام لتقديم
 لترجيحها بالارث وبالقرب وبهذا يستقط الاشكل الذي
 استشكله في البحر وقد ذكره الخارج وكذا لو وجد في الامثلة
 الاخيرة ام وجد لام فعلي الام فقط ولوله ام وجد لاب
 واخ عصي او ابن اخ وعم كانت التفتقة على الجد وحده
 كما صرح به في الثانية لان الجد يجب الاخ وابنه والعم يتنزل
 في منزلة الاب وحيت تحققت تنزيه منزلة الاب مسام
 كما كان الاب موجوداً حقيقة وعند وجود الاب حقيقة
 لا تنشأ كرامة الاب وجوب التفتقة كذلك اذا كان موجوداً
 كما يجب على الجد منزلة الاب ولذا وجبت التفتقة

احدها على الآخر مطلقا ولا يجب مطلقا او يجب نفقة المسلم
على المرتد او بالكس يراجع والظاهر عدم الوجوب لان مدار
نفقة الزوج المحرم على اهلية الارث ولا توارث بين مسلم
ومرتد وان كان يجب ذلك ولم تقم عليه بيعة بغيره بظاهر
قوله ولا يباح عنه وانما يقول مثله ان كل مبتدع لا
يكفر ببعده فذلك ومن كفر بها يحتاج الى البحث عند لولم
يقبل نهائيا او عجزا واسه اعلم رحمتي الا للزوجة والا
والفروع علوا مستقلا بالاصول او مستقلا مستقلا بالفروع
ففيه لب ونشر مرتب وصورة في الفروع تخرج ذوي فقه
قولها ولدت اسلمت الذميمة حكم باسلام الولد تنبأ لها
والنفقة على الاب وفي البرجدي ولا يرد نفقة المملوك
الا في علي السيد المسلم وان كان فقيرا لانه بصد ربيات
الاقارب الذي يمين لا الحريمين بغير بصيغة الجمع الا في
والزوجة لا الزوجة فلها النفقة ولو حربية كتابية لانها جاز
الاختصاص واما من عداها فلا نفقة له لانها منساعة
البري حتى من يتاقلن ولو وصليته لانها منساعة لان
المستامن يرضى ان يلحقه بدار الحرب منع قال في النفقة انما
يساهم الله عن الدين فانك لم في الدين الاية بينها وبين
اية الابوين عموم وخصوص من وجه يتفادان في الدين
الحريمين وتنسب اية المصاحبة في غير الحريمين وان النهي
في غير الابوين فنفاضا في الدينين الحريمين وقد تمت
اية النهي لتقدم المحرم على النسيح ولشأنه ان يقول النهي
انما يحقق بالدين تحققت منهم قتال في الدين والخراج

المسلمين من ديارهم واهل مكة فلا يتناول الا بويت
الحريمين الذين لم يتحقق منهم قتال ولا سيطرة على
الخراج ولا يصح التماس على اهل مكة بغير وجاع كونهم حرم
لان الحكم علق بجمع من تحققت القتال والاخراج منه وصرح
النص بعدم النهي عنه بقوله لا ينهائهم الله الاية وسلم
ان الذين لم يرتكبو ايضا حريمهم اهل وجاه في الحديث ان
سار بعض الصحابة استاذنت النبي صلى الله عليه وآله عليه
وسلم في براسها فاذن لها ولانت مكية كفى النساء
من اهل القتال الذين اخرجوا المسلمين من ديارهم فليسلم
السبي وقوله لا ينقطع الارث تقليل لقوله ولا نفقة مع
الاختلاف ودينا فانما سب ذكره بعبء فاسلحني بغير
والنفقة في غير من ذكره نفقة بالارث بالنص بخلاف
الزوجة فانها واجبة لها بالمقد جزا على احتباسها بحنف
مقصود له وذلك لا تنقطع له باقتاد الملة واما غير الزوجة
من الوداد فان الجزئية ثابتة رجرا المرو في معنى نفسه
فلما تمت نفقة نفسه بكونه لا تمنع نفقة جزئه افا داه
السيد احمد وقال النسيح الرحيم وهل يحرم هذا بين الكفار
فانه لا توارث بين اهل جاري فاذا انا اهلنا من دارين
احدهما من والاخر موسر لا يجب نفقة الزوجة على الموسر لانقطاع
التوارث بينهما ولا يقال انهم حرب عليهم لهم سبيون عن
برهم فضلا عما ذكره صاحب لانهم غير مطالبين بالفروع
اهيبع الاباء بما لا يبيع اسحقا نا وهو قوله
الامام والغياب ان لا يجوز لاقارب وهو قوله لا يزال

ولايته بالبلوغ ولذا اعمله حال حضرته ووجه الاختصاص
ما اشار اليه بقوله لان الذي للاب ولاية التصرف كالوصي
بل او لولا ان الوصي يستفيد الولاية من جهته في الحال ان
لا يكون له الولاية وغيره يستفيد منها وعلما ايضا بان
للاب ولاية حفظ مال ولده الغائب وبيع المتقول من باب
الحفظ لانه يخشى عليه التلف بخلاف الفقار كن قال الخزي
وفيه انه انما يكون للحفظ اذا لم يتفق ثمة اه قال السيد
احمد ولهذا والله اعلم عدل الكا راجع عن هذا التقليل قلت
اذا باع الاب المتقول لاجل الحفظ وصار المال من حصيل الثقة
لان له وللام ايضا الاتفاق منه لانه جنس حترها فلهما
الاستيفاء منه كما في البحر في التقليل تام لكن هذا التقليل مـ
تسليم الكا راجع لخلها يتقضي ان يكون المحك ذلك عند عقد
الاب وكذلك وصي الاب والجدة بخلاف غيره فان ليس لهم
ولاية التصرف في المصروف كذلك بعد البلوغ حال الغيبة
محتى لا تباع الام عرض ابهرها لنفقتها اذا ولاية /ها في
التصرف حال المصروف لاني الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق
ان للام ايضا التملك في مال الاب وهو يتقضي ان يجوز
لها ايضا ان تباع مال ولدها للنفقة قلنا ان مدارج ورائ
البيع ليس حتى التملك بل ولاية التصرف في مال الولد فن
له ولاية التصرف فيه جاز ومن لا فلا كذلك في الدرر قال
في انشراح لاية وهذا لا ينبغي في استحقاق مال الاب
الا ان يكون الثبوت بدلالة النص اه لكن في النفقة تقلد
عن الذخيرة عن الافضية جواز بيع الابوين وهكذا ذكر

الغوري

التدويري في شرحه فيحتمل ان يكون في المسألة روايتان
رحمتي ويحتمل ان يكون المراد ان الاب هو الذي يتولى بيع
ويتصرف عليه وعليها اما بيوعها بنفسها فبعد لعدم ولاية
الحفظ كما في النفقة وغيره وفي الذخيرة انه الظاهر ومقتضى
النهر عن الدراية وفي التمهيد في عن الخلاصة ان ظاهر
الرواية ان الام لا تباع ولا بقية اقراره لعدم ولاية التصرف
لهم في المسألة الصفر فليس لهم بيع شيء اتفاقا بخلاف الغاي
اجماعا قال الشيخ الرضوي اما علي مذهب الامام فظاهر لعدم
المحتمل عليه على المديون واما عندنا فلا ان يبيعه فضا والتفقا
على التاييب لا يبيع اه وقال في النفقة واخرنا بالاب ايضا عن
القاضي لانه ليس له البيع عند الكل لا في المروض ولا في المصار
ولا في النفقة ولا في سائر الديون يريد به اذا لم يكن النسب
معلوما عند الكا راجع لان معلوما كفي حاجة الاب او الام
ليست معلومة او كانت معلومة الا انه يحتمل ان الاب
اعطاها النفقة ففي هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع
القاضي وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن مضمونا
عليه لانه قبضه بامر القاضي فينفقه به الغائب فلذا
لا يبيعه القاضي ولكن يفوض الامر الى الاب ويقول له
ان كنت صادقا فاجب ان تدعي والا فلا فذكرت بشي وعلي هذا
الوجه لا يتصرف الغائب اه عرض اما لمراد به غير المتعار
حموي وقال وشمل الاب السنت فلو قال ولده لان ابن له
اه انكسر المناسب زيادة الما قل ليتا بله ذكر المحجوب القريب
لا ان يخرجه لا يبيع عرضه وللعقاره اجماعا بين الامام و

للتفقة متعلق ببيع وله متعلق بالتفقة ولزوجته و
 اطفاله اي تروجة الغائب واطفاله كما يستحق في عبارة
 الشهر جتنا واجاز الشيخ الرضوي عود الضير في الكل الى الاب
 فزوجته ابيه اعم من ان تكون اما للغائب / ولا لما تقدم
 ان الابن تلزمه تفقة زوجة ابيه لانها من تفقته و
 اطفال الاب اذا كانوا جريدين عن الكسب ومنه ذلك الذي
 لان تفقته من تفقته اه بتقدير حاجته لا فوقها قال في البحر
 اذا رتبوا له كالتفقة الى انه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج
 اليه من التفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة على ذلك كما
 في غاية البيان وهذا تعلم ان هذه الحكم من انفس الامم
 جلد جئت الشهر كما هم الحلبي فرعان الاول الابن ليس كالاب
 فلا يبيع عرض ابيه ولا عقاره لتفقته رتبته عن شرح
 الطحاوي الثاني قال في الذخيرة اذا طلب الابن الكبير من
 او الابن ان يرضى له القاضى التفقة على الاب احب اليه الفاض
 ويبيع ما فرض لهم اليهم لان ذلك حرم لهم ولا ية الاثني
 اه قال صاحب البحر فكل هذا القول الاب للولد الكبير انا
 اطعمى ولا ادفع لك شيئا لا يلفت اليه وكذا الحكم في تفقة
 كل محرر كمن لا يشترط بيسار الاب لتفقة الولد الكبير العاخر
 ببيع ولا يبيع الاب في دين له فقي دين غيره بالاولى سوا
 اى سوى التفقة لان يكون الدين محتاج الى انقضاء ولا
 يقضى على غايب بخلاف تفقة الاولاد لمخالفة دين التفقة
 لسائر الدتير وهذا اشار به الى الجواب عن ايراد الرضوي
 وصاحبه انه اذا كان البيع من باب الخطر وله ذلك فما



وصاحبه والرضى بالسكون والحركة اى ما عدى التقدي
 والمكول والملموس من المنقولات وهو في الاصل غير
 التقدي من المال كما في المغرب وغيره الاعتقاد بالفتح صوفي
 الملفة الدراضي والاشجار والشرب والدور والمنازل حموي
 وزاد في الفا حوس والمتاع كما نقله عنه الفتال قال فمر
 شامل للمنقول اه قال وفي الشريعة المرسنة مبنية كانت
 اولها ما في الهادية انه المرسنة المسنة لا يخلو على سمي
 فان النسا ليس من العقار ففى كمال الجحفي على التسع
 كذا في الدال المنتقى اه يبيع هذا تبرع على قوله عرض ابنه
 اكبر عتار صغير قال في البحر اذا كان الصغير عتار وارديه
 او شياب واحتج الى التفقة لان الاب ان يبيع ذلك كله
 وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء اه قال محاسب الخبر
 الرضوي اقول ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفتوى
 ايتام امر القاضى اسم بالالتفاق عليهم وليس لهم سوى
 حصته في دار يكتونونها في تفقتهم ام لا قال والذي يظهر
 انها يتابع في ذلك وينفق عليهم من ثمنها والسكنى من التفقة
 واذا فرغ وجبت التفقة عليهم اه هكذا نقله الفتال وهذا
 الموضع والحق ان هذا كلام اجنبي عما نحن فيه لانه فيما يتعلق
 بتفقة الصغير من ماله وكلامنا في تفقة الاقارب على
 الصغير من الاب ان يبيع لتفقة نفسه قال في البحر في
 هذا الموضع ان الصغير يملك بيع عرض التفقة اجماعا كما
 في شرح الطحاوي ولا يبيع عتاره وكذا بيع عتار جتير اتنا
 بخلاف جتير الاب لا يجوز له بيع العتار مطلقا كما في فتح القدير
 للتفقة

تضا على النائب فلا يجوز ان تقول نفقة هؤلاء واجبة قبل النفا وقضاها امانة لهم كذا في غاية البيان ان كانت التراضي موجودة في تلك البلدة بشرط كون سلسل لان التراضي موجود في تلك البلدة بشرط كون سلسل لم يأخذ النفا بالرشوة ولم يطلب منه رشوة على الذم والاد هو بمنزلة المدموم رحمتي والآي وان لم يكن قاضي شرعية اي في بلد الوديع فلا ضا في اي التوقيعة حيث انقت على من ذكر استخسانا لا ذك لم يرد بذلك غير الاصلاح له تطاير كما قد منا ومنها رجلا لا كان في سفر فاعني علي احدها فانقت الاخر على الغني عليه من مال الغني عليه لم يفت استخسانا وكذا اذا مات مخبره صاحب من ماله لم يفت استخسانا وحكي عن محمد رحمه الله تعالى انه مات واحد من تلامذته فباع محمد كتبه وانقت في تجهيزه فتسليم ان لم يرد بذلك الي احد تلمي قولي والله يعلم المفسد من المصلح فكان على قياس هذا الاصل فلا ضا عليه فيما بينه وبين الله تعالى استخسانا اما في الحكم فهو ضامن وكذا الوارثة اكتبنا اذا انتقوا على النفا ولم يكن هناك وصي فانهم منوط حكما واما ديانة فانهم محسنون ويسرهم ان يتروا بما فضل من نصيب الصفا ونقظ ولو حلفوا لا شيء عليهم كما في البحر هذا اذا انتف اكبا رعي الصفا ومن الطام كانا في حجره او لا فان كان وراهم ملك شر الطام كوفي حجره وان كان يمين يحتاج الي بيبه لا يملك الا ان يكون وصيا كما في التترخاينة كما لا رجوع للمودع بالذي انتف على من انتف عليه عند ضا انه لا ت المودع ملك المدفوع بالضات فلا من متبرعا بملك

المانع منه لاجل دين اخر حاصل الجواب وهو لا تقتا في ان التفتة لا تشبه ساير الديون لانه ج يلزم التضا على النائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل التضا وانما تقتي التراضي اعانة في اربيع الال عدم التضا على النائب انتهى ضمن نفقا لا ديانة فلا ضا في عليه فيما بينه وبين استغاني ولو مات النائب حل له ان يجلف لورثته انه ليس له عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وتظهير اذا عرف الرعي الدين على الميت فتقضا هو لم يقر بذلك ولم يبرز القاصي ولا الورثة لا ياتون وكذا اذا كان لرجل عند اخر ذم يعة وعلى صاحب الوديعة ذم مثلها والمودع يعلم انه مات ولم يفت ذميه وسع المودع ان يتضي ذلك الدين بالو لا يبرز وكذا اذا كان علي يزيد لم يرد ذم مثل ذلك الذي لرجل اخر فوات عمره يزيد يعرف ان عمره لم يتضي ذميه يسع تريبا ان يتضي ذم من عمره بالهر وعلي يزيد ولا يجبره ذم ذلك وكذا يروي عن مسايخ بلغ اذا كان للمسجد اوقاف ولم يكن لها متولي فقام واحد من اهال الجماعة بجمع الاوقاف وانقت على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصة الحسيني لا يضمن استخسانا فيما بينه وبين الله تعالى بجره مودع الابن ينسخ الدال كد نيوة يمين لو كان للدين ذم علي مرجلي فاذنفت المد يبرز على من ذكر مما عليه يضمن والمضي انه لا يبرز اقتضا ويرى ان ذم رحمة

كتاب النفا مودع النائب الودع يمينه على ابيه ويزور حصة والده لا يبرز مقتضا ذلك ولو كان يمينه فلا انتكال التفتة

كتاب النفا مودع النائب الودع يمينه على ابيه ويزور حصة والده لا يبرز مقتضا ذلك ولو كان يمينه فلا انتكال التفتة

الابن لما انفقت على نفسه من مال ابنه الثاني المسمى
انفقت بئس الظان وانت موسر حلة خالدة وكذا الاب
يعني قال لم انفقت من مالك الا لامحاري حكم الحال يوم
انفقت اي حال الاب حيث لا بيعة فان كان الاب
يوسر الخصوص منسرا في القول قوله استحقا تاني نفقة
مثله وان كان موسرا في القول قول الابن جرح قال الشيخ
الرحماني ولهذا اخوات كالوادعي مستاجر الطاهرة ان قد
انقطع ماؤها من حين تسليها او من مدة كذا انفقت
فلما جرة عليه مدة الانقطاع وكذا ما الضيقة فخرجي
واكثر المخرج فانه حكم الى فان كان في الحال المنقطعا
كان القول للمستاجر وان كان جاريا كان القول للمخرج
ولو يوسرها فبيعت الابن خلاصة لانها منسبة للنفي وت
الاب تا فينة والبيعة للابنات ولا تنفع بيعة النفي
وهذا يقتضي انه لو يوسر الابن دون الابن لا يسمع
بوسرها لان بيعة النفي لا تقبل لمراجع رحمتي ويسمي ان
يقال ان الخصوص اذا كانت في حال اعسار الابن فبيعت
الابن انست خلافا الظاهر وان وقتت في حال يسار
الابن فبيعت الابن تا فينة لاستحقاق ابية وبيعة الاب
منسبة للاستحقاق فتا من نفقي القاضي بشير نفقة
الموجبة سياتي محسن في في الشرح نزاد الزيلعي والصغير
ولا يخفى ان في طلاق الموطون والشرح ولا في الحكم
وفي هذا ولو نفقي القاضي المولى والوديع وروى للرحم
بالنفقة لخطت مدية سخطك لاني نفقة هو لادرج

كتابية الى الحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصل الاكتفا
بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة المتعصية لانها تجب مع
يسارها فلا تستقط مجصول الاستعناء فيها مضيها
وقرر كلامه في الفتح ولم يخرج علي ما سياتي عن الذخيرة
على انه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه الى الكتاب فانه
قال فيها قال اي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي
النفقة على الاب فغاب الاب وتكريمهم بلا نفقة فاستدانت
بامر القاضي وانفقت عليهم ترجع عليهم بذلك فان استند
بعدها الفرض وكما نوايا كلون من مسالة الناس لم ترجع علي
الاب بشي لانهم اذا سألوا واعطوا صار ملكا لهم موقع
الاستعناء بعنف نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة باعتبار
الحاجة فان كان اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف
الكفاية عن الاب ونصح الاستدانة في النصف بعد ذلك
وعلى هذا القياس وليس يختص هذا بالاولاد بل في
نفقة المحارم اذا اكلا من مسالة الناس لا يرجع لهم
لان نفقة القارب لا تقصر دينيا بالنفقا بل تستقط بعني
المدة بخلاف نفقة الزوجة ومثله في نسخ ادب المضاف
وذكر مثله قاضخان جازمابه وهذا خلاف ما نقله الزيلعي
عن اللادي ونفقة الصغير يصير دينيا بالنفقا دون غيره
اه واقره عليه في البحر وظاهره انه ولو يودون الامر بالكتاب
قال المحمدي وهذه نفقة منسبة فان صاحب الذخيرة بين
ان ذلك باعتبار المعادة ان القاضي بالمرلام والاستدانة
للصغار فستد بئس لم وتنفع عليهم من ذلك حتى

لؤلؤ ياذن لها بالاستدانة تنسقط نفقتهم انفسك
 ما عدا الزوجية ولذا ذن لغير الصغار والاستدانة لا تنسقط
 نفقتهم وانما فرق بيني الصغار وغيرهم باعتبار المادة ان
 الناقض ياذن للدم بالاستدانة لهم وعقارة الذخيرة ذكروا
 الحاي في النكاح هذه المسألة ورفق بين نفقة الصبي
 وبين نفقة سائر الحاي فقال نفقة الصبي تصير نيا على
 الاب نفقة الناقض ونفقة سائر القارب لا تصير نيا
 بقضا الناقض فان امرها الناقض بعد ما فرض لها نفقة
 الولاد بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع
 على الاب فان الاب قبل ان يودي اليها هذه النفقة
 هل لها ان تأخذ من مالها ان تزوج مالا ذكر الحنفية في
 نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك
 وهو الصحيح لان استدانة المرأة بامر الناقض وللناقص
 ولاية كملكه ثم استدانته الزوج بنفسه ثم مات له
 ينسقط عنه الدين كذلك هذا ثم استدانت بامر
 الناقض واما اذا فرض الناقض نفقة الاولاد وكفى لم يبرها
 بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يودي
 ذلك اليها ليس لها ان تأخذ من مالها ان تزوج مالا
 اهل فقد عمل سائلة الاولاد بان الناقض بعد فرضه النفقة
 بامرهما بالاستدانة فتستدين ومعلوم انه اذا وجد الامران
 يصير ديناً على الزوج كالواستدانة بنفسه ويثبت
 ذلك لا تنسقط نفقة باقي الاقارب كسائر ما يدينه بعد
 ذلك وانما الفرق حصل لان الناقض لا يامرهم عادة بالاستدانة
 حتى

حتى لو امرهم بها واستدانوا كانوا كالصغار وقد صرح
 صاحب الذخيرة بعد ذلك بان لؤلؤ ياذن لها بالاستدانة
 للصغار واستدانته تنسقط بالاستدانة كالحصنة
 وقال الخير الرملة في حاشية المنع بعد نقل عبارة الذخيرة
 وما ذكره الحنفية لا يعارض ما في الاصل لان ما في الاصل
 كلام محمد والاصل من كتب طاهر الرواية فلا يعدل عما فيه
 ما لم يرجع عنه الامام محمد فتنبه لما وقع في كلامهم حتى
 الاجمال والخفلة عن البيان ولا تقتصر على عبارة انهم
 بعد ظهور الحق للعبان وقد صرح صاحب الحرف في بعض
 المواضع ان الفقه لا يدرك الا بكثرة الحراصات مع التلويح
 عن المشايخ ومن اجهة الطالبي بالركب ليلا يغتر باجمال
 او غلط او سهو يسقط اليه بعض الافهام وعبارته الى
 سيل ابو بكر عن صبي كان بين ابوين وفرض الناقض
 النفقة على الاب فاجتمعت النفقة وكانت الام تنفق
 من مالها ان تطلب مقدار ما انفقته بعد ما فرض
 الناقض تنفق خانية في النفقات فهو محمول على ما اذا امر
 الناقض بالانفاق من مالها عند عدم انفاق الزوج بدليل
 ما تقدم من عبارة الذخيرة وصرح في البرانية بانها لو
 انفقت من مالها بعد الامر بالاستدانة لا ترجع فيدونه
 بالاولى وقد علم المتوفيق بانها لا ترجع كما قال في البرانية
 عند عدم الأمر بالاستدانة ولو صرح وقد انفق من مالها
 وترجع اذا امرت بالانفاق من مالها عند عدم انفاق الزوج
 والرجوع عليه وانه اعلم ارفع قلت وانما ترجع

لا تستقط بعضي المدة بل يموت أو يطلق أو كما مر في
 التقضية لا تستقط بقدر المدة بل بطولها وأما الصغير
 فتصير نفقة كنفقتهم وبنها على ما تقدم عن النبي
 وتبعه في البحر والنهر والمخ والنهر وقد علمت ما ذهبت
 بالتقاضي أو الطرنا ولا يتصور الرضا في جانب الصغير
 الداع أمه متلا إلا أن يستد من غير الزوجية وأما الزوج
 فلها النفقة مطلقا ولو أكلت من مال نفسها أو من
 سالة الناس وكذلك لو استدانته لا نفقاتها على الصغار
 بامر القاضي وأما بدوت امر القاضى بالاستدانة فتستقط
 نفقتهم وإنما احتج إلى امر القاضى لأن له بدوتها عامة
 فصار إذا كان كافيا نفقة دينها في مئة خر فلو
 امر القاضى بالاستدانة علم يستد بالنفق أي أنفق
 من صدقة تصدق بها عليه مثلا فلا يرجع لعدم الحاجة
 وحصول الكفاية بل في الذخيرة له أكل المال من سالة
 الناس أي بعد ما امر القاضى امره بالاستدانة كما في
 المزانية فلا يرجع لاسم لانه ما أخذ من المال لم يملك
 فاستغنوا بمعنى نفقة الأب ودفعت حاجتهم وإنما
 يجب نفقتهم على الأب لدفعها واستغنوا بهم بها سقطت
 النفقة عن الأب فلا يرجع عليه هكذا علما الشيخ الرضي
 وفيه الدفع ما ذكر أيضا من قوله وتقدم أنه يجوز على
 ما إذا امرها بالاستدانة كما هو صريح عبارة المزانية
 أما لو امرها بالاتفاق عليها والرجوع على الأب لانه لها
 ذلك هو الدفع أي ما قاله السيد أحمد رحمه الله تعالى

فيما لو انقضت من مالها وقد امرت بالاستدانة لعدم
 وقوع الاستدانة فيها فلم تفعل ما امرها القاضي فأنهم
 الكوا من سالة الناس وعجز الأمر لا يمكن ما لم ينفق و
 جود الاستدانة في الخارج ولو امرت بالاتفاق وهي مرسوق
 فاستدانته وانقضت منه ترجع لأن ما استدانته دين
 عليها لا على الأب لانه لا يصير ديناً على الأب إلا بالامر
 بالاستدانة فإذا كان ديناً عليها هنا ردت مالها فأنها
 انقضت من مالها عليهم فهي محتلة لأمر القاضي ومفت
 مدة أي شهر فكثر ما التعليلة وهي ما دون الشهر فلا
 تستقط كذا في الذخيرة وتبعها الخارجون لأنها لم تستقط
 بالمدة البسيرة لما استغنوا بها رجسقطت خصوص
 الاستدانة بما يصح بمعنى نفقة صورة أو ما يجب كناية
 الحاجة وقد حصلت الكفاية ونفيه أنه قد يفتقر في النفقة
 في هذه المدة قاله السيد أحمد رحمه الله عليه المخرج عند
 الطلب ومقتضى وجوبها الأشخ ولا تخب أي بالتقاضي أو
 الرضا أفاده صاحب البحر وأما بدوت الشهر فهي تصير
 ولا يخفى أن القاضي ما مور بالتقاضي فلو سقطت الدية لفسد
 لم يكن تلامر بالتقاضي فإذ لا بد أن كان كل ما يستقط
 لم يكن استغناءً على كافي النفع قال الشيخ الرضي وكوث
 الطولية الشهر فأنقوت والقصرية ما دونه ديناً على الأب
 القاضي في مرضها شهر بعد شهر فلو فرضها يوماً أو سنة
 كما في القصيرة ما دون ذلك المسمى بالطولية رخصته
 وقضية الزوجية وهذا ما أعلام فيه لأن النفقة

قريبه بولاد او يكون ذرحا محرابا سر القاضى وانفت
من مجبره وروى عما استدان له لم تستقط النفقة ايضا
اه قال الشيخ الرضى وليت شرى ما ذكك الفخر وهو
احا من ماله او مال غيره فان كان من ماله كان غنيا
به فلا يستحق النفقة على غيره ولا الا على الصغرة
عليه ابىها كما مروان كان من مال غيره فهو استدانته
فصدق عليه انه انفق مما استدانته قلت ويؤيد
ما قاله صريح عبارة المجرله انه قال بعد ذكوهذا الشرط قال
فى المبسوط فلو انفق بعد الاذن بالاستدانة لم
ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم
الحاجة اه قال الشيخ الرضى كفى صاحب النهر مولى
لا اعتراض على اخيه فى غير محال الاعتراض ويغفل عما
اخطأ فيه خطأ هو كما فى المسالة السابعة اه ولما قيل
ان يقول لو استدان الترتيب الصغير بامر القاضى ثم تصدق
عليه فهل له ان ينفق مما استدانته ام لا اعطى من الصدقة
حيث حصلت كفاية الحاجة بالمصدق به براجع وعلى
كل حال ليس له الاستدانة ثانيا لم يفرغ جميع ما معه
وتحقق الحاجة وقد شرط انه لو استدان بامر القاضى
صار ماله فلو مات الاب او مات من عليه النفقة
من بقية الاقاير بعد اه اى بعد الاستدانة المذكورة
التي هي بامر القاضى وقد انفق منها اى اى النفقة دين
تأنت فى تركته فى الصبي كجر وقد تبع فيه صاحب الذخيرة
وقد تقدمت عبارة ونقله لذلك عن الاصل ويجب

ان مقتضى كون الصغير كالزوجة انها لا تستقط نفقتهم
ياكلهم من مسالة الناس قال الا ان تستغنى هذه المسالة
او يكون المراد بكون الصغير كالزوجة ان لا تستقط نفقة
بمضي المدة لا فى كل شئ اه ووجبا لا دفاع ان نفقة
الطفل اعاجب على ابيه اذا كان فقيرا ومع اخذ ما لا يجمع
له من سوال الناس صار غنيا فلا يجب له نفقة فى الزمان
الذي استغنى فيه بذلك فتأمل ليظهر لك ان ما خبرنا
مخالفا لما تقدم عن الزيلعي ولو اعطوا على بنا المنقول
من مسالة الناس تشا واستدانته شيا هذه الجملة من
كلام الذخيرة حيث قال فيها ولو اعطوا نصف الكفاية
واستدانته لم لهم الدم النصف رجعت بما استدانته او
انفقته من مالها رجعت بما زادته خاتبة ونعها رجل
غاي ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا سهم مال مخبر
الدم على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال فى البحر
ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما
اذا انفق عليهم من مالها وبين ما اذا الكفو من المسالة
اه وينفق منها اى من المستدانة بمعنى اذا قضى القاضى
لحن عد الزوجة بنفقة وامر بان يستدنى فان استدان
فانفق منها على نفسه لزمت قريبه واذا استدانها و
انفق من غيرها لا يرجع على القريب المحرم عزاه اى
الشرط الانفاق من المستدانة فى البحر المبسوط كلف
نظر فيه اى فى هذا الاستراط فى النهر بانه لا انزلاقا
عما استدانته حتى لو استدانته من وجبت نفقة على

فأذا كان ديناً يمنع من وجوب الزكاة لانه دين لم يطلب
من جهة العباد جرم نقل ي في البحر عن البرازية يصح
ما جاء في حيث قال في البرازية قالت الام للقاضي
أفرض نفقة هذا الصغير على أبيه ومروني حتى استدين
عليه وفعله القاضي فأذا استدانت عليه واستدين
فإن لم ترجع عليه حتى مات لانا خدمت تركته في الصحيح
أه وتنفذ أي هذا الصحيح المستدانة بالخدمة فالأصل
ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته أي تركته الأب وهو
الصحيح أه تخلف أه قال الحلبي هذا من المقتضي بالآ
في اختيار أحد التوليين الصحيح من مراعاة للأمر
والأمرقت بالناس كما مر أول الكتاب أه وقال محشي
الحيز الرملي وهذا القول ذكره المحضاف في نعتاته يعني
وصاحب الذخيرة غريبيه والذبي ذكره الماتق مذكور
في الأصل وانت على علم أن نصحيح المحضاف لا يصاد
تصحیح الأصل مع ما فيه من الأضرار بالنساء فيبين أن
يصول عليه أه وفي شرح المقدسي ولو مات من علمه
النفقة المستدانة باذن لم تستقط في الصحيح فتوخد
من تركته وإن صح في الخلاصة خلاصة أه وقال السيد
أحمد الذي ظهر لي أن موضوع العبادتة مختلف فمسألة
المصنف وجري عليها في أكثر الأوقات والأبضاح عام
في الام وغيرهما من الأوقات والوالدين وموضوعها إذا
مات وترك شيئاً لا يبعد به مرسلاً كعبد الخدمة وتباني
البون وأما مسألة البرازية والخلاصة فهي في الام

إذا

إذا لم ترجع على الأب بعد يساره ثم مات كاهو المتبادر
منها لأن سكوتها عند يساره دليل تبرعها بما انفت
ولا يوخد من هذه بخصوصها جريات الخلاف في جميع
صور المسألة ولهذا كره ذكرها في البحر على أنها متائلة
لما في المصاحم أي صاحب أكثر ولم يبينه أخوه والزليلي
والحموي وغيرهم على جريات هذا الخلاف والله تعالى
الموفق أه وانت خير بآب مسالة الموت مما لا رها
المص على المتوت تبع الشيخ صاحب البحر فنها إلى
أكثر الأوقات والأبضاح تنها هل لانه غير الواقع وتنفذ
الباب مع المتنفذ من نفقة العريب المحرم يضرب ولا يحسن
أي لا يكتفى بحسنه بدو ضرب لغواتها أي النفقة بمض
الزمن وهو المدة التي قدر القاضي النفقة فيها على تمام
أن يغواتها تستقط نفقة العريب شهراً أو اسبوعاً أو
سنة وإذا سقطت بمضي الزمن فلا يمكنه أن يستدين
ويرجع على المحبوس رجعتي ويمكن أن يقال بأن القاضي
لوجسه ومضي زمن وتنفقط نفقته فيه وفيها ضرار
بالمستحق فهو رد على موضوعه بالنقض هكذا صرح به
السيد أحمد لكن قال وفيه أنه يقال ما لا مانع من أن يأمره
بالاستدانة ثم يجيبه ليدفع ما استدانت أه وقد تنفع
النازع في هذا النقل صاحب البحر والشهر الذي يوجد فيه
البدائع عكس ذلك فإنه قال ويجيب في نفقة الأقارب
كالزوجات أما غير الأب فلا تشك فيه وأما الأب فلا تشك
في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا تشك

إذا

بعضي الزوات فلعم يجسس سقط حنق الولد راسا فلان
 في حبسه دفع الهلاك واستدرك الحق عن النوات لان
 حبسه يحمله على الاداء وهذا لم يوجدني ساير يون الولد
 لانها لا تفوت ولذا قال اصحابنا ان المجتمع من القسم
 بين الزوجات يضرب ولا يجسس بخلاف ساير المجتمعون لان
 لا يمكن استدراك هذا الحق بالحس لقوته بعضي الزمن
 فيستدرك بالضرر بخلاف ساير الحقوق اهلنا انا قال
 حيث نقل حكم القسم في نفقة القريب وقد قدنا غير
 مرة انه لا يجسس والذي ديف ولوه وان سفل الان نفقة
 ليل يتلف الصغير وسياتي في كتاب النقض في فصل
 الحس انه لا يضرب المحبوس الا في ثلاث من الزوات
 عن الاتفاق على قربه وهذا يبيد حبس المجتمع من نفقة
 القريب وضرب ايضا وقول السيد احمد ما منع من يتخلف
 ما وامتنع عن الاستدانة والاتفاق معا وعن الاستدانة
 ولما قيل ان يقول فيما نقلناه عن البدايع ان الصغير
 في حكم الزوجة حيث يجسس المجتمع في كل من نفقتها وهو
 الذي جزم به الزيلعي سايتا ولكن قرنا خلافة راجبه
 ان يثبت فيستدرك بالضرر اي مع الحس وقبده ايمع
 الحس في نفقة القريب في الشهر تحت ما وامتنع
 في نفقة ما فوق الشهر الاول ان يقول بالشهر ورم
 فوقه لعم سقوط ما دونه كما مر يعني فيحس في اقل من
 الشهر لعم سقوطه ولا يجسس في نفقة شهر واكثر افا
 السيد احمد وقال الشيخ الرضوي قوله وقبده في الشهر لعم

من

من قوله لغوا بها بعضي الزوات سقوطها ببعض المدّة ولا
 تنسقط الا بعضي المدّة التي قدرها القاضى كما نشتر
 وصاحب البدايع اراد فواتها بخضوع الحاجة اليها وفوات
 النفس بتأخيرها ولا معنى حينئذ لتعيقها بالشهر
 لان الانسان لا يصبر عن الطعام والشراب شرعا
 فحي اضطر اليها يضرب من عليه وجبت على تسليمها
 وهو ظاهر وقد لا يوجد من يدينه اهل ولا يصح الامر من
 القاضى بالامر بالاستدانة للصغير لترجع عليه اي على
 الصغير بعد بلوغه قال في البرازية وان لم يكن للصغير
 ولا لاهل مال فالمرحوم بالامتناع على الصغير حتى
 يرجع اليه بعد بلوغه لا يصح ولا يرجع اهل فافاد ان
 الحاكم لا يمكن الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير
 هناك مال او هناك من تجب عليه نفقة من غير الراد
 من المال الغائب والافسار الحاضر ينفع منه ويجب
 النفقة بانواعها حتى الكافي ان لم يكن له في بيت الولي
 ماوي له للامر في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اطموهر
 مما تاكلون والبسوس مما تلبسون اخرج البخاري و
 لهذا ذهب قوم الى وجوب التسوية بين المملوك و
 ماله في الطعام واكسوة وخالفهم اخرون فقالوا باستحباب
 لارواه الطحاوي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكف
 من العمل ما لا يطيق فدل ان للموالي ان يفضلوا انفسهم

بها

عليه من اليسير علي ان من في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم مما تاكلون وما تلبسون للتمريض فاذا اطعمهم المولى من بعض ما ياكل او يسهل من بعض ما يلبس حصل المطلوب ويوجد هذا اما اخرجه البخاري من قوله اذا اتى احدكم خادمه بطعامه فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليبيتا وله لقنة او لقنتين او اكلته او اكلتين فانه ولي حرة وعلاجه واحا ب في الفقه بان المراد من جنس ما تاكلون وتلبسون لا مثله فاذا التمس من الكتان والقطن وهو طيب منها النايك كني بخلاف ما يلبس غيره الخلق والله اعلم ولم يترز عن الصحابة انهم كانوا يلبسون مثل الاافر اداهم والحاصل ان نفقة المملوك يجب نفقته بقدر كفايته من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة وان كانت السيد بالمل ويلبس غير المتداشما او يراصة فانه يلزم رعاية الغالب للرفق على الاصح ويستحب ان يسوي بين عبده وجواريه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويؤيد الحارثية التي للاستمتاع في الكسوة للمرفق ويجب على المولى شراء الماء لطهارة رقيقته ولا يجوز له تكليفه بما لا يطيق من العمل ويستحب له اذا استخدمه ثوبا ان يتركه ليلا وكذا بالعكس ويستحب له ان ياذن له بالقتل في نيام الصيف اذا اعيى لما جرت به العادة وعلى السيد

بذلك

بذل الجهود في الخدمة والنصيحة وترك الكسل كما في الجوهرية والهندية لمحمده فشمل الصغير والكبير والذكر والانثى والصحيح والمريض والارمن والاعمى كان لرباب موجود حاضرا ولا والامة المتزوجة حبيبت لم يبيها منزلي الزوج والمديروا ولد له وكان له ادم ملك مناهمه عور وشمل المملوك منقذ وان لم يملكه رتبة كسوى تجذسة بشرط ان يكون منقذ اما اذا مرض مرضا عييف من الخدمة او كان صغيرا لا يبلغ حد الخدمة فنقته على ممالك الرقبة بحر وفيه القنينة المبيع من الحيوان مطلعا على البائع ما دام المبيع في يده اي البائع هذا اذا كان يبقا باقا هو الصحيح وفيه اشارة الى ان في المالا اختلافا وذلك انه قد مر هذا القول مرثا اخر انه يرفع البائع الاصل الى الحاكم فباذنه في بيعه او اجازته ثم يرفع بان نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك وقت الوجوب وقبل على البائع وقبل يستدان فيرجع علي من يصير له الملك كصدقة العنطة او استسلا اي لزوم نفقة المبيع على البائع في البحر واصله لصاحب القنينة بانه لا ملك له اي للبائع رتبة ولا منقذ فينبغي ان تلزم نفقة المبيع على المشتري ثابتة للملك كالموهون كاجنة بعضهم كما في القنينة ايضا وعبارة القنينة رمز لبرهان الدين صاحب المحيط ينبغي ان تحق نفقة المبيع قبل القنينة على المشتري وتكون ثابتة للملك كالموهون ثم رمز نفقة المبيع على البائع ما دام في

نفقة

يده وهو الصحيح اه ويحجب عن الانشكال بانه باق
في ضمانه واجب تسليمه فلما لم يمتثل للمقصود حيث
لا تمتنع عنه علي الغاصب ولا ملك له فيه رغبة ولا
صفحة ولا مال المبيع قبل القبض بمرور ان يعود الى
ملك البائع فلم يخرج عن ملكه بتا فانه اذا هلك انفس
البيع ولذا يسقط عنه وبانفساخ البيع يعود الي
ملك بائعه رحمتي فوجه المنقول ظاهر والبعث
لا يرد المنقول افاذه السيد احمد فانا امتنع المولي من
الاتفاق علي ملكه فهي اي النفقة في كسبه ايج
العبد قال في الهندية فان ابي المولي عن الاتفاق
فكل من يصلح للجارية يوافق ويتنفذ غلبه من اجرة
كذا في المحيط وان لم ينف الكسب بالنفقة فالمبايع علي
المولي وان زاد الزيادة له كذا في السراج ومن لا يصلح
للجارية لصراها اليه ذلك فالعبد والامة يومه المولي
لينفذ عليها او يبيعها وفي المديروا المولى لم يجز المولي
علي الاتفاق لا غير اه ان قدس المولى يعني لا يكلف
للاكتساب الا اذا كان قادرا بان كان صحيحا هذا تصوير
للقدرة وليس المراد ان يكون له معرفة بها ولذلك
قال الخ ولو وصلت غير عارف بصناعة فيخرج العبد
نفسه كسب في هذا فتشبه للصحة الغير العارف
بالصناعة فانها العلم بالشيء مع المزاولة ومعنى البناء
تناوله المأجر والتزاد ومثله السقا والمأكل ونحوهم
فالصحيح الخبر العارف بالصناعة لا يكون عاجزا عن

الكسب لانه يمكن ان يوجه نفسه في بعض الاعمال كحل
شيء وتحويل شيء كسب البناء قال في البحر وقال ايضا
وما قد مناه عن الكسب في النفقة ذوق الارحام ثبوت
هنا اولى فتح اه والذي قدس في الفقه عن كافي الكسب
ولا يجبر المولى علي نفقة احد من قرابة اذ ان كان ظلما
صحيا وان كان لا يقدر عن الكسب اه والا يري وان يكن
له كسب كونه روميا فهو متبيل لمن لا يقدر علي الكسب
وادخلت الكاف الصغير ايضا فان لا كسب له وقدس
اوجارية لا يوجر مثلها بان كانت حنا نجس عليها
النفقة والحال انها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت
الامة قادرة علي الكسب وصروقة بذلك بان كانت خبازة
او غسالة تقوم بالكسب ايضا هكذا قال الامام ابو بكر
البنجي وابو اسحاق القتيبي الى انقط رحمتهم الله في هذه
قال في الشرح لادلة فلم ان احوال نوثة هنا ليست
امارة العجز بخلافها في ذوي الارحام اه تكن نقل الحوي
عن البرجيني عن الانقطاع يقتضي كون الاثوثة
امارة عجز حتى في الماء ونصه للحارثي ان تنفق
من مال مولاها علي نفسها لانها ليست من اهل الكسب
بخلاف العبد ولعل لادلة ذات خلاف امره القاضي
اي امر اجار حوي يبيعه وانما كان يامر ولا يبيع
عليه لان الامام لا يري جواز البيع علي الحر ولكنه
يحسنه حتي يبيعه اذا استحق عليه البيع عرج الا
يبينه القاضي وبه يعني لان عندها عجز علي السفيه



وان لم يكن عاجزا عن الكسب ولم يمنحه سيده لالا كل من
مال مولاه ببلد رضاه كما لو قدر عليه اي المملوك مولاه
اي ضيق عليه في النفقة بان دفع له شيئا لا يكفيه
لاياكل منه اي من مال مولاه ببلد رضاه بل يكسب
ما يتجر به نفقته ان قدر على الكسب بان كان صحيا
والا فلو كان مريضا اخذ ما يكفيه محبي وعياريته
العبد اذا تفرغ عليه مولاه في نفقته ليس له ان ياكل
من مال كنفه يكتب وباكل الا اذا كان صغيرا او
جارية او عاجزا عن الكسب فله ان ياكل وان لم ياذن
له في الكسب فله ان ياكل من مال وللعبد ان يأخذ
من مال السيد بقدر كفايته فان غاب المولى ولا مال
له حافز الظواهر ان القاضي بامر به الاستدانة على
سيده ويجعل ان تلزم نفقته بيت سيده والله تعالى
بيمه القاضي لبلد كثر الدين على سيده والله تعالى
اعلم وقصه اي المجنب تنازعا في عهده او تنازعا في
ماله لا يثبت في يديهما يجبران على نفقته اي فيجب
كل لحف الاخر فاذا ائتمت احدها لا يرجع الاخرها انفق
لانه متبرع تعرض لمال غيره اولانه انفق واجبا عليه
ففي رجمه وحي وبه الهندية ولو كان المملوك يبيع
النثر يكتسب فنفقته عليها بقدر مكرها وكذلك لو كان
في ايديها كل واحد منها يدعي انه له ولا يثبت لهما
نفقته عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين
الثنين اتت بولد فادعياه المولى بان نفقته هذا

ومن السفه ان يشتري عبدا بماله ويهلك جوعا فيده
ماله ويرويان ايضا البيع على الحر لاجل حلف الغير
وكل هؤلاء لو كان السيد حاضرا ما لو غاب هل يسميه
القاضي الظاهر نعم كما يأتي في عهده الودينة ونقد
ان القاضي لا يرضى له في مال سيده الفاني بخلاف
الزوج وقرابة الولدان بخلاف المملوك محلا له اي
للسيد لا لقن ولا يكتسب محلا كدبر واهر ولد المملوك
بالاشتراك لا غير اي لا يورثه ببيعة اذا كان المديون
مطلقا لا قبيله السيد احد ولا يورثها ذني الحجر
عن الخلاصة قبيل العتق لو اعتق عبد ارضا
او موقعا اسقطت نفقته عن المولى وينفق عليه
من بيت المال ام لا ان كل ما يمين لم يتقرر عتقه
ولا فتيته لا لمديونته عهده لا ينفق عليه مولاه
اكل واخذ اي دراهم يشتري بها ما يحتاجه منه
مال مولاه قدر كفايته وتخبر الزيادة ببلد رضاه
ان كان العبد عاجزا عن الكسب او لم ياذن المولى
له اي السيد يدير اي بي الكسب مع اقتداره قال
فوا الهندية رجل له عهده لا ينفق عليه ان كان
قادر على الكسب فليس له ان ياكل من مال مولاه
من غير رضاه وان كان عاجزا فله ان ياكل وراث
كان قادر ووصفه عن الكسب بقول العبد اما ان تاذن
لي في الكسب واما ان تنفق علي فاذا لم ياذن له فله
ان ينفق علي نفسه من مال مولاه ولو الحية والاداي

رجا ضاع من يده ولا يقدر ما كده على تضييعه باع القاضى
 لانه نصب ناظر لما جزم عن النظر لنفسه لا الفاضل
 واسك القاضى ثمند لما كده ونرضى المسالتان الا انك
 غائب فلو كان حاضرا سلم اليه ولدا امر القاضى ببيع
 حال غيبة ما كده لانه غير ما موث عليه ولا على ثمند
 رجا باعه باجس من قيمته وحال يشهد بذلك حيث
 غضب مال غيره طلب المودع بفتح الدال او طلب
 اخذ بمذلة الهرة الا بت قال في البحر ولما العبد الا بت
 اذا اخذه رجل ليرده على مولاه انتف عليه ان انتف
 بغير امر القاضى لان متطوعا لا يرجع وان رفع الامر الى
 القاضى فسأل من القاضى ان يامره بالتقعة نظرت
 القاضى في ذلك فان رايه الاتفاق اصلح امره بالاتفاق
 وان خاف ان تاكلما لتقعة امره القاضى بالبيع وامسك
 التمنى كذا اذا وجد دالة ضالة في المراءى في غيره امره
 او طلب احد شركي عيضا با احد من القاضى
 الامر بالتقعة على غمد الودعة في نصبة المودع ونحوها
 وهو لا يت وعبد الشركة لا يجيبه القاضى ليلالما
 التقعة بل يرجع القاضى وصنع الخ لا يقتضى ان هذا
 الحكم في الا بت ايضا وقد من ان القاضى يرى اصلح
 فان رايه الاتفاق اخرونه وان خاف ان تاكلما لتقعة
 امره بالبيع ولما جازته هي عجت لصاحب الترضيت
 قال ان امره بالجارعة اصلح ولم يذكره اهنا لان يبي
 لئلا ان يدخل مسالة الا بت في الحكم الذي ذكره المصنف

الولد عليه اكل الولد اذ كبر فتقعة كل واحد منها ببيع ولو شهد
 عليه بريبة امته فوضعا القاضى على يد عدك لاجل المسالة
 عن الشهود والتقعة على من هي في يده سواء دعت الامة
 الحرية او تجددت تقعة المملوك على مولاه وان كان عنوعا
 منه ولا رجوع للمولى بما انتقعه سوا رتبة الشهود او الا
 اذا اجبره القاضى على الاتفاق او اكلت في بيته بغير
 اذنه فيرجع بما انتقعه لانه تبين ان لا ملك له فان
 كان عبدا امره ان يكتب وينتف على نفسه ان كان
 قادرا عليه والا فلى المذمى عليه وتقام في الذخيرة تقعة
 المصد النصوب والظاهر ان كل حيوان مصوب لذلك
 على القاضى ان يرده الى مالكه لانه مضمون عليه
 واجب رده لا كونه لا يمكن ذلك الا بتقانه حيا وذلك
 بالاتفاق عليه في طلب القاضى منه القاضى الامر
 بالتقعة اي باستئذنه على المصوب او البيع اي
 بيع النصوب ليس من التقعة لا يجيبه فان قلت
 لان الدليل الدال على البيع لا يوجب عتقه فبفسد
 وحفظ ثمنه اولى قلت انا منعتا عن اجابته لانه مملوك
 عليه مطلقا سواء مات او بقي ولما كنت التقعة في حال
 غيبه مستحقة على المالك قلنا لا يجيبه القاضى برب
 الرجوع بها على المالك وللمد لبيده ليستفظ ما وجب
 عليه من التقعة وليس بيسا فقط عند تقبيل ولكن
 ان خاف القاضى على المصد الضياع يبيع اذا راي
 القاضى ان هذا الضار به يبيع عدم اتفاقه على البند

نفقة المملوك بمقتضى وكو وصليته لان المملوك حال كونه
 ممتوا برضا وطره نفقة مثل ذلك بعد عتقه بيت
 المال خلاصة وقد مر تعلقنا عن البحر فيما يفهم هذا
 اذا لم يكن له مال وعلي هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن
 والمريض علي بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة
 كذا في المضرات فسرع يجوز وضع الفريضة علي المبد
 ولا يجبر عليها بل ان اتفقا علي ذلك ففتح دائمة مشتركة
 بين النبي امتنع احدها من الاتفاق عليها
 اجمره القاضي ليلا بتضرر شريك جوهه وقهرها
 كما قال الخصام في يوم صواب الشريك المتنع من الاتفا
 نحو الشريك المالك فضا وديانة واما الذي لا شريك
 معه فيجبر اما بالبيع واما بالانفاق علي بها يح
 وبانته اي لو استغنى يعني بذلك لا قضا علي ظاهر
 المذهب وقوله للزنى تعليل للديانة عن تعذيب
 الحيوان واصطاعه المال يعني وقد اجتمعا هنا قال في
 البحر لا يجبر علي الاتفاق علي غير الرقيق ولو كان حيوانا
 لانها ليست من اهل الاستحقاق الا انه لو استسمى بي
 فيما بينه وبين الله تعالى في الاتفاق علي الحيوان لانه
 صلي الله تعالى عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وفيه
 فكيف يوزن عن اضاعته المال وقسمه اضاعته اهو وعين
 الثاني يجوز رجعه الطلوي والكال قال الغايي وفيه حد
 وقال اكمال غاية ما فيه ان يتصور دعوى حسبه فحرمه
 القاضي علي ترك الواجب فيه وبه قالت الامة الثلاثة

لايهامه انه متقول المذهب ويعني ان يجاب عن بحث
 صاحب الزهر بانه اغايي من الجارية خوفا فاقا ثانيا
 افاذه ابو السمود وينصف منه او يبيمه ويحفظ
 تحته لولاه دفعا للضرر عن المالك بسبب انفق النفقة
 ويستغني عن هذا بقوله ليلا تالمه النفقة واقادني
 الذخيرة ان القاضي اصواب الاتفاق اصلح امره وذلك
 وكذا في التقيط والنفقة وبه علم ان المدافع علي الوجه
 وقال الخبير الرطبي حتى في المودع لكان الاتفاق اصلح
 امره به ويجب النفقة اي نفقة العبد لمير ان الذي
 يمكن ايجاره كالمير والمخار علي الا جريبيني لعل الشارح
 لان الاجر ما لك له مستغني في منفعة حيث اخذها
 فلان مستغنيا بالاحكام قال في البحر حتى لو شرط العلف
 علي المستاجر لم يضمن ان لم تنفق حتى ماتت لان بدل
 المنافع نفوذ الي ملك الرينة اه والرافة لانه مستعمل
 في حاجته وهو ملكه لعل المرتبة والمستغني لانه مستغني
 من نفقة بلاء عوضه في محله اه وفيه نفقة فتكون
 نفقة عليه وان لم يكن ملكه فضا للموصي له بالخدمة
 واما كسوة اي الدعة المستأجرة فعلي المير لان الكسوة
 عا بطول زيارتها ولما كانت المارة غير لازمة ولصاحب
 ان يستغني عن كل حين كانت الكسوة علي المالك اذ لو
 كساه مكال كانت ملكا السيد ونسبة زده بها تفسير
 عوضا والرافة اياها المستغني لا عوض ولو لم يكسبه لا
 يستغني بولاه لانه بعد علي استغني اده برحمي و
 نفقة

السيد في غيبة شريكه بل اذا ان الشريك او بل اذا ان القاضي
 ايضا فهو اي الشريك متطوع ببني فلا يرجع به على شريكه
 عند قدوم صوفي البرازية قال احدها ليس لي شريك
 ولا نتف الاخر علي حصته يبيع الى حصته الا بني عن ينيق
 عليه فان لم يرجد استدان عليه فان لم يجد انتف عليه
 من بيت المال فان قال الشريك انتف على حصته ايضا
 ويكون ذا دينا على المولى فهل تكن لا يجبر عليه فان فصل
 عن قيمة السيد لا يكون دينا على السيد بل على المولى
 وكذا لو انتف احدا الشريكين في غيبة صاحبه على التخل
 والزرع المستر من غير اذن صاحبه وان القاضي فانه
 يكون متطوعا وكذلك لو انتف المودع بالفتح على الوديعة
 فانه متطوع وليس للتاضي ان يامر بالنتقة بل بالجارحة
 او البيع كما مر كذلك لو انتف الملتقط على اللقطة ميت
 غير امر القاضي فانه متبرع ولا يتنازل من غير اذنها
 لانها حينئذ تخرج عن كونها القطة وحكم اللقطة ان لا تلتقط
 اذا وقع الى القاضي ليا مره بالانفاق لا ليلتقط الى قوله
 قبل اقامة البيعة وبعد اتمام البيعة لانه القاضي
 بالخيار ان يشاء قبل وان شاء لم يقبل وبعد ما قبلها
 ان كان الانفاق اصلح امره بذلك وان كان تركه اصلح
 امره ببيعه وامسك القاضي ههنا وكذلك لو انتف
 احد الشريكين في الدار المشتركة اذا اشتريت فانه
 متبرع وانظر بالوفاة مضطرا الي بناءها بان علم انه
 لو لم يبن له دمت ونقل الى ارج في التسمية عن

قال في البحر وظاهر المذهب والاحت ما عليه الجماعة ونقل
 عن الهداية ان الاصح قولها فتحصل انها قولان محققان
 ولكن المفتي به قولها تتم قال في الجوهرة ويكره
 الاستقصاء في حلب البرية اذا كانت يضرها القطة
 الملف ويكره تركه ايضا لانه يضرها ويستحب ان يفيق
 الحالب الظفارة ليلا يوذ بها عند الحلب ويستحب ان لا ياكل
 الا باخذ من لبنها الا ما تفصل عن ولدها ما دام لا ياكل
 غيره ويكره تكليف الدابة ما لا تطيقه من نقل الحمل
 واذا امته السير وغيره وكذا ان كان له نخل يستحب له ان
 يبيع لهاتين كوا لا تضرها سيات من العسل ويستحب ان يكون
 ذلك في الخات الا ان لا ينفذ عسلها الخبز في ايام
 الشتاء وان قام بها تمام العسل لنذائهم لم يتعين عليه
 انشاء العسل اه ولا يجبر على الانفاق في غير الحوات
 كالودع والعتا والاشجار وان وصلت كره تفريق المال
 اي تخيما لم يكن له شريك ببني فاذا كان له شريك
 اجر كما مر اي من قوله ليلا ينفذ شريكه وقد صرح به في
 شرح الملتزم قلت وفي الجوهرة فان كان السيد متبرعا
 فامتنع احدها انتف الثاني اي الاخر كما وقع في نسخة وهو
 الا ليق ورجع عليه اي على المتبرع سواء انتف باصر
 القاضي او لا قال الحلبي والفرق بين هذا وبين ما اذا
 غاب احدها ان هذا امتنعت في عدم انفاقه بخلاف
 ما سبق فان سعد ورفيعين وعلي هذا فلا يثاب في
 ما نقل المصنف لا يجزى عن الاصل انتف الشريك على
 السيد

الاشياء المشتركة اذا انهدم فابي احدها الحارقة فان
 احتفل القسمة لا جبر وقسم والاعم البناء ثم اجرو ليرجع
 بما اتفق لوبامر القاضي والافقيمة البناء وقت البناء
 اهو فرع انهدم الفل وامتنع صاحبه من بناء
 لصاحب الملوان يبينه ويمنع صاحبه عنه حتي يفيقه
 ما غرم فيه ولا يكون متبرعا لانه مضطر اليه حيث
 لا يصل الي حقه الا به افاده السيد احمد رحمه الله تعالى
 والله تعالى نساه الهداية والرشاد والمصلحة من كل
 ذنب وما يوجب فساد القلب والفساد امبي يتحر
 هذا الحق ويلي كتاب المتفق وذلك ٢٨ ثمانين وعشرون
 يوما خلت من شهر ربيع اخر الذي هو من شهر ربيع
 اربعة وتسعون ومائتين والالف من هجرة من

له الزوال الكرق علي صاحبها افضل الصلوة

واعم التسليم وذلك علي يد كاتبه الفقير

الي مولاه القدير علي علي حسن

البرقايوي النافع مذهبا

المحلوي ببلد اعتر

اسر له ولوالديه

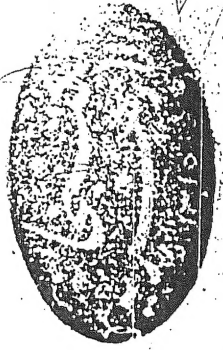
احق له بها

والله وليكم

العلي

والله

ام



٥١٦

٢٤